

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية

المكتب الاحصائي

و
المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة

دراسات في الطرق السلسلة واو العدد ٤٦

طرق قياس مشاركة المرأة
وإنتاجها في
القطاع غير الرسمي

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٩٠



ملاحظة

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور ، ولا في طريقة عرض مادته ، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان لأمانة الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة ، أو لسلطات أي منها ، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها .

ST/ESA/STAT/SER.F/46

منشورات الأمم المتحدة

رقم المبيع A.90.XVII.16

تقديم

هذا المنشور هو واحد من سلسلة التقارير التي أصدرتها الأمم المتحدة بغية الترويج لاستخدام وتحسين الاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بحالة المرأة . وقد اهتمت هذه الدراسات بقضايا من قبيل التحيزات القائمة على الجنس في مجال الاحصاءات ؛ مفاهيم وطرق جمع وتصنيف واستخدام الاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بحالة المرأة ، والتدريب عليها ؛ وتحسين الاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بالمرأة باستخدام الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية^(١) . وقد أعدت هذه الدراسات استجابة لتوصيات المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة ، والمؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام ، والمؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانته العاملة المعنية بالاحصاءات والمرأة ، ومجلس أمناء معهد الأمم المتحدة للبحوث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة^(٢) .

ويتناول هذا التقرير التقني تطوير مفاهيم احصائية لتحسين قياس مشاركة المرأة (والرجل) وانتاجها في القطاع غير الرسمي ، بما في ذلك العمل بأجر وبدون أجر ، عملاً بتنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية من أجل النهوض بالمرأة . وفي هذه الاستراتيجيات التي اعتمدت في عام ١٩٨٥ بواسطة المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام وأيدتها الجمعية العامة في قرارها ١٠٨/٤٠ ، أوصى المؤتمر بما يلي :

"ينبغي الاعتراف بمساهمات المرأة التي تقوم بها نظير أجر ، وبنوع خاص التي تقوم بها بدون أجر ، في جميع جوانب التنمية وقطاعاتها ، كما ينبغي بذل جهود ملائمة لقياس هذه المساهمات وإظهارها في الحسابات القومية والاحصاءات الاقتصادية وفي الناتج القومي الإجمالي" . (الفقرة ١٢٠)

وبغية متابعة هذه التوصية ، قام معهد الأمم المتحدة للبحوث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة بتنظيم اجتماع فريق الخبراء المعني بقياس دخل المرأة ومشاركتها وانتاجها في القطاع غير الرسمي في سانتو دومينغو في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، وذلك بالتعاون مع المكتب الاحصائي ، وادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة . وفي هذا الاجتماع ، ناقش فريق الخبراء التقارير الواردة في هذا

المنشور بشأن (أ) تطوير مفاهيم احصائية ملائمة وطرق لقياس مشاركة المرأة وانتاجها في القطاع غير الرسمي ، (ب) استخدام احصاءات استخدام الوقت لهذا الغرض ، (ج) الخبرة في مجال قياس القطاع غير الرسمي في أمريكا اللاتينية ، و (د) النهج البديلة لقياس الحالة الاقتصادية للمرأة . وقد تم التوسع في هذه التقارير للأغراض المتعلقة بهذا المنشور كما تأخذ في الاعتبار التعليقات التي أبدتها فريق الخبراء (٣) .

ويقدم هذا المنشور أساسا تقنيا محسنا لتطوير قياس القطاع غير الرسمي ومشاركة المرأة فيه من حيث قياس كل من العمالة والنتاج الاقتصادي في الحسابات القومية . ولذلك فإن العمل يجري على قدم وساق ، على سبيل المثال ، في منظمة العمل الدولية ، ومعهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ، والمكتب الاحصائي ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، في مجالات دراسات الحالة ، والحوث الاحصائية المتعلقة بالقطاع غير الرسمي ، والانشطة الاقتصادية للأسرة المعيشية وعلاقتها بالحسابات القومية التي تحاول التطوير والتنسيق بين مختلف المنظورات في ضوء الخبرات العملية وإمكانات جمع البيانات في الوقت الحاضر (٤) .

ويمكن تطبيق الكثير من الافكار التي نوقشت في هذا التقرير على برامج جمع البيانات الجارية حاليا على المستوى القومي . وتعتبر تعدادات السكان والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية أكثر برامج جمع البيانات على المستوى القومي شمولاً واستخداماً . وللوقوف على مزيد من المناقشات التي تدور حول المفاهيم والطرق المستخدمة في هذه البرامج ، يتعين على القارئ الرجوع الى التوصيات والادلة والدراسات التقنية التي قامت بها الأمم المتحدة ، بما في ذلك المبادئ والتوصيات المتعلقة بتعدادات السكان والإسكان ودليل مسح الاسرة (الطبعة المنقحة) (٥) .

ويقدم دليل مسح الاسرة مبادئ أساسية عامة بشأن تنظيم ومنهجية الدراسات الاستقصائية والاستعراضات الخاصة بالاسرة المعيشية ، علاوة على مشاكل التنظيم والتصميم والتشغيل ، ومحتوى هذه الدراسات . وقد أعقب صدور هذا الدليل ، صدور سلسلة من الدراسات التقنية التي أعدها برنامج استقصاء القدرة على إجراء دراسات استقصائية وطنية للأسر المعيشية الذي يتناول بمزيد من التفصيل القضايا التقنية الخاصة بتصميم هذه الدراسات ومحتواها ، وقياس الدخل والإنفاق في الاسرة المعيشية ، كما صدر أيضا التقرير التقني الذي أشرنا إليه سلفا وهو تحسين الاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بالمرأة باستخدام الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية (٦) .

وقد أعد هذا المنشور ، شأنه شأن المنشورات السابقة في هذه السلسلة (١) ، كجزء من مشروع مشترك بين المكتب الإحصائي التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة للبحوث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ومقره سانتو دومينغو بالجمهورية الدومينيكية ، للترويج لتطوير إحصاءات ومؤشرات عن حالة المرأة . ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات عن أعمال الأمم المتحدة في هذا الميدان بالكتابة إلى مدير المكتب الإحصائي التابع للأمم المتحدة ، نيويورك ، أو إلى مدير معهد الأمم المتحدة للبحوث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ، سانتو دومينغو ، الجمهورية الدومينيكية .

الحواشي

(١) المنشورات الأربعة الأولى في هذه السلسلة هي : جمع مؤشرات اجتماعية عن حالة المرأة ، دراسات في الطرق ، السلسلة واو ، العدد ٢٢ (منشور الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.84.XVII.2) ، تحسين مفاهيم وطرق جمع إحصاءات ومؤشرات عن حالة المرأة ، السلسلة واو ، العدد ٢٣ (منشور الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.84.XVII.3) ، تدريب المستخدمين والمنتجين في مجال جمع إحصاءات ومؤشرات عن المرأة في التنمية ، السلسلة واو ، العدد ٤٥ (منشور الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.87.XVII.6) ، وتحسين الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بالمرأة باستخدام الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية ، السلسلة واو ، العدد ٤٨ (منشور الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.88.XVII.11) . وهذه التقارير تعتبر متابعة واستكمالاً لورقة عمل سابقة أعدتها الأمانة العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٠ بعنوان "قوائم قائمة على أساس الجنس ، والتحييزات الجنسية ونظم البيانات القومية" (ST/ESA/STAT/99) .

(٢) انظر تقرير المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة ، مكسيكو سيتي ، ١٩ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه ١٩٧٥ (منشور الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.76.IV.1) الفصل الثاني ، القسم ألف ، الفقرات ١٦١ - ١٧٣ ؛ تقرير المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام ، كوبنهاغن ، ١٤ إلى ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٠ (منشور الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.80.IV.3 ، والتصويب) ، الفصل الأول ، القسم ألف ، الفقرات ٢٥٧ - ٢٦١ ؛ استراتيجيات نيروبي التطلعية من أجل النهوض بالمرأة ، في تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة

للمرأة : المساواة والتنمية والسلام ، نيروبي ، ١٥ - ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ (منشور
الامم المتحدة ، رقم المبيع E.85.IV.10) ، الفصل الاول ، القسم الف ، الفقرات ٥٨ ،
٦٤ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٣٠ ، ٢٨٢ ، ٣١٢ ، ٣١٧ ، ٣٣٣ ، ٣٥١ ؛ وقرار المجلس الاقتصادي
والاجتماعي ٢٠٦١ (د - ٥٢) المؤرخ في ١٢ أيار/مايو ١٩٧٧ المعنون "تحسين قاعدة
البيانات لقياس تنفيذ خطة العمل العالمية لتنفيذ أهداف السنة الدولية للمرأة" ،
وقرار المجلس ١١/١٩٨١ المؤرخ ٨ أيار/مايو ١٩٨١ المعنون "المؤشرات الاجتماعية
القابلة للتطبيق في الدراسات الخاصة بالمرأة" .

(٣) صدر تقرير اجتماع فريق الخبراء باعتباره الوثيقة -ESA/STAT/AC.29/8

. INSRW/AC.3/8

(٤) انظر منظمة العمل الدولية ، المؤتمر الدولي الرابع عشر للاحصائيين
العالميين ، تقرير المؤتمر ، جنيف ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر - ٦ تشرين الثاني/نوفمبر
١٩٨٧ (ICLS/14/D.14) ، جلسات المؤتمر ، التقرير العام ، الفصل ٢ (العمالة في
القطاع غير الرسمي) ، والتذييل الاول ، القرار السابع ؛ "مشروع برنامج عمل معهد
الامم المتحدة للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ، فيما يتعلق بالمرأة والقطاع
غير الرسمي من الاقتصاد ، بالتعاون مع المكتب الاحصائي التابع للأمانة العامة للأمم
المتحدة : تقرير وتوصيات للفترة ١ نيسان/ابريل ١٩٨٧ - ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٨" ،
ورقة عمل للمعهد ؛ و "تطوير مبادئ توجيهية بشأن الحسابات القومية لمساهمة المرأة
في التنمية" ، تقرير مقدم من الامين العام الى اللجنة الاحصائية في دورتها الخامسة
والعشرين (E/CN.3/1989/12) .

(٥) السلسلة ميم ، العدد ٦٧ (منشور الامم المتحدة ، رقم المبيع

(E.80.XVII.8) ، والسلسلة واو ، العدد ٢١ (منشور الامم المتحدة ، رقم المبيع

. (E.83.XVII.13

(٦) صدرت دراسات "برنامج استقصاء القدرة على إجراء دراسات استقصائية

وطنية للأمر المعيشية" بواسطة إدارة التنمية والتعاون التقني والمكتب الاحصائي

التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة . وهذه الدراسات هي : تجهيز البيانات

الاستقصائية : استعراض للقضايا والاجراءات (DP/UN/INT-81-041/1) ، الاخطاء غير

الواردة في العينات في الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية : المصادر والتقييم والإشراف (DP/UN/INT-81-041/2) ، دور برنامج استقصاء القدرة على إجراء دراسات استقصائية وطنية للأسر المعيشية في توفير المعلومات في مجال الصحة في البلدان النامية (DP/UN/INT-81-041/3) ، تطوير وتصميم الاستبيانات الاستقصائية (INT-84-041) ، عينة الأطر والتصميمات المتعلقة بالبرامج المتكاملة للدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية (DP/UN/INT-84-014/SE) ، قياس الإمام بالقراءة والكتابة عن طريق الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية : دراسة تقنية عن تقييم الإمام بالقراءة والكتابة والمواضيع التعليمية ذات الصلة عن طريق الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية (DP/UN/INT-88-X01/10E) والدراسات الاستقصائية للدخل والإنفاق في الأسر المعيشية : دراسة تقنية (DP/UN/INT-88-X01-GE) .

المحتويات (تابع)

المفحة

الفصل

ج	تقديم
	الباب الاول
	<u>تطوير مفاهيم وطرق احصائية بشأن</u>
	<u>المرأة والقطاع غير الرسمي</u>
٢	مقدمة
٩	الاول - المفاهيم والتعاريف
	الف - مجال النشاط الاقتصادي غير الرسمي والمقترحات المتعلقة
٩	بتعريف القطاع غير الرسمي
	باء - النشاط الاقتصادي غير الرسمي داخل حدود نظام الحسابات
١٤	القومية التابع للأمم المتحدة لعام ١٩٦٨
١٤	١ - خصائص الوحدة الانتاجية مقابل خصائص المهمة المنجزة
١٥	٢ - دور السوق
١٨	٣ - حدود الانتاج
١٨	جيم - الانتاج في القطاع غير الرسمي
١٩	١ - الانتاج غير النقدي
٢١	٢ - الانتاج النقدي
٢٨	دال - الانتاج غير النقدي خارج نطاق نظام الحسابات القومية ...
٣٠	١ - الحدود
٣٣	٢ - التقييم
٣٧	الثاني - مصادر البيانات
٣٩	الف - تعدادات السكان
٤٣	باء - التعدادات والدراسات الاستقصائية الاقتصادية
٤٣	١ - الزراعية
٤٥	٢ - الصناعية
٤٧	٣ - التجارة والخدمات التوزيعية
٤٨	جيم - الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية بالعينة

المحتويات (تابع)

<u>المفحة</u>	<u>الفصل</u>
٥١	١ - الخصائص الديموغرافية
٥٢	٢ - الدخل والانفاق
٥٣	٣ - القوى العاملة
٥٥	٤ - الزراعة
٥٦	٥ - مشاريع الاسر المعيشية
٥٧	دال - احصاءات الاسعار
٥٨	هاء - السجلات الادارية
٥٨	واو - مصادر أخرى
٥٩	زاي - نظرة مستقبلية
٦٠	الثالث - طرق حساب مساهمة المرأة في التنمية في القطاع غير الرسمي
٦٤	الف - المناطق الريفية
٦٥	١ - الانتاج للاستهلاك الخاص
٦٦	٢ - تدفقات أخرى
٦٨	باء - المناطق الحضرية
	جيم - خارج نطاق مفاهيم نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨ ،
٧٢	ولكن داخل نطاق النسخة المنقحة

الباب الثاني

جمع وتجميع احصاءات استخدام الوقت لقياس

مشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي

٧٩	مقدمة
٨٠	الاول - الدراسات القومية في البلدان النامية
٨٠	الف - القضايا المتعلقة بإجراء دراسات استخدام الوقت واستخدامها في البلدان النامية
٨٢	باء - مقاييس ساعات العمل في القطاع غير الرسمي
٩٠	الثاني - الدراسات القومية في البلدان المتقدمة النمو
٩٢	الف - الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية الداخلة في نطاق الإنتاج الخاص بنظام الأمم المتحدة للحسابات القومية

المحتويات (تابع)

الفصل

الصفحة

٩٦

باء - الانتاج غير النقدي خارج نظام الحسابات القومية

المرفقات

١٠٧

الاول - الدراسات الاستقصائية لاستخدام الوقت في ١٣ بلدا

١٢١

الثاني - تصنيفات ايضاحية للأنشطة

١٢١

الف - نيبال

١٢٥

باء - النرويج

الباب الثالث

جمع إحصاءات عن مشاركة المرأة في القطاع

غير الرسمي : الأساليب المستخدمة في

امريكا اللاتينية

١٢٨

المقدمة والنتائج الرئيسية

١٢٣

الاول - الخصائص المميزة لعمل المرأة

١٢٣

الف - تقسيم العمل حسب الجنس

١٢٥

باء - المرأة في القوة العاملة

١٢٥

١ - المفاهيم والتعاريف

١٢٨

٢ - المسائل قيد التنفيذ

جيم - المرأة في القطاع غير الرسمي للاقتصاد وأهميتها في

١٤١

تخطيط السياسات

١٤٤

الثاني - الطابع غير المنظور لعمل المرأة في القطاع غير الرسمي

١٤٤

الف - المفاهيم والتعاريف الخاصة بالقطاع غير الرسمي

١٤٦

باء - تقييم مشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي

جيم - دراسة نماذج لمشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي -

١٤٩

المنظور وغير المنظور

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفصل</u>
	الثالث - قياس القطاع غير الرسمي باستخدام التعدادات والدراسات الاستقصائية
١٥٤	الف - تعدادات المكان
١٥٤	١ - قياس القطاع غير الرسمي باستخدام البيانات المستمدة من التعدادات
١٥٤	٢ - العلاقة بين الخصائص الفردية والمنزلية وإعداد السجلات المنزلية
١٥٧	٣ - استخدام بيانات التعدادات في المناطق الجغرافية المغيرة
١٥٩	٤ - استخدام برنامج التعداد في تجارب جمع البيانات ...
١٦١	باء - الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية وإعداد متغيرات وجداول للأسرة المعيشية بغية تحليل مشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي
١٦٢	١ - إعداد تصنيف للأسر المعيشية وتحليل مستويات دخل الأسر
١٦٤	٢ - العلاقات بين خصائص توظيف المرأة والظروف الأسرية ..
١٦٨	٣ - الربط بين خصائص أفراد الأسر المعيشية
١٧١	٤ - تقدير دخل المرأة غير المعلن
١٧٤	الرابع - اقتراحات لقياس دور المرأة في القطاع غير الرسمي باستخدام الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية
١٧٧	الف - خصائص دور المرأة في القطاع غير الرسمي وطرق قياسه
١٧٨	١ - القطاع غير الرسمي المنظور
١٧٨	٢ - القطاع غير الرسمي غير المنظور
١٧٩	٣ - التجارة الثانوية
١٨٠	٤ - الخدمة المنزلية
١٨١	باء - اقتراحات محددة تستند إلى الخبرة المستمدة من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية في الإقليم
١٨٢	جيم - المعويات التي تكتنف قياس الدخل في الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية
١٨٧	

المحتويات (تابع)

الصفحة

الفصل

المرفق

مواد إيضاحية عن الأسرة المعيشية والقطاعات غير الرسمية مشتقة من دراسات استقصائية مختارة للأسر المعيشية أجريت في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	١٩٥
---	-----

الباب الرابع

قياس الحالة الاقتصادية للمرأة : نهج بديل

مقدمة	٢٤٢
الاول - قياس النشاط الاقتصادي	٢٤٥
الف - إحصاءات القوة العاملة	٢٤٧
باء - إحصاءات استخدام الوقت	٢٥٤
جيم - تعليقات	٢٥٧
الثاني - قياس الرفاهية الاقتصادية	٢٦١
الف - الأجور	٢٦٢
باء - الدخل الشخصي	٢٦٤
جيم - دخل الأسر المعيشية واستهلاكها	٢٦٧
دال - تعليقات	٢٧٦
الثالث - مقارنة بين النهج	٢٧٨
الف - مؤشرات النشاط الاقتصادي	٢٧٨
باء - مؤشرات الرفاهية	٢٨١
جيم - القياس المباشر وغير المباشر	٢٨٢
دال - موجز الاستنتاجات	٢٨٨

المرفق

معاملات التكافؤ ومعاملات الفقر	٢٩٠
--------------------------------------	-----

المحتويات (تابع)

الصفحة

الجداول

٨٥	١ - توزيع الوقت الذي تستغرقه مجموعة مختارة من الأنشطة ، حسب الجنس ، بوتسوانا ، ١٩٧٥/١٩٧٤
٨٦	٢ - تخصيص الوقت بالنسبة للمزارعين الذين يبلغون ١٥ عاما فأكثر ، حسب الجنس ، كوت ديفوار ، ١٩٧٩
٨٧	٣ - نمط استخدام الوقت المقارن بالنسبة للرجال والنساء البالغة أعمارهم ١٥ عاما فأكثر ، ٦ قرى في نيبال ، ١٩٧٩
٩٤	٤ - موازنة الوقت الخاصة بالرجال والنساء في سن ١٥ - ٦٩ سنة ، هنغاريا وبولندا
٩٥	٥ - موازنة الوقت الخاصة بالرجال والنساء في سن ١٥ - ٦٥ سنة ، هنغاريا وبولندا
١٠٠	٦ - تقسيم العمل في الاسر المعيشية ، حسب الجنس ، فنزويلا ، ١٩٨٢
١٠٢	٧ - الوقت المستغرق في أعمال الاسرة وأعمال السوق في دراسات مختارة في ١٢ بلدا
١٠٢	٨ - دراسة استقصائية أساسية عن الحياة الاجتماعية في اليابان ، ١٩٨١
١٦٧	٩ - الوظائف التي تشغلها المرأة التي ليست ربة لاسرة معيشية حسب مجموعة دخل الاسرة
١٧٠	١٠ - الوضع الوظيفي للمرأة العاملة فيما بين ٢٥ - ٤٤ عاما ، حسب حالة الاسرة ، بوينس آيريس الكبرى ، ١٩٨٢
١٧٢	١١ - النساء العاملات في سن ١٥ عاما فأكثر ، حسب القطاع والعلاقة بررب الاسرة المعيشية ، شيلي ، المناطق الحضرية ، ١٩٨٤
١٧٢	١٢ - النساء العاملات في سن ١٥ عاما فأكثر ، حسب القطاع والمركز الوظيفي لرب الاسر المعيشية ، شيلي ، المناطق الحضرية ١٩٨٤
١٧٦	١٣ - الدخل الذي تحققه الإناث العاملات لحسابهن الخاص العاملات في أنشطة هامشية كنسبة من الدخل الذي تحققه النساء العاملات لحسابهن الخاص ، كوستاريكا ، حزيران/يونيه - تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٢
٢٤٩	١٤ - وضع النشاط الخاص بالسكان في الخرويج وإندونيسيا

المحتويات (تابع)

المفحة

الجداول

- ١٥ - توزيع السكان حسب وضع النشاط ، والاساس المحدد للنشاط المعتاد
والاساس المحدد للنشاط الحالي ، بوتسوانا ، فترة ١٢ شهر تنتهي في
٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٥ ٢٥٢
- ١٦ - استخدام الوقت حسب الفئات الرئيسية ، النرويج ، ٧٣/١٩٧١ و ٨١/١٩٨٠ ٢٥٥
- ١٧ - استخدام الوقت حسب الفئات الرئيسية ، فنلندا ١٩٧٩ والنرويج ،
٨١/١٩٨٠ ٢٥٨
- ١٨ - توزيع زمن الانشطة للبالغين ، حسب الجنس وتركيب الاسرة المعيشية ،
المناطق الريفية في بوتسوانا ، ٧٥/١٩٧٤ ٢٥٩
- ١٩ - إيرادات المرأة كنسبة مئوية من إيرادات الرجل في قطاعات مختارة
في ١٧ بلدا ذات اقتصاد سوقي ٢٦٢
- ٢٠ - توزيع الدخل الفردي في النرويج ، حسب الجنس ، ١٩٨٢ ٢٦٥
- ٢١ - عناصر الدخل في إحصاءات الدخل ، بوتسوانا والنرويج ٢٦٩
- ٢٢ - توزيع الدخل المتاح للأسرة المعيشية ، بوتسوانا والنرويج ٢٧٢
- ٢٣ - توزيع الدخل في سبعة بلدان متقدمة النمو ٢٧٥
- ٢٤ - مدى ملاءمة المؤشرات المختلفة المتعلقة بقياس الرفاهية الاقتصادية
للمرأة ٢٧٦
- ٢٥ - انخفاض الدخل والحرمان ، ١٩٦٨ و ١٩٨١ ٢٨٦

الباب الاول

تطوير مفاهيم وطرق احصائية بشأن المرأة والقطاع غير الرسمي*

* أعدده لورديز أوردانيتا - فيران الخبير الاستشاري لدى المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ، والمكتب الاحصائي التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالامانة العامة للأمم المتحدة .

مقدمة

يجري الإعراب بمزيد من القوة والالاحاح عن الطلب على المعلومات الكمية حول مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية للأمم ، وخاصة مساهمتها في التنمية وفي النمو الاقتصادي لهذه الأمم . ولكن كثيرا جدا ما تفتقر البيانات الرقمية المستخدمة في الأعراب عن هذه المشاركة الى المستويات المنشودة من الجودة التقنية . وهذا يرجع الى حد كبير الى أن قياس الظواهر الاقتصادية يمثل بعض المشاكل المعقدة التي تظهر بوضوح في المجالات التي تتداخل فيها بشدة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية . وفي مثل هذه الظروف ، يتمثل لب المشكلة في ايجاد وحدة قياس احصائية وجدول قياس يشتملان في الوقت نفسه على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية المناسبة . بيد أنه ينبغي أن يلاحظ كذلك أن الطلب على البيانات الاحصائية الشاملة عن أنشطة المرأة انما يرجع الى عهد قريب الى حد ما . وهذا يوضح السبب في أن البيانات الاقتصادية ليست موزعة حسب الجنس بصورة كافية حتى في الظروف التي لا يشوبها أي من المشاكل المشار اليها سلفا .

وكما هو الحال في جميع أنواع القياس ، فإن قياس مساهمة المرأة في النمو الاقتصادي يطرح سؤالين رئيسيين : الاول ، ما الذي ينبغي قياسه ، والثاني ، كيفية قياسه .

إن أنشطة المرأة تغطي مجالا واسعا عن الفئات التي ربما تكون أكثر اتساعا من الفئات التي تغطيها أنشطة الرجل ولكنها ليست من النوع الذي يمكن تصنيفه باعتباره مساهمات في النمو الاقتصادي . لذا يجب وضع حد بين تلك التي يتعين اعتبارها متمثلة بالنمو الاقتصادي وتلك التي لا يتعين اعتبارها كذلك . ويتعين الاستعانة في هذا الصدد بالمفاهيم والتعاريف الموجودة بالفعل في المؤلفات الاقتصادية ، وكذلك بالاحصاءات الاجتماعية والحسابات القومية^(١) ، بيد أنه يتعين في الوقت نفسه اجراء دراسة تفصيلية حول ما إذا كانت هذه الاعراف الاحصائية تؤثر في تقديرات مساهمة المرأة وكيفية ذلك . وربما يكون من الضروري ادخال تغييرات على هذه التعاريف ولكن يتعين أن تتفق هذه التغييرات والقواعد المنظمة لتقديرات المجاميع الرئيسية في المحاسبة القومية التي تشكل مساهمة المرأة جزءا منها .

وحيث أن أنشطة المرأة متصلة بشدة في آلية السوق ، فإنه ما من شك في أنها تشكل نشاطا اقتصاديا وتستحق أن يطلق عليها تعبير النشاط "المشمر" اقتصاديا ، ولذلك لا جدال في أن هذه الأنشطة تندرج في مجال مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية .

بيد أنه أثيرت شكوك حول ما إذا كانت الحرف التي لا صلة لها بالسوق ، أو التي تعتبر صلتها بالسوق غير ذات قيمة وضعيفة ، ينبغي أن تحظى بنفس المعاملة . ويستند هذا القول الى اعتبار أن تلك الحرف كثيرا ما تتعلق بالوظائف الاجتماعية التي لا يمكن ، بحكم طبيعتها ، أن تؤدي الى قيام تبادل بين وحدتين اقتصاديتين ، وبناء عليه تخرج عن نطاق ما يعتبر "اقتصادي" و "منتج" ومن ثم يعتبر جزءا من التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي . وهذا من شأنه أن ينطبق ، على سبيل المثال ، على المهام والأنشطة التي تستهدف تلبية الاحتياجات الشخصية التي لا يمكن الوفاء بها بواسطة شخص آخر غير الشخص الذي تلبى احتياجاته (مثال ذلك الاستحمام أو تناول الطعام) . ومن الواضح أنه ليس هناك في مثل هذه الحالات أي امكانية للتبادل وأنه لا جدال في أن تلك الأفعال خارجة عن نطاق التنمية الاقتصادية .

وبناء على ذلك ، هناك اتجاهان على طرفي نقيض : هناك من ناحية الأنشطة التي يظلع بها في سياق اجتماعي ، والمشمولة بالتبادل وقوى السوق ؛ وهناك من ناحية أخرى الأنشطة التي لا يمكن بحكم طبيعتها ، أن تخضع للتبادل نظرا لكونها ذات طابع فردي وليست قابلة أملا للتبادل . وفيما بين هذين النقيضين توجد منطقة محايدة يستطيع الافراد في نطاقها تأدية المهام وانجاز الاعمال التي لا يمكن تبادلها في الاسواق رغم احتمال تبادلها كما في حالة الانتاج الذي تقوم به الأسرة لحسابها الخاص والذي يستهلكه أفراد الأسرة المنتجة وإن كان يعتقد في امكانية بيعه في الاسواق . وبناء على ذلك ، علينا أن نميز بين الانتاج للاستهلاك الخاص حيث يكون للانتاج مكافئ سوقي ، والانتاج حيث لا يوجد ذلك المكافئ السوقي لأن الاستهلاك والانتاج يندمجان في بعضهما بعضا .

لذلك نجد أن السمة الحاسمة ليست حتمية التبادل في الاسواق وإنما الاعتقاد في امكانية حدوث ذلك التبادل . والواقع أن هذا المجال المتوسط إنما هو أحد المجالات التي شهدت تغيرا في مفاهيم المحاسبة القومية ، مع تعاقب التغييرات التي أدت الى توسيع نطاق بارامترات النشاط الاقتصادي . وبناء على ذلك ، فإن امكانية التبادل من الناحية العملية يمكن مع تقدم عملية التنمية - أي القابلية لمعاملات السوق - أن تعتبر من حيث المبدأ الخط الفاصل الذي يبين ما يدرج في عملية القياس ، بمعنى آخر ما الذي يتعين قياسه بغية تحديد مساهمة المرأة في التنمية والنمو الاقتصاديين .

بيد أن هذا لا يزال يعتبر مبدأ عاما للغاية وأنه يتطلب دراسة أكثر تفصيلا بغية التوصل الى مبادئ توجيهية عملية لقياس مساهمة المرأة في النمو الاقتصادي .

وسوف نتناول هذا الموضوع بمزيد من التفصيل عند مناقشة كيفية تخطيط الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية .

وهناك ملحوظة أخرى تتعلق بموضوع المسائل التي ينبغي قياسها فيما يتعلق بمشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية ، وهذه الملحوظة اقتضاها تطور من شأنه أن يؤدي فيما يبدو ، الى اعاقه المعيار المقترح الخاص "بالنشاط المنتج" . لقد اعتبر الانجاب من قديم الازل مثالا للأنشطة غير المسؤولة عن تعاملات السوق ، بيد أن التقدم التكنولوجي الأخير جعل هذا أمرا ممكنا . ما الذي يمكن عمله حيال ذلك ؟ نستطيع القول إنه حيثما تتخذ تلك الترتيبات ، يقوم شخص ما بأداء خدمة لصالح شخص آخر مقابل مدفوعات نقدية ، مما يجعل هذه العملية جزءا من الناتج القومي . فإذا ناقشنا العنصر المكون للمرأة في الناتج القومي ، تعين علينا أن نضع تلك الخدمات موضع الاعتبار . وبمعنى آخر ، أن ما كان يمنف في بعض الحالات داخل نطاق المجموعة الثالثة (الأنشطة غير المسؤولة عن تعاملات السوق) يمر الآن الى المجموعة الاولى (تعاملات السوق) .

ومع ذلك ، فمن المقترح في هذه المرحلة أن يطبق على الانجاب معيار امكانية التسويق الذي تم التعرض له أعلاه . وسوف يدرج في المجموعة الثانية باعتباره نشاطا لا يجري الاضطلاع به على أساس من التبادل وإن كان من الممكن تبادله . والحق يقال إن هذا سوف يعتبر استثناء من الخطة العامة للتصنيف ولكنه استثناء له ما يبرره .

وبعد النظر في مسألة رسم حدود المشاركة الاقتصادية للمرأة يتعين علينا أن نقول شيئا فيما يتعلق باجراءات قياس هذه المشاركة وتقييمها . ونجد في هذا المجال أيضا أن وجود أو عدم وجود تعاملات في السوق سوف يعلب دورا بارزا ولكن ليس باعتباره - هذه المرة - نقطة مرجعية لرسم الحدود وإنما باعتباره مؤشرا لثقل وأهمية مساهمة كل فرد على حدة .

وبتحديد الخط الفاصل ، ومعرفتنا لما يدرج في عملية القياس وما يخرج عن نطاقها ، يكون السؤال الذي يتعين الاجابة عليه هو كيف يمكننا اجراء عملية القياس هذه . وهنا يتعين علينا النظر في مسألتين مختلفتين :

المسألة الاولى تتعلق بتقنيات القياس ذاتها ، ذلك أن المشكلة هي كيفية جمع كافة الأنشطة الفردية والاهمية التي يجب أن تعلق على كل نشاط . بمعنى آخر أنه يتعين

في نهاية المطاف تقييم الأنشطة باستخدام وحدات عددية بغية قياس مساهمتها العامة بدقة واتاحة المجال لإجراء المستصوب من المقارنات . ولا جدال في أن هذا يؤدي إلى استخدام الوحدات النقدية كأسعار السلع المنتجة أو الخدمات المقدمة . بيد أنه قد يتبادر إلى الأذهان سؤال حول الأسباب التي تحتم قياس مساهمة المرأة بالقيم النقدية وليس بوحدة قياس أخرى ربما يكون استخدامها أكثر سهولة^(٢) . في حالة مساهمة المرأة في التنمية والنمو الاقتصادي ، تكون المسألة بوضوح هي قياس جزء من كل هو ذلك الجزء من التنمية والنمو الاقتصادي الذي أوجدته المرأة . وهذا يشكل بارامترا واحدا من عملية القياس المتوخاة ، ويفرض حتمية استخدام نفس الوحدات الإحصائية المستخدمة في قياس التنمية والنمو الاقتصاديين بوجه عام ، ألا وهي الوحدات النقدية .

وسوف يتم التوصل إلى نفس النتيجة إذا تم التعرض للقضية من منظور القابلية للمقارنة . إذ أن أحد الأهداف الرئيسية للمعلومات الإحصائية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي هو تيسير إجراء المقارنات وإن كان يتعين أن تشير هذه المقارنات إلى الصفات ذاتها . مثال ذلك أنه ليس بإمكان المرء أن يقارن بين الوزن في إحدى الحالات وبين الحجم في حالة أخرى ، أو أن يقارن بين الوقت الذي تستهلكه المرأة الريفية في أعمال الأسرة وبين قيمة الانتاج الزراعي الكلي . لذلك نجد أنه يتعين أن تكون الصفات ، وهي هنا الوحدات المستخدمة في قياس هذه الصفات ، مماثلة . وعند تطبيق هذه النتيجة على موضوع قياس مساهمة المرأة في النمو الاقتصادي ، نخرج بنفس النتيجة وهي أن المجاميع الاقتصادية ومكوناتها يجري الإعراب عنها بوحدات نقدية ولذلك يجب قياس مساهمة المرأة بنفس الطريقة .

وتعتبر عملية قياس المجاميع الاقتصادية ، وخاصة النمو الاقتصادي ، بوحدات نقدية إجراء له نقاط ضعفه رغم كونه الإجراء الفعال والممكن الوحيد في هذه المرحلة من مراحل المعرفة . ذلك أن القياس بوحدات نقدية يعني المساهمات الاقتصادية ، سواء في السلع أو الخدمات ، سيتم تجميعها بالقيم السعرية^(٣) . وهذه الأسعار بدورها تطرح في الأسواق كبيرة كانت أو صغيرة . وفي الحالات التي لا يطرح فيها الناتج الاقتصادي - السلع أو الخدمات - في الأسواق ، لا يكون لهذا الناتج سعر . فإذا تقرر وضع تلك المساهمات موضع الاعتبار في المجموع الكلي ، تعين تحديد أسعار لها . وفي بعض الحالات حيث توجد بالأسواق منتجات مماثلة أو مشابهة ، يكون من السهل نسبيا تحديد أسعار مناسبة ، وإن كانت هذه العملية قد تشكل في حالات أخرى مشاكل جد خطيرة .

ونستطيع القول بمعنى آخر إنه في الحالات التي تؤدي فيها المرأة أنشطتها بالطريقة المعتادة في الحياة الاقتصادية الحديثة ، أي باعتبارها أنشطة تنطوي على تبادل أو تعويض نقدي أو بمعنى آخر ، باعتبارها أنشطة يجري الاضطلاع بها في السوق ، فإن التقييم المقابل لكل نشاط فردي لن يشكل أي صعوبات نظرا لامكانية تقييمه بالسعر أو مبلغ الربح الذي يدفع نظيره في السوق . بيد أن هناك كذلك مجالات واسعة النطاق لأنشطة المرأة التي تعتبر مساهمات في التنمية والنمو الاقتصادي والتي تدخل في نطاق الخط الفاصل المذكور أعلاه وإن لم تكن أنشطة سوقية . ذلك أنها أنشطة تمارس خارج مجال السوق أو لها علاقة ضئيلة به . وفي تلك الحالات ، ليس من السهل إجراء تقييم سليم ، وقد تم استخدام أساليب مختلفة لتحديد أسعار تقديرية في مثل هذه الظروف . وسوف يجري النظر في بعض هذه الأساليب في الفصول التالية .

أما فيما يتعلق بحجم أنشطة المرأة الأخذ في التزايد دوما في المشاريع الصناعية والتجارية الحديثة ، أي داخل نطاق السوق ، فإنه يتعرض أيضا لمشاكل فيما يختص بقياس مساهمة المرأة بدقة وإن كانت هذه المشاكل ذات طابع خاص وسوف نتناولها في هذه الدراسة^(٤) . بيد أن تطوير أنشطة السوق أحيانا ما تفسر باعتبارها علامة للتنمية الاقتصادية والأنشطة التي لا تدخل في نطاق السوق ، كما أنه ليس من المعيب قياسها فحسب وإنما يعتقد أيضا أنها ستظل خارج نطاق دينامية التنمية الاقتصادية والنمو ، الأمر الذي من المفترض أن ينتهي وأن تحل محله أنشطة السوق تدريجيا . وهذا يؤدي إلى التقليل من قيمة وأهمية عمليات القياس هذه ، مما يؤثر بدوره تأثيرا شديدا في المرأة لأن هذه الظروف تسود بكثرة في حالة أنشطة المرأة عنها في حالة الأنشطة التي يمارسها الرجل . لذلك ، نجد أنه من الضروري إجراء تحليل شامل للأنشطة التي تمارس في مثل هذه الظروف لتحديد أهميتها فيما يتعلق بقياس مساهمة المرأة .

أما الجانب الثاني من مسألة كيفية قياس مساهمة المرأة فهو الجانب العملي الخاص بمصادر المعلومات المطلوبة وأنواعها . وتعد ندرة المعلومات المتعلقة بأنشطة المرأة أكثر وضوحا منها في الميادين الإحصائية الأخرى نظرا لحدوث مصدر المعلومات الخاصة بهذا الموضوع في جانبه الكمي على الأقل ، فضلا عن نقص المصادر والإجراءات التي أقرت ملاحظتها وجدواها عن طريق الخبرة المكتسبة على مر الزمن .

وتخدم البيانات المجمعة عن أنشطة المرأة أغراض عديدة مختلفة . فهي كثيرا ما تكون بمثابة تقدير لمساهمة المرأة في تنمية ونمو الناتج القومي ، بمعنى مجموع

السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة بواسطة الرجل والمرأة في مجتمع ما . وأيضا كانت القواعد المستخدمة في تحديد ، فإنها يتعين أن تكون صالحة للرجل والمرأة على السواء . وعلاوة على ذلك ، فليست التعاريف وحدها هي التي يتعين أن تكون قابلة للتطبيق على الرجل والمرأة على قدم المساواة . ذلك أن الأساليب المستخدمة في ملء المربعات الخالية المنشأة عن طريق التعاريف المحددة المعلومات يتعين أن تكون من النوع الذي يجعل الحصول على البيانات عن الرجل والمرأة على السواء أمرا ممكنا .

وبالرغم من أن العقود الأخيرة قد شهدت تقدما كبيرا في جمع البيانات الاقتصادية ، مما يرجع أساسا إلى انتشار عملية استحداث منهجية الحسابات القومية واستخدامها ، فإن هذه البيانات كانت موجهة في المقام الأول نحو أهداف حساب المجاميع العالمية وقياس العلاقات المتبادلة فيما بينها . وقد كان أثر الحسابات القومية على التحليل الاقتصادي العملي يستند بدقة في أولى مراحلها على كونه يجمع قدرا كبيرا من الإحصاءات الاقتصادية التي يتعذر ، لولا ذلك ، تناولها بصورة منفصلة . بيد أنه في هذه العملية قد تستوعب الخصائص الفردية ضمن الفئات العامة العريضة ، ومن ثم يتعذر على المحلل الوصول إليها .

غير أنه ما أن تثبت الحسابات القومية وجودها حتى تسفر عن عدد متزايد من الاستخدامات ، فضلا عن أن الاستخدامات الجديدة سوف تتطلب تصنيفات جديدة وأقسام فرعية تتطلب بدورها أساليب مختلفة لجمع البيانات . بيد أن مساهمة المرأة في التنمية والنمو قد أغفلت من جانب معظم المحللين ، وقد ظهرت هذه الحقيقة في ندرة البيانات التي يمكن أن تلقي الضوء على هذا الموضوع . وفي بعض الحالات ، تناقمت المساحة المخصصة لتلك البيانات ، حيثما كان لها وجود بالفعل ، في الاستبيانات والدراسات الاستقصائية نتيجة للطلب الأقوى على الأنواع الأخرى من المعلومات الإحصائية التي رُئي أنها تتعلق بصورة مباشرة بالتحليل الاقتصادي واتخاذ القرارات . أما الآن ، فنظرا للاعتراف بأهمية مساهمة المرأة ووضوح التفاعل بين قوى السوق والقوى غير السوقية في الانتاج الاقتصادي ، فقد بات واضحا أن الموضوع لا ينتمي إلى المجالين الشكافي والاجتماعي فحسب ، وإنما يمثل كذلك عنصرا حاسما في النمو الاقتصادي والتنمية .

وتُلتمس بمفئة متزايدة البيانات التي تشير إلى الأنشطة التي تمارسها المرأة ، بيد أن المعروض من تلك الإحصاءات يقل كثيرا عن الطلب عليها ، حتى في الحالات التي يتعلق فيها الأمر بتوزيع البيانات العالمية الموجودة فعلا ، كما في

حالة الإيرادات والمصروفات ، والأجور والمرتببات ، والإنتاج الزراعي . وتحتم القضايا المرتبطة بدور المرأة وجود المزيد من الإحصاءات من النوع المشار إليه في هذه الدراسة وتحسين نوعيتها ، فضلا عن التحليلات الاقتصادية العالمية الموثوق بها بدرجة أكبر بالإضافة الى القرارات المتصلة بالسياسة . وفيما يلي برامج جمع البيانات الإحصائية الأكثر أهمية التي يمكن استخدامها للتركيز على الموضوع قيد الدراسة :

(أ) الإحصاءات السكانية ؛

(ب) الإحصاءات والدراسات الاستقصائية الاقتصادية ؛

(ج) الدراسات الاستقصائية الخاصة بالأسر المعيشية وإحصاءات استخدام الوقت .

وسوف نتناول هذه البرامج في الفصل الثاني وفي الباب الثاني من هذا التقرير .

وتشير هذه الدراسة الى مشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد . ومما لا شك فيه أن هذا القطاع هو أقل قطاع في مجال الاقتصادات الوطنية دعماً بالوثائق ، ولم يحدث فيه حتى الآن أي اتفاق في الآراء حول حدوده على وجه الدقة . ولذلك ، فقبل الشروع في توضيح الأساليب التي يمكن استخدامها لتقدير مساهمة المرأة في هذا القطاع ، علينا أن نتفق على كيفية النظر في حدود القطاع غير الرسمي ، وهذا ما سوف نتناوله في الفصل الأول الذي يتعرض للمفاهيم والتعاريف . أما الفصل الثاني فيستعرض المصادر الإحصائية المذكورة أعلاه ، باستثناء إحصاءات استخدام الوقت ، التي يتناولها الباب الثاني بمزيد من التفصيل . ويستعرض الفصل الثالث بعض الأساليب التي يمكن استخدامها لتقدير مساهمة المرأة بالاستعانة بالبيانات الضئيلة للغاية التي عادة ما تكون متاحة في الوقت الحاضر .

الفصل الاول - المفاهيم والتعاريف

الف - مجال النشاط الاقتصادي غير الرسمي والمقترحات المتعلقة بتعريف القطاع غير الرسمي

تضمنت مقدمة هذه الدراسة عرضا لاحتمالات وشروط قياس مساهمة المرأة في التنمية والنمو الاقتصادي . ونحن الآن بصدد الشروع في النظر في المفاهيم والتعاريف الإحصائية التي يمكن في نطاقها إجراء هذا القياس مع الإشارة الى القطاع غير الرسمي . ونظرا لأن اهتمامنا منصّب على القياس الواقعي ، فإن هذه المفاهيم والتعاريف لا بد وأن تتفق مع شرطين : ينبغي أن تلائم المجالات التي ستستخدم فيها ، وينبغي أن تكون قابلة للتفسير الإحصائي .

ويمثل مفهوم القطاع غير الرسمي صعوبات خطيرة في طريق الوصول الى تعريف مقبول بوجه عام ، ومعاملة إحصائية مناسبة ، بيد أن للقطاع أهميته الخاصة فيما يتعلق بمساهمة المرأة في المجال الاقتصادي .

وسوف نعرض الموضوع على النحو التالي . في الجزء الاول من هذا الفصل ، نستعرض الافكار والتعاريف الخاصة بالقطاع غير الرسمي التي اقترحناها في مصادر مختلفة ، منها نظام الحسابات القومية التابع للأمم المتحدة لعام ١٩٦٨ (٥) . ويختلف تحديد القطاع غير الرسمي في هذه المصادر بناء على السمات الخاصة التي يريد المحلل استنتاجها . ويتركز اهتمامنا في هذا الاستعراض على مدى ملاءمة التعريف لقياس مساهمة عنصر واحد - هو عمل المرأة - بالنسبة للقياس الكلي العالمي للنشاط الاقتصادي أو الناتج الاقتصادي . يلي ذلك النظر في القطاع غير الرسمي بصورة تفصيلية من منظور نظام الحسابات القومية ، أي الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية التي تقع في نطاق حدود الانتاج كما هي واردة الآن في نظام الحسابات القومية وبذلك تعتبر حاليا جزءا من الناتج القومي الإجمالي . وتقسم هذه الأنشطة بدورها الى (أ) الأنشطة التي نظرا لإمكانية مقارنتها بالإنتاج الذي يتم تسويقه ، قد تم تطبيقها بواسطة نظام الحسابات القومية باعتبارها تدخل في نطاق حدود الانتاج الاقتصادي ومن ثم يعتبر ناتجها جزءا من الناتج القومي الإجمالي على الرغم من أن انتاجها ليس من المستهدف ببيعها في الاسواق ، (ب) الأنشطة التي من المستهدف طرح انتاجها في الاسواق ؛ (ج) الأنشطة غير الرسمية المتبقية التي يعتبر ناتجها خارج الحدود الحالية لنظام الحسابات القومية .

مقترحات لتعريف القطاع غير الرسمي

طرح العديد من المقترحات المتعلقة بالمفاهيم والتعاريف التي تشمل مفهوم الطابع غير الرسمي . ورغم كثرتها ، فإنها كثيرا ما تكون غير دقيقة فيما يتعلق بالتعاريف والتحديدات . ويركز بعضها على سمات النشاط الذي يجري تأديته ، كما في حالة الانتاج المعيشي أو الانواع الكثيرة الموجودة من الانتاج الخاص . وتركز مقترحات أخرى على نشاط الوحدة التي تؤدي النشاط ، كحجمها وأنواع القدرة والطاقة التي تحت تصرفها ومبلغ رأس المال وموقعها واستخدامها لاساليب الانتاج الحديثة أو التقليدية ، مع إشارة الأخيرة الى الانتاج بمعناه التقني البحت وكذلك طريقة تنظيمه وإدارته .

وقد طرحت لعدة أسباب ، مقترحات للتمييز بين قطاع غير رسمي خاص وبين الأنشطة الاقتصادية الأخرى . وأحيانا ما يكون الهدف هو إظهار مدى وجود ظروف اجتماعية وثقافية معينة في بلد ما أو منطقة ما ، ولا سيما ظروف الحدية أو الفقر . ويتمثل الهدف ، في حالات أخرى ، في قياس إمكانية تطوير المشاريع الصناعية . وكانت المقترحات تتعلق كذلك بالحاجة الى معلومات عن السياسات النقدية الأكثر مرونة ، أو الترتيبات الخاصة بالائتمانات المالية الأفضل ، أو بظروف أخرى . وفي بعض الحالات يكون الاهتمام منصبا في المقام الأول على الحجم المطلق للقطاع غير الرسمي ، وليس بالضرورة على حجمه النسبي داخل المجموع القومي . وكثيرا ما تكون الصفات المقترحة للتمييز بين هذا القطاع أو النشاط وبين القطاعات أو الأنشطة الأخرى ، قابلة للتغيير أثناء عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تستهدف هذه الصفات أن تكون بمثابة مؤشرات لتلك التغييرات .

ونظرا لأن نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨ يتناول هذه المشكلة ، فإنه مهتم بإدراج جميع الأنشطة التي ينبغي اعتبارها جزءا من الانتاج القومي و/أو الاستهلاك القومي . ويعرض النظام كذلك عددا من المبادئ التوجيهية لبعض التصنيفات التكميلية ، بما في ذلك منهج للتصنيف الى طرق انتاج حديثة وتقليدية يستند الى معايير الحجم والتكنولوجيا والتنظيم والإدارة . وقد وردت هذه المبادئ التوجيهية في الفصل التاسع عشر من نظام الحسابات القومية الذي يتناول تكييف النظام برمته وفقا للبلدان النامية . ويعتبر وجود قطاع خاص يقوم على أساس طرق الانتاج التقليدية سمة أساسية للبلدان النامية ، "أي وجود طرق تقليدية وحديثة جنباً الى جنب في مجالات المعيشة والتنظيم الاجتماعي والاقتصادي وإنجاز عمليات الإنتاج" (٦) .

وإلى حد ما ، يوفر هذا النظام إطارا عاما للتصنيف يمكن استخدامه لتقييم مشاركة المرأة . بيد أنه يعتبر إطارا عاما للغاية بحيث يلزم استحداث مؤشرات أكثر دقة لإجراء التصنيف السليم .

ويقترح النظام تصنيف المنشآت حسب طريقة الانتاج استنادا الى معايير مثل "الموارد والمرافق والتكنولوجيا المستخدمة في الأنشطة ، والطريقة التي يتم بها تنظيم الانتاج وإدارته ، وحجم العملية" (V) . ويشير كذلك الى أن المعايير المختلفة تناسب الأنشطة المختلفة . وعلى ذلك ، فإن عمليات الانتاج جميعها التي تتم داخل مباني الأسرة المعيشية سوف تصنف من تلقاء نفسها باعتبارها عمليات تقليدية ، في حين أنه في حالة استخراج المعادن والصناعة التحويلية والتشيد ، يكون الخط الغامل هو استخدام معدات الطاقة : ذلك أن قوة إثنين حمان أو أقل ستكون الصفة المميزة لطريقة الانتاج التقليدية . وهذا يعني بطبيعة الحال انخفاض كثافة رأس المال والاعتماد بشدة على الأيدي العاملة . كذلك يعتبر حجم القوة العاملة وسيلة مناسبة للتمييز بين طريقتي الانتاج .

وبعبارة أعم ، ذكر أن من النقاط المرجعية الهامة للتمييز بين الجوانب الحديثة والتقليدية في اقتصاد بلد نام ، الدور الذي يلعبه السوق ونوعه فيما يتعلق بهذه الجوانب ، إذ ربما يكون سوقا للتصدير أو سوقا محلية . وعلاوة على ذلك ، ربما لا يكون هناك سوق على الإطلاق كما في حالة الانتاج المعيشي .

وبغية تقريب هذه المؤشرات بعض الشيء الى مهمة جمع البيانات الإحصائية ، ينبغي أن نلاحظ هنا أن الهدف من الإشارة الى الأنواع المختلفة من الأسواق هو دراسة السبيل الذي يتبعه المنتج في توجيه انتاجه الى المستخدم . وليست هذه سوى المرحلة النهائية في عملية الانتاج ، وهي عملية تشتمل على عدة مراحل مثل الحصول على المدخلات وتحويلها الى مخرجات والتخلص من الناتج ، وهي جميعها مراحل ينبغي دراستها سعيا وراء وضع مبادئ توجيهية أكثر دقة للتصنيف .

والمرحلة الأولى في عملية الانتاج هي المرحلة التمهيدية التي يتم فيها تجميع العناصر - المادية والبشرية - التي ستستخدم في المراحل المتتالية . وفي المشاريع المنظمة وفقا للأساليب الحديثة كالمؤسسات ، تتولى رعاية هذه الأنشطة إدارة للمشتريات وإدارة للموظفين . وفي المشاريع الصغيرة ، يتولى شخص واحد ، ربما المالك ، مهمة الإشراف على شراء المواد الضرورية وتشغيل العمال . ولكن سواء كان المشروع كبيرا

أو مغيرا ، فإن شراء السلع أو الخدمات غير الداخلة في عناصر الانتاج سيتم فيما يسمى بسوق الانتاج وتعيين الموظفين في سوق العمل ، وبذلك نجد أنه في كلتي الحالتين توجد روابط بالسوق . ونادرا ما تؤخذ هذه المرحلة في الاعتبار في تعاريف الأنشطة غير الرسمية . بيد أن نظام الحسابات القومية يشير إليها عندما يبين أن تجهيز المنتجات الأولية للاستهلاك الشخصي ينبغي اعتباره كإنتاج إذا كانت المنتجات المستخدمة باعتبارها مدخلات قد تم انتاجها بواسطة نفس الوحدة التي تقوم بتجهيزها ، ولكنها لا تعتبر كإنتاج إذا كانت هذه المنتجات قد جرى شراؤها في الاسواق .

وتشمل المرحلة الثانية في عملية الانتاج النشاط الذي بواسطته يجري تحويل المدخلات التي أمكن الحصول عليها الى منتجات نهائية للمشروع . ويتم هذا التحويل باستخدام تقنيات متقدمة ذات طاقة كثيفة ، وتقسيم للعمل على نطاق واسع ، وتجهيزات ضخمة على درجة كبيرة من التخصص في حالة المشاريع الحديثة ، في حين نجد على الطرف الآخر أن المشاريع الحرفية [أو الاسرية الصغيرة ستتولى تحويل مدخلاتها بالعمل في المنزل من خلال إجراءات متوارثة من الماضي ودون تقسيم كبير للعمل أو استخدام كثيف لمصادر الطاقة الخارجية . ويستند كثير من التعاريف التي اقترحها العديد من المؤلفين للقطاع غير الرسمي الى هذه المرحلة بالذات ، كاستخدام التكنولوجيا في الانتاج ، وحجم ونوع الطاقة المستخدمة ، وموقع النشاط ، علاوة على أمور أخرى .

وتشير المرحلة الثالثة الى طريقة توصيل المنتجات التي جرى انتاجها الى المستخدمين . ففي اقتصادات السوق المتقدمة وفي جزء كبير من الاقتصادات النامية أيضا ، يكون الإجراء المعتاد عن طريق المبيعات ، أي عن طريق تعاملات السوق ، كما أن السوق التي تجرى فيها هذه التعاملات هي بطبيعة الحال سوق المنتجات . وفي المجالات التي لا يوجد فيها سوق ، وحتى إذا كانت هناك في بعض الأحيان هذه السوق ، فإن بعض وحدات الانتاج لا تشترك فيها ، إذ أنها تنتج لاستخدامها الخاص ، بمعنى أن المنتجات تنهب من الانتاج الى الاستخدام دون المرور عبر السوق .

وإن إمكانية استخدام نوع السوق ، سواء كانت محلية أو وطنية أو دولية ، للتمييز بين القطاعات المختلفة للاقتصاد النامي ، تستند تماما الى هذه المرحلة الأخيرة في العملية برمتها . وعند النظر في إمكانية العملية لهذا النهج ، يتعين أن نضع في الاعتبار أن "السوق" في هذا السياق لا تعني مكانا معيننا تعقد فيه عمليات البيع والشراء ، وإنما تعني مجموع التعاملات التي يتم التوصل إليها بمختلف الطرق

- سواء بالاتفاق الشفوي أو بالبريد أو بالتليفون أو بوسائل الاتصال الأخرى . وهذا يمثل عائقا خطيرا أمام التغطية الإحصائية السليمة .

وفي حين يوجد ارتباط معين بين هذه المراحل ، فإن لكل مرحلة من المراحل المذكورة لها خصائصها الفردية التي يمكن استخدامها لإيجاد حدود فاصلة بين وحدات الانتاج الرسمية وغير الرسمية .

ورغم عدم وجود نقص في المعايير التي يمكن استخدامها لرسم حدود القطاع غير الرسمي ، فإنها في معظمها معايير وصفية الى حد ما لا تيسر عملية القياس . وهذه المعايير كثيرا ما تتداخل وأحيانا ما تتعارض المقترحات الخاصة بها . أما فيما يتعلق باقتراح نظام الحسابات القومية الداعي الى التصنيف حسب طريقة الانتاج (الحديثة/التقليدية) ، فإنه يعتبر عاما وليس محددًا ، وقد ذكر بوضوح أن المقترحات المقدمة بشأن تكييف نظام الحسابات القومية برمته وفقا للبلدان النامية إنما هي مقترحات تجريبية^(٨) . بيد أنه بغية تجميع إحصاءات ومجاميع - كما في هذه الحالة الخاصة بقياس وتقييم مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية - من المحتم وضع تعريف واضح للمجال المعني .

وتظهر تعددية المعايير في المصطلحات العديدة المختلفة المقترحة في هذا المجال ، مثل "القطاع غير الرسمي" ، و "القطاع المعيشي" ، و "طريقة الانتاج التقليدية" ، و "الأنشطة غير النقدية" ، وهي تركز الأضواء على خاصية أو أخرى من الخصائص التي تميزها ولكنها لا تغطي المجال نفسه . مثال ذلك أن الأنشطة غير النقدية يمكن أن تتم داخل الوحدات الإنتاجية التي ليست وحدات غير رسمية (عملية التشييد التي تستخدم للأغراض الشخصية والتي تظلع بها شركة هندسية) ، كما أن طريقة الإنتاج التقليدية لا تستبعد التعاملات النقدية (الحرفي الذي يقوم بشراء المواد من السوق) .

وسوف نتناول في الجزء التالي النظر في الحدود المقترحة للقطاع غير الرسمي بطريقة تمكننا من قياس وتحديد قيم لمشاركة المرأة فيه . وسوف نقوم في هذا الصدد بدراسة تفاصيل الحالات التي تنشأ باعتبارها تمثل حدودا فاصلة ، ولكن من المفيد بداءة أن نوجز المبادئ العامة التي يستند إليها التعريف الوارد هنا ، والتي ستكون في الوقت نفسه بمثابة تعزيز مفاهيمي لهذا التعريف .

باء - النشاط الاقتصادي غير الرسمي داخل
حدود نظام الحسابات القومية التابع
للأمم المتحدة لعام ١٩٦٨

١ - خصائص الوحدة الإنتاجية مقابل خصائص المهمة المنجزة

سبق أن لاحظنا أن تعريف القطاع غير الرسمي في العديد من المقترحات المختلفة يستند إما إلى خصائص الوحدة الإنتاجية أو إلى المهمة التي أدتها تلك الوحدة .

وما من مشكلة تطرأ إذا أظهرت الوحدة والمهمة على السواء خصائص مماثلة . ومن أمثلة ذلك الشركة الهندسية التي تبيع السلع للجمهور . ففي هذه الحالة ، تعتبر كل من الوحدة الإنتاجية - الشركة الهندسية - والمهمة - البيع - ذات طابع حديس . وفي حالة الأسرة التي تنتج لاستخدامها الخاص ، هنا نجد مرة أخرى أن الوحدة الإنتاجية - الأسرة - والمهمة - الإنتاج لاستخدامها الخاص - تعتبران من النوع التقليدي . ومن ثم تتفق خصائص الوحدة والمهمة .

بيد أن الوضع ليس كذلك بالضرورة في حالات أخرى . فعندما لا تتفق خصائص الوحدة الإنتاجية وخصائص المهمة التي تضطلع بها ، وجب علينا إن نقرر ما إذا كان ينبغي للتصنيف أن يعتمد على إحدهما أو الأخرى . ولخدمة بعض الأغراض ، ربما يكون هذا القرار ذا أهمية ثانوية ، ولكن من الضروري ، بغية الوصول إلى تعريف يمكن تنفيذه ، أن تؤخذ خصائص الوحدة في الاعتبار كيما تكون مألوفة لإدراجها في التجميع الذي نقترح قياسه . مثال ذلك ، أن الإنتاج للاستعمال الخاص - الذي يمثل نشاطا غير نقدي ، فيما يتعلق بتصريف الناتج المعني على الأقل - إذا تم الاضطلاع به بواسطة وحدة "رسمية" (كالشركة الهندسية في المثال السابق) ، لا ينبغي إدراجه في القطاع "غير الرسمي" بصيغته المحددة هنا ، لأنه من الجلي أن الوحدة ليست وحدة غير رسمية .

وفي هذا السياق ، فإن "الوحدة" تعني "الوحدة الإنتاجية" . ويمكن للفرد المشاركة في وحدات إنتاجية مختلفة كما في حالة الموظف الذي يقوم بالعمل في منزله في مشروع خاص بالأسرة بعد انتهاء ساعات العمل باعتباره موظفا في مشروع رسمي . ومن الحالات الأكثر تعقيدا حالة الموظف الذي يقوم بأعمال المنزل في الأسرة المعيشية . وسوف نتناول هذه الحالات في أجزاء لاحقة من هذا التقرير .

٢ - دور السوق

يتمثل المبدأ الآخر للتصنيف في دور السوق . وهذا يعتبر من الأسباب الرئيسية لاقتراح نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨ التمييز بين طرق الإنتاج التقليدية والحديثة ، ولكن دور السوق ، على نحو ما أشرنا سلفا ، لا يؤخذ في الاعتبار إلا فيما يتعلق ببيع (البيع أو الاستعمال الشخصي) السلع والخدمات التي تنتجها الوحدة . وبمزيد من البحث ، نجد أن هذا ليس كافيا لأنه لا يشمل سوى المرحلة الأخيرة للنشاط الاقتصادي للوحدة المنتجة .

وقد ميزنا في القسم السابق بين ثلاث مراحل للإنتاج : إيجاد المدخلات أو الحصول عليها (المدخلات الداخلة في عناصر الإنتاج أو غير الداخلة فيها) ، وعملية التحويل التقنية (بمعناها الواسع) ، والمرحلة الأخيرة الخاصة ببيع الإنتاج للمستخدم . ولكل مرحلة من هذه المراحل خصائصها في حالة الوحدات "الرسمية" و "غير الرسمية" ولكن المرحلتين الأولى والأخيرة بنوع خاص هما المرحلتان اللتان تتجلى فيهما عمليات السوق . ذلك أن استخدام السوق يرمز إلى الوحدة الإنتاجية ، ليس بمعنى الوجهة المقمودة لمنتجاتها النهائية فحسب ، وإنما باعتبارها المكان الذي حصلت فيه على المدخلات . ويمكن القول بمزيد من الدقة أن علينا أن نقسم سوق المدخلات إلى فئتين : السوق الداخلي في عناصر الإنتاج (الأرض ورأس المال والأيدي العاملة) وسوق السلع والخدمات الوسيطة .

ويستغل نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨ في التمييز بين تجهيز المنتجات الأولية بواسطة منتجها للاستعمال الشخصي (الذي لا يشتري من الأسواق) ، وتجهيز المنتجات الأولية المشتراة من السوق للاستعمال الشخصي . وهذا التمييز ، وإن كان مفيدا ، فإنه لا يأخذ في الاعتبار احتمالات أن المواد الأولية الأساسية التي يجري تجهيزها ربما تكون قد انتجت بواسطة الشخص نفسه ، بينما هناك مدخلات أخرى كالمواد المساعدة ، ربما يتم شراؤها من الأسواق . مثال ذلك أن المزارع الذي يستعمل اللبن الذي تدره أبقاره لإنتاج الجبن لاستعمال الخاص ربما يكون قد استعمل مدخلات كيميائية قام بشراؤها من أحد المخازن .

ومن العوامل الأكثر أهمية لتحديد مجال النشاط الاقتصادي غير الرسمي علاقة الوحدة الإنتاجية بالسوق الداخلة في عناصر الإنتاج ولاسيما سوق العمل ، وبمعنى آخر ، سواء كانت هناك عمالة تتقاضى أجرا أم لا . فحيثما يوجد عمال يتقاضون أجورا بصفة

منتظمة ، يمكن اعتبار هذه الوحدة وحدة إنتاج رسمية . وهنا يعني توظيف العمل بمفظة منتظمة أو بمفظة مستمرة وثابتة مقابل العمالة العرضية . وعلى العكس من ذلك أن غياب العمال المعينين بمفظة منتظمة ويتقاضون أجورا يؤدي الى تصنيف الوحدة باعتبارها وحدة غير رسمية . وهنا نرى مرة أخرى أن وجود العمال العرضيين لن يغير هذا التصنيف . بيد أن هناك استثناءً واحداً هاما وهو الذي يتعلق بالإنتاج الزراعي . ذلك أن وحدة الإنتاج الزراعي يمكنها أن تقوم بتشغيل عدد من العمال الذين يتقاضون أجرا بمفظة منتظمة وتظل تعتبر "وحدة غير رسمية" . وسوف يتوقف العدد على الشروط المحددة في كل بلد .

ويتعين التأكيد على أن جميع الموظفين أو العمال المشار اليهم في هذا المفهوم للقطاع الرسمي ، يتقاضون أجورا . فهم إما يتقاضون أجرا أو مرتبا أو يدفع لهم بنظام القطعة أو على أساس العمولة . وهم يعتبرون ، في جميع هذه الحالات ، مستخدمين يتقاضون أجورا وفقا للتعريف المقبولة . وهذا يميزهم عن العمال الاسريين الذين لا يتقاضون أجورا . وباستطاعة مشروع للأسرة المعيشية أن يستخدم عمالا للقيام بأعمال الأسرة دون أجر ويظل يعتبر وحدة غير رسمية . ذلك أن تعيين أفراد للقيام بالخدمة في المنازل لن يغير من هذا الوضع غير الرسمي .

وموجز القول إن فكرة "رسمي" أو "غير رسمي" لابد وأن تقوم على أساس الوحدة التي تؤدي أنشطة معينة ، وإن الوحدة يجب أن تعتبر من نوع أو آخر ، وهذا يتوقف على ما إذا كانت تقوم بتشغيل عمال بأجر يعملون لديها بمفظة منتظمة أم لا باستثناء الوحدات الزراعية .

وتنشأ عن طريقة التمييز هذه بين الوحدات الرسمية وغير الرسمية سمات اقتصادية وكذلك اجتماعية ، مثل درجة تقسيم العمل وقوة العلاقات الاجتماعية المتبادلة والأسلوب الذي تتم به . وهذه الطريقة ، باعتبارها تعريفا ، هي طريقة واضحة وهادفة . فهي تيسر من الناحية العملية مهمة جمع الإحصاءات عن الحالات التي تنطوي على مدفوعات دورية ، كما في حالة الأجر والمرتبات ، والتي تختلف نوعيا عن تلك التي لا تنطوي على تلك التعاملات المنتظمة التي تتعلق بالنقود . وسبب ذلك ، في الحالة الأولى ، أنه حتى إذا لم يكن هناك مسك دفاتر رسمي ، فإن من المرجح وجود بعض السجلات وإن كانت في شكل بسيط للغاية أو من السهل تذكرها بدرجة أكبر . وعلاوة على ذلك ، فإن العمالة بأجر منتظم تُحدث بُعدا واهتماما اجتماعيين يظهران في قوانين الضمان

الاجتماعي ووجود اتحادات عمالية ومؤسسات أخرى من هذا القبيل . وبقدر ما يكون بحوزة هذه المؤسسات سجلات من نوع ما ، تستطيع أن تستخدمها كمصدر لبياناتها .

وبذلك نجد أن الاختلاف بين الوحدات التي بها والتي ليس بها عمال بأجر ، حتى إذا كان عاملا واحدا ، يمكن ملاحظته بطريقة أكثر تعمقا وأكثر سهولة من الناحية الإحصائية من الاختلاف الذي ربما يوجد بين وحدة بها موظف واحد فقط وأخرى بها أكثر من موظف . وعلاوة على ذلك ، فإن من الأمور الأكثر سهولة تغطية المنشآت الصغيرة التي تضم عمالا بأجر بواسطة التعدادات أو عينة الدراسات الاستقصائية الخاصة بالمنشأة . فهي تعتبر في العديد من البلدان قطاعا هاما من قطاعات الاقتصاد ، كما أنها اعتبرت في بعض الحالات جزءا من القطاع غير الرسمي حتى إذا كانت لا تستخدم سوى عدد ضئيل من الموظفين . واستنادا إلى الاعتبار السابق ، وهو أن اختلافها عن مشاريع الأسر المعيشية أكثر وشوحا من اختلافها عن المشاريع الأخرى ، فإنها تعتبر هنا جزءا من القطاع الرسمي ومن ثم تخرج عن نطاق هذا التقرير . ومع ذلك فإن المنشآت الصغيرة ذات الأعداد الضئيلة من العمال الذين يتقاضون مرتبات ربما تمثل فئة هامة لأغراض التحلي الاجتماعي والاقتصادي والمالي . وفي ظل ظروف كهذه ، من المستصوب جمع البيانات لاسيما لهذه المجموعة ، كما ينبغي تصميم عينة الدراسات الاستقصائية بطريقة تسمح بالحصول على البيانات لهذه المجموعة كيما يمكن بسهولة التمييز بينها وبين بقية القطاع الرسمي .

وقد جاء معيار التمييز الوارد هنا انطلاقا من بعض المقترحات الواردة في نظام الحسابات القومية ، مثال ذلك الاقتراح الخاص بتصنيف جميع الوحدات المنتجة التي تقوم بعملية الإنتاج في الأملاك الخاصة بالأسرة المعيشية باعتبارها وحدات غير رسمية . وينبغي لنا أن نتذكر هنا أن المقترحات الواردة في نظام الحسابات القومية والتي تشير إلى القطاع غير الرسمي هي مقترحات تجريبية . فهي لا تعدو أن تكون عبارة عن إيماءات للسبل الممكنة التي ينبغي استكشافها في المجالات التي لم تكن قد استكشفت بعد وقت وضع نظام الحسابات القومية . ولذلك ، تضمن النظام أكثر من إمكانية للتعريف حتى إذا تعذر استخدامها جميعها في نفس الوقت أو إذا تعذر ، لهذا السبب ، ترجمتها إلى مبادئ توجيهية لجمع البيانات الإحصائية . وعلى عكس الحالة التي نحن بصددتها ، تتمثل المهمة في التوصل إلى تعريف واحد يشمل الظاهرة المقرر قياسها ، وهي مهمة يمكن استخدامها ، علاوة على ذلك ، في جمع البيانات الإحصائية .

٢ - حدود الإنتاج

إن ما سلف ذكره ينبغي أن يتيح لنا التمييز بين وحدة رسمية وأخرى غير رسمية ، بيد أنه من الواضح أن أي وحدة بإمكانها الاضطلاع بأنواع مختلفة من النشاط وليس الأنشطة الإنتاجية فقط . ومن الصعب تحديد ما يعتبر نشاطا إنتاجيا وما لا يعتبر كذلك ، كما أن هذه مسألة تعتبر من صميم عملية القياس الملائمة لأنشطة المرأة ، فضلا عن كونها أكثر حدة بالنسبة للقطاع غير الرسمي منها بالنسبة للقطاع الرسمي نظرا لأن الأخير يغمل بمزيد من الوضوح بين الأنشطة الإنتاجية وغير الإنتاجية ، في حين يجري في ظل القطاع غير الرسمي تجميع كافة أنواع الأنشطة بحيث تكون مقاربة لبعضها في المكان والزمان بل وفي الأغراض كذلك .

وينحو نظام الحسابات القومية الى اعتبار الناتج بكافة أشكاله المنتج لأغراض السوق إنتاجا اقتصاديا . أما الناتج الذي لم ينتج لأغراض السوق ، فإنه يعامل وفقا لبعض الخصائص المحددة^(٩) . وبذلك ، يتضمن الإنتاج الاقتصادي ، من ناحية ، الناتج بكافة أشكاله الذي تنتجه الحكومة أو المؤسسات الخاصة غير الساعية الى تحقيق الربح التي تقدم خدماتها للأسر المعيشية ، ومن ناحية أخرى ، ذلك الجزء من إنتاجها الذي احتجزه المنتجون لاستعمالهم الشخصي . بيد أنه في الحالة الأخيرة ، يجري نظام الحسابات القومية تمييزا هاما . ففي حالة منتجي المواد الأولية ، يعتبر الإنتاج جميعه الذي احتجزه المنتجون بالإضافة الى تجهيز هذه المنتجات ، إنتاجا اقتصاديا . أما في حالة المنتجين الآخرين باعتبارهم يخلطون عن منتجي المواد الأولية ، فإن الإنتاج الذي يحتجزونه لا يعتبر إنتاجا اقتصاديا إلا إذا بيع جزء منه أيضا في السوق .

جيم - الإنتاج في القطاع غير الرسمي

انطلاقا من هذا الاستعراض ، يمكننا الآن أن نتناول بالدراسة الإنتاج في القطاع غير الرسمي . ويمكن تصنيف الإنتاج في القطاع غير الرسمي الى فئتين : الإنتاج لفرض التبادل ، والإنتاج للاستعمال الشخصي ، وهما يقابلان بوجه عام المعاملات النقدية وغير النقدية . ولهذا التقسيم أهمية مزدوجة ، ذلك أنه بفصل المعاملات النقدية عن المعاملات غير النقدية ، يمكن إتاحة البيانات التي تلائم ، على نحو أفضل ، التحليل في مجال المعاملات النقدية ، هذا من ناحية ، أما من الناحية الأخرى ، فإن المعلومات تتاح عن الأهمية النسبية لهذين النوعين من المعاملات وهو ما يعتبر سمة هامة ، إذ من

المتوقع بدرجة كبيرة الاستعاضة عن إحدى الفئتين بالأخرى في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولنتناول أولا الإنتاج غير النقدي .

١ - الإنتاج غير النقدي

يتضمن مفهوم النشاط غير النقدي الوارد في نظام الحسابات القومية أربعة عناصر أساسية : إنتاج المواد الأولية ؛ تجهيز المنتجات الأولية ؛ تكوين رأس المال الثابت ؛ والتقييم .

(١) إنتاج المواد الأولية

طبقا لما ورد في نظام الحسابات القومية أن "بعض السلع والخدمات التي يشملها الناتج الإجمالي للصناعات لا يباع في الأسواق في نهاية المطاف ، بيد أن هذه البنود مماثلة في كافة الجوانب الأساسية للسلع والخدمات التي يتم تسويقها . وفي عدد من البلدان ، يستهلك جزء كبير من الناتج الذي يحققه المنتجون الزراعيون في أسرهم المعيشية" (١٠) . ولا يعني مصطلح "غير نقدي" عدم وجود معاملات نقدية أثناء عملية الإنتاج . فباستطاعة المنتج شراء الأسمدة والحبوب ، على سبيل المثال ، إلا أن المنتج يحتجز الناتج لاستعماله الخاص .

وينص نظام الحسابات القومية على أن "الإنتاج المعيشي للمنتجات الأولية (المنتجات المميزة للزراعة وصيد الأسماك والحراجة وقطع الأشجار والتعدين وقطع الأحجار) له أهمية كبيرة في البلدان النامية ؛ كما يحدث تحول من الإنتاج المعيشي إلى إنتاج السوق مع تقدم عملية التنمية" (١١) . وقد ورد في دراسة أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن الإنتاج غير النقدي يشكل جزءا كبيرا من الإنتاج الكلي بالنسبة لمعظم البلدان النامية (١٢) . ففي ٤٠ في المائة تقريبا من عينة من البلدان ، استأثرت الأنشطة غير النقدية بنسبة ٢٠ في المائة أو أكثر من مجموع الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة ١٠ في المائة أو أكثر في حوالي الثلثين . وقد تضمنت الأنواع الرئيسية من الأنشطة التي تعتبر بمثابة جزء من الإنتاج المعيشي في هذه البلدان : إنتاج الأغذية الوطنية الأساسية في مجال الزراعة كالدواجن والخنازير والماعز ، والموز والخضروات كجوز الهند والشعير والبطاطا والتابيوكا ؛ الصيد (باستثناء رياضة الصيد) ؛ جمع المواد الغذائية (الصمغ والراتنج ، والمطاط والأعشاب والفاكهة والأغصان والجذور وما شابه ذلك) ؛ جمع حطب الوقود ؛ نقل المياه ؛ صيد الحيوانات العشرية والحيوانات الرخوية وصيد الأسماك .

(ب) تجهيز المواد الاولية

ورد في نظام الحسابات القومية أيضا أن تجهيز المواد الاولية بواسطة المنتج لاستهلاكه الخاص يعتبر إنتاجا غير نقدي ، ومن أمثلة هذا الإنتاج الزبد والجبن والنبيد والزيوت والاقمشة والاشاك ، حتى إذا لم يكن أي من هذه البنود قد انتج لأغراض السوق . وتدرج بعض البلدان سلعا إضافية كالأحذية والأواني والأدوات الزراعية الصغيرة وتجهيز الأغذية بوجه عام .

(ج) تكوين رأس المال الثابت

ينص نظام الحسابات القومية على أن جميع أشكال الإنتاج الخاص بالاصول الثابتة على مسؤولية المنتج ينبغي ، من حيث المبدأ ، إدراجها في الناتج الإجمالي للسلع (١٣) . وهذا يشير الى جميع أنواع المنتجات التي يبلغ العمر المتوقع لها سنة أو أكثر ويحتجزها المنتج لاستعماله الخاص بغض النظر عن الاستخدام النهائي للناتج الذي تحقق بواسطة هذه الاصول . وتتضمن البنود التي وضعت موضع الاعتبار أعمال التشييد ، تحسين الاراضي ، المساكن ، مجففات لباب جوز الهند ، حظائر التخزين ، الزوارق ، شبك الصيد ، العربات ، توفير المياه .

من ذلك نرى أن مجموع الإنتاج غير النقدي في القطاع غير الرسمي هو مجموع إنتاج المواد الاولية وتجهيزها وتكوين رأس المال الثابت ، وهي العمليات التي تظلع بها الوحدات غير الرسمية لاستخدامها الخاص .

وتمثل المقايضة حالة خاصة ، بمعنى أنها تستلزم عمليات مبادلة تتم دون استخدام النقود . ولهذا السبب ، ينبغي إدراجها في المعاملات غير النقدية . بيد أنه قد لا يتضح في بعض الأحيان ما إذا كانت عملية المبادلة تنطوي على نقود أم لا ، كما في حالة تبادل السلع الحقيقية التي تكون لإحداها خصائص بديل النقود ، وتقبل باعتبارها وسيلة للتبادل .

(د) التقييم

يقاس الإنتاج غير النقدي عادة في الوحدات المادية ويتعين تقييمه بالقيمة النقدية بغية إدماجه في بقية الإنتاج . ويمكن محاولة إجراء هذا التقييم عن طريق استخدام الاسعار المحتسبة . ويوصي نظام الحسابات القومية باستخدام الاسعار التي يحددها المنتج للمنتجات نفسها أو المماثلة في السوق (١٤) . وعندما يتعذر تحديد اسعار السوق بصورة مرضية ، تستخدم بدلا من ذلك مدخلات العمل . ومن المستموب بالنسبة

لاسعار المنتجين ومدخلات العمل على السواء ، أخذ متوسط سنوي . فإذا كان التقدير على أساس العمل ، وجب تقييم جميع مدخلات العمل ، بما في ذلك العاملين في الأسرة الذين لا يتقاضون أجرا ، على أساس معدلات الأجور المحلية نظير العمل المشابه .

ويمكن بسهولة استخدام سعر السوق لأغراض التقييم إذا كان جزء على الأقل من الناتج المنتج قد بيع في السوق ، سواء كان هناك تشابه أم لا فيما يتعلق بالمنتج أو الناتج . فإذا لم يكن الناتج مطابقا ، يمكن أخذ بند مشابه باعتباره عينة مع وضع الاختلافات في النوعية موضع الاعتبار .

ومن أكثر المجالات المشيرة للمشاكل ، تجهيز المنتجات الأولية للاستعمال الشخصي عندما لا يقوم المنتج عادة بتأدية هذا النشاط لأغراض السوق ، وذلك نظرا لان الاختلافات في الجودة فيما يتعلق بالمنتجات المشابهة المباعة في السوق تكون كبيرة . وأن نوع التقييم المستخدم في تلك الحالات هو موضوع هذه المناقشة ، كما أن الإجراءات المستخدمة هي إجراءات توفيقية بين ما هو منشود من الناحية المثالية وبين ما يمكن تحقيقه في الواقع العملي .

٢ - الإنتاج النقدي

يعني الإنتاج النقدي انه موجه الى السوق . وفي حالة الوحدة غير الرسمية ، يكون الإنتاج موجها غالبا الى السوق في جزء منه في حين يكون الجزء الآخر للاستعمال الشخصي . ومفهوم الإنتاج غير الرسمي الذي يتم تسويقه ، وفقا لنظام الحسابات القومية هو "إنتاج مشاريع الأسر المعيشية" حيث يميل الإنتاج لأغراض السوق الى أن يكون أكثر أهمية من الإنتاج للاستعمال الشخصي . ومن التعاريف الموضوعة لمشروع الأسرة المعيشية انه مشروع لأسرة تعمل في مجال النشاط الاقتصادي على مسؤوليتها الخاصة ، أي دونما مساعدة خارجية . وبمعنى آخر انه نشاط أسري لا يعمل فيه موظفون بأجر . فإذا كان نشاطا زراعيا ، فربما يكون هناك قدر محدود من المساعدة بواسطة عمال بأجر ، ومع ذلك سوف يعتبر مشروعا أسريا . وفي أي حالة أخرى ، ربما يكون هناك موظفون عرضيون فقط ، ومن شأن وجود موظفين منتظمين - وإن كان عددهم لا يزيد على موظف واحد - أن يضع الوحدة الإنتاجية في فئة المنشآت ومن ثم تكون خارج القطاع غير الرسمي .

ويمكن تقسيم إنتاج مشروع الأسرة المعيشية الى نوعين : إنتاج وتجهيز المنتجات الأولية ، وإنتاج الانواع الاخرى من المنتجات والخدمات (الصناعات التحويلية ، التجارة والخدمات في مجال البيع بالتجزئة ، خدمات الأسرة وغيرها من الخدمات) .

(١) إنتاج وتجهيز المنتجات الأولية

لا يختلف إنتاج المواد الأولية باعتباره جزءا من الإنتاج النقدي وكذلك تجهيزه بواسطة المنتج عن إنتاج المواد الأولية غير النقدي الذي ناقشناه أعلاه ، ولكن في هذه الحالة يتم بيع كل الإنتاج أو جزء منه في السوق . وهناك اختلاف آخر هو أن المدخلات الأولية يمكن شراؤها ، بيد انه يتعين بيع الإنتاج ، جزئيا على الأقل ، في السوق . وبذلك تندرج في هذه الفئة كافة الوحدات الزراعية التي تقوم بالعمل على مسؤوليتها الخاصة ، في حين تستبعد جميع الوحدات التي تستعين بعمال يتقاضون مرتبات بصورة منتظمة . وهنا نجد أن الهدف والصفة المميزة له أن المالك يتولى العمل في مزرعته بمساعدة العاملين في الأسرة دون أجر أو بدون مساعدتهم . فإذا لم يكن لدى المالك سوى مهام إدارية ، فيحتمل أن تكون هذه الوحدة وحدة رسمية .

وعادة ما يظلع مشروع الأسرة المعيشية في المجال الزراعي غير الرسمي بإنتاج كلا النوعين : غير النقدي للاستخدام الشخصي والرسمي لأغراض السوق . وتتباين العلاقة بين هذين العنصرين النقدي وغير النقدي ، ومع تقدم المشروع ، ينمو الجزء الذي يتم تسويقه أكثر من الجزء الآخر . وكثيرا ما يحدث ، على سبيل المثال ، انه عند شق طريق عام في مناطق معزولة سابقا الى حد ما ، تنفتح البيئة الريفيه أساسا على إمكانات جديدة ، فضلا عن ظهور أشكال من التعاون على السوق . ونجد أيضا أن بعض أفراد الأسر المشاركون في مشاريع الأسر المعيشية ينسحبون منها ويتولدون وظائف بأجر . ويتزايد ارتباط أنشطة الكفاف التي كانت سائدة من قبل بأنشطة السوق وكثيرا ما تحل محلها في نهاية المطاف . وربما تتضمن أنشطة السوق تلك بيع الفاكهة والخضروات والزهور والمنتجات الحرفية للمركبات المارة على طول الطريق العام ، فضلا عن استخدام الطريق لتوصيل المنتجات الى الأسواق النائية وشراء مدخلات جديدة تزيد من الإنتاجية .

وإن الترتيبات البسيطة مثل بيع المنتجات الزراعية على الطريق العام ، خاصة عند النقاط حيث تأخذ حركة المرور في البقاء أو تتوقف لسبب من الأسباب ، قد تصبح أكثر تعقيدا بمضي الزمن لا سيما إذا حققت نجاحا تجاريا . وربما استطاع المنتج الزراعي غير الرسمي الذي بدأ في بيع إنتاجه بنفسه أو بمساعدة أفراد أسرته الذين لا يتقاضون أجرا ، أن يقوم بتشغيل مساعدين بأجر يدفعه لهم على أساس يومي أو

بالعمولة . وفي كلتا الحالتين ، يعتبر المستفيد عاملا يتقاضى مرتبا ، وإذا حدث هذا بصفة منتظمة على مدار السنة ، فإن مشروع الأسرة المعيشية الذي ينتمي أساسا الى القطاع غير الرسمي يتحول الى القطاع الرسمي . بيد أن هذا التغير نادرا ما يكون مفاجئا ... ذلك نتيجة انه يحدث تدريجيا بل ودون إدراك من جانب المرء ، إذ تتحول العمالة التي تتقاضى أجرا من عمالة مؤقتة الى عمالة مستديمة ومنتظمة . وهذا من شأنه أن يمثل معضلة أمام التغطية الإحصائية نظرا لأن الجانبين المعنيين ، صاحب العمل والعامل ، قد تكون لهما آراء مختلفة حول ما إذا كان العمل يعتبر وظيفة ثابتة أم لا . وفي مثل هذه الظروف ، ينبغي أن يكون الدوام السابق هو معيار تحديد أي من الحالتين .

وفي هذا السياق ، يتعين الإشارة الى مسألة أخرى تتعلق بالمشاكل المرتبطة بالمكافأة التي تحصل عليها المرأة مقابل وظيفتها . ويتيح التقسيم الى قطاعين رسمي وغير رسمي المجال لدراسة العديدة من المشاكل الخاصة بأي من هاتين المجموعتين وبذلك يسهم في الوصول الى تفهم أفضل . بيد أن أي من هاتين المجموعتين ليست متماثلة في حد ذاتها . إذ أن هناك اختلافات داخل كل مجموعة ، كما انه قد يكون هناك تشابه كبير بين الافراد أو المجموعات الفرعية في مجموعة وبينهم في المجموعة الأخرى . وإذا كان الأمر كذلك ، وحيثما تهرر الفائدة المتوقعة للمعلومات التي تم الحصول عليها التكلفة الإضافية ، فإن الامتفسارات الإحصائية ينبغي أن توجه نحو الحصول على بيانات عن الحالات الهامشية في القطاعين الرسمي وغير الرسمي على السواء .

وبينما يتركز اهتمامنا في هذه الدراسة على القطاع غير الرسمي على وجه التحديد ، فإننا لا ينبغي أن نفعل حقيقة انه توجد على الجانب الرسمي من الحدود الفاصلة حالات ومجموعات فرعية تضاهي الى حد كبير تلك الموجودة على الجانب الرسمي ، مثال ذلك هؤلاء الذين يحصلون على مدفوعات بنظام القطعة ، رغم أنهم يعملون باستخدام مواد زودهم بها أصحاب العمل ، فهم يعملون في المنازل بل وأحيانا باستخدام أدواتهم الخاصة (انتاج السجاد والملابس ومستحضرات التجميل) . وعادة ما يكون أجرهم دون المستويات الدنيا وغالبا ما لا تشملهم أي قوانين اجتماعية . وهم لا ينتمون بوجه عام الى أي اتحاد ، ومما له أهمية خاصة في هذا المجال أن أغلبيتهم من النساء اللاتي يجمعن بين هذا النوع من العمل وبين رعاية الاطفال والاعمال المنزلية الأخرى ، ومن ثم لا يمكنهن العمل خارج المنزل . وتعتبر هذه الحالات ، بالتعريف المقبول عامة ، جزءا

من القطاع الرسمي . إلا انه لإعطاء نظرة شاملة لمساهمة المرأة والمشاكل المرتبطة بها ، ينبغي وضع ترتيبات مناسبة لتغطيتها إحصائيا .

وتعتبر الأنشطة المختلفة لإنتاج وتجهيز المنتجات الأولية لأغراض السوق التي يجري النظر فيها هنا ، مشابهة لتلك التي تناولناها في حالة إنتاج الكفاف . ويكمن الاختلاف الرئيسي في حجم العمليات وخاصة في حالة المنتجات التي يتم تسويقها . ويعتبر الإنتاج للاستهلاك الشخصي ماثلا للغاية في الحالتين . وعادة ما يتولى هذا الجانب من النشاط الإنتاجي لمشاريع الأسر المعيشية العاملون في الأسر الذين لا يتقاضون أجرا . كما أن تجهيز المنتجات الأولية التي تنتجها مشاريع الأسر المعيشية لا تكون له أهمية نسبية إلا إذا كان النشاط صغيرا للغاية ، الأمر الذي يعني أن الأسرة المعيشية أقرب إلى مستوى إنتاج الكفاف ، وإن تجهيز المنتجات الأولية يكون موجها في المقام الأول إلى السوق . ومن أمثلة ذلك طحن شتلات الأرز وتحويلها إلى أرز مقشور ، وإنتاج العصائر أو النبيذ ، وصناعة الشراب أو المربى أو منتجات الألبان ، وتجهيز الأسماك أو اللحوم ، وكذلك صناعة الأدوات الزراعية ، والأثاث والأدوات المنزلية .

(ب) المنتجات والخدمات الأخرى

تناولت المناقشة السابقة مشاريع الأسر المعيشية التي تنتج وتجهز المنتجات الأولية ، مما يعني أن معظمها يوجد في الأحياء الريفية . وننتقل الآن إلى مشاريع الأسر المعيشية الموجودة في المناطق الريفية أو الحضرية التي تنتج المنتجات غير الأولية لأغراض السوق ، كما في حالة الصناعات التحويلية ، والتجارة والخدمات التوزيعية ، وخدمات الأسر المعيشية ومراكز الخدمات .

وتتمثل الحالة النموذجية في هذا المجال في مشروع الأسرة الذي يشارك فيه أفرادها والذي لا يعمل به موظفون يتقاضون أجورا بمفدة منتظمة . والسؤال الذي قد يطرح نفسه هو ما إذا كان تعريف مشروع الأسرة المعيشية يجب أن يشمل أيضا حيث لا يوجد سوى فرد واحد نشط سواء كان يعيش بمفرده أو مع بقية أفراد الأسرة ، وهذا ، بمعنى آخر ، ما يشار إليه في أغلب الأحيان باعتباره "العامل لحسابه الخاص" . بيد أنه لا ينبغي اعتبار هذه المسألة أكثر من مسألة لغوية ، نظرا لأن المشاريع الأسرية التي تشمل على عدة أشخاص ولا تستعين بعمالة بأجر ، وكذلك العامل لحسابه الخاص ، تنتمي إلى القطاع غير الرسمي .

إن استخدام التعبيرات التقليدية يميز بين الفرد الواحد وبين الأسرة ، إلا أن الدراسات الاستقصائية والتعدادات تتحدث الآن عن الاسر المعيشية المكونة من شخص واحد . وسوف يتوقف تقرير ما إذا كان ينبغي تغطيتها وعرضها منفصلة أو الى جانب الاسر المعيشية الأخرى ، على التكلفة والفائدة النسبيتين .

فإذا قبل عامل لحسابه الخاص وظيفة بمرتب منتظم ، فإن وضعه يتغير الى موظف بمرتب ، حتى إذا واصل العمل لحسابه الخاص في أوقات فراغه بشرطه أن يمثل راتبه جزءا رئيسيا من دخله . ومن الحالات المختلفة ، حالة العامل لحسابه الخاص الذي يقوم بتشغيل عامل آخر ويدفع له مرتبا بمئة منتظمة . هنا نجد أنه ، هو أيضا ، لم يعد عاملا لحسابه الخاص وأنه ينتقل من تلقاء نفسه الى القطاع الرسمي باعتباره صاحب عمل . ويصبح التمييز بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي في هذه الحالة غير واضح . ويمكن أن تساق الحجج تأييدا لإدراج الحرفي الذي لا يستعين إلا بعامل واحد يتقاضى أجرا بمئة منتظمة ، في الفئة غير الرسمية . بيد أن هذا لن يحل المشكلة ؛ إذ أن هذا من شأنه أن ينقل المشكلة الى مجال يعب فيه التمييز بدرجة أكبر .

إن شرط البيع في الأسواق ، في حالة الأنشطة الخاصة بالمنتجات غير الأولية ، يشكل خلافا هاما في بعض البلدان نظرا لأن هذا المفهوم مشتق من اقتصادات السوق حيث يعتبر المستهلكون في الوقت نفسه من عناصر الإنتاج ، فهم يحصلون على دخل نقدي ويتوجهون الى الأسواق لإشباع احتياجاتهم . بيد أن الوضع في البلدان النامية هو أنه يتعين على جزء كبير من سكانها تلبية احتياجاتهم عن طريق قيامهم بالإنتاج بأنفسهم ولأنفسهم داخل نطاق الأسرة المعيشية . ويعتقد الكثير من الباحثين أنه من المستصوب أن تعامل هذه الأنشطة باعتبارها أنشطة إنتاجية بدلا من اعتبارها واجبات منزلية عامة . وأحد الآثار المترتبة على عدم معاملة تلك الأنشطة باعتبارها أنشطة إنتاجية هو عندما تقوم ربة البيت بشراء مواد لحياكة ملابس الأسرة ، وهذا لا يعتبر نشاطا إنتاجيا ، أما إذا كانت خياطة محترفة ، فإن نشاطها بأكمله يعامل باعتبارها نشاطا اقتصاديا سواء كان موجها للسوق أو للاستهلاك الخاص .

والأنشطة الرئيسية التي تظلع بها مشاريع الاسر المعيشية هي الحرف اليدوية والتجارة والنقل والخدمات . وتتضمن الحرف اليدوية المعنية أشكالا عديدة من الصناعة التحويلية مثل صناعة الحلوى والأغذية الأخرى ، والحياكة وصناعة المجوهرات والسجاد . ويمكن إنجاز هذا النشاط بواسطة آلات تعمل بالطاقة أو باليد ، ويمكن الانطلاق بها داخل مباني الأسرة المعيشية أو خارجها . ولا يتطلب هذا النشاط تشغيل عمال (إلا بمئة

عرضية) . وفي مجال التجارة وصناعة المطاعم ، كثيرا ما يشكّل الباعة الجائلون غالبية تلك المشاريع ، بيد أن هناك أشكالا شائعة أخرى من الأنشطة التجارية مثل الأنشطة الوسيطة ، ودور الضيافة ، ومنشآت الاغذية ، بما في ذلك العربات المتنقلة التي تقدم الاغذية .

وأحيانا ما تكون هناك مشاكل فيما يتعلق بالتمييز بين العامل لحسابه الخاص وبين المستخدم . ذلك أن الشخص الذي يقوم بتشغيل العربية المتنقلة التي تقدم الاغذية أو سائق التاكسي يمكن أن يكون أحدهما أو الآخر . ومعيار تحديد ذلك هو تقرير ما إذا كان أيهما رب عمل أم لا . والشخص يعتبر رب عمل إذا امتلك أو قام بتأجير رأس المال أو المدخلات المادية المستخدمة في النشاط وكان باستطاعته بيع الناتج . فإذا قدمت له المعدات الرأسمالية و/أو المدخلات المادية بواسطة المالك وهو شخص آخر أو شركة ، فهو مستخدم في هذا الحالة . ويمكن تصنيف العمال التكميليين وفقا للقواعد المنصوص عليها في التصنيف الدولي للوضع في مجال العمالة^(١٥) ، باعتبارهم مستخدمين (حيث يؤدي العمل نظير أجر أو مرتب) أو عمال لحسابهم الخاص (في حالة تشغيل النشاط دون الاستعانة بمستخدمين بأجر ، وإن كان من الممكن الاستعانة بعمال الأسرة الذين لا يتقاضون أجرا) . وهذا الوضع يمكن اعتباره وضعا متوسطا بين وضع المستخدم ووضع رب العمل ، وهذا هو الوضع في حالة المرأة التي تقوم بتجميع المنتجات في المنزل باستخدام المواد أو العناصر التي وفرها المشروع الذي سيحصل على المنتجات . ويتوقف التصنيف السليم لهذا النشاط على العلاقة بين الشخص المعني والمشروع ، ووجود عقد عمل ، وملكية الآلات والماكينات المستخدمة .

وفي بعض البلدان ، يعتبر قيام أحد الأشخاص بنقل الركاب والبضائع لحسابه الخاص ، جانبا هاما للغاية من تلك الصناعة . فالمركبة يمكن شراؤها أو تأجيرها . والشرط المحدد هنا هو عدم الاستعانة بمستخدمين بمفء منتظمة . وفي بعض الأحيان ، تمارس عمليات النقل والتجارة بصورة مشتركة ويمكن تشغيل مستخدمين بمفء مؤقتة .

وهناك أشكال مختلفة عديدة للخدمات التي تؤديها مشاريع الاسر المعيشية : العقارية والمالية ، المحية والخدمات المتملة بها ، التعليم الخاص ، والخدمات الاسرية . وفي قطاع الخدمات ، لا يزال شرط عدم تشغيل عمالة بأجر ساريا حتى يمكن اعتبار الوحدة مشروعا أسريا ، ولكن هناك أمرا آخر يتعيّن وضعه في الاعتبار . ذلك أن بعض الأنشطة المذكورة أعلاه تتم بواسطة خريجي الجامعات أو مهنيين مماثلين لهم . وهؤلاء الافراد ، وإن كانوا يعملون لحسابهم الخاص ، كثيرا ما لا يعتبرون جزءا من

القطاع غير الرسمي حسب الأبحاث التي أجريت عن الموضوع . وبناء على ذلك من الأفضل استبعادهم أو تقديمهم بموارة منفصلة . ولا تظهر المشكلة إلا عندما يعملون بمفردهم . وعادة ما يستعينون بمستخدمين يتقاضون أجرا بصفة منتظمة - موظفو الاستقبال والسكرتارية والعاملون على لوحة التليفونات - وحتى إذا لم يكن الوضع كذلك (فأحيانا ما يستعينون بالعاملين في الأسرة ممن لا يتقاضون أجرا) ، فإنه من الأفضل استبعادهم من القطاع غير الرسمي .

وفيما يتعلق بالخدمات المنزلية ، فإنه ينبغي مراعاة أن هذا المجال يشمل وضعين مختلفين ، كليهما في القطاع غير الرسمي : الأول ، الأنشطة التي يقوم بإنجازها العامل لحسابه الخاص الذي يحصل على مدفوعات نظير العمل المنجز ، وعادة بالساعة ؛ الثاني ، تلك الخدمات المنزلية التي يقوم بها أفراد يعيشون في نفس الأسرة المعيشية .

وكثيرا ما تؤدي الخدمات المنزلية مقابل "المبيت والغذاء" فقط . وهذا بطبيعة الحال يعتبر أجرا عينيا رغم تفاهته . ويقال في بعض الأحيان أن تلك الترتيبات لها ما يبررها استنادا إلى أن الشخص - وهو عادة طفل أو حدث - يحصل على التعليم أو يعين باعتباره متدرب . وليس من السهل الإجابة على السؤال الذي يطرح نفسه وهو كيفية معاملة المتدربين في مجال العمل الأسري وكذلك في أي نشاط آخر . وتقتصر التوصيات المقدمة بشأن تعدادات السكان والاسكان ، إيجاد فئة خاصة لـ "المتدربين بدون أجر" في البلدان التي تحتاجهم . بيد أنه أوصى كذلك بوجود عدم تضمين هذه الفئة متدربين يحصلون على أجر عيني أو وجبات غذائية أو أماكن للمبيت ، إذ ينبغي تصنيفهم باعتبارهم موظفين . وهذا الحل ينطبق أيضا على أغراضنا .

والآن ، وقد أصبح لدينا تعريفا للقطاع غير الرسمي يقوم على أساس غياب الموظفين بأجر ، فإن السؤال الذي ربما يطرح نفسه يتعلق بالتصنيف الملائم للجمعيات التعاونية . وعادة ما لا يكون لدى هذه التعاونيات موظفين يتقاضون مرتبات ، كما أن أعضاء التعاونيات يحصلون على دخل يحسب على أساس اتفاق معقود مسبقا . وهذا يميزها عن المشاريع الأسرية حيث لا توجد هذه الاتفاقات المسبقة المتعلقة بتوزيع الدخل . ولهذا السبب ، يبدو من الملائم إدراج التعاونيات في القطاع الرسمي وعدم النظر فيها عند تناول القطاع غير الرسمي .

وينبغي معاملة الأنشطة المقابلة للمساعدة التي تمنحها أسرة معيشة لأسرة أخرى لأسباب إنسانية أو غيرها ، بنفس طريقة معاملة الأنشطة المماثلة المتعلقة برفاهية الأسرة . بيد أنه يتعذر في معظم الحالات التوصل الى تقدير مقبول لتلك الأنشطة .

أما فيما يتعلق بالأنشطة غير المشروعة ، فإنها تشمل مجالا واسعا يبدأ من زراعة وانتاج المخدرات والعقاقير والباعة الجائلين والنشل والتهرب والتهريب والبغاء ولعب القمار بطريقة غير مشروعة ، الى النشاط الاقتصادي المستتر كالتهرب الضريبي أو التهرب من أحكام قانونية أخرى . وتشكل بعض هذه الأنشطة مشاريع منظمة بدقة ومزودة بالموظفين ، في حين يكون بعضها الآخر صغيرا أو يقوم به فرد واحد مما يتمشى مع القطاع غير الرسمي . وقد قيل ان تلك الأنشطة أخذت في النمو مؤخرا بمعدل سريع والسؤال الذي يثار هنا هو ما إذا كان ينبغي تقييم تلك الأنشطة . تفيد القاعدة المتبعة في نظام الحسابات القومية ان الأنشطة التي يمكن مقارنتها بالأنشطة المشروعة كالتهرب وعمليات الاستيراد غير المشروعة ، ينبغي ادراجها في عمليات التقييم ، وهذا من شأنه أن يجيب على السؤال . ويتعين أن تدرج في تقديراتنا للقطاع غير الرسمي ، الأنشطة الواردة في الناتج القومي ، بغض النظر عما إذا كانت قد انجزت بواسطة الرجل أو المرأة ، إذا كنا نريد التوصل الى تقدير مقبول لدور المرأة في تكوين مجموع الناتج القومي .

دال - الانتاج غير النقدي خارج نطاق نظام الحسابات القومية

تناولنا بالدراسة حتى الآن الأنشطة المحققة للانتاج سواء في شكل سلع بالمعنى الوارد في نظام الحسابات القومية (أي السلع والخدمات التي يستهدف بيعها في السوق) أو ما أشار اليه النظام باعتباره "السلع والخدمات الأخرى" (أي التي لا تباع عادة في السوق) . وكان الهدف هو انشاء خط فاصل مناسب بين نمطين للقطاعات ، الرسمي وغير الرسمي . ويندرج كلا القطاعين في اطار الحدود التي نص عليها النظام للنشاط الانتاجي ، ومن ثم فإن التقديرات الخاصة بقيمة مساهمة المرأة وفقا للأسس التي اتفقنا عليها حتى هذه المرحلة من الدراسة ستكون قابلة للمقارنة مباشرة مع القيمة الكلية للناتج القومي حسبما جرى تعريفه حاليا ، فضلا عن أن هذه التقديرات تعتبر عنصرا من العناصر المكونة لهذا الناتج . وينبغي أن نضع في اعتبارنا هذه الامكانية للمقارنة ونحن في سبيل استكشاف امكانية مراعاة أنشطة المرأة التي لا تعتبر جزءا من الناتج القومي حسب المعايير الحالية لنظام الحسابات القومية .

وينبغي أن نذكر أن أي تغيير في حدود الانتاج كيما تؤخذ في الاعتبار أنشطة العمل التي تظلع بها المرأة أساسا في كثير من الاحيان ، يعني توسيع نطاق ما يتمين اعتبره ناتجا قوميا . وهذا يشكل عدد من المشاكل لا سيما إذا كان التغيير كبيرا من حيث الحجم ، وإذا كانت هذه الزيادة في الناتج القومي التي حدثت نتيجة لهذا التجديد ترجع الى إدراج أنشطة دون أن يماحبها تدفق نقدي ، كما في الحالات التي سنتناولها فيما بعد . وليست المشكلة البارزة في هذا الصدد هي أن الأنشطة التي ليس لها نظير نقدي ليس لها سعر (إذ يمكن أن نحتسب لها أسعار) وإنما الأهم من ذلك بكثير الحالة التي تستخدم فيها معظم بيانات الناتج القومي في سياق المجاميع النقدية الأخرى .

ويعتبر العمل الذي تؤديه المرأة لاسرتها داخل منزلها أهم نشاط من زاوية مساهمة المرأة وذلك في ضوء المفهوم العريض للانتاج القومي الذي لم يؤخذ في الاعتبار في هذا المجال . وهذا يتضمن ما تبذله من جهد من أجل أبنائها وزوجها واعداد الطعام والتنظيف ، أي أنها تقوم بعدد كبير من الأعمال المختلفة بوجه عام التي لا يمكن الاستغناء عنها والتي بدونها يتعذر الاضطلاع بالأنشطة الأخرى المدرجة حاليا في الناتج القومي . وتسجل تلك الأنشطة في اطار الحساب القومي لعام ١٩٦٨ إذا قام بانجازها شخص تم تعيينه نظرا لوجود عملية نقدية (أو عينية) . وتستبعد تلك الأنشطة إذا قام بانجازها فرد من الأسرة ، وعادة ما تكون المرأة ، نظرا لغياب العملية النقدية . (هذا هو أساس النكتة التي أطلقها بيجو حول انكماش الناتج القومي بسبب زواج أحد الأفراد من مديرة شؤون منزله) .

وتثار تساؤلات عديدة في هذا الصدد . هل من الممكن ادراج تلك الأنشطة في حساب الناتج القومي ؟ كيف يمكن تحديدها على نحو يجعلها قابلة للتغطية الاحصائية ؟ أين نبه عن البيانات التي نستخدمها في قياس تلك الأنشطة بطريقة مرضية ؟

إن الإجابة على التساؤل الأول ايجابية بالقطع بشرط تقديم مجموع الحسابات القومية النهائية بطريقتين مختلفتين كيما يصبح نافعا لمختلف أنواع التحليل : متغير شامل وآخر يتمل بالنقود دون غيرها . وفي الحالة الأخيرة ، لن يقتصر الأمر على استبعاد عمل المرأة الذي لا تتقاضى عنه أجرا من المجموع ، وإنما يشمل ذلك بنودا أخرى مدرجة حاليا في المذكرات المعتادة الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي . أما فيما يتعلق بالتساؤل الخاص بكيفية تحديد عمل المرأة من أجل رعاية أسرتها على نحو يمكننا من عزل ما نود قياسه ، فهذا ما سنتناوله المناقشة أدناه . أما موضوع مصادر المعلومات ، فسوف نعرض له في الفصول التالية .

١ - الحدود

من الضروري بدءاً التعليق على المفاهيم الخاصة بنوع النشاط والوحدة المسؤولة عنه^(١٦) . والنشاط المشار اليه هو رعاية الأسرة ويجري الاضطلاع به بواسطة وحدة لا تتقاضى أي مكافأة أو أجر اقتصادي . وبمعنى آخر أن ما يهمننا هنا ليس هو العمل الأسري نظير أجر . والوحدة ، كما ذكرنا سلفاً ، تعني الوحدة الاقتصادية ، رغم أن الوحدة الاقتصادية والفرد ، في هذه الحالة بالذات ، يتطابقان . ولكننا كنا قد ذكرنا أن باستطاعة الفرد أن يشارك في وحدات اقتصادية مختلفة . ويمكن أن تكون الوحدة شخصاً لا يؤدي أي عمل آخر بخلاف أعمال البيت أو أحد الطلبة ، ولكنها قد تكون أيضاً شخصاً يعمل في مصنع أو مكتب أو في مشروع لأسرة معيشية^(١٧) . وفي هذه الحالات الأخيرة ، ستكون الساعات التي انقضت في أعمال المنزل ساعات إضافية لساعات العمل في الأنشطة المذكورة . وإذا أردنا اتباع نفس النهج الذي اتبعناه سلفاً ، سنقول أن هؤلاء الأشخاص يشاركون في وحدتين اقتصاديتين مختلفتين : المصنع أو المكتب أو المشروع الأسري من ناحية ، والوحدة المسؤولة عن رعاية الأسرة من ناحية أخرى .

ويعتبر المصنع أو المكتب جزءاً من القطاع الرسمي للاقتصاد ، في حين ينتمي المشروع الأسري وكذلك رعاية الأسرة إلى القطاع غير الرسمي للاقتصاد . والعنصر الجديد بطبيعة الحال هو ادراج عمل الأسرة داخل حدود النشاط الاقتصادي . وفي حين تقوم المرأة بمعظم هذه الواجبات ، فأحياناً ما يقوم الرجل أيضاً بأدائها . وبغية قياس مشاركة المرأة في الناتج القومي في هذا الإطار الموسع ، ينبغي قياس هذه الأنشطة برمتها ، وهي التي تشمل مساهمة المرأة والرجل على السواء ، مع الفصل بطبيعة الحال بين الجزء المقابل لكل منهما .

ومن نتائج ادراج هذه الأنشطة بنوع خاص في الناتج القومي ، تحقيق زيادة فيما يعتبر إنتاجاً . وهذا الجزء من الإنتاج معد للاستهلاك وبناء على ذلك ، يتزايد الاستهلاك كذلك . وحتى وقتنا هذا ، تعرضت تلك الأنشطة للأغفال . فالاستهلاك يحسب باعتباره مجموع مشتريات السلع والخدمات الاستهلاكية (ومعادلتها في حالة الاستهلاك من الإنتاج الخام) ، في حين أن الاستهلاك بمعناه الموسع يعادل المجموع السابق بالإضافة إلى قيمة الأنشطة الجديدة . وهذا من شأنه أن يبين بمزيد من الوضوح حقيقة أن زيادة امتصاص ربات البيوت بواسطة العمالة التي تتقاضى أجراً وما ينشأ عن ذلك من زيادة في الإنتاج الرسمي ، كثيراً ما يقابله نقص في إنتاج القطاع غير الرسمي ، والعكس صحيح ، فإن نقص أنشطة رعاية الأسرة التي تمارسها ربات البيوت ، يمكن أن يخلق طلباً أكبر وغير

متوقع على بعض خدمات القطاع الرسمية ، لاسيما القطاع العام ، كما لوحظ في بعض البلدان حيث ارتفع بشدة الطلب على الحضانات والمستشفيات ودور المسنين نتيجة لزيادة العمالة بمرتب فيما يختص بالمرأة .

ويمكن النظر الى هذه الظاهرة نفسها بطريقة مختلفة الى حد ما . ذلك ان الزيادات التي تحدث في مجال صناعة الاغذية والمنسوجات بواسطة المصانع ، كثيرا ما يقابلها انكماش في تجهيز الاغذية والغزل والحياكة داخل الاسرة المعيشية . وفي جميع هذه الحالات ، نجد ان ارقام المحاسبة القومية في شكلها الحالي تميل الى تشويه الحقيقة بما تعطيه من انطباع بحدوث تنمية . وما نشاهده كزيادة هو في واقع الامر احلال جزئي على الاقل .

نعود الان الى مشكلة كيفية عزل هذا النشاط الاسري عن الانشطة الاخرى لغرض القياس . وينبغي ، كخطوة أولى ، النظر اليه نظرة واقعية . فالحديث عنه كما لو كان نشاطا واحدا ينم عن درجة عالية من التجديد . فهو يتألف ، من الناحية الواقعية ، من عدد كبير من الانشطة المختلفة ، مثل رعاية الابناء وتعليمهم ، واصحابهم الى المدرسة ، واعداد الوجبات لهم وللمسنين والازواج ، والعناية بالمرضى ، وتدبير شؤون المنزل والحديقة وربما الحيوانات المنزلية ، والاضطلاع بالالتزامات الاجتماعية وغير ذلك من الانشطة العديدة التي ربما يتعذر ادراجها في قائمة . ومعظم هذه الانشطة التي يؤديها الفرد لاسرته ، لها ما يقابلها في السوق - الخادمت والطاهيات وجليسات الاطفال ، والعاملات في مجال النقل والرعاية الطبية وشبه الطبية والمطاعم والمفاسل وتنظيف المباني التجارية ، والوسطاء والصبية الذين يعملون في المتاجر - بل وفي الاشكال الاقل تخصصا من الخدمات المنزلية التي يتقاضى عنها أجر .

وتصبح المسألة أكثر تعقيدا عندما يقوم الشخص بتأدية هذه الخدمات لنفسه بدلا من ، او بالاضافة الى ، توفيرها للآخرين ، كما في حالة قيام الشخص بطهي طعامه بنفسه او الاستحمام . وبغية وضع حد لتلك الانشطة التي قد تمتد ، لولا ذلك ، بحيث تشمل كافة مظاهر الحياة البشرية ، علينا ان نتذكر ما قيل في مستهل هذه الدراسة حول الانشطة القابلة او غير القابلة للتبادل . فإذا كان النشاط الذي يفي باحتياجات شخص ما يمكن ان يؤديه شخص آخر ، فهنا نجد امكانية عملية للتبادل . وحيثما توجد هذه الامكانية ، فإن النشاط الذي يبذل لغراض الحساب القومي ينبغي اعتباره نشاطا انتاجيا ، ومن ثم يعتبر جزءا من الناتج المحلي الإجمالي بمعناه الواسع النطاق . والواقع ان هذا مطبق في نظام الحسابات القومية الحالي في حالة تجهيز المنتجات

الأولية للاستخدام الخاص . فإذا تعدد انجاز النشاط بواسطة شخص آخر غير الشخص المستفيد منه (كما في حالة التنزه سيرا) يكون النشاط غير قابل للتبادل وبذلك يستبعد من السياق الاجتماعي ويكون خارج المجال المشمول بالحساب القومي .

وهذا يهيئ لنا الحدود التي نسعى الى وضعها فالأنشطة غير التسويقية ، المشفوعة بإشارة خاصة الى الاطفال المتعلقة بتدبير شؤون المنزل ، ينبغي ادراجها في الأنشطة الانتاجية داخل نطاق الناتج المحلي الاجمالي الموسع ، حتى إذا قام بها نفس الشخص الذي يتمتع بفوائدها وذلك كلما كانت هناك امكانية الاضطلاع بها بواسطة أشخاص آخرين .

بيد أن هذا الحل يكون موضعاً للنقد عندما يتعلق الأمر بمقارنة الأنشطة التي ينبغي ادراجها بتلك التي ينبغي استبعادها : مثال ذلك انه قد ذكر أن قيام المرء بتصنيف شعره سوف يعتبر نشاطاً انتاجياً (لانه يمكن أن يؤدي بواسطة مصفف للشعر) بينما يعتبر التعلم أو الاطلاع غير انتاجي (لان التعلم ، على عكس عملية التدريس ، يمكن أن يقوم به الشخص المعني) . وهذا الوضع يشبه الى حد ما وضع القطاع المصرفي الناجح الذي يظهر ، بخلاف ذلك ، قيمة مضافة سلبية وفقاً للمبادئ العامة للمحاسبة القومية . وفي جميع هذه الحالات ، يتعين استكمال المبدأ العام بقرارات مخصصة معينة في بعض الحالات المفردة .

ومن الصعب قياس النشاط الاسري من حيث منتجاته أو ناتجه . وهو في هذا يشبه القطاع العام حيث تقييم الناتج يتجاوز قدرتنا على القياس . ولهذا السبب ، تقييم الخدمات لاغراض الحساب القومي بناء على تكلفة المدخلات التي توفرها كشوف المرتبات فيما يتعلق بقوة العمل الحكومية . أما فيما يتعلق بالأنشطة الاسرية ، فلا توجد كشوف للمرتبات ، ويتعين تقييمها لاغراض الحساب القومي بناء على الوقت الذي استغرق في أدائها .

وهذا بدوره يشير عدة تساؤلات سنقوم بالتعليق عليها قبل الدخول في عملية سرد بعض الاجراءات المحددة المتعلقة بالتقييم . أولاً ، هل عمل الاسرة كله شاق أم أنه ممتع في حد ذاته ، جزئياً على الأقل ؟ ثانياً ، إذا كان الناتج يقاس من حيث الوقت المستغرق في انجازه ، ألا ينبغي وضع الانتاجية في الاعتبار ؟

إن السؤال الأول سؤال معقول بالقدر الذي تكون فيه الأنشطة المنزلية أكثر استقلالا وأقل تقيدا من الأنشطة الداخلة في الانتاج الرسمي . وحيث تكون نواتج هذه الأنشطة لأغراض التبادل في الأسواق ، فإن منتجها لن يتمتع بها بمורה مباشرة كما هو الحال فيما يتعلق بالأعمال المنزلية وكذلك فيما يتعلق بالانتاج الكلي الذي يخصص للاستهلاك الشخصي . وبذلك يمكن أن يتمثل عنصر الاستمتاع في تنفيذ العمل على النحو الواجب ، وهو العنصر الذي ليس له وجود في حالة العمل الذي يستهدف السوق . وهنا يوجد اختلاف جد كبير . فالعمل الذي يُضطلع به في بيئة غير مواتية ، وفي ظروف طبيعية مؤسفة ودونما فسحة كافية من الوقت والمال ، لا يفضي الى الاستمتاع ، في حين أن الانتاج الرسمي في ظل ظروف مواتية ربما يحقق ذلك الشعور بالرضا . وهكذا ، ربما لا يكون الاختلاف بين الاثنين ، مع ذلك ، واضحا بالدرجة التي قد تبدو للعيان .

وهناك جدل آخر يتعلق بالظاهرة نفسها ويشير الى انتاجية العمل المنجز في المنزل بالمقارنة بالعمل المنجز في ظل الاشراف وفي نطاق قيود الإطار المنظم . ويؤكد هذا الجدل أن الأول يتم على مهل أكثر من الثاني . وقد يصدق هذا القول في بعض الحالات ولكن بالتأكيد ليس بمففة دائمة . ذلك أن ندرة الوقت ووجود احتياجات متنافسة يعتبر بمثابة قيود في الأسرة المعيشية وفي غيرها ، كما أن الضغط الذي يمارسه المشرفون داخل المحل لا يسفر عن انتاجية عالية بمففة دائمة . وبمعنى أكثر وضوحا أن ربة البيت لا تنتج في الساعة أقل مما تنتجه المرأة التي يتم تشغيلها للاستعانة بها في الأعمال المنزلية . ولقضية الانتاجية جانب آخر : استعمال المعدات وامدادات الطاقة في الأسرة المعيشية . فهناك اختلافات ، ليس فقط من حيث سهولة الاستعمال وإنما من حيث زيادة الانتاجية أيضا بين مدفع المورتار والطاحونة اليدوية ، بين القبو والثلاجة ، بين المدفأة والفرن الذي يعمل بالكيروسين ، بين فرن المطبخ والفرن الذي يعمل بالموجات الدقيقة ، نظرا لأن عمل ساعة باستعمال الادوات والمعدات قد يحقق من الانتاج ما يفوق الانتاج الذي يحققه نفس القدر من العمل بدون هذه الادوات والمعدات . ومن المستصوب أن نضع في اعتبارنا هذه الاختلافات في الانتاجية ونحن نضع تقديراتنا . وتتوقف امكانية ذلك على الطريقة التي يتم بها تقييم أنشطة الأسرة المعيشية .

٢ - التقييم

يمكن استخدام عدة أساليب مختلفة لتقدير قيمة عمل المرأة (والرجل) في أسرتها المعيشية . بيد أنه ينبغي أن يكون واضحا أن أي إجراء عملي لن يوفر سوى عملية تقريبية . فالأنشطة التي ينقصها مقابل نقدي تختلف من حيث النوع - فيما يتعلق

بإدراجها في الحسابات القومية على الأقل - عن تلك التي تمارس في السوق نظرا لعدم وجود بطاقة سعرية مرفقة بها . ومن أجل تسعيرها ، يحاول المرء ايجاد ما يعادلها في مجال السوق . وبهذه الطريقة نصل الى سعر محتسب وهو سعر تقريبي بطبيعة الحال . وعند هذه النقطة ، علينا أن نسأل أنفسنا عما إذا كانت هذه الحقيقة لا تنتقص من قيمة افتراضنا .

ولا يمكن اثبات فائدة بيانات الحسابات القومية إلا بوضعها موضع التطبيق . وإن استخدام بيانات عن أنشطة المرأة في منزلها سيكون أكثر ارتباطا بالتحليلات والقرارات الطويلة الأجل منها بالتحليل القصير الأجل ، وليكن ذلك في المجال النقدي ، حيث من الشائع التدقيق في اختيار تدابير السياسة كما أن سلامة الاحصاءات ودقتها يعتبران من الأمور الأساسية . ولهذا السبب ، فإن عمليات التقريب التي يمكن التوصل اليها كما جاء في الحالة السابقة لن تكون كافية فيما يتعلق بالمشال الأخير ولكنها ستكون كافية تماما لاغراض أخرى . ومن الضروري لهذا السبب ، الامرار على أهمية الفصل داخل نطاق مجموع الناتج القومي بين الجزء المقابل للمعاملات النقدية وبين الجزء غير النقدي .

ويمكن تقسيم النهج المتبعة لتقدير قيمة الأنشطة التي تؤديها المرأة في منزلها الى مجموعتين : الأولى هو نهج تكلفة الغرمة . وهذا المصطلح مشتق من أن السعر المحدد للنشاط المنزلي يعادل ما تحققه المرأة نفسها من كسب في الوظيفة غير المنزلية . إذ أن ساعة عمل في نشاط منزلي تقوم به بائعة للمحف سيتم تسعيرها بنفس المبلغ الذي تتكسبه عادة في بيع المحف خلال ساعة عمل ، وب نفس المبلغ الذي تحصل عليه موظفة الحكومة حسبما تحققه من إيرادات في عملها مقدرة بالساعة .

وفي هذا النهج ، يختلف السعر المحدد للعمل المنزلي بدون أجر وفقا لمتوسط دخل الفرد الذي يؤدي هذا العمل . وينطوي هذا النهج على نقاط ضعف ونقاط قوة كذلك . ونقطة ضعفه مردها أن العمل نفسه يقيم بطرق مختلفة بناء على من يقوم بانجازه . وهذا غير مستصوب من وجهة النظر الموضوعية . أما من وجهة النظر غير الموضوعية ، فإنه يصور الظروف التي ستقوم فيها المرأة ذات الدخل المرتفع بتحديد سعر لوقتها أكثر ارتفاعا من المرأة ذات متوسط الدخل الأقل . كما أنه ينطوي ، علاوة على ذلك ، على عنصر التجديد بدرجة كبيرة لأنه لا يمكن ، من الناحية العملية ، التسليم بأن فرص العمل الإضافي متاحة على الدوام ، أو أن ساعات العمل الإضافية ستحقق متوسط الدخل

نفسه . وفضلا عن ذلك ، لا يمكن تطبيق هذا النهج على هؤلاء الذين ليست لهم وظيفة أخرى بالاضافة الى عملهم في منازلهم .

أما النهج الثاني فيسمى "وظيفة معادلة للسوق" ، لأنه يسعى الى الوقوف على أسعار الوظائف والانشطة التي تؤدي في السوق والتي يمكن اعتبارها معادلة لتلك التي يؤديها الفرد في منزله الخاص . ويمكن التوصل الى ذلك بطريقتين ، إما بتطبيق السعر الذي يدفع الى الخدم الذين يتولون أداء كافة الواجبات المختلفة لهذه الخدمة ، أو بتسعير الانشطة المختلفة التي يشهها هذا العمل وفقا لاسعار السوق المقابلة . وفي الحالة الاولى ، يتم تسعير عمل المرأة في المنزل بسعر يعادل أجور الخدم ، مع إمكانية تعديلها لمراعاة الاختلافات في عدد ساعات العمل . وفي الحالة الثانية ، على المرء أن يحدد الوقت المستغرق في الانشطة المختلفة كالتنظيف و رعاية الاطفال والتدريس ، وما الى ذلك ، وأن يحدد لكل مهنة نفس الاسعار أو الاعتاب التي تحصل عليها إذا جرى تعاقد بشأنها في السوق . ويتعين عند استخدام هذا الاجراء بنوع خاص ، مراعاة الاختلافات الممكنة في نوعية الخدمة المقدمة . وفي العادة ، لن يكون هناك سعر واحد لخدمة معينة (إلا إذا كان ذلك بحكم القانون) ، بل أسعار مختلفة ربما تبين الاختلافات في النوعية . ويمكن وضع ذلك في الاعتبار عند اختيار مستوى السعر المناسب للأنشطة التي تقوم بها المرأة في منزلها . وسوف نتوقف امكانية تدقيق التقديرات على المتاح من البيانات . وسوف نتناول هذا الموضوع في الفصول التالية .

وبينما ركزنا اهتمامنا ، بنوع خاص ، على الانشطة التي يمكن وصفها بأنها خدمات أسرية دون أجر للاستهلاك الشخصي ، حيث يجب فهم "الاستهلاك الشخصي" على أنه استخدام بواسطة الشخص الذي يقدم الخدمة وكذلك أسرتها لأغراض الاستهلاك ، فإن المسألة التي لا تزال قائمة هي ما إذا كان قيام شخص معين بأداء تلك الانشطة يجب ، أو لا يجب ، أن يؤثر على وضعها في احصاءات النشاط الاقتصادي للسكان .

لقد أقر المؤتمر الدولي للاحصائيين العماليين المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالسكان النشطين اقتصاديا التي أشير فيها الى الأشخاص العاملين في مجال انتاج السلع والخدمات الاقتصادية لاستهلاكهم واستهلاك أسرهم المعيشية . وفيما يتعلق بتصنيفهم احصائيا ، فإنهم يعتبرون موظفين إذا كان انتاجهم يشكل مساهمة هامة في الاستهلاك الكلي للأسرة المعيشية . وقد قيل كذلك أن نظام احصاءات النشاط الاقتصادي للسكان ينبغي أن يتيح المجال لقياس العلاقة بين العمالة والدخل والخصائص الاجتماعية

والاقتصادية الأخرى . وعلى ذلك يجب تطوير احصاءات النشاط الاقتصادي للسكان الى أقصى حد ممكن بما يتفق مع الاحصاءات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى ..

أما موضوع العمل الذي تؤديه الأسرة المعيشية لاستهلاكها الخاص (ويفهم من استهلاكها "الخاص" المرأة المعنية وأسرتها) ، فإنه يستوجب احتساب سعر له ، وإلا فإنه إذا أدرج هذا النوع من النشاط في العمالة ولم يدرج "الناتج" أو "الدخل" المقابل في مجموع النشاط القطاعي القومي ، فلن تكون هناك امكانية لقياس العلاقة بينهما ، الأمر الذي يعتبر أحد أهداف نظام الاحصاءات الاقتصادية . وبغية بلوغ ذلك الهدف ، يتعين معالجة الظاهرتين احصائيا بحيث يمكن المقارنة بينهما . فإذا اعتبرت هذه الفئة "مستخدمة" ، فإنها تعتبر في الوقت نفسه "انتاجية" ويتعين أن يظهر الناتج الذي تحققه في حسابات نظام المحاسبة القومي .

وللسبب نفسه ، وكذلك بغية تحقيق الاتساق في مجال التغطية الاحصائية ، ينبغي تفسير المفهوم الوارد أعلاه ، والذي يقيد التصنيف الى حالات يشكل فيها الانتاج "مساهمة هامة في مجموع الاستهلاك الاسري" ، بطريقة تجعله متسقا مع التعريف العام لفئة العمالة .

الفصل الثاني - مصادر البيانات

سوف نتناول في هذا الفصل مصادر الإحصاءات المختلفة التي يمكن استخدامها لوضع تقدير لمساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية . وقد أشير سلفا الى أن المعلومات الاحصائية عن مشاكل المرأة تقل كثيرا عن الطلب عليها في الوقت الحاضر . وعلاوة على ذلك ، نجد أنه في سياق هذه الدراسة ، يتركز البحث عن البيانات الاحصائية على المعلومات المطلوبة لتقدير مشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد . ونظراً لأن هذه البيانات لا تكون جاهزة في العادة ، فإنه من المحتم اتخاذ موقف وسط فيما يتعلق بمراعاة الالتزام التام بقواعد التعريف في مرحلة التجميع ، ولكن مع عدم الاخلال بمعنى النتائج المتحصلة .

وتشير قطاعات المعلومات الاساسية اللازم تكوينها الى عدم الاشخاص لاسيما المرأة ، من ناحية ، والى حجم وقيمة السلع والخدمات التي أوجدوها و/أو الدخل المتوقع ، من ناحية أخرى . ونظراً لأن الهدف مقصور حالياً على القطاع غير الرسمي ، فمن الضروري كفاية أن المرأة والقيم موضع النظر هنا تشكلان جزءاً من هذا القطاع .

ويمكن تناول مهمة تحديد قيمة لمشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي ، إما بتقدير الناتج الذي حققته أو عن طريق الدخل المتحصل ، النقدي وغير النقدي والمحتسب . وفي حالة الاقتصاد البدائي حيث يقسم العمل حسب الجنس ، من الممكن أيضاً استخدام التخلص من السلع والخدمات ، أي الاستهلاك أساساً ، كدليل على أنشطة المرأة .

ففي الحالة الاولى ، تشير الأرقام الاساسية الى الكميات المنتجة في الأنشطة والمنتجات وسعر الوحدة المقابل لها . وعادة نجد أن الاحصاءات الاقتصادية عن الانتاج الكلي لا تميز بين الانتاج بواسطة الرجل والانتاج بواسطة المرأة . ويتعين أن يكون التمييز على أساس مصادر أخرى في مقدمتها تعدادات السكان و/أو الاستقصاءات المتخصصة . وللحصول على معلومات عن متوسط الاسعار ، من الضروري البحث عنها في التعدادات والدراسات الاستقصائية الخاصة بالانتاج ، وكذلك في نشرات التجارة وقوائم الاسعار .

وإذا تم اختيار النهج القائم على الدخل أو ، بمعنى أدق ، إذا اختير فيما يتعلق بذلك الجزء من التقدير الكلي الذي تكون فيه الأرقام الدالة على الدخل جاهزة ومتاحة أكثر من غيرها ، تكون المسائل التي يتعين مواجهتها مماثلة لتلك المذكورة

أعلاه ، وسيكون علينا ، مرة أخرى ، الاعتماد بشدة على تعدادات السكان . ومما يعمل على تفاقم الصعوبات أننا نبحث عن الأرقام في القطاع غير الرسمي .

وقد قام واحد من كبار مندوبي الحساب القومي بتشبيه جمع بيانات بعمل النحل الذي يحوم بحثاً عما يمكن أن يستخدمه في بناء خليته . وهذا التشبيه ينطبق أكثر على البحث عن البيانات المتعلقة بمشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي . ونظراً لأن الإحصاءات التي تتعلق مباشرة بأنشطة المرأة في القطاع غير الرسمي لا وجود لها عامة ، فإنه يتعين جمع هذه الإحصاءات وحساب قيمة الأنشطة الداخلة فيها وذلك عن طريق غربلة المعلومات والأرقام الإحصائية المعدة للأغراض المختلفة . وبغض النظر عن مشاكل التعريف ، فإن الصعوبات الإحصائية التي تنطوي عليها هذه المحاولة تتعلق بحقيقة أن المعلومات المطلوبة تنتمي إلى مجالات إحصائية مختلفة ، وأن البيانات لا تجمع وتصنف على الدوام على نحو يسمح بتولييفها بسهولة .

ويمكن عادة الحصول على المعلومات الإحصائية من نظم المعلومات المصممة خصيصاً للأغراض الإحصائية أو من الملفات الإدارية حيث تعتبر الأرقام الإحصائية منتجا ثانوياً غير مستهدف . ولكن ، حتى في حالة الوسائل الإحصائية المحددة كالتعدادات ، نجد أنه إذا لم يؤخذ موضوع معين في الاعتبار عند تصميم الاستبيان ، فإن على المستعمل أن يحاول استعمال ما قد يكون في حوزته من بيانات ذات طابع عام يمكن أن تخدم غرضه ، واختيار المعلومات التي وإن كانت لا تستهدف ذلك الغرض المحدد فإنها ، مع ذلك ، ربما تكون مفيدة له . وفي مثل هذه الظروف ، يتعين على المرء أن يقبل حقيقة أن التقديرات الأولى ستكون تقريبية لا محالة . وستكون التحسينات المتتالية نتيجة للمصادر والمنهجية والخبرة الأفضل .

وهناك اختلافات جوهرية فيما بين البلدان رغم اشتراكها في الخطوط العريضة للحالة السابق ذكرها . وسوف نتناول فيما يلي المصادر الإحصائية الأكثر أهمية التي تكون متاحة في العادة ، وهي على النحو التالي :

- (أ) تعدادات السكان ؛
- (ب) التعدادات والدراسات الاستقصائية الاقتصادية ؛
- (ج) الدراسات الاستقصائية لعينة من الأسر المعيشية ؛

(د) احصاءات الأسعار والملفات الادارية والموارد الأخرى .

يساهم كل عنصر من هذه العناصر مساهمة مختلفة فيما نجريه من بحوث وفقاً لاهدافه المختلفة . فتعداد السكان يغطي مجموع السكان ومميزات كل شخص . وعادة ما تقسم التعدادات الاقتصادية حسب مجالات النشاط التي تشمل القطاع الأولي والثانوي وقطاع الخدمات . ولذلك ، سوف ننظر في كل من التعدادات والدراسات الاستقصائية المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة والخدمات بمورة منفصلة . والوحدة الاحصائية للتعدادات والدراسات الاستقصائية الاقتصادية هي الوحدة الانتاجية .

وعادة ما تجرى التعدادات ، الديمغرافية والاقتصادية على السواء ، على فترات طويلة نسبياً ولا تنشر نتائجها إلا بعد انقضاء فترة زمنية طويلة . ونظراً لأنه يتعين التوليف بين البيانات المأخوذة من التعدادات وبين سائر الأرقام وذلك خدمة لأغراضنا ، فإنه يتعين مراعاة إجراء التعديلات اللازمة لجعل كلا القائمتين من الأرقام تطابقان السنة نفسها .

يلي تعدادات السكان والتعدادات الاقتصادية المجموعة الثالثة التي تشمل الدراسات الاستقصائية لعينة من الأسر المعيشية . والسمة المميزة لهذه الدراسات التي يمكن أن تغطي مجالا واسع النطاق من المواضيع المختلفة أنها تستند إلى مجموع الأسر المعيشية في الدولة . ولذلك فإنها تمكننا من اكتشاف الحقائق التي لا يمكن أن تصل إليها الدراسات الاستقصائية التي تجرى على أساس المباني والمنشآت والمشاريع .

وعلاوة على هذه المصادر ، قام العديد من البلدان بجمع احصاءات عن استخدام الوقت التي يمكن أن تلقي الضوء على المشاكل التي نتناولها هنا على نحو يتعدى على أي نوع آخر من البيانات تحقيقه . ويستعرض الفصل الثالث هذه الاحصاءات بناء على التجارب القطرية .

الف - تعدادات السكان

يعتبر التعداد السكاني تسجيلاً أساسياً عالمياً متاحاً في معظم البلدان على نطاق واسع . فهو يغطي البيانات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية لجميع الأفراد في البلد . ولأنه يجري عد كل فرد وتسجيل خصائصه بمورة منفصلة ، فإن هذا يتيح

إمكانية إجراء تصنيف شامل للبيانات المتعلقة بالخصائص المختلفة . ومن هنا يأتي الدور الذي لا بديل له لتعداد السكان فيما يتعلق بما نستهدفه من أغراض .

ومن أهم بيانات التعداد ، تلك التي تربط بين السكان وبين خصائصهم الاقتصادية . وقد ورد في وثيقة "المبادئ والتوصيات المتعلقة بتعدادات السكان والاسكان" الصادرة عن الأمم المتحدة عشرون تبويبا مختلفا أوصى بها تناول الخصائص الاقتصادية^(١٨) . وهناك أيضا جداول أخرى تتعلق بما نحن بصده ولا سيما "الامر المعيشية والسكان في الأسر المعيشية حسب حجم الأسرة المعيشية وعدد الافراد النشطين اقتصاديا"^(١٩) . وليس بالضرورة أن هذه الجداول بصورتها الواردة في توصيات الأمم المتحدة تتبع بدقة في البلدان المختلفة . بيد أنه حتى إذا كانت مجمعة بطريقة مختلفة ، فإن الغثات والتصنيفات متعددة الأوجه المذكورة فيها ، تظهر عادة في الورقات القطرية .

ويعتبر أفضل التبويبات خدمة للأغراض ، الجدول المعنون "السكان النشطون اقتصاديا حسب وضع العمالة والصناعة والجنس"^(٢٠) . وقد ورد هذا الجدول فيما يتعلق بالبلد برمته وفيما يتعلق بالتقسيمات المدنية الرئيسية التي تميز بين المناطق الريفية والحضرية . ويميز الوضع في مجال العمالة فيما بين الموظفين ، والعاملين لحسابهم الخاص ، والعمال الاسريين الذين لا يتقاضون أجرا ، وأعضاء تعاونيات المنتجين ، وهذا الوضع غير قابل للتصنيف . وتصنف الصناعة طبقا "للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية" .

وهناك أيضا جدولان يشيران الى الدخل^(٢١) ، يبين أحدهما السكان النشطين اقتصاديا حسب الدخل الشهري والوظيفة والجنس . ويبين الآخر الأسر المعيشية والسكان في الأسر المعيشية حسب الدخل السنوي وحجم الأسرة المعيشية . ويعتبر التقسيم الجغرافي الموصى به لكليهما هو نفس التقسيم الوارد أعلاه فيما يتعلق بالجدول الخاص بالسكان النشطين اقتصاديا ، أما الوظائف فقد صنفت طبقا "للتصنيف الدولي الموحد للوظائف" . وحيثما تتوافر الجداول عن الدخل ، فإنها تكون خير عون في حساب دخل المرأة . بيد أنها في كثير من الحالات ، إما أن تكون غير متاحة أو تكون البيانات المجمعة موضع شك من حيث السلامة وتكون دون البيانات التي يتحصل عليها عن طريق الدراسات التي تتناول الإيرادات والمصروفات .

ومن خصائص القطاع غير الرسمي أن وحداته صغيرة وأنشطته الاقتصادية متداخلة بدرجة كبيرة مع الأنشطة غير الاقتصادية . وعلى ذلك ، فإنه من الصعب عزل الوحدات غير الرسمية ، بل انه من الصعب ، في هذه الحالة ، تطبيق الاحكام القانونية والادارية عليها .

وفي البلدان التي تنص فيها القوانين على تحديد سن أدنى لشرك المدارس الابتدائية وحظر تشغيل الاطفال دون سن معينة ، تحجم السلطات عن تحديد سن في تعدادات السكان لمزاولة النشاط الاقتصادي دون هذه السن . ومع ذلك ، فبالرغم من هذه الاحكام القانونية والادارية ، يمارس عدد كبير من الاطفال ممن هم دون الحد الأدنى للسنة العمل ، ومعظمهم في القطاع غير الرسمي . ويحدث استبعاد مماثل في بعض البلدان التي تسقط تلقائيا عد الاشخاص الذين هم في سن التقاعد الرسمي ، بغض النظر عما اذا كانوا يعملون أم لا . وفي البلدان النامية ، تعتبر هذه الفئة أقل أهمية ، من الناحية الكمية من الفئة السابق ذكرها .

وإذا كانت هناك بعض الأدلة الموثقة عن عدد الاشخاص الذين استبعدوا من عدد السكان النشطين اقتصاديا في تعدادات السكان ، وجب إجراء التصحيح المقابل . ومن المصادر الممكنة لذلك التصحيح ، استقصاءات الاسر المعيشية والدراسات التي تتناول العلاقة بين الوقت والميزانية ، وإلا تتم الإشارة الى الموضوع لإدراجه في الاستبيانات الخاصة بالدراسات الاستقصائية المقبلة .

وهذا العد بالنقص للقوة العاملة إنما يشير الى المرأة والرجل على السواء . وعلاوة على ذلك ، فإن تعدادات السكان تبين دلائل على نقص الإبلاغ نتيجة للتحيز للجنس ، وبذلك نجد أن المرأة تمارس عملا مزدوجا باعتبارها شريكة في القوة العاملة وباعتبارها تقوم بأعمال الاسرة ، لا يتم الإبلاغ سوى عن دورها كربة بيت . وليس من السهل تصحيح هذه الأرقام . ذلك أنه يتعين إزالة هذا النوع من التحيز عند مرحلة تخطيط التعداد . وبعد جمع الأرقام ، لن يمكن إجراء سوى تعديلات اصلاحية تقريبية ويتضمن الفصل الثالث بعضا من طرق التعديل تلك .

وبينما يتمثل هدفنا الأساسي في تحديد المصادر الاحصائية الموجودة فعلا والتي يمكن استخدامها على الفور في تقديرات الانتاج الاجتماعي للمرأة ، فينبغي لنا أن نتناول باقتضاب الاجراء الذي من شأنه أن يضيف الى تلك المصادر ويعمل على تحسينها . وفي حالة تعدادات السكان على وجه التحديد ، هناك قدر كبير من الجدل فيما يتعلق

بمسألة ما اذا كان التعداد لا بد وأن يشمل مجالا واسعا للغاية من المواضيع أو أن يكون قاصرا على البيانات الديمغرافية . وتنظر الاتجاهات الحديثة الى تعداد السكان باعتباره اطارا عاما للدراسات الاستقصائية لعينة متخصصة ، وللدراسات الخاصة بالبيانات الدقيقة وسائر الاستقصاءات ذات الأغراض المحددة . ويتوقف على الظروف المحلية ما اذا كان هذا يعني إجراء دراسات استقصائية منفصلة أو اضافة أمثلة متخصصة لشريحة صغيرة من التعداد . ومع ذلك فإن المسألة ذات الأهمية الفعلية هي ضرورة وجود مفاهيم وتعريف ووحدات قياس متجانسة أو على الأقل متوافقة وقابلة للتحويل بصورة متبادلة .

وتعتبر فئة خدم المنازل الذين لا يتقاضون أجرا من الفئات التي عوملت بصورة غير مرضية لأغراضنا الى حد كبير في كثير من تعدادات السكان . ولم يقتصر الأمر على وجود تعاريف مختلفة لها، بل إن تحديدها وإدراجها أو استبعادها من السكان النشطين اقتصاديا ، تباين من تعداد لآخر ومن بلد لآخر . وفيما يتعلق بالتعدادات التي اتبعت المبادئ التوجيهية السابقة ، فإن هذا يعني أن ثمة تمحيحات مقابلة ينبغي إجراؤها بناء على دراسة الحالات المتفرقة . بيد أنه فيما يتعلق بالاحصاءات المقبلة ، فإن قرار المؤتمر الدولي الثالث عشر للاحصائيين العماليين بشأن احصاءات السكان النشطين اقتصاديا والبطالة وقصور العمالة يخلق حالة جديدة ومواتية فيما يتعلق بالتقديرات الخاصة بدور المرأة في المستقبل . ولهذا السبب ، تجدر الإشارة بإيجاز الى التغييرات التي اقترح إجراؤها .

يعتمد القرار مفهوم "السكان النشطين اقتصاديا بأنه يشمل جميع الأشخاص من أي من الجنسين الذين يشكلون قوة العمل اللازمة لانتاج السلع والخدمات بمورثتها المحددة في نظام الأمم المتحدة للحسابات والموازن القومية" . وقد أدخلت معايير جديدة فيما يتعلق بالفترة المرجعية ، وأمكن تصنيف مفهومين : "السكان النشطون عادة" الذي يشير الى فترة طويلة ولتكن سنة ، و"السكان النشطون حاليا" ، أو قوة العمل ، الذي يشير الى فترة قصيرة ولتكن اسبوعا أو يوما .

أما هؤلاء الذين يتم تشغيلهم فهم أولئك الذين يعملون في وظائف بناجر خلال الفترة المرجعية (الذين قاموا بأداء بعض الأعمال نظير أجر أو مرتب نقدي أو عيني) ، وأصحاب المهن الحرة (الذين يؤديون بعض الأعمال تحقيقا للكسب أو لتحقيق مكاسب للأسرة نقدا أو عينا) . ومن المقرر اعتبار الأشخاص الذين يعملون في انتاج السلع والخدمات

للاستهلاك الشخصي أو للاستهلاك الاسري معينين بشرط واحد هو أن يكون انتاجهم يمثل مساهمة كبيرة في الاستهلاك الكلي للأسرة المعيشية .

باء - التعدادات والدراسات الاستقصائية الاقتصادية

١ - الزراعية

تعتبر التعدادات والدراسات الاستقصائية الزراعية المصادر الرئيسية للاحصاءات الخاصة بالاراضي الزراعية و انتاج المنتجات الزراعية . وتشير الخصائص الرئيسية المستخدمة الى المنتجات والمناطق ، كما أن وحدة العد المستخدمة هي الأرض الزراعية ، على عكس تعدادات السكان التي تستخدم الاسر المعيشية والفرد داخل هذه الأسرة .

وفيما قبل عام ١٩٨٠ ، أوصي بأن تقوم التعدادات الزراعية بتجميع معلومات تفصيلية نسبيا عن جميع الاشخاص الذين يعيشون على الاراضي الزراعية بيد أنه في أعقاب التعداد الزراعي العالمي لعام ١٩٨٠ ، أوصي بتقديم معلومات يمكن استخدامها بالاقتران بالمصادر الاحصائية الاخرى مثل تعدادات السكان والامكان أو الدراسات الاستقصائية الخاصة للأسر المعيشية . وتشمل هذه التوصيات حاليا ما يلي بنوع خاص :

(أ) جمع بيانات محدودة عن الخصائص الديمغرافية والنشاط الاقتصادي لافراد الأسرة المعيشية ؛ (ب) جمع معلومات عن عدد و جنس الافراد من العمال الزراعيين الذين يتم تشغيلهم بصفة دائمة لكل حيازة ؛ (ج) ذكر ما اذا كان يتم استخدام عمال زراعيين عرضيين أم لا في الأرض الزراعية . وينطوي هذا النهج على اعتماد أكبر على تجميع البيانات من التعدادات الزراعية والسكانية ويفي بمتطلبات قياس دور المرأة في الانتاج الزراعي ، بشرط أن يتم توزيع تلك البيانات الخاصة بالسكان والعمالة حسب الجنس .

بيد أن هذا الاجراء ينطوي على نقطتي ضعف . ذلك أن تعداد السكان لا يتناول بالدراسة عادة سوى النشاط الاقتصادي الاساسي لكل شخص وخلال فترة زمنية مرجعية محددة غالبا ما تكون اسبوعاً . أما الاشخاص الذين يرتبطون بنشاط زراعي بصورة عرضية فقط أو خلال فترة لا تتزامن مع الفترة المرجعية للتعداد ، فلا يتم تحديدهم . وحيث أن نقاط الضعف هذه أثرت بدرجة خطيرة في المتاح من البيانات من التعدادات السابقة ، فإنه ينبغي الحصول على بيانات اضافية عن العمالة الموسمية عن طريق الاستفسارات أو

الدراسات الاستقصائية بالعينه التي تجرى على أساس مخصص . وتوصي التوصيات الجديدة للأمم المتحدة فيما يتعلق بتعدادات السكان باستخدام فترتين زمنيتين مرجعيتين احدهما قصيرة والاخرى طويلة . وبالإضافة الى ذلك ، يمكن استكمال السؤال الخاص بالوظيفة الأساسية بسؤال آخر يتعلق بالوظيفة الثانوية .

وينقسم الانتاج الزراعي ، كما يبدو في معظم الاحصاءات الزراعية ، الى المحاصيل والماشية ومنتجاتهما . وتصنف المحاصيل في مجموعات مختلفة كالحبوب والمحاصيل الجذرية والدرنات والبقول والخضروات والمحاصيل اللبغية والبن والكافور والشاي والتبغ وقصب السكر والمطاط الطبيعي والعنب والنبذ والمكسرات والفاكهة والتوت . ويخص بعض هذه المحاصيل للتجهيز المكثف في وحدات الانتاج الزراعي - الصناعي المتخصصة ، كما أن عمليات التجهيز الاولى المحدودة التي تجرى في المزارع الاسرية الصغيرة نادرة الحدوث . وهناك محاصيل اخرى تعتبر محاصيل غذائية معيشية مثل اليام (البطاطا) والقلقاس . وحتى إذا بيعت في السوق في نهاية المطاف ، فإنها تنتج أو تجمع عادة في مزارع الاسرة . ويتعين استخدام هذه الاعتبارات لتحديد القطاع غير الرسمي ، على الاقل في المرحلة الاولى من استقواء مشاركة المرأة . بيد أنه ينبغي توخي الحذر لان تلك الخصائص لا تظل ثابتة . وقد لا يظل الافتراض المقبول ، وهو سنة ، صالحا لبضع سنين ، لا سيما مع تقدم التنمية الاقتصادية بخطوات سريعة . كما أن التأكيد على أن اجراء معيناً قد استخدم في الاستقواء السابق عن نفس الموضوع ، لا يعتبر في حد ذاته مبرراً مقبولاً لاستخدامه من جديد .

وتقتصر بعض الانشطة الزراعية مثل جمع النباتات الشيطانية والفاكهة والتوت ، على الاسر الزراعية الصغيرة ، وبالتحديد النساء والاطفال . بيد أنه تندر البيانات عن مثل هذه الانشطة^(٢٢) . وكثيراً ما تزرع بعض أنواع المحاصيل الجذرية والخضر خصيصاً لتغذية الماشية ، ولهذا السبب فهي غير مدرجة في أرقام الانتاج التي تظهر في التعدادات الزراعية . وغالباً ما تفوق مشاركة المرأة في هذا النوع من الانتاج مشاركة الرجل ، وينبغي مراعاة أن هذا الانتاج الذي يستخدم كمداخل في تربية الماشية لا يسقط من التقديرات .

وفيما يتعلق بالماشية ومنتجاتها ، نجد أن الوضع مماثل لوضع المحاصيل . وتتمثل الخطوة الحاسمة والمصعبة في فرز ذلك الجزء من الانتاج الكلي الذي يقابل القطاع غير الرسمي ، وعمل المرأة داخل هذا القطاع . وفي بعض الحالات ، يتعيّن انتقاء الاحصاءات لوضع التقديرات عن المسألة الاولى من الاحصاء الزراعي اذا وجدت

جداول عن الانتاج مصنفة تصنيفا متعدد الوجة حسب حجم المزارع . ومع ذلك ، فإن درجة مشاركة المرأة ، لن تكون متاحة في العادة وسوف يتعين إعادة تكويتها من مصادر اضافية . وعادة ما تتضمن الأرقام المتعلقة بانتاج اللحوم الذبح التجاري والذبح في المزرعة على السواء ، ولكن يمكن الفصل بين نوعين من البيانات . ويختلف معامل مشاركة المرأة اختلافا كبيرا في الأنواع المختلفة من اللحوم المنتجة كالحوم البقري أو الضأن أو الماعز أو الحملان أو صغار الماعز ، وهو يكون مرتفعا بنوع خاص في حالة لحم الدواجن ، حيث يصل عادة الى ١٠٠ بالمئة في المزارع الصغيرة .

وتوجد حالة مماثلة فيما يتعلق بانتاج اللبن ومنتجات الالبان والجبن والزبد والبيض . وما لم تكن المزرعة ذات حجم معين و/أو متخصصة في انتاج محدد ، فإن الغلبة ستكون للعمل الذي تقوم به المرأة . وستكون الأرقام والمعاملات المستخدمة في التقرير مزيجا من البيانات المأخوذة من التعدادات الزراعية وتعدادات السكان والاستقراءات المختصة .

ويمكن كذلك استكمال بيانات الاحصاء الزراعي بواسطة بيانات الاحصاء السكاني . وتنص توصيات الأمم المتحدة على ما يلي : "يتيح الاحصاء السكاني أيضا فرصة لجمع بيانات تتعلق بالنشاط الزراعي المحدود الذي يجري الاضطلاع به في مجال لا يدخل في نطاق تعريف الحياة الزراعية . وتشير هذه البيانات في بعض الأحيان الى العناية بالدواجن والنحل وما الى ذلك" (٢٣) . وتعتبر تلك المعلومات مفيدة من حيث التوصل الى مساهمة القطاع غير الرسمي في الاقتصاد .

٢ - الصناعية

توفر التعدادات الصناعية معلومات عن هيكل ونشاط القطاع الصناعي بوجه عام . وقد جرى العرف على تحديد القطاع الصناعي بأنه يتضمن فروع النشاط الاقتصادي التالية : التعدين وقطع الاحجار ، الصناعة التحويلية ، الكهرباء ، الغاز والمياه والتشييد . ونقطة الضعف في تعدادات الصناعة أنها تجرى بين حين وآخر . بيد أنه إذا هي استكملت باستفسارات سنوية مستمرة ، فسوف توفر أطر لا غنى عنها لاخذ العينات وبيانات تكون أساسا للمقارنة . وتحقيقا لأغراضنا ، نجد أن لهذه التعدادات والاستفسارات السنوية أيضا جوانب قصور . فهي تركز على جانبين : المجال المحدود وغياب بيانات عن أنشطة المرأة .

وعلى الرغم من أنه قد تم تعريف القطاع الصناعي بحيث يشمل كافة المنشآت ، فقد طرأت شكوك فيما يتعلق بإدراج الوحدات الصغيرة . وتوصي التوصيات الدولية بأنه لا ينبغي إدراج الوحدات التي تظلع بأنشطتها الانتاجية في مباني الأسرة المعيشية في احصاءات الصناعة إلا اذا كان معروفاً أنها تستأثر بجزء كبير من مجموع النشاط الصناعي . وعلى أي حال ، فإن هذه التوصيات تشير بقياس ناتج تلك الوحدات في الدراسات الاستقصائية الخاصة للأسرة المعيشية وغيرها من الدراسات ، وأنه من الممكن عد هذه الوحدات في تعداد السكان . وأيا كانت التوصيات المتعلقة بالتعريف ، فإن التفطية تقصر عادة عن بلوغ الحدود المرعية في مجال التطبيق العملي . وتحدد كثير من البلدان مستوى معين يتوقف دونه أي عد . وفي تلك الحالات تكون الوحدات التي لم يشملها العد هي تلك التي تقع داخل نطاق القطاع غير الرسمي . ومن ناحية أخرى ، تحاول البلدان التي يعتبر فيها هذا الجزء من النشاط الصناعي هاما للغاية ، أن تدرج في تعداداتها الصناعية جميع الوحدات الانتاجية بغض النظر عن الحجم .

وقبل أن يقرر المرء ما اذا كانت أرقام التعداد مألحة للاستخدام وفاء لأغراضنا أم لا ، علينا أن نتوصل الى الخصائص النظرية والعملية على السواء فيما يتعلق بإدراج واستبعاد الوحدات الصغيرة . ومع ذلك ، ففي معظم الحالات نجد أنها تشمل المنشآت التي يعمل بها حدا أدنى من الأشخاص ، ومن ثم تقع خارج الخط الفاصل الذي حددها للقطاع غير الرسمي . ولذلك يوجد فراغ فعلي في المعلومات فيما يتعلق بالمنشآت الصغيرة ، بما في ذلك المنشآت المكونة من شخص واحد ، أي الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص .

وفي سياق حالة كهذه ، يتعين على المرء أن يعود مرة أخرى الى تعدادات السكان . ولما كانت الأمم المتحدة قد ادركت هذه الحالة ، فقد نمت في توصياتها على أن المعلومات المطلوبة من خلال تعدادات السكان بشأن المنشآت الصغيرة ، لا سيما تلك التي تدخل في إطار المهن الحرة ، "هي صناعة ومركز الأشخاص النشطين اقتصاديا (كصاحب العمل والموظف والعاملين لحسابهم الخاص ، وما الى ذلك) ، واسم وعنوان منشاتهم (إن وجدا) وعدد العاملين (فيما يتعلق بأصحاب العمل) . فإذا ظهرت كافة هذه المعلومات في الاستبيان الخاص بالتعداد ، أمكن استخلاص البيانات المتعلقة بمفاز أصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص من الجدول ومن تجهيز الوثائق بعد عملية العد . فإذا ظهرت الصناعة والوضع فقط في الجدول ، فربما نتمكن من الحصول على المعلومات المتبقية من المجموعة المستهدفة وقت العد وإدخالها في جدول منفصل" (٣٤) .

وتوصي "التوصيات الدولية لإحصاءات الصناعة" بأن يجرى تقسيم حسب النوع لكل من "أصحاب المؤسسات العاملين" ، "خدم المنازل الذين لا يتقاضون أجرا" و "العاملين" ، وأن تعطى لهذا التقسيم نفس الأولوية الأولى المعطاة للمجاميع ، كل فيما يخصه (٢٥) . بيد أنه فيما يتعلق "بتعويض العاملين" ، فإن هذا التقسيم يعطى أولوية شالسة ، أي أولوية دنيا .

والاشخاص العاملون في المنشأة هم جميع الاشخاص الذين يعملون في المنشأة أو لصالحها ، بما في ذلك أصحاب المؤسسات العاملين ، والشركاء المنشطين في المشروع ، وخدم المنازل وغيرهم ممن لا يتقاضون أجرا . ويستبعد من هؤلاء العمال الذين يعملون في منازلهم ، رغم أنه قد أوصى بعدمهم ولكن مع إدراجهم في بند منفصل مشفوع بمذكرة في الجداول المنشورة . وقد جرى تعريف خدم المنازل الذين لا يتقاضون أجرا على النحو التالي : "يدرج في هذه الفئة جميع الاشخاص الذين يعيشون في الاسرة المعيشية لمالك المشروع الخاص ، ويعملون في المنشأة دون أجر منتظم (أي دون مبلغ متفق عليه يدفع لهم نظير العمل المنجز) مقابل ذلك وقت العمل العادي في المنشأة على الاقل . ومن الناحية العملية ، قد يكون من الضروري توسيع نطاق هذا التعريف بحيث يتضمن الاشخاص من غير افراد الاسرة المعيشية الذين يعملون دون أجر منتظم" .

وكما ذكرنا آنفا ، فإن الشرط الذي يقضي بالاقبل وقت العمل بالنسبة للعمال الذين لا يتقاضون أجرا في الاسرة عن ذلك وقت العمل العادي ، على نحو ما هو مطبق في التعدادات السابقة ، قد تقلص في التوصيات الاخيرة الى ساعة واحدة . ويمكن أن نستنتج أن الاشارة الى الاشخاص غير الاعضاء في الاسرة المعيشية الذين يعملون دون أجر منتظم تشمل ، ضمن ما تشمل ، الصبية كذلك .

وتشمل الاجور والمرتبات المدفوعات النقدية أو العينية التي يدفعها رب العمل ، بما في ذلك المنح ، وعلاوات غلاء المعيشة ، بالإضافة الى الإجازات الاعتيادية والمرضية ، والاضافات التكميلية للاجور والمرتبات على النحو الموضح في الحسابات القومية .

٣ - التجارة والخدمات التوزيعية

تمثل هذه الأنشطة ، التي تسمى أحيانا بقطاع الخدمات ، جانبا كبيرا للغاية من الناتج المحلي الإجمالي والعمالة الكلية في معظم البلدان (٢٦) . كما أن هذه

الانشطة تتم الى حد كبير عن طريق وحدات صغيرة ، وهي تنتشر على نطاق واسع ، بعيدا عن الخدمات التي تقدمها الحكومة . وقد تمثل هذه الانشطة في البلدان النامية ، الى جانب الزراعة ، النشاط الرئيسي للقطاع غير الرسمي . فضلا عن ذلك ، فإن مشاركة المرأة في قطاع الخدمات ضخمة على نحو لا يستهان به .

وفيما يتعلق بمصادر المعلومات ، فإن الدراسات الاستقصائية الاقتصادية العامة تشمل هذا القطاع في بعض الاحيان ، بينما يتم في بعض الحالات الاخرى جمع البيانات في مجال التجارة والخدمات التوزيعية ، مع استبعاد الحكومة العامة كذلك ، في تعدادات ودراسات استقصائية منفصلة . وتعتبر المشاكل التي تنشأ عند استخدام البيانات الخاصة بهذا القطاع مماثلة في معظمها لتلك المشاكل الموضحة في معرض الاشارة الى البيانات المستخدمة في القطاع الصناعي . وبالإضافة الى المشاكل التي تناولناها بالذكر في ذلك الصدد ، فإن السمات التالية ، التي يتميز بها العديد من الوحدات ، تتطلب اهتماما خاصا وإجراء بعض التصويبات في الاحصاءات ، وهي : التعداد بالنقص نتيجة لصغر حجم الوحدات وكونها تعمل داخل المنازل ولا تتطلب معدات خاصة في كثير من الاحيان ، ووجود وحدات متنقلة ، وذيوع النشاط المؤقت .

ويمكن الاستعانة ، في بعض الحالات ، بمصادر إضافية مثل السجلات الادارية للأغراض الضريبية وتلبية لتنظيمات العمل ، والسجلات الخاصة بأجهزة الرفاهية الاجتماعية .

جيم - الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية بالعينة

تستهدف التعليقات التالية تيسير استخدام البيانات من المتاح من الدراسات الاستقصائية لعينة من الاسر المعيشية ، وتحديد بعض المسائل التي ينبغي وضعها في الاعتبار في الدراسات المقبلة .

الدراسات الاستقصائية للأسرة المعيشية هي الدراسات التي تستخدم الاسرة المعيشية كوحدة لأخذ العينة . ويمكن استقاء أنواع عديدة مختلفة من المعلومات من هذه الدراسات ، مثل خصائص السكان والقوة العاملة والإيرادات والمصروفات وإنتاج الاسرة المعيشية ، وغيرها . وقد جاء في "دليل مسح الاسرة (طبعة منقحة)" الصادر عن الأمم المتحدة : "تعتبر مسح الاسرة أكثر آليات جمع البيانات مرونة . ومن جهة المبدأ ، يمكن استكشاف أي موضوع ، كما يمكن تطويع المفاهيم ومستوى التفصيل لتلائم احتياجات البحث" (٢٧) .

وفي الماضي ، كان جزء كبير من هذه الدراسات ، لاسيما في البلدان النامية ، يتم إجراؤه باعتباره يتناول الإيرادات والمصروفات الخاصة بالأسرة المعيشية بهدف أساسي هو الحصول على أوزان فيما يتعلق بالرقم القياسي لأسعار المستهلك . ويمكن أن تكون المعلومات المتحصل عليها من تلك الدراسات مفيدة لأغراضا إلا أنها قاصرة في معظمها على المدن الرئيسية والهامة أو على المناطق الأخرى التي تعتبر هامة ومن ثم يجب أن يكون بها رقما قياسيا لأسعار المستهلك أو لتكاليف المعيشة .

وفي السنوات العشر الأخيرة أو نحو ذلك ، حققت هذه الدراسات توسعا غير عادي وأصبحت جميع البلدان تجري دراسات استقصائية للأسر المعيشية بالعينة كخدمة إحصائية . ويرجع هذا التوسع الى تزايد الطلب على البيانات الاجتماعية الاقتصادية ، كما أن هذه الدراسات تعتبر وسيلة ذات كفاءة تكاليفية لإشباع هذا الطلب . وعادة ما يجري الاضطلاع بعمليات كاملة ، كإجراء التعداد بالزيارة ، كل عشر سنوات ، في حين أن استقصاءات الأسر المعيشية يمكن إجراؤها بصورة أكثر تواترا كما يمكن أن تتطرق الى مزيد من التفاصيل . من ثم نجد أن هذه الدراسات تعتبر عملية تكميلية ضرورية تبين التغييرات التي تحدث فيما بين التعداد والآخر . "وتمدنا مسح الأسرة بالعينة بأساس لتحديث معلومات التعداد ، على الأقل للأمة ككل ، أو لمناطق جغرافية واسعة . والعلاقة هي بالضرورة علاقة تكامل بين قطاع مستعرض مفصل جغرافيا وإن كان غير متكرر يمثله التعداد ، وبين سلاسل زمنية أكثر تكرارا تمدنا بها المسوح التي تعكس التغييرات المتمثلة في المجتمع" (٢٨) .

وعلاوة على ذلك ، فنظرا لأن الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية تأخذ الأسرة كوحدة للعد ، فإنها توفر إجابات على أسئلة لا يمكن استخلاصها من التعدادات والدراسات الاستقصائية الاقتصادية التي تأخذ المنشأة كوحدة للعد . ومن أمثلة ذلك دخل الأشخاص (العمال المكلفون والذين يعملون في منازلهم) الذين يعملون لحساب أكثر من وحدة إنتاجية .

ويمكن إجراء الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية بالعينة بعدة أشكال مختلفة . وهذه تتضمن البرامج الاستقصائية المستمرة والمتخمة ، علاوة على البرامج المتخمة أو التي تغطي مواضيع عديدة . وبالقطف أن للبرنامج الاستقصائي المستمر مزايا تفوق الدراسات الاستقصائية المتخمة ، الأمر الذي لا يرجع فحسب الى الخبرة المجمع على مر الزمن والتي تحقق مكاسب من حيث الكفاءة والنوعية ، وإنما يرجع كذلك الى أنه يوفر قاعدة بيانات للمقارنات الفعالة ويسمح بمراقبة التغييرات في الزمن (السلاسل الزمنية) .

وتغطي الدراسات الاستقصائية متعددة المواضيع ، مختلف المواضيع في وقت واحد . ويمكن أن تكون هذه المواضيع جميعها مشمولة فيما يتم بالاسر المعيشية أو فيما يتعلق ببعض الاسئلة الموجهة من عينة فرعية من الاسرة المعيشية . وعادة ما تكون دراسة استقصائية واحدة متعددة المواضيع أقل تكلفة من الدراسات الاستقصائية العديدة التي تغطي نفس المجال من المواضيع وتنتج تصنيفات متعددة الواجه لا تسمح بها مختلف الدراسات الاستقصائية الصغيرة ، أو على الأقل لا تسمح بها بنفس الدقة . ومن ناحية أخرى ، فإن المصوبات المتكبدة في تصميم وتنظيم الدراسة الاستقصائية ، بالعينة التي تغطي مواضيع عديدة غالباً ما تؤدي الى اتباع نهج توفيقى .

ويمكن أن تغطي البيانات المجمعة مجالا واسع النطاق فهي تتعلق بالاسرة المعيشية وبالأفراد الذين يعيشون فيها على السواء . معنى ذلك أنها توفر معلومات عن الاسرة المعيشية ، وعن الخصائص الديموغرافية والاجتماعية الاقتصادية لكل فرد في هذه الاسرة .

ونظرا لان استقصاءات الاسر المعيشية تعتبر مكملة للتعدادات وامتدادا لها ، فإنه يتعين وضع الاسئلة بطريقة تجعل من المستطاع توزيع المعلومات العريضة التي يعطيها التعداد . وفي حين لا يمكن توجيه سوى سؤال واحد للفرد في التعداد ، نجد أنه في استقصاء الاسرة المعيشية يمكن صياغة عدة أسئلة ، إلا أن التعاريف والمفاهيم المستخدمة في كليهما يتعين أن تكون متسقة وأن يتم تجنب عمليات الحذف . وعلى ذلك ، فإن ما قيل عن المفاهيم والتعريف عند الحديث عن التعدادات ينطبق أيضا في حالة استقصاءات الاسر المعيشية .

وتحقيقا لهدفنا المباشر ، من المهم أن ندرك ما إذا كانت دراسة استقصائية واحدة تعتبر جزءا من برنامج أوسع للدراسات الاستقصائية ، وما إذا كان أحد البنود الواردة في الدراسة الاستقصائية يمكن أن يتم مباشرة ببعض الخصائص الأخرى في نفس الدراسة ، أو ما إذا كان يتعين علينا البحث عن تلك المعلومات الإضافية في مصادر أخرى .

وليس هناك من الناحية العملية حدود لتنوع المواضيع التي يمكن أن تكون مشمولة بالدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية . وتعتبر الدراسات التي تغطي الخصائص الديموغرافية ، والإيرادات والمصروفات ، والقوة العاملة ، والزراعة ، ومشاريع الاسر المعيشية - التي سنتناول كل منها أدناه - أكثر الدراسات اتصالا باغراضنا .

وفي حين تعتبر جميع الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية دراسات بالعينة ، فإن العكس ليس صحيحا . والسمة الحاسمة هنا هي أن وحدة أخذ العينة ينبغي أن تكون الأسرة المعيشية . وليس من السهل في بعض الأحيان التمييز بين الدراسات الاستقصائية بالعينة القائمة على وحدات الانتاج الصغيرة وبين الدراسات الاستقصائية الفعلية للأسرة المعيشية ، نظرا لأن الوحدة الصغيرة كثيرا ما تتوافق مع الأسرة المعيشية . والمسألة المهمة هنا أن نعرف ما إذا كانت العينة تقوم على أساس الأسرة المعيشية أو على أساس آخر .

١ - الخصائص الديموغرافية

أيا كان نوع التغطية التي توفرها الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية ومدى تخصصها ، فإنها سوف تجمع ، على الأقل ، بعض المعلومات الأساسية عن الخصائص الديموغرافية التي سوف تتضمن بالتأكيد العمر والنوع . وهذه الدراسات التي تركز على المواضيع الديموغرافية ، ستجمع معلومات ديمغرافية تفصيلية إلى حد كبير . وتشمل السمات الأساسية التي يتم استقصاؤها خصائص ديموغرافية عامة والخصوبة والوفيات والهجرة وسمات المعلومات الأساسية الاجتماعية الاقتصادية .

ومن بين الخصائص الديموغرافية العامة ، تولى أسبقية عليا لتكوين الأسرة المعيشية والعائلة . وكما جاز في "دليل مسح الأسرة" أن : "هذه الخصائص ليست بيولوجية فقط ولكنها تعكس أيضا الظروف الاجتماعية - الاقتصادية والقانونية والثقافية وغالبا الظروف الدينية . وفي معظم البلدان النامية ، تكون الأسرة المعيشية أو العائلة مركزا ليس فقط للنشاط الاجتماعي - الثقافي ، بل لكثير من الانتاج الاقتصادي والاستهلاك أيضا" (٢٩) .

ويمكن أن تكون الأسرة المعيشية مكونة من شخص واحد أو أن تكون متعددة الأشخاص . ويمكن بالتالي تصنيف الأخيرة إلى نواة ، أو أسرة معيشية ممتدة أو أسرة معيشية مركبة . وتعرف الأسرة المعيشية النواة بأنها الأسرة المكونة من نواة عائلية واحدة فقط . أما الأسرة الممتدة فتعرف بأنها "الأسرة المكونة من نواة عائلية واحدة مع أشخاص آخرين أقرباء للنواة ، أو من نواتين أو أكثر تربطهم علاقة القرابة مع أو بدون أقرباء آخرين ، أو من شخصين قريبين أو أكثر لا يكونون نواة عائلية" . أما الأسرة المركبة فتعرف بأنها "أي أسرة تضم شخصا ليست له صلة قرابة" . بيد أنه تم التسليم بأن الظروف تختلف في هذه الحالة اختلافا كبيرا من بلد لآخر . ومن ثم "قد تجد البلدان أنه من الملائم تعديل التصنيف طبقا للظروف الوطنية" (٣٠) .

وعادة ما تغطي الخصائص الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية في الدراسات الاستقصائية للأسرة المعيشية المواضيع ذات الصلة بالتعليم والإلمام بالقراءة والكتابة ، وبعض الخصائص الاقتصادية الأساسية مثل الوضع الخاص بالنشاط ، والوضع في مجال العمالة ، والوظيفة ، والصناعة ، وكذلك وضع تصنيف لسكان الحضر والريف . وعلى نحو ما أشر من قبل ، يعتبر الأخير ذا أهمية خاصة فيما يتعلق بتقديرات مشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي .

٢ - الدخل والإنفاق

تعتبر الدراسات الاستقصائية التي تتناول الدخل والإنفاق ، وكذلك الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية التي تتناول مشاريع هذه الأسر سواء كانت مشاريع زراعية أو غير ذلك وهو ما سنتناوله بالمناقشة فيما بعد ، من بين أكثر المصادر نفعا لأغراضنا . وكثيرا ما استخدمت هذه الدراسات من قديم الزمن لتحديد الأوزان مقابل الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ، بيد أن هذه واحدة فقط من بين عدة استخدامات ممكنة .

وفي رأينا أن أهمية هذه الدراسات تكمن في أنها تزودنا ببيانات عن مستوى دخل الأسرة المعيشية وتوزيعه ، وهي بيانات استخدمت على نطاق واسع لتجميع حسابات الأسر المعيشية في نظم الحسابات والموازن القومية . وعلاوة على ذلك ، فإذا أمكن جمع معلومات تفصيلية ليست عن بنود دخل الأسرة المعيشية بوجه عام وإنما عن بنود دخل كل فرد من أفرادها ، كما أوصى ، فإن هذا يجعلنا في وضع يمكننا من حساب دخل المرأة بمزيد من الدقة . ويتعين أن نضع في اعتبارنا أن الإجابات على الأسئلة المتعلقة بالدخل كثيرا ما تكون مراوغة ، وخاصة عند طرفي النقيض لتوزيع الدخل ، أي الدخل العالي والدخل المنخفض ، بيد أنه ما من شك بأنه في سياق الدراسة الاستقصائية للأسرة المعيشية التي تغطي الدخل والإنفاق كذلك ، يمكن معالجة هذه الصعوبات بطريقة أفضل منها في سياق تعدادات السكان . فإذا أدرجت الأسئلة المتعلقة بالدخل والإنفاق على السواء في نفس الاستبيان ، فإن هذا يعتبر مراجعة ، إلى حد ما ، للأرقام المقدمة من المجيب .

وعند استخدام بيانات الدخل والإنفاق من الدراسات الاستقصائية ، من المهم تحديد مجالها الجغرافي . وبينما يوصى عادة بالتغطية الوطنية ، فإنها في بعض الأحيان تكون أكثر تقييدا نتيجة لاعتبارات مالية . وهناك سمة أخرى يتميّن أن نتناولها بالدراسة هي الفترة الزمنية . ويمكن لأنماط دخل المجموعات المختلفة من

السكان أن تظهر تقلبات موسمية كبيرة ، وهو ما يكثر حدوثه في حالة المرأة .
وتستخدم إجراءات عديدة في الدراسات الاستقصائية للحد من أثر العوامل الموسمية .
وينبغي لمستخدم تلك البيانات أن يقوم بدراسة هذه الإجراءات لتحديد ما إذا كانت
تأخذ في الاعتبار المشاكل الخاصة المرتبطة بالتقلبات الموسمية في دخل المرأة .

وهناك كذلك مجال آخر ينصح فيه مستخدم البيانات بدراسة المنهجية الأملية
المستخدمة في الدراسة الاستقصائية ، ألا وهو التصميم بالعينة . وقد يكون حجم العينة
المقبول بالنسبة للدولة بوجه عام غير مرض فيما يتعلق بالتحليل الإقليمي أو
للمجموعات السكانية الخاصة . كما أن اختيار المستجيب يمكن أن يكون له تأثير كبير
على النتائج ، كما هو الحال بالنسبة لاختيار الوحدات الإحصائية . وتستبعد بعض
البلدان الأسرة المعيشية المكونة من فرد واحد من دراساتها كما أن معاملة الأسر
المعيشية التي يتعدد فيها الأفراد الذين يحققون دخلا ، تختلف من بلد لآخر .

ويتعين تحري الدقة عند دراسة تعريف الدخل المستخدم في الدراسة الاستقصائية
لمعرفة ما إذا كان يتفق مع التعريف اللازم لقياس مساهمة المرأة في الانتاج القومي .
وتميز المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بين الدخل الكلي للأسرة المعيشية وبين الدخل
الكلي المتاح للأسرة المعيشية . فالأول يشمل التعويض المدفوع للعاملين نقدا وعينا
ومساهمة صاحب العمل في مشاريع الضمان الاجتماعي ، ودخل الاعضاء من تعاونيات
المنتجين ، وإجمالي الدخل من تنظيم المشاريع غير المدرجة . وتتضمن هذه الفئة
الآخيرة مشاريع الأسر المعيشية . وإذا طرحنا من هذا المجموع المبالغ المدفوعة في
صورة ضرائب مباشرة ، واشتراكات الضمان الاجتماعي وصندوق المعاشات التقاعدية ،
لحملنا على المجموع الثاني وهو الدخل المتاح للأسرة المعيشية .

٣ - القوة العاملة

يمكن عن طريق الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية التي تركز على المواضيع
المتعلقة بالقوة العاملة ، خدمة مجموعة كبيرة متنوعة من الاستخدامات ، بيد أن
ما يعيننا هنا هو استخدامها لتقدير مشاركة المرأة في اقتصاد البلد . وتغطي
المعلومات التي يتم الحصول عليها في تلك الدراسات ، البيانات المتعلقة بحجم
وخصائص السكان النشطين اقتصاديا ، كما تستهدف أيضا الحصول على معلومات عن القوة
العاملة المحتملة . وتقدم هذه الدراسات كذلك بعض المعلومات عن السكان غير النشطين
اقتصاديا .

ومن خصائص القوة العاملة ، بطبيعة الحال ، المبلغ الذي يحصل عليه العامل كدخل . ويمكن أن تكون لهذه البيانات عن الدخل فائدة مباشرة لأغراضنا إذا أمكن الحصول عليها بدرجة كافية من التفصيل فضلا عن تصنيفها من وجوه متعددة حسب الجنس ، ولكن حتى إذا تعذر الحصول عليها على هذا النحو ، فإنها توفر لنا معلومات مفيدة عن توزيع الدخل وعن متوسط الأجور والمرتبات . وهنا أيضا ينبغي أن نفحص بدقة مدى التوافق بين هذا النهج المفاهيمي في الدراسة الاستقصائية وبين تعاريف ومفاهيم المصادر الأخرى التي يمكن الجمع فيما بينهما ، وما هي التعديلات ، في حالة عدم التوافق ، التي يمكن إجراؤها للحد من التناقضات .

وحيثما توجد بيانات عن القوة العاملة من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية ، بالإضافة إلى الأرقام المتحصل عليها من الدراسات الاستقصائية الخاصة بالمنشآت ، فإنه ينبغي مقارنتها . ونظرا لاختلاف المجتمع الذي تستند إليه هذه البيانات ، فليس بوسع المرء أن يتوقع توافق الأرقام . والاختلاف الأساسي فيما بينها أن الأولى تضع في الاعتبار حالة النشاط الذي يمارسه الأفراد في حين تعكس الأخرى الحالة حسبما تلاحظ في المنشأة . وعلى نحو ما أعرب عنه في "دليل مسح الأسرة" : "تغطي مسح الأسرة - من ناحية المبدأ - المجتمع الكلي موضع الاهتمام ، بما في ذلك الأشخاص الخاملين اقتصاديا . أما مسح المنشآت ، فتكون مقصورة بصفة عامة على المستخدمين الذين يكونون جزءا فقط من السكان النشطين اقتصاديا . أما الأجزاء الأخرى فتشمل المتعطلين والعاملين من العائلة في المشاريع والمزارع الأسرية وذوي المهن الحرة ، وبصفة عامة كل المتكسبين الذين لا يتقاضون أجورا ومرتبات . وبالإضافة إلى ذلك ، تقتصر عادة مسح المنشآت على المنشآت الأكبر من حد أدنى معين" (٣١) .

نرى مما تقدم أن جميع العناصر تقريبا غير الواردة في الدراسات الاستقصائية للمنشآت هي جزء من القطاع غير الرسمي . وهذه بالتحديد هي الشرائح التي يمكن الوصول إليها بواسطة الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية التي ، نظرا لمرونتها ، يمكن أن توفر كذلك المعلومات الإضافية التي تعتبر أساسية لتصنيف متعدد الوجوه . وهذه المعلومات الإضافية هي في الأساس خصائص ديمغرافية . وهي تتوفر في جميع الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية التي تتناول مواضيع القوة العاملة ومواضيع أخرى كذلك . وقد ورد في "دليل مسح الأسرة" ما يلي بالتحديد : "يتم الحصول على الخصائص الديمغرافية والخصائص العامة للأسرة المعيشية وأفرادها في معظم مسح الأسرة أو الجولات المسحية ، وبالتالي تتوفر تلقائيا للتحليل بالاقتران مع تفاصيل خصائصهم المتعلقة بقوة العمل . والبنود ذات الملة بخصائص العمالة هي الجنس والسن والحالة الزوجية والعلاقة برب الأسرة ؛ تحصيل العلم ومستوى المهارة والتدريب ؛ حجم الأسرة

المعيشية ونوعها ، المنطقة الحضرية - الريفية والحي والمنطقة الجغرافية ، الأصل الوطني أو العرقي ، وضع الهجرة ، وما إلى ذلك" (٢٢) .

وهناك ، مع ذلك ، موضوع واحد توفر عنه الدراسات الاستقصائية للمنشآت معلومات أكثر دقة . ولأن المعلومات مستقاة من وثائق مدونة ككشوف المرتبات وتقارير المراجعة ، فإن ما تقدمه من أرقام ستكون أقل تأثرا بأخطاء القياس والاستجابة منها في حالة الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية القائمة أساسا على المقابلات الشفوية والأرقام المقدمة من الذاكرة .

٤ - الزراعة

إن ما قيل عن الدراسات الاستقصائية القائمة على وحدة الانتاج بالمقارنة بتلك القائمة على الأسر المعيشية ، ينطوي على معنى خاص في حالة الزراعة . وفي الحالات التي تكون فيها الحيازات الزراعية الصغيرة هي مصدر جزء كبير من الانتاج الزراعي ، فإن هذه الحيازات متوافقة على الدوام مع وحدات الأسر المعيشية . بيد أن مفاهيم الحيازة والأسر المعيشية يمكن تفسيرها بمختلف الطرق في الدراسات الاستقصائية المختلفة ، ونظرا لأنها تعكس الاختلافات في الظروف السائدة ، فإن المفاهيم واستخداماتها تختلف كذلك فيما بين البلدان .

وفي برنامج الإحصاء الزراعي لعام ١٩٨٠ الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة ، تحدد الحيازة للأغراض الإحصاء الزراعي باعتبارها "وحدة تقنية - اقتصادية للاقتصاد الزراعي تشتمل على جميع الماشية التي يتم تربيتها وجميع الأراضي المستخدمة ، كليا أو جزئيا ، للأغراض الزراعية والتي يجري تشغيلها تحت إدارة شخص واحد أو أكثر ، دون اعتبار للاسم أو الشكل القانوني أو الحجم أو الموقع" (٢٣) . ويتضمن هذا التعريف أولئك المشتغلين بالانتاج الزراعي ، بما في ذلك الماشية ، الذين لا يملكون أرضا زراعية كبيرة أو الذين لا تشكل لهم الأرض عنصرا من عناصر الانتاج لا يمكن الاستغناء عنه . ويمكن تفسير ذلك على أنه يعني أن جميع الماشية التي يجري تربيتها والأراضي المستخدمة كليا أو جزئيا للأغراض الزراعية ، لابد وأن تعتبر حيازة . بيد أنه من الناحية العملية ، لا يجري عد معظم هذه الوحدات ، نظرا لأن السلطات حددت نقطة فاصلة تستبعد من العد الوحدات التي هي إما دون العدد الأدنى للماشية التي يجري تربيتها أو دون مستوى الانتاج .

وفي هذا البرنامج ، يتفق تعريف الأسرة المعيشية مع التعريف المستخدم في إحصاءات السكان ، وتعرف الأسر المعيشية الزراعية بأنها وحدات يقوم فيها واحد على الأقل من أفراد الأسرة بإدارة عقار ، أو يكون فيها رب الأسرة أو الشخص المرجعي أو صاحب الدخل الرئيسي فيها نشيطا اقتصاديا في قطاع الزراعة أساسا . وعادة ما تتفق المواضيع التي تشملها الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية التي تتركز على الزراعة أساسا مع التوصيات المقدمة من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) مع تكييفها وفقا للمتطلبات المحددة لكل بلد . وعادة ما يتم تجميع هذه المواضيع في مجموعات تتعلق بخصائص الأفراد والأسر المعيشية والعقارات . ف فيما يتعلق بخصائص الأفراد ونشاطهم الاقتصادي ، توصي الفاو ، ضمن أشياء أخرى ، بما يلي : وضع النشاط ، الوظيفة ، مقسمة فرعيا إلى الوظيفة الأساسية (التي يُقضى فيها معظم الوقت) ، والوظائف الثانوية والفرعية ؛ الصناعة والوضع في مجال العمالة ، مقسمين بنفس الطريقة التي قسمت بها الوظيفة ؛ النشاط الاقتصادي في مجال الحيازات (العمل الزراعي) ؛ النشاط الاقتصادي خارج نطاق الحيازات ، مقسما فرعيا حسب العمل غير الزراعي في مشاريع الأسرة المعيشية ، والعمل الزراعي في مجال الحيازات الأخرى ، والعمل غير الزراعي خارج نطاق الحيازات ؛ والوقت المستغرق في العمل .

وينبغي استقصاء الوقت المستغرق في العمل فيما يتعلق بفترة زمنية قصيرة (ساعات لكل أسبوع) وفترة زمنية طويلة (أيام لكل سنة) مع إجراء التقسيمات الفرعية التالية : الوقت المستغرق في العمل في الحيازة ، والوقت المستغرق في العمل غير الزراعي في مشاريع الأسر المعيشية ، والعمل الزراعي نظير أجر في الحيازات الأخرى ، والعمل غير الزراعي نظير أجر خارج نطاق الأسرة المعيشية والعمل خارج الحيازة بدون أجر .

ومن بين خصائص الحيازة ، المواضيع التي تشير إلى عدد العمال الدائمين والأعضاء البارزين في أسرة صاحب الحيازة والعمال الذي يجري تشغيلهم . وهذه المعلومات تسمح بتصنيف الحيازة بالإشارة إلى القطاع غير الرسمي .

٥ - مشاريع الأسر المعيشية

نظرا لأن الحيازات الزراعية تعامل عادة معاملة منفصلة في الدراسات الاستقصائية ، كما ذكرنا في القسم السابق ، فإن الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية التي تُعنى بالمشاريع تغطي القطاعين الأولي والثانوي ، وفي المقام الأول الصناعات الصغيرة والحرف وعمليات التبادل التجاري غير المهمة والصناعات الخدمية . وهذه الوحدات كثيرا ما لا تشملها الأنواع الأخرى من الاستفسارات . والكثير من المواضيع

التي تشملها هذه المجموعة تكون إما مشابهة لتلك المشمولة بالدراسات الاستقصائية للدخل والانفاق والقوة العاملة أو مطابقة لها ، ولكن بالإضافة إلى هذه فإن الدراسات الاستقصائية لمشاريع الاسر المعيشية تغطي كذلك بيانات الانتاج والمدخلات المستخدمة في الانتاج .

وهناك مشكلة حرجة تتمثل في الفصل بين الانفاق على مدخلات الانتاج وبين الانفاق على الاستهلاك نظرا لان انتاج المشاريع الاسرية يتداخل بشدة مع أنشطة الأسرة المعيشية الأخرى . وحتى عندما تحدد الدراسات الوقت المستغرق في أنشطة المشاريع الاسرية ، فإن الحالة المعتادة هي أن تلك الأنشطة ، ربما يجري الانطلاق بها في وقت متزامن مع الأنشطة الأخرى كما في حالة التاجر البسيط الذي يربح تجارته وأطفاله في نفس الوقت .

وقد تناولت الأجزاء السابقة معظم المشاكل الأخرى التي تنشأ في مجال استخدام هذا النوع من الدراسات الاستقصائية لأغراض تقدير مساهمة المرأة في الانتاج .

دال - احصاءات الاسعار

تنشأ الحاجة إلى ضرورة التوصل إلى بيانات كافية عن الاسعار بالقدر الذي يحتم تجميع بعض المجاميع والمجاميع الفرعية التي تشمل الأنشطة الاقتصادية للمرأة من البيانات الخام بالكمية والوحدة السعرية .

وبصرف النظر عن التعدادات والدراسات الاستقصائية التي سبق الإشارة إليها ، فإن المعلومات عن الاسعار يمكن في بعض الأحيان جمعها من القوائم السعرية المتعلقة بالأرقام القياسية لاسعار المستهلك ، ومن بعض أبواب النشرات التي تصدرها الهيئات الاحصائية والوزارات ومجالس التسويق والمؤسسات المالية والاتحادات التجارية .
وحيثما تستخدم هذه المعلومات يكون من الضروري ايجاد فئة للأسعار تتفق على نحو ملائم مع الغرض المنشود . وفي هذه الحالة التي نحن بمدها ، يتمثل الهدف في التوصل إلى أرقام مطابقة للأرقام الواردة في الحسابات القومية . ومن ثم ، يكون التوجيه فيما يتعلق بالاسعار التي ينبغي استخدامها هو التوجيه نفسه الوارد في الحسابات القومية ، وهذا ما يناقشه بالتفصيل "نظام الحسابات القومية" (٢٤) .

أما فيما يتعلق ببيانات الاجور (متوسط الاجور أو الحد الأدنى لها) للأنشطة المختلفة ، فإنها يحتمل أن تكون موجودة في النشرات والمنشورات الاحصائية لوزارات العمل أينما توجد . وفي بعض الحالات ، يمكن الحصول عليها من النقابات التجارية استنادا على الوضع في كل بلد من البلدان .

هاء - السجلات الادارية

تختلف السجلات التجارية بوجه عام من بلد لآخر بدرجة أكبر من اختلاف التعدادات والدراسات ، نظرا لانها تتفق والخصائص المعينة للتشريعات والهيكل الضريبي الوطنية . وحيثما تكون هناك احكام تتعلق بالمرأة و/أو الاسر المعيشية ، فيكون هناك نوع من السجلات التي يمكن استخدامها للأغراض التي نحن بمددها . وحتى في حالة ما إذا اعتبرت الملفات غير مستكملة ، فإن هذه الأرقام يمكن أن تكون بمثابة مؤشرات مناسبة . ويتعين علينا لدى استعمالنا لهذه المصادر أن نفكر فيما قد تتضمنه من تحيزات ممكنة ، لاسيما عندما يختلف الغرض الذي انشئت من أجله عن الغرض من استخدامها في التقديرات الخاصة بعمل المرأة .

وتمثل سجلات الضمان الاجتماعي حالة خاصة . إذ تتضمن هذه السجلات أرقاما منفصلة حسب الجنس بسبب اختلاف الاحكام الاجتماعية المتعلقة بالمرأة عن تلك المتعلقة بالرجل ، كما يمكن على الأقل فصل البيانات التي يمكن الحصول عليها عن طريق إعادة تجهيزها . وينبغي النظر بعين الاعتبار أيضا إلى امكانية استخدام سجلات النقابات والاتحادات التجارية حيثما توجد .

واو - مصادر أخرى

هناك جهات أخرى تظلع في بعض الاحيان بإجراء دراسات وبحوث حول مواضيع تغطي مجالات قريبة منا إلى حد ما ، من هذه الجهات معاهد الدراسات الاجتماعية ، الادارات الجامعية ، المؤسسات الدينية ، وهيئات أخرى مماثلة . وأن اجراء تحليل نقدي دقيق لكل جهة من هذه الجهات يعتبر شرطا ضروريا لاستخدامها . بيد أنها قد تكون لها قيمة كبيرة لاسيما في دراسة المشاكل المحددة وإظهار مصادر للمعلومات العديدة التي كان من الممكن اغفالها بخلاف ذلك .

وكلما عرضت الأرقام ، تعين دراسة اصلها وما إذا كانت مستقاة عن مصادر خارجية ، وفي هذه الحالة يتعين تحليل هذه المصادر ، أو ما إذا كانت قد جاءت نتيجة لدراسة استقصائية مخصصة ، وفي هذه الحالة يتعين دراسة السلامة الاحصائية لهذه الأرقام بدقة شديدة للأغراض الاجراءات التقنية والاطفاء المرتبطة باختيار العينات وغير المرتبطة بها .

وفيما يتعلق بالمعلومات الاضافية عن المصادر الاحصائية المختلفة وخصائصها ومعالجة البيانات ، يمكن في نهاية المطاف الاستعانة بالمنشورات التالية : نظام الحسابات القومية ، مبادئ وتوصيات لتعدادات السكان والاسكان ، برنامج الاحصاء الزراعي العالمي لعام ١٩٨٠ ، توصيات دولية بشأن احصاءات التجارة والخدمات التوزيعية ودليل الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية (طبعة منقحة) .

زاي - نظرة مستقبلية

لاحظنا أن الحالة الاحصائية تختلف بدرجة كبيرة من بلد لآخر . ولذلك فإن المصادر المذكورة في الفقرات السابقة والموجودة في بعض البلدان ، يجري العمل على ايجادها في بلدان أخرى أو أنها في مرحلة التخطيط في البلدان ذات الهيكل الاحصائي الضعيف .

وانتاج الاحصاءات يعتبر من المشاريع الباهظة التكاليف ، وتطالب العديد من المجموعات بأن تولى معاملة على سبيل الاسبقية . وعلاوة على ذلك أن التكاليف معظمها نقدي ومركز ومنظور بدرجة كبيرة ، أما الفوائد المحققة فهي متناثرة ومن الصعب قياسها . وهذا يؤدي إلى صعوبة اجراء أي تحليل للتكاليف والفوائد . بيد أنه من المقبول بوجه عام في حالة مساهمة المرأة في الانتاج الاجتماعي ، أن الوثائق المتعلقة بالموضوع لم تساير الاعتراف بأهميتها .

وهناك مجالان ينبغي العمل على تحسينهما فورا . الاول هو اضافة التصنيف الفرعي حسب الجنس ، في حالة عدم وجوده حاليا ، إلى الاستبيانات الخاصة بالتمددات والدراسات الاستقصائية ، إذ أنه ييسر وضع تقديرات عن نشاط المرأة الاقتصادي . والآخر هو إعداد استقصاءات محددة عن الموضوع المستهدف بطريقة تتيح تقديم كافة الوثائق اللازمة لهذا الغرض و/أو لاستكمال المصادر الأخرى القائمة . ويمكن تحقيق ذلك بدرجة كبيرة من الكفاءة عن طريق الجولات المتخمة للدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية بالعينة . وهذان المجالان متداخلان مما يترتب عليه متابعتها في وقت واحد .

وينبغي ألا يغيب عن الازهان ونحن بمدد ذلك أن قياس دور المرأة لا يسهم فحسب في رفع الضرر عن نصف السكان (بل وأكثر قليلا من النصف في واقع الأمر) وإنما يؤدي كذلك إلى ايجاد اساليب لتخطيط وتحقيق انجازات اقتصادية واجتماعية كبيرة لصالح دول العالم ، رجالا ونساء على السواء .

الفصل الثالث - طرق حساب مساهمة المرأة في التنمية

في القطاع غير الرسمي

تتوقف الطرق التي يمكن استخدامها لقياس مساهمة المرأة في التنمية في القطاع غير الرسمي ، في كل حالة ، على نوع المعلومات المتاحة . وتستند الطرق الواردة في هذا الفصل على المصادر الاحصائية الشائع وجودها في العديد من البلدان ، بيد أن هناك أيضا بعض الإشارات الى الاجراءات التي تتطلب بيانات أقل شيوعا مستقاة من استقصاءات متخصصة في المقام الاول . وقد تم في الفصل الثاني استعراض جميع المصادر موضع النظر هنا .

تنشأ العقبات الرئيسية أمام حساب مساهمة المرأة عندما يجري التوفيق بين الأرقام المستقاة من المصادر المختلفة ، وهذا أمر شائع الحدوث . فالبيانات التي تبدو متوافقة للوهلة الأولى ، لا تصبح كذلك بعد الفحص . ويتعين بذل جهد جهيد في عملية الفحص هذه والدخول في أكبر قدر ممكن من التفاصيل ، إذ أن المحللين أجمعوا على أن حساب مساهمة المرأة يتوقف بدرجة كبيرة على المنهجيات المستخدمة في جمع وتصنيف البيانات الأساسية . ولا يكفي أن نأخذ الأرقام بصورتها المنشورة في الجداول الموجزة والتفصيلية ، كما يتعين أن ندرس بدقة الحواشي المقدمة في هذه الجداول . وعلاوة على ذلك ، من الضروري دراسة الاستبيانات المستخدمة في الحصول على الأرقام والتعليمات الصادرة من خبراء التعديد . وينبغي ، حيثما أمكن ، إيجاد اتصالات شخصية بالمسؤولين عن برامج جمع البيانات الاحصائية . كما ينبغي للمرء البحث عن أي منشورات تتضمن وصفا أو تعليقا على إدارة الاستقصاء أو منهجيته أو نتائجه أو المنشورات التي توفر أي نوع من التقييم له .

وغالبا ما تستقى الاحصاءات المتعلقة بالمناطق الريفية والحضرية من مصادر مختلفة ، كما أن المنهجية المعروضة هنا ستتم طرقا مختلفة كما تضع هذه الاختلافات في الاعتبار . وعلاوة على ذلك ، سيعالج بصورة منفصلة مفهوم النشاط الاقتصادي كما ورد في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨ والمفاهيم المقابلة لحد الانتاج . بيد أنه في حين ينبغي للمجاميع التي يتم التوصل اليها عن طريق التقديرات أن تتفق مع المفاهيم

المستهدف قياسها ، فإن الخطوات المنفصلة التي تؤدي الى التقديرات لا تتبع بالضرورة الخطوط الرئيسية لتدفقات الانتاج على النحو المحدد في نظام الحسابات القومية .

وهناك اعتبار شامل آخر هو أنه رغم اهتمامنا بالانتاج الذي تظلع به المرأة ومن ثم نركز على قطاعات ذات أهمية خاصة لها ، فإن الطرق المستخدمة هنا يمكن أن تطبق على قياس مساهمة الرجل والمرأة على قدم المساواة في الاقتصاد وميزة ذلك أنه يمكن مقارنة مساهمة المرأة بمساهمة الرجل ليس على المعيد الوطني فحسب وإنما فيما يتعلق بقطاعات أخرى معينة .

ونظرا لأن الهدف هنا يقتصر على القطاع غير الرسمي الذي يتميز بالوحدات الصغيرة ، فإنه ينبغي أن نضع في اعتبارنا عند تناول طرق ومصادر تحديد انتاج هذا القطاع أن هذه الطرق والمصادر أقل دقة من تلك المستخدمة للوحدات الكبيرة الأكثر أهمية . بيد أنه لا ينبغي لهذا أن يقف في سبيل وضع هذه الطرق والمصادر موضع التنفيذ . ورغم ما قد يكون هناك من ضعف في التقديرات التي تتحقق نتيجة لذلك ، فإنها لا تلقي الضوء فحسب على الظواهر والأوضاع السائدة فيما يتعلق بخصائصها الكمية ، وإنما تسهم كذلك في تحسين دقة التقديرات العالمية . وعند النظر في موضوع الدقة ، يتعين على المرء أن يسلم بأن التقديرات الأولى ستكون تقريبية لا محالة ، أما التحسين فسوف يأتي عن طريق تطوير مصادر أفضل ومنهجية محسنة وخبرة غزيرة .

ويتعين التأكيد على أنه ينبغي تكييف الطرق المستخدمة وفقا للمصادر القائمة التي تختلف بشدة من بلد لآخر . ولهذا السبب ، يتعين بالضرورة أن تكون المقترحات المتعلقة بكيفية مواصلة العمل ذات طابع عام وفي صورة أمثلة تساعد في التوصل الى النهج الملائم للظروف المحلية الخاصة .

ويمكن إيجاز الانتاج موضع النظر في تدفقات الانتاج التالية :

١ - المناطق الريفية :

(٢) طبقا لمفاهيم نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨ :

١١' الانتاج الأولي للاستهلاك الخاص ؛

١٢' تجهيز المنتجات الأولية بواسطة المنتج لاستهلاكه الخاص ؛

- ١٣١ انتاج الاسر المعيشية الزراعي وغير الزراعي الموجه الى السوق ؛
- ١٤١ تكوين رأس المال الثابت بواسطة الاسر المعيشية لحسابها الخاص :
- ١ - تشييد مساكنها الخاصة ؛
- ٢ - لاغراض المشاريع الزراعية وغير الزراعية ؛
- (ب) خارج نطاق مفاهيم نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨ ولكن داخل نطاق
النسخة المنقحة :
- ١١١ انتاج المنتجات غير الاولية للاستخدام الخاص ، مع عدم بيع أي منتجات
في السوق ؛
- ١٢١ أنشطة أخرى للأسرة المعيشية ؛
- ٢ - المناطق الحضرية :
- (٢) طبقا لمفاهيم نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨ :
- ١١١ انتاج المنتجات غير الاولية للاستهلاك الخاص مع بيع جزء منها في
السوق ؛
- ١٢١ مبيعات مشاريع الاسر المعيشية ؛
- ١٣١ تكوين رأس المال الثابت بواسطة الاسر المعيشية لحسابها الخاص ؛
- ١ - تشييد المساكن الخاصة ؛
- ٢ - لاغراض مشاريع الاسرة المعيشية ؛

(ب) خارج نطاق مفاهيم نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨ ولكن داخل نطاق
النسخة المنقحة :

١١ انتاج المنتجات غير الاولى مع عدم بيع أي منتجات في السوق ؛

١٢ أنشطة أخرى للأسرة المعيشية ؛

وينبغي ألا يغيب عن الازهان هنا تعريف القطاع غير الرسمي فيما يتعلق
بالوحدات الصغيرة ، كما ينبغي أن تشير جميع التدفقات الواردة في هذا المخطط إلى
تلك الوحدات فقط . مثال ذلك ، أنه قد تشار بعض الشكوك فيما يتعلق بالتدفق (١)
١٣ ، تجهيز المنتجات الاولى بواسطة المنتج لاستهلاكه الخاص ، حيث نجد أن نوع
المنتج غير محدد بوضوح . وبالرغم من أن الجزء الأكبر من ذلك الاستهلاك سيكون في
الوحدات غير الرسمية ، أي في المزارع الصغيرة ، فإنه سيحدث أيضا في الوحدات
الأكبر . فماذا نفعل باللبن أو الجبن الذي ينتج في مزرعة كبيرة صنت باعتبارها
وحدة رسمية والذي تستهلكه الأسرة مالكة المزرعة ؟ فإذا طبقنا اعتبار "نوع التدفق"
(أي المنتج للاستهلاك الخاص) بدلا من "نوع الوحدة" لتحديد ما نفهمه من تعبير القطاع
غير الرسمي ، فإن الانتاج المستهلك بواسطة المنتج سوف يؤخذ في الاعتبار . بيد أنه
حسب التعريف المستخدم هنا ، يقع المثال خارج نطاق القطاع غير الرسمي .

وهذا يصدق كذلك على التدفق ٢ (١) ١١ و ١٣ ، الذي ينبغي أن يشمل على
الوحدات غير الرسمية فقط ، وبذلك يستبعد الانتاج للاستخدام الخاص للوحدات المصنفة
باعتبارها وحدات رسمية ، سواء كانت عملية تشييد لجناح إضافي في مصنع يقوم بها
الشخص لحسابه الخاص ، أو حلوى يستهلكها ملاك محل للفطائر نما بحيث تجاوز حجم
المشروع الأسري دون موظفين يتقاضون أجورا بصفة منتظمة .

وحتى يمكن تقييم الانتاج في القطاع غير الرسمي ، من الضروري أن نميز بوضوح
بين الوحدات غير الرسمية والوحدات الرسمية . وبعد تحديد القطاع غير الرسمي ، تصبح
الخطوات التالية ضرورية لتحديد قيمة الانتاج لكل من التدفقات المذكورة أعلاه ،
ولتقدير الجزء الذي تسهم به المرأة من هذا الانتاج .

وليس هناك في الوقت الحاضر مصادر احصائية عديدة تسمح بتطبيق التعريف "غير
رسمي" المستخدم في هذه الدراسة . وقد يوحي هذا الوضع لانس آخرين بأنه من الأيسر
التخلي عن المصطلحات الخاصة بالتعريف المقترح . بيد أن تطبيق هذا التعريف ليس

بالضرورة على درجة كبيرة من التعقيد . ويرجع السبب الرئيسي لربط خصائص التعريف الرسمي أو غير الرسمي بوحدة المنتج الى أن الانتاج في حد ذاته لا يمكن اعتباره رسميا أو غير رسمي . فالوحدة المنتجة له هي الممنفة باعتبارها رسمية أو غير رسمية ، ويمكن أن تتغير هذه الوحدة من كونها جزءا من قطاع الى قطاع آخر . ويعتبر الحد الفاصل فيما بينهما تعسفيا الى حد ما ، بيد أن هذه ليست المرة الأولى التي يلجأ فيها الاحصائيون الى استخدام عرف تعسفي للتوصل الى تمييز له أهميته . ويعتبر معيار عدم وجود عاملين من المعايير المفيدة . فهو يقوم على فكرة أنه عندما تقوم وحدة المنتج بتشغيل عاملين ، وجب عليها أن تمتثل لمتطلبات معينة تميزها في نهاية المطاف باعتبارها وحدة رسمية . ومع ذلك ، فإن مسألة وضع حد لعدد الموظفين بدلا من عدم وجود موظفين على الاطلاق تستوجب ، في التحليل الأخير ، وضع الظروف الوطنية في الاعتبار .

وتتضمن الأجزاء التالية مقترحات بشأن كيفية الشروع في استخدام الاحصاءات المتاحة . ونظرا لاختلاف الاحصاءات المتاحة وظروف كل بلد اختلافا كبيرا ، فإننا لا نملك إلا أن نعرض عناصر لمنهجية نستعين بها ونطبقها في كل حالة من الحالات .

الف - المناطق الريفية

إن المنهجيات المستخدمة في تقدير الانتاج في المناطق الريفية ، عادة ما تركز على التدفقات القائمة على نوع الصناعة و/أو نوع المنتج . وهي لا تتعلق بتدفقات الانتاج حسب أنواع الاستخدام أو التعريف المحددة (مثال ذلك التسويقية أو غير التسويقية) ، مع امكانية استثناء الانتاج للاستهلاك الخاص . بيد أنه في الحالة التي نحن بصددنا حيث الغرض المحدد هو تحديد ذلك الجزء من الانتاج الذي يرجع الى جهود المرأة ، نجد أن تحليل تدفقات الانتاج طبقا للمقصود منها يلعب دورا أساسيا .

وتنتمي البنود ١ (٢) - ١١ - ١٣ في القائمة الواردة أعلاه ، الى فئة الأنشطة الأولية التي تشمل أساسا على الزراعة والصيد والحراجه وصيد الأسماك . وفي هذه الصناعات ، تختلف المنهجية المستخدمة لتقدير الانتاج طبقا لنوع الوحدة المنتجة . وتستند تقديرات الانتاج فيما يتعلق بالمزارع الكبيرة والمتوسطة على نوع من أنواع الاحصاءات ، بينما تستند التقديرات فيما يتعلق بالمزارع الصغيرة على نوع آخر من الاحصاءات . ولأن ما يعنينا هنا هو القطاع الريفي غير الرسمي الذي عرف بأنه يشمل المزارع الصغيرة فقط ، فإننا لا نتناول سوى المصادر والطرق ذات الصلة بها . ومن

وجهة النظر المذكورة أعلاه والتي تشير الى تحليل تدفقات الانتاج طبقا للمقصود منها ، فإن هذه المزارع تعمل في مجال الانتاج للبيع في السوق وللاستهلاك الخاص أيضا ، وهي تنتج عادة أكثر من نوع واحد من الانتاج وخاصة اذا كان للاستهلاك الخاص .

1 - الانتاج للاستهلاك الخاص

عندما يكون الانتاج للاستهلاك الخاص ، فإننا يمكن أن نتوقع أنه سيشتمل على المنتجات النموذجية التي تدخل عادة في الغذاء المعيشي (الكفاف) . وبإمكاننا أن نستغل هذه الحقيقة في وضع تقديرات للانتاج الذي يفتقر الى مصادر أخرى للمعلومات . ويتعين أن تستند منهجية هذه التقديرات على الطابع المحدد لكل منتج . ففيما يتعلق بالبلدان التي توجد بها بالفعل تقديرات للجانب الاستهلاكي من الانتاج الذي يتم للاستهلاك الخاص ، تكون المهمة هي كيفية تقدير ذلك الجزء من الانتاج الكلي الذي قامت المرأة بإنتاجه . وحيثما لا توجد تقديرات منفصلة للانتاج للاستهلاك الخاص ، أو حيثما تعتبر الأرقام الإجمالية الموضوعة دون مستواها الفعلي ، يكون من الضروري تقدير هذا الانتاج أولا . وفي هذا السياق ، ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن أحد أغراض التقدير هو تحديد مساهمة المرأة في عملية الانتاج . هذه هي الفكرة الأساسية للمقترحات التالية .

تشارك المرأة في المناطق الريفية بصفة تكاد تكون دائمة في عملية الانتاج ، وتكون مساهمتها كبيرة في المزارع الصغيرة . بيد أن مشاركتها لا تظهر على الدوام في الإحصاءات لاسيما في حالة ربات البيوت ، حيث أن المرأة في هذه الحالة تعتبر نفسها ربة بيت فقط ، ومن ثم يقوم رجال التعداد بعدها في تلك الفئة متجاهلين حقيقة أنها حتى وإن لم تتقاض أجرا فإنها تعمل في المزرعة علاوة على كونها ربة بيت . وكثيرا ما ينعكس سوء التقدير هذا في طريقة صياغة الأسئلة في التعدادات والدراسات الاستقصائية . وغالبا ما لا يكون هناك سوى سؤال واحد فقط عن العمل المنجز موجه الى الجنسين ، كما أن الإجابة عنه تسفر عن تصنيف المرأة باعتبارها "ربة بيت" . وعادة ما تسفر الأسئلة الإضافية عن نتائج مختلفة تماما ولكن يتعين صياغتها بعبارات محددة للغاية مع الاستشهاد بأمثلة من قبيل ، هل تحتفظ بطيور أو ماعز أو خنازير ؟ هل تقوم برتق شبك صيد الأسماك ؟ هل تقوم بسحق محمولك من الذرة ؟ هل تقوم ببيع جزء من المواد الغذائية التي تقوم بإنتاجها ؟ هل تساعد في أعمال الحقل ؟ وعلاوة على ذلك ، يجب أن تكون اللغة المستخدمة مألوفة للمستجيب (المبحوث) .

وقد تم التحقق من نقص الإبلاغ ليس في حالات الأفراد فحسب وإنما عن طريق التحليل الاحصائي لأرقام التعداد ، ولهذا السبب فإن تقديرات مشاركة المرأة في الانتاج التي تستند الى هذه الأرقام المتحيزة تفتقر الى الدقة الى حد كبير . وفي حين نجد أن حالات ربوات البيوت اللاتي تعشن في المزارع الصغيرة ولا تشاركن في الانتاج ليست حالات مستحيلة (نتيجة للإعاقة الخطيرة مثلا) فإن هذه الحالات غير متكررة ومن ثم يمكن اعتبارها غير ذات قيمة . وهذا يدعونا الى إدراج جميع النساء العاملات في المزارع الصغيرة ممن تم تصنيفهن باعتبارهن "ربوات بيوت" في فئة عمال الأسرة الذين لا يتقاضون أجرا .

وعادة ما يستند الاجراء المتبع في تقدير الانتاج في المناطق الريفية سواء للمحاصيل أو الماشية ، الى نوع الانتاج . وللربط بين تدفقات الانتاج المذكورة أعلاه وبين المنتجات بمفء محددة ، يتعين وضع افتراضات عديدة . إذ يمكن افتراض أن انتاج المنتجات الأولية للاستهلاك الخاص فقط قاصر على بعض المنتجات فقط ، حسب البلد أو المنطقة أو الاقليم . ويمكن كذلك افتراض أن بعض هذه المنتجات لا تهتم سوى المرأة . ونستطيع القول مرة أخرى أن هذا سوف يختلف حسب البلد والمنطقة . ومن ثم ، فإن هذا الاجراء يتطلب دراسة تفصيلية للظروف المحلية وألا يتم تطبيقه إلا بناء على تلك الدراسة .

٢ - تدفقات أخرى

إن انتاج المنتجات الأولية (أ) للاستهلاك الخاص ولاغراض السوق ، و (ب) لاغراض السوق فقط ، و (ج) وللاستهلاك الخاص بعد التجهيز و (د) لتكوين رأس المال الثابت للحساب الخاص ، ليس من السهل تخصيصه للمرأة . ذلك أنها تشارك في عملية الانتاج إلا أن نصيبها أكثر تغيرا .

ففي المراحل الأولى للدراسة التي تناولت هذا الموضوع ، يتعين تقديم افتراضات أولية الى حد ما تستند الى ملاحظات محدودة . وهذه الافتراضات لا بد منها في هذه المرحلة ، إذ أنها ستمهد السبيل للوصول الى تقديرات يمكن الاعتماد عليها في المستقبل . وفي مرحلة لاحقة ، سيكون من الضروري التطلع الى مصادر للمعلومات أكثر تقدما والمساهمة ، حيثما أمكن ، في تطويرها مع مراعاة أنها تتفق ومتطلبات قياس مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية والنمو . وأكثر أنواع المصادر ملاءمة هي الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالانتاج الاقتصادي للأسر المعيشية واستخدام الوقت ، ولاسيما في المناطق الريفية التي لا تحظى بالكثير من الاهتمام .

ويمكن أن نحاول وضع تقدير تقريبي أولي لمشاركة المرأة باستخدام الحسابات القومية والارقام الدالة على السكان . وبغية إجراء ذلك النوع من الدراسات من الضروري ، أولا ، تحديد ما اذا كان "العمل الذي تمارسه المرأة له قيمته" بالنسبة للعمل ككل أم أن قيمته حدية . وللتوصل الى نتيجة بخصوص هذه النقطة ، تتمثل الخطوة الاولى في وضع تقديرات للانتاج حسب نوع المنتج في المجال الزراعي ، وتحديد أي التقديرات تتضمن ، أو يجب أن تتضمن ، الانتاج للاستهلاك الخاص . وتوفر هذه المعلومات أساسا لتحديد ما اذا كان ينبغي أن نتناول بالدراسة الانتاج للاستهلاك الخاص بمزيد من التعمق . وفي كل بلد ومنطقة ، عادة ما يكون للانتاج الزراعي سماته الخاصة : فقد يكون للتصدير أو للاستهلاك المحلي ، وقد يستلزم استثمارا لا يمكن دعمه بواسطة المزارع الصغيرة ، أو ربما يكون من النوع الذي لا تنتجه سوى الوحدات الزراعية الصغيرة جدا . ويمكن أيضا إيجاد ارتباط بين خصائص الانتاج هذه وبين الجنس أو العمر . فبعض الاعمال التي تكون مرتبطة بالتحديد بكل نوع من أنواع الانتاج ، تقوم المرأة عادة بأدائها وأحيانا الاطفال .

ثانيا ، نظرا لاننا نقوم بقياس مشاركة المرأة فيما يتعلق بمدخلاتها في مجال القوة العاملة ، فمن الضروري أن نحدد هيكل تكلفة كل منتج . ففيما يتعلق بكل منتج ، لا بد من ضمان القوة العاملة التي تتقاضى اجرا والتي لا تتقاضى اجرا ، وبما في ذلك الاعمال المنجزة بواسطة العاملين لحسابهم الخاص . وبمعنى آخر ، يتعين قياس العمال باعتبارهم من عناصر الانتاج ، وليس فقط أجور العاملين .

ثالثا ، هناك بعض المنتجات والخدمات التي يمكن وضع افتراضات بشأنها حول ما اذا كان نوع الوحدة المعنية رسميا أو غير رسمي . ومن أمثلة ذلك المنتجات التي تنتج أساسا للإعاشة كالبطاطا وجمع حطب الوقود ونقل المياه . وهناك في الجانب الآخر المحاصيل النقدية للتصدير أو للاستخدام الصناعي كالبن والكافا والشاي . وفيما بين هذين الجانبين ، هناك المنتجات التي لا يمكن تصنيفها هذا التصنيف الافتراضي ، لذلك يلزم وضع مؤشرات للدور النسبي الذي تلعبه الوحدات الرسمية وغير الرسمية في انتاجها الكلي . وتحقيقا لهذا الغرض ، يمكن استخدام التعدادات الزراعية أو نتائج الدراسات الاستقصائية اذا تضمنت بيانات عن عدد العاملين وقيمة الانتاج حسب المزرعة وحسب المنتج .

رابعا ، هناك حاجة الى بيانات عن النشطين اقتصاديا في المناطق الريفية حسب الجنس . واذا لم يكن هناك أي بيانات عن مدخلات العمل حسب الجنس ، التي يمكن أن تعرف من خلال الدراسات المتخصصة أو الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية التي تجرى على أساس مخصص ، فمن الممكن اتباع أي من السبيلين التاليين :

(أ) افتراض أن مدخلات العمل فيما يتعلق بمنتجات مختارة تتفق مع قوة العمل من الذكور والإناث طبقاً لأعدادهم النسبية ؛

(ب) تحديد خصائص لعمل المرأة في أنواع معينة من المنتجات .

وسوف تعطي هذه النتائج فكرة عامة عن أهمية مشاركة المرأة في عملية الانتاج في مجال النشاط الزراعي . كما يجري تقدير مشاركتها في الوظائف الأخرى بصورة منفصلة .

ويشير التدفق (أ) (١) '٤' من المخطط الخاص بالمناطق الريفية الى تكوين رأس المال للحساب الخاص في المزارع الصغيرة . ويتم قدر كبير من تكوين رأس المال المحقق بواسطة المزارع نفسه في الوحدات الصغيرة مثل تمهيد الأرض وإعدادها للزراعة وزراعة الأشجار المعمرة وأعمال البناء بكافة أنواعها سواء كانت للأفراد أو للحيوانات أو للآلات ، صناعة شبك الصيد وحفر الآبار وأعمال أخرى كثيرة ؛ وهذه الأنشطة لا تسترعي قدر كبير من الاهتمام في مجال النشاط الإحصائي ، كما أن مشاركة المرأة فيها تختلف بشدة حسب المنطقة . وينبغي أن تتم الجهود المبذولة لقياسها خطوة خطوة دون إيلاء أولوية عليا في البداية حتى يثبت أن المرأة تشارك في هذه الأنشطة الى حد كبير .

ولئن كانت الزراعة هي عادة أهم نشاط في المناطق الريفية ، فإنه لا ينبغي لنا أن نفعل الحالات التي تكون فيها الأنشطة غير الزراعية على درجة كبيرة من الأهمية . وقد تتكون تلك الأنشطة من الصناعة التحويلية والتجارة للحساب الخاص وبناء على المبادرة الشخصية أو على أساس العقود التي تمنحها المشاريع الصناعية أو التجارة للأسر المعيشية . وهذا النوع من الأعمال تقوم به المرأة في معظم الأحيان .

باء - المناطق الحضرية

يقوم القطاع الحضري أساساً على التبادل . وعلى ذلك فهو بالمعنى المحسود هنا ، لا يوجد قدر كبير من الانتاج للاستهلاك الخاص داخل نطاق حدود الانتاج الواردة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨ .

وتمتد مشاركة المرأة في الانتاج في القطاع الحضري بحيث تشمل كافة الانشطة ، مع اختلافات كبيرة فيما بين المناطق . ويمكن تمييز عملها في القطاع غير الرسمي ، كما هو معرف هنا ، فيما يتعلق بوصفها في العمالة سواء كانت تعمل لحسابها الخاص أو كعامل في الأسرة لا تتقاضى أجرا . (في بعض الحالات ، يجوز لمشروع أسري أن يقوم بتشغيل عمال أسريين بأجر وبدون أجر كذلك ، ولكن بالتعريف المحدد هنا ، تنتمي تلك المشاريع الأسرية الى القطاع الرسمي . وفي مثل هذه الحالات ، يكون وضع العمال الأسريين الذين لا يتقاضون أجرا في القطاع غير الرسمي يعد عيبا أو نقصا سيظهر بعد تحسين المصادر الاحصائية للحصر) . وهذا يحدد الوحدات موضع اهتمامنا . ويتم الحصول على الاعداد الكلية للعمال الأسريين العاملين لحسابهم الخاص والذين لا يتقاضون أجرا ، مصنفيين حسب الجنس ، من بيانات التعداد .

أما الخطوة التالية فهي تحديد الوقت المستغرق في أنشطة اقتصادية معينة . وفي هذه الحالة ، يعتبر الوقت المستغرق في هذه الأنشطة متغيرا حاسما ينبغي استقصاؤه بصورة منفصلة عن الوقت المستغرق في الأنشطة الأخرى . فإذا كانت سجلات الاحصاء أو الدراسات الاستقصائية هي المصدر الرئيسي الوحيد لمعرفة النشاط الذي يمارسه الشخص ، فإن هذا سيؤدي الى ضياع فرصة معرفة الوقت المستغرق في الأنشطة الأخرى . وهذا يستلزم نوعا من التصحیح . وسواء تم ذلك باستخدام نتائج الاستقصاءات المخصصة أو من الدراسات التي تتناول الميزانية الزمنية ، سوف يتوقف على المتاح من البيانات وإمكانية تنظيم هذا النوع من الاستقصاءات ، وكذلك بالاستعانة بالاجراءات المتعمقة والمتعددة .

وعندما يتم تحديد الوقت الذي يستغرقه أي نشاط وعدد الأشخاص الذين يشملهم التصنيف الشامل طبقا للوقت المستغرق ، يتعين على المرء أن يضع التقييم المناسب . والإجراء المتعارف عليه هو ضرب عدد الساعات التي يستغرقها الشخص في أي نشاط في المتوسط الحالي للأجر في الصناعة أو الحرفة ذاتها أو في صناعة أو حرفة مماثلة . وبدلا من متوسط الأجر ، يمكن في بعض الأحيان استخدام الحد الأدنى للأجر المحلي . ويتألف إجراء أكثر تعقيدا من تحديد قيمة الانتاج المحقق في أي نشاط وحساب تكلفة العمل النسبية التي تستند ، في هذه الحالة ، الى التكلفة النسبية للعمل في أنشطة مماثلة في مجال السوق ، والتي تفهم عادة بأنها $100 \times L/P$ ، حيث L هي الدخل المحقق و P هي قيمة المنتج . ويتضمن الدخل المحقق من النشاط ، الأجور والمرتبات وكذلك نفقات العمل الأخرى الخاصة بالمشروع سواء كانت نقدية أو عينية وفقا لنظام الحسابات القومية .

واستنادا الى تلك البيانات ، يحصل المرء على تكلفة العمل الكلية للنشاط في القطاع غير الرسمي . ومن هذه التكلفة ، يمكن ببساطة أن نشق الجزء المقابل للمرأة باعتبارها نسبة الرجال الى الإنك من العمال الذين لا يتقاضون أجرا في الأسرة ، أو ، في حالة وجود المعلومات اللازمة ، نسبة الرجال الى الإنك من أفراد الأسرة اللاتي لا تتقاضين أجرا الى مجموع ساعات العمل .

وفي حالة العاملين لحسابهم الخاص ، تكون قيمة مساهمتهم مساوية لقيمة انتاجهم الذي يتم تسويقه أو الذي يستخدمونه بأنفسهم ، سواء للاستهلاك أو لتكوين رأس المال ناقص تكلفة المدخلات التي تم شراؤها . ومن الضروري ، وحسب الاقتضاء ، خصم قيمة استهلاك السلع الرأسمالية كماكينات الحياكة والانوال والآلات علاوة على النفقات المالية ، بما في ذلك الفوائد وما الى ذلك .

وفي كلتا الحالتين ، عمال الأسرة الذين لا يتقاضون أجرا وعمال الأسرة العاملين لحسابهم الخاص أيضا ، تتعلق المعلومات التي تم الحصول عليها بالدخل المحقق في مجال الإنتاج في القطاع غير الرسمي . بيد أن الأشخاص العاملين في القطاع غير الرسمي يمكنهم أيضا الحصول على دخل من مصادر أخرى - كعاملين غير متفرغين ، أو كدخل من ممتلكات أو من تحويل الدخل . وهذا يشير مسألة تتعلق بالفوائد التي تتحقق من استخدام هذه الأرقام . فإذا كان الاهتمام مركزا أساسا على تحديد المبلغ الذي يمثل القوة الشرائية للمرأة ، وهو ما يهتم به الباحثون في مجال السوق ، ظهرت آراء قوية تدعو الى ضرورة إدراج تلك المصادر الإضافية للدخل الشخصي . ومع ذلك ، فنظرا لان هذه الدراسة تعني بمشاركة المرأة في انتاج القطاع غير الرسمي ، فإنه لا ينبغي إدراج هذه الدخول الأخرى إلا إذا كانت المرتبات التي تدفع نظير العمل غير المتفرغ للمرأة تدفعها وحدة غير رسمية . وسوف يتضمن هذا معلومات عن مصادر الدخل ، الأمر الذي من الصعب عادة تحقيقه .

وتوفر التعدادات والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية البيانات المتعلقة بمتوسط عدد الساعات في الوظيفة خلال أسبوع حسب الجنس ، والإقامة في الريف أو الحضر ، ونوع الصناعة أو النشاط ، والوضع في العمالة . ويقدم العديد من هذه الدراسات والتعدادات كذلك جداول موضوعة على أساس الدخل المحقق مصنفة حسب الجنس والصناعة والوظيفة والوضع في العمالة . ولا تتعلق هذه البيانات عادة إلا بسكان الحضر وإن كان بعضها يتعلق بسكان الريف أيضا . وهي تستخدم لتقدير توزيع الدخل الشخصي والأسري طبقا لمستويات الدخل . وهذه المعلومات تكون في معظم الحالات قاصرة على الدخل النقدي من العمل .

وتتطلب جداول توزيع الدخل المستقاة من التعدادات والدراسات الاستقصائية المختلفة للأسر المعيشية (دراسات عن الدخل والنفقات أو أنشطة الأسرة أو التي تركز على خصائص قوة العمل) تعديلات إضافية لأنها لا تكون عادة متسقة تماما مع تقديرات الانتاج المستقاة من الحسابات القومية . ويمكن تعديل شموليتها فيما يتعلق بالسكان الذين تمثلهم وذلك بمساعدة بيانات السكان النشطين اقتصاديا مصنفة حسب الجنس والإقامة والصناعة والوظيفة والوضع في العمالة ، ولكن في الحالة الأخيرة ، لا يوضع موضع الاعتبار سوى العمال الاسريين العاملين لحسابهم الخاص الذين لا يتقاضون أجرا . وفيما يتعلق بكل فترة من فترات الدخل ، يمكن تقدير متوسط إيرادات المرأة في كل صناعة ووظيفة . وهذا يسمح بإجراء مقارنات بينها وبين تلك الإيرادات التي يحققها الرجل .

وينبغي أن يوضع في الاعتبار كذلك أن الإبلاغ عن الدخل كثيرا ما يكون بالنقص . وبغية التوصل الى الدخول الكلية من بيانات العمل المتوافقة مع نظام الحسابات القومية ، يتعين إجراء تعديلات على المتوسط في كل فترة من فترات الدخل . وغالبا ما تبين جداول توزيع الدخل فترة زمنية غير محددة . ومن ثم ، من الضروري وضع تقدير لمتوسط الدخل في هذه الفترة .

ويتعين الحصول على معلومات تفصيلية للغاية عن الدخل لمتابعة هذه الإجراءات - حسب الصناعة والوظيفة ، الوضع في العمالة في المناطق الريفية والحضرية - وذلك لأن التعديلات تختلف بالنسبة لكل مجموعة من هذه المجموعات .

وبعد أن يتم وضع التقديرات المتعلقة بتوزيع دخل المرأة من العمل في القطاع غير الرسمي ، يمكن تقدير مشاركة المرأة في عملية الانتاج في القطاع غير الرسمي . ويميل هذا الإجراء أيضا للدخل المحقق من العمل بأجر ، للمرأة والرجل على السواء .

وتقدم بيانات توزيع الدخل ، علاوة على تلك المشار إليها أعلاه المتعلقة بعدد ساعات العمل حسب الصناعة والوظيفة ، متوسط الدخل لكل ساعة ، وهي مفيدة لإجراء المقارنات اللازمة .

أما فيما يتعلق بالمجاميع ، فينبغي أن تتضمن عمليات حسابية تتعلق بدخل العمال الاسريين الذين لا يتقاضون أجرا . والافتراض الذي يتعين استخدامه في حالتهم هو إما (أ) دراسة الحد الأدنى للمرتبات في كل صناعة أو وظيفة ، أو (ب) توزيع

العمال الاسريين الذين لا يتقاضون أجرا بنفس الطريقة التي يتم بها توزيع العمال الذين يتقاضون أجرا في نفس الصناعة أو الوظيفة ، مع استبعاد الشرائح العليا للدخل .

وفي حالة عدم توافر بيانات عن الدخل ، يصبح من الضروري التوجه الى مدخلات العمل المعبر عنها بالساعة ، أي الوقت المستغرق في عملية الانتاج . وبغية تحويل هذه الأرقام الى مؤشرات لمشاركة المرأة ، يكون من الضروري أيضا تقدير مدخلات العمل الكلية .

وان استخدام بيانات توزيع الدخل بدلا من الأرقام التي تقوم بنشرها الاتحادات العمالية أو وزارات العمل عن متوسط معدلات الأجور في مختلف الصناعات ، قد يبدو بمثابة عملية التفاهك لا لزوم لها . ومع ذلك فهي تعتبر ضرورية لان متوسط معدلات الأجور لا تكون عادة مقسمة تقسيما فرعيا حسب الجنس . ولذلك فإن استخدام معدلات الأجور الشاملة هذه لوضع تقديرات عن دخل المرأة من شأنه أن يسبب تشويها خطيرا .

جيم - خارج نطاق مفاهيم نظام الحسابات القومية
لعام ١٩٦٨ ، ولكن داخل نطاق النسخة المنقحة

توفر التعدادات والدراسات الاستقصائية للأسرة المعيشية بيانات عن عدد النساء فوق سن معينة ممن يتم عدهن باعتبارهن ربوات بيوت . ولا تعتبر هذه المعلومات كافية لتقدير قيمة العمل الذي تؤديه المرأة في الأسرة المعيشية . ولهذا فنحن في حاجة الى معرفة عدد جميع النساء العاملات في أنشطة الأسرة المعيشية : اللاتي يقتصر عملهن على المهام المنزلية ، واللاتي تعملن أيضا في نشاط اقتصادي ومن ثم يدرجن في القوة العاملة .

وتحمل تعدادات السكان والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية عادة على المعلومات حسب الجنس والوضع في العمالة وسكان الريف والحضر ونوع الصناعة والوظيفة . وعلاوة على ذلك ، توفر الدراسات الاستقصائية عن استخدام الوقت تفاصيل عن كيفية استخدام الوقت بواسطة السكان النشطين اقتصاديا وهؤلاء الذين هم خارج قوة العمل ، إلا أن البلدان التي تقوم بإجراء تلك الدراسات لا تقوم جميعها بنشر جداول شاملة تستخدم جميع هذه الترميمات . وحتى البلدان التي يمكنها إعداد تلك الجداول حسب الطلب ليس لديها بيانات عن المرأة يمكن تصنيفها في مجموعات فرعية تميز ربوات البيوت عن النساء الأخريات بالنسبة للنساء "النشيطات اقتصاديا" ومن هن خارج نطاق قوة العمل .

إن ربة البيت هي المرأة التي تتولى مسؤولية تدبير شؤون الأسرة المعيشية بالإضافة الى ممارسة الأنشطة الاقتصادية للأسرة ويقضي الافتراض بوجود ربة بيت واحدة في كل أسرة معيشية . ويعتبر املاح ربة بيت مظللا لأنها قد تكون غير متزوجة . والاصطلاح الافضل هو مديرة شؤون الأسرة ولكنه لا يستخدم الا لمن هم خارج قوة العمل ، ومن ثم يستبعد المرأة التي تجمع بين الأنشطة الاقتصادية وغير الاقتصادية للأسرة المعيشية . وينبغي طلب المعلومات عن "ربة البيت" في استبيانات استخدام الوقت . وتكمن الأهمية الخاصة لدراسات استخدام الوقت في أنها المصدر الوحيد للتقسيم الذي يميز بين ربوات البيوت وغيرهن ، وبين من هن داخل قوة العمل ومن هن خارجها داخل نطاق كل مجموعة من هاتين المجموعتين .

وتتمثل المرحلة التالية في معرفة قيمة عمل المرأة في الأسرة المعيشية . وتحقيقا لهذا الغرض ، نجد أننا بحاجة الى تقديرات الانتاج الموجه الى السوق التي ناقشناها سلفا . بيد أن محاولة الجمع بين هذه البيانات وتلك المشتقة من دراسات استخدام الوقت ، فسوف نجد أننا أمام مشكلة أخرى . ذلك أن إحصاءات استخدام الوقت تتعلق بالوقت ، فهي لا تحاول قياس القيمة . كما أن الملة بين الوقت المستغرق في الانتاج وقيمة ذلك الانتاج كثيرا ما تسمى انتاجية . ولهذا دلالة خاصة لي هذا الصدد لأن مقدار الوقت المستغرق في انتاج بعض السلع أو الخدمات سوف يختلف ليس على أساس المهارة والادوات المستعملة فقط بل وعلى أساس أن الوقت يكون أكثر ندرة في حالة منه في الأخرى . وتتاح لربوات البيوت اللاتي ليست لهن وظيفة أخرى ساعات أكثر من الساعات المتاحة لربوات البيوت اللاتي يؤديهن هذه الأنشطة نفسها بالإضافة الى العمل خارج المنزل . فهل ينبغي تقييم ساعات العمل في المنزل بصورة موحدة في كلتا الحالتين ؟ وقد أسفرت الدراسات المختلفة التي تناولت هذه المسألة عن إجابات مختلفة .

وموجز القول أنه اذا كانت هناك بيانات عن المرأة فيما يتعلق بالإقامة ، والوضع في العمالة ، ونوع الصناعة أو الوظيفة وعدد ساعات العمل لكل أسبوع (أو لأي فترة زمنية أخرى) وتوزيع الدخل حسب فترة الفئة ، وإذا أمكن تصنيفها في جداول شاملة يكون في المستطاع تقدير مساهمة المرأة في عملية الانتاج كما هي محددة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨ . وإذا تجاوزنا حدود ذلك النظام وأخذنا في اعتبارنا العمل الاسري ، لوجدنا أن دراسات استخدام الوقت لا غنى عنها . ومع تحسين القدرات الحسابية يكون من السهل إعداد جداول خاصة وتصنيفات شاملة في هذه الحالة وفي حالات أخرى عديدة نوقشت سلفا . وبذلك نجد أن اهتمامنا مركز في المقام الاول حاليا على المتاح من البيانات الميدانية .

الحواشي

- (١) وردت دراسة تفصيلية لمفهوم حدود الانتاج والمعايير المختلفة لتعريفه في ت. ب. هيل "حول السلع والخدمات" ، استعراض الدخل والثروة ، السلسلة ٢٣ ، العدد ٤ (كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧) .
- (٢) مثال ذلك ، أن إدخال الأرقام الخاصة بالسكان في نظام الحسابات القومية من شأنه أن يخلق بعدا إضافيا لقياس القطاع غير الرسمي ومساهمة المرأة فيه .
- (٣) هنا قد تظهر نقاط الضعف . وهذا الإجراء يضع بعض الافتراضات حول سلوك آلية السوق . وحيثما تفشل هذه الافتراضات ، يمكن دمج المجاميع كما يحدث ، على سبيل المثال ، عندما يكون هناك أجر غير متكافئ للعمل المتكافئ .
- (٤) إذا كان هناك ، على سبيل المثال ، تمييز ضد المرأة في المرتبات ، فإن هذا يعني أن نفس العمل يدفع عنه أجر أقل إذا قامت به المرأة ، وهذا يحدث خلافا بين مجموع القيم بالقيمة الفعلية والقيمة النقدية . وقد بذلت المحاولات للتغلب على هذه التناقضات على النحو الذي حدث فيما يتعلق باختلافات الأسعار في وقت معين بالنسبة لنفس السلع والخدمات إذ عولجت هذه الاختلافات في السلاسل الإحصائية الزمنية بالأسعار الثابتة .
- (٥) نظام الحسابات القومية ، دراسات في الطرق ، السلسلة واو ، العدد ٢ ، التنقيح ٢ (منشور الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.69.XVII.3) .
- (٦) المرجع نفسه ، الفقرة ٩ - ٥ .
- (٧) المرجع نفسه ، الفقرة ٩ - ١٧ .
- (٨) المرجع نفسه ، الفقرة ٩ - ٢ .
- (٩) المرجع نفسه ، الفقرات ٦ - ١٨ الى ٦ - ٢٣ .

الحواشي (تابع)

- (١٠) المرجع نفسه ، الفقرة ٦ - ١٨ .
- (١١) المرجع نفسه ، الفقرة ٦ - ١٩ .
- (١٢) د. و. بليدز ، الانشطة غير النقدية (المعيشية) في الحسابات القومية للبلدان النامية (باريس ، مركز التنمية ، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ١٩٧٥) .
- (١٣) نظام الحسابات القومية ... ، الفقرة ٦ - ٢٣ .
- (١٤) المرجع نفسه ، الفقرة ٦ - ١٩ .
- (١٥) المبادئ والتوصيات المتعلقة بتعدادات السكان والإسكان ، ورقات إحصائية ، السلسلة ميم ، العدد ٦٧ (منشور الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.80.XVII.8) ، الفقرة ٢ - ٢٠٦ .
- (١٦) تستخدم الكلمات "نشاط" و "وحدة" بدلا من "عملية" و "متعامل" الواردة في نظام الحسابات القومية بغية تجنب الانطباع بضرورة وجود أكثر من شخص . وهناك إمكانية أخرى لاستخدام كلمتي "متصرف" و "تصرف" .
- (١٧) النشاط الذي تجري مناقشته هنا يختلف بطبيعة الحال عن الأعمال الأخرى التي تجري في المشروع الأسري ولئن كانا متماثلين تماما .
- (١٨) المبادئ والتوصيات ... ، الإيضاحات 56 - p 37 .
- (١٩) المرجع نفسه ، الايضاح 17 p .
- (٢٠) المرجع نفسه ، الإيضاح 41 p .
- (٢١) المرجع نفسه ، الإيضاحان 55 p و 56 p .

الحواشي (تابع)

(٢٢) حولية الانتاج ، منظمة الاغذية والزراعة ، ١٩٨٢ ، المجلد ٢٧ (روما ، منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة) تنص علي ما يلي : " الإحصاءات عن الفاكهة ، لاسيما الفاكهة الاستوائية ، غير متاحة في كثير من البلدان ، فضلا عن عدم وجود اتساق في تغطية البلدان المقدمة للتقارير . وبوجه عام ، تتعلق بيانات الإنتاج بمحاصيل المزارع التجارية الشاسعة أو بمحاصيل البساتين التي تزرع أساسا لأغراض البيع . وعادة ما لا يتم جمع البيانات المتعلقة بالانتاج الذي تحققه الأشجار المتناثرة التي تستخدم أساسا للاستهلاك المنزلي . أما الانتاج من النباتات الصحراوية كالتوت ، الذي يعتبر على قدر من الأهمية في بعض البلدان ، فإنه يتعرض للإغفال من جانب الخدمات الإحصائية القومية ."

(٢٣) المبادئ والتوصيات ... ، الفقرة ١ - ٣٣ .

(٢٤) المرجع نفسه ، الفقرتان ١ - ٢٥ و ١ - ٣٦ .

(٢٥) التوصيات الدولية المتعلقة بالإحصاءات الصناعية ، ١٩٨٢ ، وقرارات إحصائية ، السلسلة ميم ، العدد ٤٨ ، التنقيح ١ (منشور الامم المتحدة ، رقم المبيع E.83.XVII.8) .

(٢٦) هذا القطاع محدد تقليديا بحيث يشمل تجارة الجملة والتجزئة ، والمطاعم ، والفنادق ، والنقل ، والتخزين ، والاتصالات ، والتمويل ، والتأمين ، والمقارنات ، وخدمات المشاريع التجارية ، والخدمات المجتمعية والشخصية .

(٢٧) دليل مسح الأسرة ، الطبعة المنقحة ، دراسات في الطرق ، السلسلة واو ، العدد ٢١ (منشور الامم المتحدة ، رقم المبيع E.83.XVII.13) ، الفقرة ١ - ١٢ .

(٢٨) المرجع نفسه ، ١ - ٧ .

(٢٩) المرجع نفسه ، ٩ - ٦ .

(٣٠) المرجع نفسه ، ٩ - ٣٦ .

الحواشي (تابع)

- (٣١) المرجع نفسه ، ١١ - ١٠ .
- (٣٢) المرجع نفسه ، ١١ - ٦١ .
- (٣٣) حولية الانتاج ، منظمة الاغذية والزراعة (روما ، ١٩٧٦) ، ص - ١٦ .
- (٣٤) نظام الحسابات القومية ... ، الفصل الرابع .

الباب الثاني

جمع وتجميع احصاءات استخدام الوقت لقياس
مشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي*

* أعدته المكتب الاحصائي التابع لادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
الدولية بالامانة العامة للأمم المتحدة .

مقدمة

توفر دراسات موازنات الوقت أو استخدام الوقت مصدرا فريدا للمعلومات المتعلقة بمشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي . إذ تشمل هذه الدراسات الأنشطة الانتاجية خارج الأسرة المعيشية أو داخلها على حد سواء ، كما يمكن أن تحدد الأنشطة قصيرة الامد التي تمثل خاصية مميزة للأنشطة المختلفة التي تباشرها المرأة في القطاعين غير الرسمي والمنزلي . فباستخدام دراسة موازنة الوقت ، يكون الأساس الذي يتحدد بناء عليه ما إذا كان الشخص يقوم بأنشطة انتاجية أم لا ليس مجرد سؤال أو اثنين عن النشاط الاولي أو الثانوي ، وإنما يتحدد ذلك بناء على قائمة تفصيلية للأنشطة . ومن شأن هذا الأسلوب أن يقضي على أية مفاهيم ثقافية متصورة ملغا بأن المرأة لا تعمل سوى في الاعمال المنزلية وأن كافة الاعمال الاخرى ذات أهمية هامشية أو دنيا .

الفصل الأول - الدراسات القومية في البلدان النامية

الف - القضايا المتعلقة بإجراء دراسات استخدام

الوقت واستخدامها في البلدان النامية

لقد تم الاضطلاع بالعديد من دراسات استخدام الوقت التي تركز على الأنشطة الانتاجية للمرأة في البلدان النامية منذ منتصف السبعينات من هذا القرن . وتبحث هذه الدراسات مجموعتين مترابطتين أساسيتين من الاهتمامات . تتعلق المجموعة الأولى باستخدام الموارد البشرية في الأسرة المعيشية ، لاسيما النساء والاطفال ، بينما تتصل المجموعة الثانية بتحسين قياس العمالة والبطالة وقصور العمالة .

ويتعلق النهج الأول بالدراسات التي يكون الاطار الاساسي للتحليل فيها هو الأسرة المعيشية وتخصيص الوقت بالنسبة لأفرادها . فقد كان تطوير النموذج الاقتصادي المعروف باسم "الاقتصاديات المنزلية الحديثة" ، والذي يركز على الطرق التي تخصص بها الأسر المعيشية الموارد البشرية للأعمال السوقية وغير السوقية والانجاب وأوقات الفراغ ، حافزا لإجراء دراسات استخدام الوقت في نطاق هذا المنظور . وقد اهتم الاقتصاديون وخبراء التغذية وعلماء الأنثروبولوجيا والديموغرافيون ، من خلال استخدام هذا المنظور ، بإحصاءات استخدام الوقت من أجل التصدي لمجموعة من الاهتمامات المتعلقة بمشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي . وتشمل هذه الاحصاءات تقسيم العمل في الأسر المعيشية ، والتغذية ، والانتاج المعيشي ، وقيمة الاطفال^(١) .

أما في النهج الثاني ، فان احصاءات استخدام الوقت تستخدم لاستنباط مقاييس ناجمة للنشاط الاقتصادي فضلا عن كونها أكثر دقة . وتوضح إحدى المناقشات الحديثة التي تتناول التعديد المنقوص لعمل المرأة في الهند مدى أهمية احصاءات استخدام الوقت . إذ تشير هذه المناقشة الى أنه حتى إذا كانت تعاريف العمل تشمل الأنشطة غير مدفوعة الأجر رغم كونها انتاجية والتي تؤديها المرأة في المنزل ، "فإنها قد تففل رغم ذلك في عملية التعديد نظرا لاعتبارها جزءا لا يتجزأ من الأعمال المنزلية من وجهة نظر أفراد الأسرة المعيشية أنفسهم ونتيجة لذلك ، فان أفراد الأسر المعيشية ، من الذكور أو الاناث على حد سواء ، يدمجون هذه البنود الوظيفية عادة في 'الأعمال المنزلية' أثناء ابلاغ البيانات باعتبارهم مبحوثين ، وبالتالي فان 'الأعمال المنزلية' فقط هي التي يتم تسجيلها في السجلات الميدانية للتعديدات أو الدراسات الاستقصائية القومية بالعينه"^(٢) .

وهناك مشكلة ذات صلة نوقشت في تحليل البيانات الخاصة بالهند ، وهي اعتبار أن الأعمال الانتاجية التي تقوم بها المرأة في القطاع غير الرسمي ، مثل "العناية بالماشية المنزلية التي تنتج كمية ضئيلة من اللبن ، وصناعة الزبد بأنواعه ، واللبن المتخثر ، واللبن الخض لاغراض الاستهلاك المنزلي فقط ، وتغذية الطيور الداجنة المنتجة للبيض الذي يستهلكه أفراد الأسرة المعيشية ، أو حتى المشاركة في الانشاءات الصغيرة أو عمليات الإصلاح التي تتم في المسكن الذي تقيم به ، وحظائر الأبقار ، الخ" ، ذات قيمة ضئيلة ، على الأقل بالمقارنة بكامل الوقت الذي تقضيه في الأعمال المنزلية^(٣) . وبناء على ذلك ، فإن الحساب التفصيلي للأنشطة ، على نحو ما توفره احصاءات استخدام الوقت ، يتسم بالاهمية من حيث تحديد الأعمال الانتاجية العديدة التي تؤديها المرأة ، وكذلك من ناحية بيان الوقت أو القيمة النسبية للأعمال الانتاجية المؤداة في المنزل .

وشمة تحليل آخر يستند كذلك الى البيانات المتعلقة بالهند ، ويسلط الضوء على مدى التعديد المنقوص لعمل المرأة باستخدام المقاييس التقليدية^(٤) . ويقارن هذا التحليل بين تقديرات السكان الناضجين اقتصاديا التي تستند الى الدراسة الاستقصائية القومية للعينات ، وبين تلك التقديرات الخاصة بدراسات القرى الصغيرة باستخدام أساليب تخصيص الوقت . فقد قام المعهد الاستثماري للدراسات الاجتماعية بإجراء دراسات استخدام الوقت في ست قرى . وتم تسجيل الوقت المخصص لمجموعة واسعة من الأنشطة بلغ عددها ٤٢ نشاطا ، وذلك بالنسبة لجميع أفراد الأسر المعيشية . ويقدم المرفق الأول وصفا موجزا لهذه الدراسات (البندان ٧ (f) و (ب)) . وتوضح دراسات القوى ، على سبيل المثال ، أنه بين الأسر الفقيرة والمععدة ، كانت المرأة تشترك في تقديم الخدمات المنزلية الى الأسر المعيشية الأخرى في القرية ، بالإضافة الى التسول والدعارة . وتعتبر هذه الأنشطة جميعها أنشطة مدرة للدخل ، إلا أنه لم يتم ترميز التسول والدعارة بوصفهما وظائف ، كما كانت قيم التعداد الخاصة بالخدمة المنزلية في الدراسة الاستقصائية القومية للعينات منخفضة للغاية . فضلا عن ذلك ، فإن النساء اللاتي أظهرت دراسة تخصيص الوقت أنهن يقضين الوقت في الزراعة و/أو تربية الماشية لم يتم تعديدهن كعاملات في الدراسات التي تستخدم الأساليب التقليدية .

وقد أسفرت دراسات تخصيص الوقت التي قام المعهد الاستثماري للدراسات الاجتماعية عن التعمق في دراسة عمل المرأة ، لاسيما في القطاع غير الرسمي ، كما ساهمت في قيام اللجنة الوطنية المعنية بعمل المرأة وتوظيفها بإصدار توصية تقضي إجراء دراسة استقصائية لاستخدام الوقت تقوم على أساس عينة أكبر حجما وأكثر تمثيلا . واضطلع المجلس الوطني للبحوث الاقتصادية التطبيقية في عام ١٩٨٣ بهذه الدراسة التي

تستند الى عينة فرعية من الدراسة الاستقصائية القومية للعينات في الهند (انظر المرفق الاول ، البند ٧ هـ) . وكان من بين أهداف هذه الدراسة الاستقصائية المقارنة بين تقديرات النشاط الاقتصادي التي تم الحصول عليها من خلال أساليب استخدام الوقت المستخدمة على نحو مكثف ، وبين التقديرات الخاصة بالدراسة الاستقصائية القومية للعينات باستخدام الأساليب التقليدية . كما تم بحث بعض القضايا المنهجية الاضافية مثل استخدام انك وذكور لاجراء المقابلات ، واستخدام أساليب تجمع بين الملاحظة واجراء المقابلات لجمع المعلومات بشأن استخدام الوقت . إلا أن نتائج هذه الدراسة لم تتح بعد .

وفي حين تتمتع الدراسات الاستقصائية لاستخدام الوقت بمزايا عديدة في مجال دراسة القضايا المتعلقة بالمرأة والعمل في البلدان النامية ، إلا أنها تشير صعوبات كبيرة كذلك . ففي البلدان النامية ، لا ينظر الناس الى الأنشطة التي يقومون بها بمعيار الوقت ، كما أنه لا يتوقع منهم الاحتفاظ بمفكرات يسجلون فيها أنشطتهم اليومية . وبدلا من ذلك ، فإن إحدى الطرق المتبعة تقضي بأن يقوم المراقبون الذين يقيمون باحدى القرى لفترة زمنية معينة بالاحتفاظ ببيان تفصيلي للأنشطة ، حيث يقضون في كثير من الاحيان فترة قد تصل الى اسبوع بمحبة عائلة واحدة ، ثم يعودون عدة مرات خلال العام للوقوف على اختلاف الأنشطة في المواسم المختلفة . وثمة أسلوب آخر يستخدم بنجاح في البلدان النامية ، وهو اجراء مقابلة يقوم خلالها كل فرد في الاسرة المعيشية باعادة ترتيب تسلسل الأنشطة حسبما تم ذلك في اليوم السابق للمقابلة عادة . وتتطلب أساليب المراقبة واجراء المقابلات المكثفة تدريباً جيداً ومراقبة دقيقة للباحثين ، وإفراد وقت طويل لهذه المقابلات^(٥) . كما يمكن كذلك أن يؤدي تحليل البيانات الخاصة بموازنة الوقت الى اشارة مشاكل كبيرة ازاء تعدد السجلات التي يتم الاحتفاظ بها لشخص واحد و/أو لاسرة معيشية واحدة .

ويؤدي تعقيد البيانات ، فضلا عن تكلفة الدراسات الاستقصائية لموازنة الوقت بالنسبة لكل شخص أو أسرة معيشية شملها هذه الدراسات ، الى الحد من امكانية استخدام هذا الاسلوب مع العينات السكانية الكبيرة في البلدان النامية . بيد أن دراسات استخدام الوقت المحدودة والمتعمقة يمكن أن يكون لها دور هام في برامج البيانات القومية . إذ توفر هذه الدراسات ، بوصفها دراسات استكشافية ، معلومات بشأن الحياة اليومية لقطاعات محددة من السكان ، يمكن أن تستخدم بدورها في تصميم اطار لوضع الاسئلة الخاصة بالدراسات الاستقصائية ذات النطاق الاوسع . فعند دراسة الأنشطة التي تقوم بها المرأة في القطاع غير الرسمي ، على سبيل المثال ، يكون من شأن دراسات استخدام الوقت المحدودة والمتعمقة أن تكشف عن الأنواع المختلفة للمهام

المنجزة ومدى أهميتها . واستنادا الى هذه النتائج ، يمكن وضع أسئلة عن الأنشطة المحددة في الدراسات الاستقصائية القومية للعينات التي يتم إجراؤها في مرحلة لاحقة .

كما أوصت منظمة العمل الدولية كذلك بإجراء دراسات تخصيص الوقت باعتبارها اختبارا للفعالية في الدراسات الاستقصائية التالية للتعداد^(٦) . كما يمكن كذلك الاضطلاع بالدراسات الاستقصائية لاستخدام الوقت في البلدان النامية بوصفها أحد العناصر المكونة للدراسات الاستقصائية ذات النطاق الأوسع التي تبث الاختلافات الموسمية أو الدورية في خصائص الأسر المعيشية وأنشطتها ، مثل الدراسة الاستقصائية لتوزيع الدخول الريفيه في بوتسوانا عام ١٩٧٤/١٩٧٥ (انظر المرفق الأول ، البند ا) .

وثمة بديل آخر يمكن أن يحل محل الدراسة التفصيلية لموازنة الوقت ، والتي يتم فيها اعداد قائمة تتضمن تسلسل الأنشطة ومدتها بالنسبة لفترة زمنية محددة ، وهو وضع جدول زمني مبسط للأنشطة بهدف الحصول على معلومات عن عدد محدود من الأنشطة ، بما في ذلك تخصيص الوقت^(٧) . وقد وضعت منظمة العمل الدولية هذا النهج تحت الاختبار في إحدى الدراسات الاستقصائية الريفيه التي أجريت عام ١٩٨١ في كيرالا بالهند ، وفي دراسة استقصائية أجريت في كوستاريكا عام ١٩٨٣/١٩٨٤ . ففي الدراسة الخاصة بالهند ، أجريت مقابلات مع ٧١٦ امرأة كانت متزوجة آنذاك تتراوح أعمارهن بين ٢٥ - ٥٠ عاما . وقد تم تحديد إثني عشر نشاطا رئيسيا ، كلها متضمنة في التعاريف الموحدة لأنشطة القوة العاملة . وجمعت معلومات عن كل نشاط من الأنشطة المنجزة تتعلق بطبيعة النشاط ، وحجم الوقت المخصص له في كل يوم/موسم ، وما إذا كان يؤدي للأسرة أو لحساب الآخرين ، بالمنزل أو داخل القرية أو خارجها ، وما إذا كان قد تم الحصول على دخل من ذلك النشاط أو بيع ناتجه . بيد أن نتائج هذه الدراسة الخاصة بالعمل لم تتج بعد .

باء - مقاييس ساعات العمل في القطاع غير الرسمي

توضح دراسات تخصيص الوقت التي يتم الاضطلاع بها في البلدان النامية أن المرأة تعمل في مجال واسع من الأنشطة الانتاجية في الأسرة المعيشية ، وهي الأنشطة الواردة ضمن نطاق حد النشاط الاقتصادي الذي عيّنته الحسابات القومية ، وكذلك في الأنشطة المنزلية التي تقع خارج إطار الحسابات ، كما توضح هذه الدراسات كذلك أن العبء الكلي للعمل الذي يقع على عاتق المرأة أكبر منه بالنسبة للرجل . وتقدم الدراسات الثلاث التالية أمثلة لذلك وهي : الدراسة الاستقصائية لتوزيع الدخول الريفيه في بوتسوانا عام ١٩٧٤/١٩٧٥ ، ومشروع مركز المرأة في نيبال عام ١٩٧٨ ،

والدراسة الاستقصائية القومية للاستهلاك الغذائي والموازنات الخاصة بالاسر المعيشية في كوت ديفوار عام ١٩٧٩ . (انظر المرفق الاول للاطلاع على اساليب جمع البيانات وغير ذلك من معلومات عامة عن هذه الدراسات) . وتعتبر هذه الدراسات مفيدة بوصفها ايضاحات نظرا لكونها حديثة نسبيًا ، ولانها توفر معلومات تتعلق بمجموعة واسعة من الأنشطة ، أي الأنشطة المؤداة في فترة تتراوح بين ١٢ إلى ٢٤ ساعة ، فضلا عن استخدامها لعينات ذات حجم كبير نسبيًا ، في ضوء الاساليب المتعمقة المستخدمة ، كما ان الهدف الرئيسي لهذه الدراسات هو استقصاء أنشطة المرأة في القطاع غير الرسمي .

وتستخدم كل دراسة من هذه الدراسات قوائم تفصيلية للغاية للأنشطة الاقتصادية . إذ تتضمن القائمة الموضوعية للدراسة الاستقصائية في نيبال (انظر المرفق الثاني) ٩٧ نشاطًا ، يمتد ٤٧ نشاطًا منها بوصفها من الأنشطة الانتاجية . وتنقسم هذه الأنشطة بين تربية الماشية ، والزراعة ، والصيد وجمع الحاصلات ، والصناعات التحويلية ، وتجهيز الاغذية ، والمشاركة في الاقتصاد المحلي ، وتشديد المنازل . وتتضمن القائمة ثمانية فئات للأنشطة المنزلية وست فئات لتربية الاطفال والعناية بهم . وقد استخدمت تصنيفات مشابهة بعض الشيء في دراستي بوتسوانا وكوت ديفوار .

وتقدّم الجداول ١ و ٢ و ٣ احصاءات عامة بشأن الأنشطة الانتاجية المختلفة لكل من الرجل والمرأة . إذ يعرض الجدول ١ بيانات خاصة ببوتسوانا تتعلق بتوزيع النسبة المئوية للوقت بين الأنشطة وليس متوسط المدد الزمنية المخصصة لها^(٨) . وتشير البيانات إلى مدى أهمية مساهمة المرأة في دخل الاسرة ، حيث أن أنشطة المرأة تمثل ٤٠ في المائة من الوقت الكلي الذي تستغرقه كافة الأنشطة المعروفة باسم الأنشطة المدرة للدخل . كما أنه في نطاق الفئات الفرعية للأنشطة المدرة للدخل ، نجد أن نحو ثلثي الوقت المخصص لزراعة الحاصلات ، والتجارة ، والبيع ، والتجهيز ، وكذلك الصيد وجمع الحاصلات ، هو وقت خاص بالمرأة . وفضلا عن ذلك ، فإن المرأة تتأثر بأكثر من ٨٠ في المائة من الوقت المخصص للأعمال المنزلية ، بينما لا يتجاوز نصيب الرجل ١٨ في المائة فقط .

الجدول ١ - توزيع الوقت الذي تستغرقه مجموعة مختارة من الأنشطة ،
حسب الجنس ، بوتسوانا ، ١٩٧٥/١٩٧٤ (١)

(النسبة المئوية)

الانشطة	رجال	نساء
زراعة الحاصلات	٢٦,٩	٦٣,١
تربية الماشية	٨٨,٥	١١,٥
العمل بأجر	٦٥,٩	٣٤,١
التجارة ، والبيع ، والتجهيز	٢٣,٢	٦٧,٧
الصيد أو الجمع	٢٨,٢	٦١,٧
جميع الأنشطة المدرة للدخل	٦٠,٢	٣٩,٧
الاصلاح ، وتشيد المباني الجديدة	٢٤,٢	٦٥,٨
جلب المياه	١٨,٥	٨١,٥
العناية بالاطفال	١٦,٢	٨٣,٨
الاعمال المنزلية	١٥,٤	٨٤,٦
جميع أنشطة تدبير شؤون المنزل	١٨,٢	٨١,٧

المصدر : أ. موبلر ، "استخدام الوقت وخصائص الأسر المعيشية في المناطق الريفية ببوتسوانا - بعض النتائج الأولية" (آن آربور ، مركز الدراسات السكانية ، جامعة ميشيغان ، ١٩٧٨) .

(١) الافراد فوق من السادسة .

ويوضح الجدول ٢ الأرقام الحقيقية لتخصيم الوقت بالنسبة للفلاحين في كوت ديفوار ، بينما يوضح الجدول ٣ هذه الأرقام بالنسبة لكل من الذكور والاناث في مت قرى في نيبال . وتتمثل الفئات الرئيسية الثلاث التي يتضمنها الجدول فيما يلي : "الأنشطة الاقتصادية التقليدية" في الدراسة الخاصة بكوت ديفوار ، و "مشاركة القوة العاملة" في الدراسة الخاصة بنيبال ، و "الأنشطة الاقتصادية المعيشية" ، و "الاعمال المنزلية" . وتوجز هذه الفئات بصورة تقريبية الأنشطة القابلة للمقارنة في الدراساتين . إذ نجد أن يوم العمل الكلي بالنسبة للمرأة العاملة بالمزارع في كوت ديفوار وبالنسبة للمرأة الريفية في نيبال أطول كثيرا بالمقارنة بيوم العمل بالنسبة للرجل ، إذ يزيد تقريبا بمقدار ساعتين يوميا في كوت ديفوار وثلاث ساعات في نيبال . وعلاوة على ذلك فإن يوم العمل بالنسبة لكل من الرجل والمرأة في نيبال - ويبلغ ١٠,٨٦ ساعة و ٧,٥١ ساعة يوميا على التوالي - أطول منه بالمقارنة بأي من المرأة أو الرجل في كوت ديفوار ، حيث يبلغ ٦,٩ ساعة بالنسبة للمرأة و ٤,٧ ساعة بالنسبة للرجل .

الجدول ٢ - تخصيم الوقت بالنسبة للمزارعين الذين يبلغون
١٥ عاما فأكثر ، حسب الجنس ، كوت ديفوار ، ١٩٧٩ (أ)
 (عدد الساعات يوميا)

رجال	نساء	الأنشطة
٣,٩	٣,٣	الأنشطة الاقتصادية التقليدية (ب)
٠,٣	١,٢	الأنشطة الاقتصادية المعيشية (ج)
٠,٥	٣,٤	الاعمال المنزلية (د)
٤,٧	٦,٩	المجموع الكلي للعمل

المصدر : كوت ديفوار ، إدارة الاحصاءات ، الدراسة الاستقصائية للاستهلاك الغذائي والموازنات الخاصة بالوقت بالنسبة للأسر المعيشية ، ١٩٧٩ .

(أ) تستند التقديرات إلى دراسة استقصائية للأسر المعيشية مدتها أسبوع أجريت أربع مرات خلال العام .

(ب) تشمل تربية الماشية ، والزراعة ، والتجارة ، والصناعات التحويلية .

(ج) تشمل جمع الحطب والمياه ، وجمع الحاصلات ، وصيد الأسماك والحيوانات ، والبستنة ، وتجهيز الأغذية ، وتشديد المنازل واصلحها .

(د) تشمل الطهي ، وغسل الملابس ، والتنظيف ، والتسوق ، والعناية

بالاطفال .

الجدول ٣ - نمط استخدام الوقت المقارن بالنسبة للرجال
والنساء البالغة أعمارهم ١٥ عاماً فأكثر ،
٦ قرى في نيبال ، ١٩٧٩

(عدد الساعات يومياً)

رجال	نساء	الانشطة
٥,٨١	٤,٦٢	المشاركة في القوة العاملة
١,٤٣	٠,٩٧	تربية الماشية
٢,٧٣	٢,٧٤	الزراعة
٠,٤٢	٠,٤٥	المهنات التحويلية
١,٢٤	٠,٤٦	أنشطة السوق
١,٢٤	٠,٤٦	(داخل القرية)
٠,٩١	٢,١٦	الانشطة الاقتصادية المعيشية
٠,١٧	٠,٠٥	الصيد وجمع الحاصلات
٠,٢٤	٠,٢٨	جمع حطب الوقود
٠,٠٧	٠,٦٧	جلب المياه
٠,٢٥	٠,٠٨	تشديد المنازل
٠,١٨	٠,٩٧	تجهيز الاغذية
٠,٧٩	٤,٠٣	الاعمال المنزلية
٠,٢٧	٢,٠٥	الطهي/تقديم الطعام
٠,٠٣	٠,٣٩	تنظيف الاطباق والاولان
٠,٠٤	٠,٤٦	تنظيف المنزل/صنع القوالب الطينية
٠,٠٣	٠,١٥	غسل الملابس
٠,٢٤	٠,١٧	التسوق
٠,٠٤	٠,١٣	أعمال منزلية أخرى
٠,١٦	٠,٦٩	العناية بالاطفال وتربيتهم
٧,٥١	١٠,٨١	المجموع الكلي للعمل

المصدر : م. آتشاريا ، دراسة بيانات استخدام الوقت وقياس المستويات
المعيشية ، ورقة العمل رقم ١٨ (واشنطن العاصمة ، البنك الدولي ، ١٩٨٢) ، ص ٤١ .

وشمة صعوبات عديدة تكتنف تحليل هذه البيانات لاغراض القضايا المتعلقة بمشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي . اولها أن أحد أوجه التمييز الأساسية في الإطار المقترح في هذا التقرير هو التفريق بين الانتاج النقدي وغير النقدي ضمن نطاق حد الانتاج الذي وضعه نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية ، وبعبارة أخرى التمييز بين الانتاج السوقي والانتاج المعيشي . بيد أن هاتين المجموعتين من الأنشطة لا يمكن التمييز بينهما بصورة تامة في الدراسات الاستقصائية لاستخدام الوقت ، أو في الدراسات التي جرى استعراضها في هذا التقرير وغيرها كذلك بالتأكيد . ففي الدراسة الخاصة بنيبال ، على سبيل المثال ، نجد أن الأنشطة التي تندرج تحت الفئات العامة - كتربية الماشية ، والزراعة ، والصيد وجمع الحاصلات ، والصناعات التحويلية وتجهيز الأغذية - يتم تصنيفها بوصفها أنشطة "اقتصادية تقليدية" ، رغم أن السلع المنتجة قد يتم استخدامها لاغراض استهلاك الأسرة بدلا من بيعها (انظر المرفق الثاني) . وبالمثل فإن الفئة المعيشية ، والتي تشمل الصيد وجمع الحاصلات ، وجمع حطب الوقود ، وجليب المياه ، وتشيد المنازل ، وتجهيز الأغذية ، قد تشمل على أنشطة تنتج السلع بغرض بيعها في السوق . وتتضمن الدراستان المتعلقةتان بكوت ديفوار وبوتسوانا تصنيفا للأنشطة يماثل هذا التصنيف إلى حد كبير .

وتجدر الإشارة إلى أنه ، رغم أن الأنشطة التي تنتج من أجل السوق والضروريات المعيشية تمثل فئات منفصلة في نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية ، فإن البلدان لا تقوم دائما بوضع تقديرات منفصلة في حساباتها للانتاج القومي . فالبيانات التي تستند اليها هذه التقديرات لا تتوفر بسهولة . ورغم أن دراسات موازنة الوقت توفر معلومات تفصيلية للغاية عن الأنشطة ، إلا أنها لا تميز تماما بين الانتاج السوقي والانتاج المعيشي ، حيث أن ما يحدد نوع النشاط ليس هو طبيعة ذلك النشاط ، وإنما وجهة الناتج الذي يتم انتاجه . بيد أنه يمكن استخدام احصاءات استخدام الوقت جنبا إلى جنب مع بعض الأسئلة التكميلية التي تتعلق بالسلع التي يتم انتاجها ، وما هي النسبة المنتجة بغرض البيع وبغرض الوفاء بالضروريات المعيشية . ويمكن عندئذ أن تستخرج من هذه النسب المئوية ، بعد تطبيقها على بيانات استخدام الوقت ، تقديرات للزمن المخصص للانتاج النقدي وغير النقدي .

ثانيا ، إن الاحصاءات الواردة في الجداول ١-٣ تشير إلى متوسطات لمجموع السكان ، وليس إلى مجرد الأشخاص الذين يؤدون الأنشطة بالفعل . ففيما يتعلق بالبلدان متقدمة النمو ، يتم تصنيف احصاءات استخدام الوقت المتعلقة بعمل المرأة والرجل حسب الوضع الوظيفي . بيد أنه في البلدان النامية ، لا تعرض هذه الاحصاءات مشفوعة بسأي تصنيف يكون من شأنه الربط بين البيانات وأولئك الذين يحتمل قيامهم بالنشاط . وفي

القطاعات السكانية المحلية الصغيرة والتي تخضع للدراسة في البلدان النامية ، قد يكون هناك تفاوت ضئيل فيما بين النساء من حيث المهام التي يقومون بها ، إلا أنه ليس من المعروف مدى صحة ذلك . ومن ثم ، فإن بيانات موازنة الوقت تكون ناجمة إذا تم توضيح نسبة كل فئة من حيث العمر والجنس المشاركة في النشاط ، وإذا اقتصر تسجيل متوسط الوقت المخصص لهذا العمل على أولئك الذين يقومون به دون غيرهم^(٩) . كما قد يكون من المستصوب كذلك تصنيف المبحوثين حسب ملكية الأصول الانتاجية^(١٠) ، كما هو الحال في التصنيفات الخاصة بكوت ديفوار ، (الجدول ٢) على سبيل المثال ، وإن كانت تتعلق بالفلاحين فقط .

ويجري الاضطلاع بالدراسات الاستقصائية لاستخدام الوقت في البلدان النامية في المناطق الريفية بمفة رئيسية ، وذلك نظرا لصعوبة جمع المعلومات المتعلقة بالانشطة الانتاجية للمرأة باستخدام أساليب أخرى . ومن ثم ، فإنه لم يكن هناك سوى عدد قليل من دراسات استخدام الوقت التي أجريت في مناطق حضرية . وتشمل هذه الدراسات الدراسة الخاصة بكوت ديفوار عام ١٩٧٩ ، التي استخدمت فيها عيّنتان حضريتان بالإضافة إلى العينة الريفية التي تعرضنا لها بالمناقشة آنفا والتي تتعلق احدهما بأبيدجان والأخرى بمناطق حضرية أخرى ؛ ودراسة أجريت عام ١٩٦٥ في ليما - كالاو في بيرو ، وهو أحد المواقع في المشروع الدولي المقارن لموازنة الوقت (انظر الجدول ٧) ؛ ودراسة حضرية قومية أجريت مؤخرا في عام ١٩٨٢ في فنزويلا (انظر الجدول ٦) .

وتعتبر العمالة في القطاع غير الرسمي بالمناطق الحضرية من البلدان النامية ، بمثابة عمل للحساب الخاص أو عمل غير مدفوع الأجر في الأسرة أساسا . ويتوقف مدى ظهور هذه الأنواع من العمل في النتائج المستخلصة من دراسة موازنة الوقت على عدد من العوامل ، بما في ذلك العينة المحددة ، والوصف التفصيلي للفئات ، وتطور القطاع الرسمي في المنطقة التي تتناولها الدراسة . وقد وصفت الأنشطة الانتاجية في العينات الحضرية للدراسة الخاصة بكوت ديفوار بأن لها أهميتها . بيد أن هذه الأنشطة لا تظهر في الاحصاءات المستمدة من دراستي استخدام الوقت في فنزويلا وبيرو . إذ لا تميز الدراستان الأخيرتان بين العمل غير مدفوع الأجر في الأسرة أو العمل للحساب الخاص ، وبين أنواع العمالة الأخرى .

الفصل الثاني - الدراسات القومية في البلدان متقدمة النمو

في البلدان متقدمة النمو ، يقوم بجانب كبير من البحوث المتعلقة بموازنة الوقت مؤسسات تجارية لها اهتمام بتخطيط البرامج وتسويق المواد الدعائية بوجه عام . وتقوم بإجراء دراسات تخصيص الوقت كذلك المكاتب الاحصائية والمؤسسات البحثية القومية في العديد من البلدان الاوروبية وفي اليابان ، وذلك لتوفير المعلومات المتعلقة بالانشطة التي لا تشملها برامج الاحصاءات الرسمية الاخرى ، مثل أوقات الفراغ ، والاعمال المنزلية ، ورعاية الاسرة . وقد استخدمت احصاءات تخصيص الوقت هذه لقياس الانشطة غير مدفوعة الاجر التي يتم القيام بها في المنزل ، ولتحليل العلاقات القائمة بين السوق والعمل المنزلي ، وكما تكون أيضا بمثابة أساس للتقدير الكمي للاعمال المنزلية بالارقام النقدية بالمقارنة بالانتاج الوارد في الحسابات القومية .

وفي مجال الابحاث المقارنة لموازنة الوقت التي تتم على المستوى الدولي ، أجريت دراسة طموحة للغاية بدءا من عام ١٩٦٤ تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية . وقد شاركت في هذه الدراسة المؤسسات البحثية في البلدان الاثنى عشر التالية : بلجيكا ، وبلغاريا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وهنغاريا ، وبيرو ، وبولندا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ويوغوسلافيا . فقد جرى في هذه البلدان جمع معلومات عن موازنة الوقت من عينة محتملة من سكان الحضر باستخدام أساليب موحدة لإجراء المقابلات وعملية الترميز .

وقد أعقب ذلك البحث متعدد الجنسيات الذي أجرى في ١٩٦٤-١٩٦٦ ، عدة دراسات أخرى في معهد البحوث الاجتماعية بالولايات المتحدة . ففي دراسة أجريت عام ١٩٧٥ ، عقدت مقابلات مع بعض الأسر المعيشية أربع مرات خلال عام واحد ، كما تم إجراء مقابلات للمرة الثانية مع عينة فرعية من هؤلاء المبحوثين وأطفالهم أربع مرات خلال عام ١٩٨١ . وكانت هذه البيانات بمثابة مصدر غني للمعلومات اللازمة لدراسة العوامل التي تؤثر في تخصيص الوقت في العمل مدفوع وغير مدفوع الاجر فيما بين أفراد العائلة وفي الأسر المعيشية كذلك^(١١) .

وقد قامت عدة مكاتب احصائية قومية بمناقشة تجاربها الراهنة فيما يتعلق بالدراسات الاستقصائية لاستخدام الوقت في تقارير أعدت للعرض في الاجتماعات الاوروبية المعنية بالاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بالمرأة ، المعقودة في ١٩٨٥ و ١٩٨٧ ، وذلك

بغرض وضع احصاءات ذات صلة بالسياسات المتعلقة بالمرأة^(١٢) . وقد شملت هذه الاحصاءات كندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وفنلندا ، وفرنسا ، وهنغاريا ، وهولندا ، والنرويج ، والسويد . وتقوم هذه البلدان ، باستثناء السويد ، بجمع احصاءات لاستخدام الوقت بصفة دورية كجزء من برامجها الاحصائية القومية . وقد أجريت دراسة رائدة لموازنة الوقت في السويد في ١٩٨٤-١٩٨٥ . وثمة دراسة استقصائية لاستخدام الوقت أجريت مؤخرا في أوروبا تركز بنوع خاص على دراسة العمل غير مدفوع الاجر الذي تؤديه المرأة ، وهي الدراسة التي أجراها المكتب المركزي للاحصاءات بالنرويج في ١٩٨٠-١٩٨١ والتي تركز بصفة خاصة على العناية بالأشخاص المعالين (الأطفال والمسنون)^(١٣) . ويقدم المرفق الاول وصفا موجزا لبعض أحدث الدراسات الخاصة بموازنة الوقت في هذه البلدان متقدمة النمو وغيرها .

ويتناول القسمان التاليان بالدراسة جدوى الدراسات الاستقصائية لموازنة الوقت كأداة لتقييم عمل المرأة وانتاجها في القطاع غير الرسمي بالبلدان متقدمة النمو . إذ تناول القسم الاول بحث المقاييس الخاصة بساعات العمل في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية التي تقع ضمن نطاق حد الانتاج الذي وضعه نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية ؛ بينما يتناول القسم بء بالدراسة المقاييس الخاصة بساعات العمل في الأنشطة الواقعة خارج نظام الحسابات القومية .

وتشير هذه التحليلات الى أن المشاركة في الأنشطة غير الرسمية ضمن نطاق حد الانتاج المقرر في نظام الحسابات القومية يتسم ، في المنطقة الأوروبية ، بأهمية هامشية باستثناء الزراعة . بيد أنه حتى في مجال الزراعة ، وعلى ضوء الظروف الخاصة بهذه البلدان ، قد يكون من غير الملائم اعتبار هذا العمل ضمن القطاع غير الرسمي . إذ تقوم الأسر المعيشية في هذه البلدان بإدارة المزارع الصغيرة التي تملكها . ومن ثم فإنه لا يوجد في هذه المزارع مستخدمون منتظمون ، كما أنها تتسم بدرجة عالية من التنظيم والاستقرار من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية ، وتمثل نسبة كبيرة من الناتج الزراعي القومي . ولا تعتبر الزراعة في الأراضي الخاصة ضمن القطاع غير الرسمي ، تحقيقا لأغراض التحليلات التالية . وبهذا الاستثناء ، فإن العمل في القطاع غير الرسمي يندرج بصفة رئيسية تحت فئة الانتاج غير النقدي خارج نظام الحسابات القومية ، أي فئة الأعمال المنزلية ورعاية الأسرة بالتحديد .

الف - الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية الداخلة
في نطاق حد الانتاج الخاص بنظام
الأمم المتحدة للحسابات القومية

قد يشمل القطاع غير الرسمي ، داخل نطاق الحسابات القومية على (أ) أي نشاط في مجال الانتاج والتجهيز الاولي الذي يتم الاضطلاع به في أرض الغير كنشاط ثانوي ، ويمكن أن يقوم بهذا العمل مستخدمون زراعيون ، وأعضاء في تعاونيات المنتجين الزراعيين ، وعمال غير زراعيين (ويعملون جميعا بدون مستخدمين) ، و (ب) العمل للحساب الخاص في مجال التجارة والصناعة والخدمات .

وتشير الفئة الاولى الى الأنشطة التي تمارس بمفء رئيسية في مجال الانتاج الزراعي ، وكذلك في مجال تجهيز المنتجات الاولية ، وإن كان من المحتمل أن يتم ذلك في نطاق محدود . وتتمثل العوامل الحاسمة التي يتحدد على أساسها تصنيف نشاط ما في القطاع غير الرسمي في (أ) ملكية الأرض التي تمارس فيها عملية الانتاج ، و (ب) الوظيفة الاولية للشخص الذي يقوم بالعمل . وعلى ذلك ، فإن العمل الذي يقوم به أفراد الأسرة في مزرعة يملكونها لا يقع في القطاع غير الرسمي ، كما لا يندرج في ذلك أيضا قيام الأسر بزراعة حدائق الفاكهة أو الخضر في مزارعها الخاصة . بيد أنه يتم تصنيف ما يقوم به أعضاء إحدى الجمعيات التعاونية الزراعية من زراعة للأراضي التي توفرها لهم الجمعية باعتباره عملا في القطاع غير الرسمي ، وكذلك أعمال البستنة التي تظلع بها أسر لا تملك مزارع ، وجميع الأنشطة التسويقية للمنتجات الاولية التي تتم بنظام التجزئة للحساب الخاص .

وتشمل الفئة الثانية مختلف أنواع الأنشطة الثانوية وأنشطة قطاع الخدمات ، حيث يعتبر العمل للحساب الخاص هو معيار تصنيفها كأنشطة غير رسمية . ويتوقف ادراج الأنشطة في هذه الفئة بدرجة كبيرة على الوضع الوظيفي للعامل ، أي ما إذا كان يعمل للحساب الخاص وليس كصاحب عمل أو مستخدم . ولا يشمل ذلك العمل "غير المشروع" أو "في السوق السوداء" ، بينما يتم ادراج العمل "غير المسجل" للحساب الخاص . كما لا تشمل هذه الفئة معظم الانتاج للاستهلاك الخاص في مجال ميانة المنازل والسيارات ، والحياسة ، وما شابه ذلك ، حيث أن هذا الانتاج لا يقع في نطاق حد الانتاج الخاص بنظام الحسابات القومية .

وتوضح بيانات استخدام الوقت مدى الأهمية التي تمثلها الأعمال الزراعية بالقطاع غير الرسمي في هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا . إذ أصبحت الزراعة في كلا البلدين

جماعية ، وبمقتضاها يحصل أعضاء الجمعيات التعاونية على قطع من الاراضي يقومون بزراعتها منفردين . وفي هنغاريا بصفة خاصة ، يوجد ما يسمى بالاراضي الخاصة بالامر المعيشية التي توفرها الجمعيات التعاونية لعضائها ، بالإضافة الى اراضي ، أو حدائق إضافية يزرعها أشخاص لا تكون الزراعة بالضرورة هي مهنتهم الرئيسية . ويعكس العمل في هذه القطع من الاراضي الاعمال الثانوية التي يؤديها أشخاص مستخدمون في إحدى المؤسسات أو الجمعيات التعاونية ، فضلا عن العمل الذي يقوم به أرباب المعاشات التقاعدية وربات البيوت . وبقدر ما تمثل التقديرات العمل الذي يتم الاضطلاع به للحساب الخاص وكنشاط ثانوي ، أي بواسطة أشخاص مستخدمين عادة بطرق أخرى غير ذلك ، فإن هذا الانتاج يقع ضمن نطاق حد الانتاج الاولي في القطاع غير الرسمي .

وتوضح الدراسة التي أجريت في ١٩٧٦-١٩٧٧ في هنغاريا أن الاعمال الزراعية التكميلية التي يظطلع بها في قطع من الاراضي تستغرق ٥٢ دقيقة يوميا بالنسبة لصاحبات الدخول المكتسبة الناشطات اقتصاديا ، و ٦١ دقيقة من الجدول الزمني اليومي لأصحاب الدخول المكتسبة الناشطين اقتصاديا بينما تستغرق هذه الاعمال بين غير الناشطين اقتصاديا ٤٦ دقيقة بالنسبة للمرأة و ١٠٥ دقائق للرجل يوميا . وتعكس هذه الأرقام الوقت الذي تستغرقه أنشطة مثل زراعة الخضر ، والعناية بحدائق الخضر ، وبساتين الفاكهة والكروم ، فضلا عن المهام المتصلة بذلك ، ومنها على سبيل المثال اصلاح الآلات ، وشراء المواد اللازمة ، وبيع المنتجات ، والنقل ، وهي المهام المرتبطة بالانتاج الزراعي الذي يتم في هذه القطع من الاراضي . وتشير التقديرات الى أن الانتاج غير الرسمي في قطع الاراضي قد مثل ١٢ في المائة من الدخل الكلي المتاح للسكان في هنغاريا عام ١٩٧٧ (١٤) .

وفي تشيكوسلوفاكيا ، يقتضي العمال المنزليون غير المستخدمين والمزارعون التعاونيون وقتا طويلا في العمل بالمزارع الخاصة . إذ تقضي ربات البيوت نحو ٤٥ دقيقة خلال أيام الاسبوع في هذا العمل ، في مقابل ٥٨ دقيقة للمزارعات التعاونيات ، بينما يقضي المزارعون التعاونيون ساعة في هذا العمل . ويعتبر الوقت الذي تستغرقه الغثات الأخرى من العمال الناشطين اقتصاديا أقل كثيرا من ذلك ، إذ لا يتجاوز ، على سبيل المثال ، ٦٢ دقيقة يوميا بالنسبة للمستخدمات و ١٢ دقيقة للمستخدمين ، في مقابل ٢٨ دقيقة بالنسبة للعمال اليدويين ، و ١٦ دقيقة بالنسبة للإناث (١٥) .

ويمكن مقارنة البيانات الخاصة بهنغاريا بتلك الخاصة بكل من بولندا وفنلندا عن طريق تحليل الدراسات الاستقصائية الوطنية لموازنة الوقت في البلدان الثلاثة التي

أجريت خلال النصف الأخير من السبعينات^(١٦) . ونظرا لما تتم به الأساليب والعينات المستخدمة في الدراسات الاستقصائية الثلاث من اختلاف طفيف ، فإنه لا يمكن مقارنة البيانات الخاصة بهولندا وفنلندا إلا عن طريق الإحالة المرجعية مع البيانات المتعلقة بهنغاريا . وتعكس الجداول الخاصة بهنغاريا/هولندا الفئات العمرية ١٨-٦٩ سنة لعينة على مدى عام كامل ، بينما تستند التقديرات الخاصة بهنغاريا/فنلندا الى الفئات العمرية ١٥-٦٥ سنة على مدى أشهر الخريف فقط . ويقدم الجدول ٤ بيانات عن هنغاريا وهولندا ، في حين يقدم الجدول ٥ بيانات تتعلق بهنغاريا وفنلندا .

الجدول ٤ - موازنة الوقت الخاصة بالرجال والنساء
في سن ١٥-٦٩ سنة ، هنغاريا وهولندا
(عدد الساعات يوميا)

نساء		رجال		الانشطة
هنغاريا	هولندا	هنغاريا	هولندا	
٢,٢٨	٢,٥١	٦,١٠	٥,٥٦	الاعمال المربحة
٢,٢٠	٢,٥٥	٢,٥٤	٤,٤٦	العمالة الاولى
٠,٠٤	٠,٠٢	٠,١٣	٠,٠٥	الاعمال غير الزراعية المكتملة للدخل ...
١,٠٤	٠,٥٤	١,٤٣	١,٠٥	الاعمال الزراعية في الاراضي الخاصة
-	-	-	-	اعمال أخرى

المصدر : ر. أندوركا و أ. هاركسا ، "التنمية الاقتصادية واستخدام الوقت في هنغاريا وهولندا وفنلندا" ، في د. آز ، أ. هارفي ، أ. ونوك - ليهنيسكي و أ. نيمبي ، دراسات استخدام الوقت : الأبعاد والتطبيقات (هلنكي ، المكتب الإحصائي المركزي ، ١٩٨٦) ، ص ٢٩ .

الجدول ٥ - موازنة الوقت الخاصة بالرجال والنساء
في سن ١٥-٦٥ سنة ، هنغاريا وبولندا
(عدد الساعات يوميا)

الانشطة	رجال		نساء	
	هنغاريا	بولندا	هنغاريا	بولندا
الاعمال المربحة	٦,٠١	٤,٢٥	٢,٥٧	٢,١١
العمالة الاولى	٤,٥٩	٣,٤٢	٣,٠٥	٢,٥٠
الاعمال غير الزراعية المكتملة للدخل ...	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠١	٠,٠٢
الاعمال الزراعية في الاراضي الخاصة	٠,٥٩	٠,٣٩	٠,٥١	٠,١٩

المصدر : ر. أندوركا و أ. هاركسا ، "التنمية الاقتصادية واستخدام الوقت في هنغاريا وبولندا وفنلندا" ، في د. آز ، أ. هارثي ، أ. ونوك - لينيسكي و أ. نيميبي ، دراسات استخدام الوقت : الابعاد والتطبيقات (هلسنكي ، المكتب الاحصائي المركزي ، ١٩٨٦) ، ص ٣٠ .

ويبدو من الجدولين ٤ و ٥ أن فئة "العمل الزراعي في الاراضي الخاصة" ("المزارع" حسبما جاء في النص الأصلي) تعكس العمل في القطاع غير الرسمي ، حيث ترد العمالة الاولى في الجداول كفئة منفصلة . وكما هو موضح في الجدول ٤ ، فإن معدل قضاء الوقت في الاعمال الزراعية باعتبارها من الانشطة الثانوية أكبر على نحو طفيف بالنسبة للرجل في بولندا منه فيما يتعلق بالرجل في هنغاريا (ساعة و ٤٢ دقيقة في مقابل ساعة و ٥ دقائق) ؛ كما أن هذا المعدل أكبر قليلا بالنسبة للمرأة البولندية مما هو بالنسبة للمرأة في هنغاريا (ساعة و ٤ دقائق في مقابل ٥٤ دقيقة) . وتوضح التقديرات الزمنية الواردة في الجدول ٥ أن الهنغاريين يقضون وقتا أطول في الاعمال الزراعية باعتبارها من الانشطة الثانوية مما يقضيه الفنلنديون : إذ يقضي الرجل في هنغاريا على وجه التحديد ٥٩ دقيقة يوميا في مقابل ٣٩ دقيقة يستغرقها الرجل الفنلندي ، وبينما تنفق المرأة في هنغاريا ٥١ دقيقة في هذه الاعمال ، فإن ما تخصصه المرأة الفنلندية لها لا يتجاوز ١٩ دقيقة يوميا .

وتتفق الاختلافات القائمة في الهياكل الزراعية للبلدان الثلاثة مع الاختلاف الملحوظ في العمل الزراعي فيما يسمى بالقطاع غير الرسمي . فالزراعة في هولندا تتم بالطابع الجماعي كما هو الحال في هنغاريا ، بحيث نجد أنه في عام ١٩٨٢ ، بلغت نسبة المزارع الخاصة الصغيرة في هولندا ٧٥ في المائة من الأراضي . ويجمع المزارعون البولنديون في كثير من الأحيان بين العمل الزراعي والعمل خارج مجال الزراعة ، حيث يعمل أرباب الأسر المعيشية الزراعية وأفرادها الآخرون على حد سواء لقاء أجر نقدي في أنشطة تقع خارج نطاق الزراعة . أما في فنلندا ، فلم يعد هناك وجود للممتلكات الصغيرة التي تديرها الأسر . إذ يتولى الملاك تشغيل المزارع دون مساعدة من جانب أفراد الأسرة الآخرين أو اليد العاملة بأجر . ونجد أن الأرقام الزمنية الخاصة بالزراعة كنشاط ثانوي في فنلندا أقل منها في هنغاريا وبولندا ، كما يبدو أنها تبين الزراعة باعتبارها هواية بصفة رئيسية .

وتستغرق الأعمال غير الزراعية المكتملة للدخل في البلدان الثلاثة مساحات زمنية ضئيلة للغاية . إذ يقضي الرجل البولندي ١٣ دقيقة يوميا في هذه الأعمال ، في حين تقضي المرأة في هولندا وكل من الرجل والمرأة في فنلندا وهنغاريا ٥ دقائق أو أقل يوميا في هذه الأنشطة .

باء - الانتاج غير النقدي خارج نظام الحسابات القومية

يتركز انتاج المرأة في القطاع غير الرسمي بالدول متقدمة النمو بصفة رئيسية في الاعمال المنزلية ورعاية الأسرة ، وتعتبر احصاءات استخدام الوقت هي المصدر الأساسي للبيانات المتعلقة بهذا المجال من مجالات الأنشطة . ويعد المشروع متعدد الجنسيات للبحوث المقارنة المتعلقة بموازنة الوقت الذي اضطلع به ١٢ بلدا في الستينات بمثابة نقطة البدء التي تفيد في دراسة المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بتصنيف هذه الأنشطة (١٧) .

وقد تم تخصيص نحو ٢٠ فئة من حوالي ١٠٠ فئة وردت في تصنيف المشروع لمجموعة متنوعة من الأنشطة الجارية في مجال رعاية الأسرة والأسرة المعيشية . وتمثل الأنشطة المحددة والمجموعات العامة الثلاث التي تصنف على أساسها عادة هذه الأنشطة فيما يلي :

<u>التسوق والخدمات</u>	<u>رعاية الطفل</u>	<u>العمل المنزلي</u>
التسوق (الاحتياجات اليومية)	العناية بالرضع (تحت من الخامسة)	إعداد الطعام
التسوق (السلع المعمرة)	العناية بالأطفال (في سن الخامسة فأكثر)	أعمال النظافة المتعلقة بالوجبات
العناية الشخصية	المساعدة في الواجبات المنزلية	تنظيف المنزل
العناية الطبية	التحدث الى الأطفال	الاعمال الخارجية
الخدمات الإدارية/أو العامة	اللعب داخل المنزل	الغسل والكي
خدمات الإصلاح	اللعب خارج المنزل	العناية بالملابس
الانتظار في الصف	صحة الطفل	أنواع الصيانة الأخرى
خدمات أخرى	جليسات أطفال الغير	البستنة والعناية بالماشية
خدمات السفر	السفر بصحبة الأطفال	التدفئة والامداد بالمياه
		واجبات أخرى

وقد قامت بعض البلدان المشتركة في المشروع ، في إطار الخطة العامة ، بتحديد بضعة أنشطة إضافية أخرى . ففي الدراسة الاستقصائية الخاصة بالولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، اضيفت بعض الأنشطة مثل "الحياكة ، وحفظ الأطعمة" و "مساعدة البالغين" .

ويبدو من المعلومات المتاحة أن البلدان المشتركة في هذا المشروع لا تزال تتبع الى حد كبير التصنيف الخاص بالاعمال المنزلية ورعاية الاسرة على النحو المحدد في المشروع متعدد الجنسيات . فعلى سبيل المثال ، رغم أن مجموع الفئات المحددة في خطة التصنيف الخاصة بالدراسة التي أجريت في فرنسا في ١٩٧٥/١٩٧٤ قد بلغ ٢٠٠ فئة مقابل ١٠٠ فئة بالنسبة للمشروع متعدد الجنسيات ، فقد كان هناك فيما يبدو نوع من الاتساق في البيانات الخاصة بالاعمال المنزلية والعناية بالاسرة المستخدمة في الجداول . بيد أن إصلاح السيارات والصيانة والتمريض في المنزل تعامل كفئات محددة في الخطة الخاصة بفرنسا . وتجمع جداول البيانات المنشورة المتعلقة بفرنسا الاعمال المنزلية/أنشطة العناية بالاسرة المختلفة ، بحيث يمكن مضاهاة الأنشطة ببدائلها في السوق على النحو الموضح في القائمة التالية :

الانشطة المنزلية

البديل في السوق

الوجبات بالمطاعم ، والوجبات الخفيفة بالمقاهي

حجرة بأحد الفنادق

خدمات الخياط

خدمات معاون منزلي

خدمات ميكانيكي سيارات

خدمات دار الحضانة ، مربية للأطفال

خدمات مربية للأطفال أو مربية مساعدة

خدمات ممرضة متمرسة أو ممرضة مساعدة

١ - الطهي ، وغسل الاواني ، والتسوق بما في ذلك النقل ، والانتظار في المنف ، ووضع المشتريات في مكانها المخصص

٢ - التنظيف ، داخل المنزل وخارجه ، وغسل بياضات المنزل وكيها ، والبستنة ، والتدفئة ، وشراء السلع المعمرة المنزلية ، وعمليات الإصلاح والصيانة المنزلية ، وترتيب المنزل

٣ - حياكة الشياو ورتقها

٤ - غسيل وكي الاثياء الصغيرة

٥ - إصلاح وصيانة السيارات

٦ - العناية بالاطفال

٧ - العناية بالاطفال من سن سنة الى ١٤ سنة ، العناية الطبية خارج المنزل ، وأنواع العناية الاخرى التي توفرها الام ، والالعب داخل المنزل وخارجه ، والخروج للتنزه ونقل الاطفال ، والعناية بالحيوانات

٨ - التمريض في المنزل ، وتمريض البالغين

الانشطة المنزلية

البيدبل في السوق

خدمات معلم خاص

٩ - الإشراف على الدروس والواجبات المنزلية ؛ والقراءة بصوت مسموع من الكتب الأخرى غير الكتب المدرسية

خدمات سكرتيرة خاصة

١٠- أنشطة متنوعة : الحسابات ، وحفظ الملفات ، وكتابة الخطابات ، ومعالجة المسائل الادارية (بما في ذلك وقت الانتظار)

ويستخدم في الدراسة الاستقصائية لاستخدام الوقت التي أجريت في النرويج في ١٩٨٠/١٩٨١ نفس عدد الأنشطة المحددة في المشروع متعدد الجنسيات تقريبا ، والتي تجمع ضمن الفئات (أ) الأعمال المنزلية ؛ (ب) الصيانة ؛ (ج) شراء السلع والخدمات ، (د) الأعمال المنزلية الأخرى والعناية بالأسرة ؛ (هـ) الانتقالات المرتبطة بالأعمال المنزلية والعناية بالأسرة (انظر المرفق الثاني) .

وفيما يتعلق بالفئات المحددة للأنشطة ، فإن الدراسة الخاصة بالنرويج تضيف "الإنتاج الخاص للأغذية" ، كما تحدد بالتفصيل تحت فئة الصيانة بعض المهام مثل التشييد ، والتجديدات الموسعة ، والدهانات وأعمال التجديدات المصغرة ، وصيانة وإصلاح السيارة/الدراجة البخارية وصيانة وإصلاح المعدات الأخرى . وثمة اختلاف آخر ، إذ يتم تناول كافة الانتقالات على وجه الإجمال في هذه الدراسة ، بينما يفعل ، في المشروع متعدد الجنسيات ، بين الانتقالات المرتبطة بالعناية بالأسرة من جهة ، والانتقالات المتعلقة بالتسوق والخدمات من جهة أخرى .

وتعد العناية بالبالغين فئة محددة كما هو الحال في الدراسة الخاصة بالنرويج ، وعدد من الدراسات الأخرى التي أجريت في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا . ويتزايد كذلك الاهتمام بإيلاء عناية خاصة للأشخاص المعالين بسبب طول فترة المرض ، أو الإعاقة ، أو كبر السن ، وذلك نظرا لتقدم السكان في العمر والاهتمامات الحكومية بزيادة الخدمات العامة . وتركز الدراسة النرويجية بصفة خاصة على تقديم الرعاية للأشخاص المعالين . ونظرا لأن مفكرات استخدام الوقت لا تشمل إلا بالسكان الذين يشتركون في تقديم الرعاية وقت إجراء الدراسة الاستقصائية ، فقد أجري أيضا استبيان للحصول على معلومات استرجاعية تتعلق بأنشطة تقديم الرعاية .

الجدول ٦ - تقسيم العمل في الاسر المعيشية ،
حسب الجنس ، فنزويلا ، ١٩٨٢
(عدد الساعات يوميا)

الرجل العامل	المرأة العاملة	المرأة العاطلة	
٦,٦	٥,٣	- -	العمالة (١)
٠,٥	٢,١	٥,٧	تدبير شؤون المنزل (ب)
٧,١	٨,٤	٥,٧	مجموع الأعمال

المصدر : "تقسيم العمل والمفكرات الزمنية والقيم الاقتصادية للعمل الذي يؤدي داخل الاسر المعيشية في فنزويلا ، ١٩٨٢" ، نشرة إحصائية (كاراكاس ، البنك المركزي في فنزويلا ، ١٩٨٢) ، الجدول ١-٢ .

(١) تشمل العمالة الاولى ، والعمالة الثانوية ، وأنواع العمالة الأخرى ، والانتقالات .

(ب) يشمل الطهي ، وتنظيف المنزل ، وغسل الملابس ، والتسوق ، والبستنة ، والعناية بالحيوانات الأليفة ، والأعمال المنزلية الأخرى ، والعناية بالأطفال ، والأنشطة التي تتم بمحبة الأطفال .

ويقدم الجدول ٦ تصنيفات مستمدة من الدراسة الخاصة بفنزويلا المتعلقة بأنشطة العمل التي يقوم بها كل من الرجل والمرأة ، التي تماثل نتائجه النتائج الخاصة بالبلدان متقدمة النمو على النحو الموضح في الجدول ٧ . وعند تفسير هذه البيانات ، ينبغي إدراك أن الجداول تقوم على أساس أن الاسبوع سبعة أيام ، ومن ثم فهي تشمل استخدام الوقت خلال عطلة نهاية الاسبوع وفي أيام الاسبوع كذلك . ويعتبر ذلك أحد العوامل التي تفسر انخفاض المتوسطات اليومية لساعات العمل عن اليوم المعياري الذي يصل العمل فيه الى ثماني ساعات .

وتتركز مشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي بالبلدان متقدمة النمو بمفئة رئيسية في فئة الانتاج غير النقدي خارج نطاق نظام الحسابات القومية ، أي في الاعمال المنزلية والعناية بالاسرة . ويقدم الجدولان ٧ و ٨ إحصاءات استخدام الوقت الخاصة بالاعمال المنزلية ، والعناية بالاسرة ، وأعمال السوق ، التي تستند الى المشروع متعدد الجنسيات للبحوث المقارنة المتعلقة بموازنة الوقت ، والدراسة الاستقصائية الاساسية للحياة الاجتماعية التي أجريت عام ١٩٨١ في اليابان . وتتوفر بيانات قومية أحدث بشأن موازنة الوقت بالنسبة للعديد من البلدان الاثني عشر التي يشملها المشروع المقارن (الجدول ٧) . بيد أن البيانات التي يتضمنها الجدول ٧ تعد بمثابة مصدر فريد لإحصاءات استخدام الوقت القابلة للمقارنة على المستوى الدولي ، فضلا عما تمثله من مصدر غني بالمعلومات اللازمة لدراسة العوامل التي تؤثر في تخصيص الوقت في الاعمال مدفوعة الاجر وغير مدفوعة الاجر بين أفراد العائلة وفي الاسر المعيشية . وتعرض هذه البيانات في أربع فئات عامة وهي : الاعمال المنزلية وتشمل الطهي والواجبات المنزلية والغسيل والتسوق ؛ والالتزامات المنزلية وتشمل العناية بالحدائق والحيوانات ، والقيام بالمهام وشراء السلع المعمرة ، والإصلاحات المنزلية وغيرها من الواجبات المنزلية الأخرى مثل حمل المياه وجمع الحطب ؛ والعناية بالاطفال ، وأعمال السوق . وفي نطاق فئة الالتزامات المنزلية ، نجد أن بعض الأنشطة مثل الإصلاحات المنزلية وجمع الحطب تقع داخل إطار نظام الحسابات القومية . بيد أن البيانات الخاصة بهذه الأنشطة لا يستفاد بها على نحو منفصل ، وعلى أي الاحوال فإن هذه الأنشطة لا تتمتع بأهمية كبيرة إلا في حالات ضئيلة .

وتحظى البيانات المستمدة من الدراسة المتعلقة باليابان أيضا بأهمية خاصة من حيث ان كبر حجم العينة (٢٠٩ ٠٠٠ شخص) يتيح المجال لإجراء تحليل منهجي للعلاقة بين المراحل المختلفة لدورة حياة الاسرة وتركيب الاسرة فيما يتعلق بالوقت الذي تستغرقه الاعمال المنزلية والعناية بالاطفال .

الجدول ٧

الوقت المستغرق في أعمال الأسرة وأعمال السوق في دراسات مختارة في ١٢ بلدا
(عدد الساعات لكل أسبوع) (١)

المجموع الكلي للميل		العامل في السوق (هـ)		مجموع العمل الاسري		رعاية الطفل (د)		التزامات منزلية (ج)			العمل المنزلي (ب)							
رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	زوجات	رجال	نساء						
عاملون	عاملات	عاملون	عاملات	عاملون	عاملات	عاملون	عاملات	عاملون	عاملات	عاملون	عاملون	عاملات						
٥٦,٠٢	٦٢,٦٥	٥٠,٧٥	٤٩,٥٨	٢٩,٤٧	١,٦٨	٦,٤٢	٢٢,١٨	٤٩,٠٧	٠,٨٢	١,٧٧	٤,٦٥	٢,٦٧	٢,٤٧	٢,١٢	١,٩٢	١٨,٩٥	٤١,٢٨	بلجيكا
٦٢,٢٢	٧١,٢٢	٥٦,٧٧	٤٩,٢٧	٤٤,٩٠	٠,٠٨	١٢,٨٥	٢٦,٤٢	٥٦,٦٨	١,٤٨	٢,٦٢	٥,١٧	٦,٢٧	٢,٠٧	١٢,٢٨	٦,١٠	٢٠,٧٥	٢٩,٢٢	بلغاريا ، كازانليك
٦١,٩٢	٧٥,٤٥	٦١,٢٥	٤٧,٨٠	٢٨,٢٧	٢,٤٠	١٤,١٢	٢٧,١٨	٥٨,٩٥	٢,٢٠	٤,٠٢	٩,٨٢	٥,٤٢	٢,٧٥	٥,٧٨	٦,٥٠	٢٩,٤٠	٤٢,٢٥	تشيكوسلوفاكيا ، اولوموك
٦٠,٧٢	٦٨,٢٨	٥٥,٩٠	٥٠,١٨	٤١,٨٠	٠,٢٢	١٠,٥٢	٢٦,٤٨	٥٥,٥٧	١,٢٠	٢,٠٧	١١,٧٢	٥,٤٧	٢,٢٢	٢,٦٥	٢,٧٧	٢١,١٠	٤٠,١٨	فرنسا (س مدين)
٦١,١٢	٦٧,٦٢	٥٤,١٨	٥١,٥٠	٢٥,٦٨	١,٢٠	٩,٦٢	٢١,٩٢	٥٢,٩٨	١,٠٢	٢,٠٠	٦,٤٧	٦,٧٧	٤,٠٠	٥,٦٢	١,٨٢	٢٤,٩٢	٤٠,٨٨	المانيا (جمهورية - الاتحادية) (١٠٠ مقاطعة)
٥٧,٢٠	٦٢,٤٢	٥٠,٨٥	٤٧,٨٠	٢٦,٢٥	٠,٩٠	٩,٤٠	٢٧,٠٨	٤٩,٩٥	٠,٩٢	٢,٢٢	٦,٥٠	٦,٢٠	٢,٧٠	٤,٤٢	٢,٢٨	٢٢,٠٧	٢٩,٠٢	المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اوسلبروك
٦٨,٠٥	٧٨,٧٧	٦١,٩٧	٥٢,٠٧	٤٢,٨٢	٠,٥٨	١٤,٩٨	٢٥,٩٥	٦١,٢٨	٢,٥٥	٤,٩٨	١٢,١٢	٥,٢٠	٢,٠٢	٢,٢٥	٧,٢٢	٢٨,٩٢	٤٥,٩٠	الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، هويرزفر
٦٥,٦٥	٧٩,١٢	٦٨,٨٠	٥٢,٠٢	٤٤,٢٥	٥,٦٨	١٢,٦٢	٢٤,٧٨	٦٢,١٢	٢,٢٢	٤,٠٢	٥,١٠	٧,٨٥	٢,٦٨	١٢,٨٥	٢,٤٥	٢٨,٠٧	٤٥,١٧	هولندا ، هايور
٥٢,٥٢	٥٩,١٧	٥١,٧٢	٤٨,٥٢	٢٨,٢٠	٠,٤٢	٥,٠٠	٢٠,٩٧	٥١,٢٠	٠,٧٧	٢,٢٧	٥,١٢	٢,١٢	١,٦٠	٢,٠٢	٢,١٢	١٧,١٠	٢٢,٦٥	بيرو ، ليما - كاليو
٦٠,٢٥	٧١,٢٢	٥٦,٦٨	٤٨,٢٨	٤٢,٠٢	٠,٢٥	١١,٩٧	٢٩,٢٨	٥٦,٤٢	٢,٨٧	٤,٠٢	٧,٧٧	٤,١٢	٢,٢٧	٥,٤٥	٤,٨٨	٢٢,٠٠	٤٢,٢٢	بولندا ، تورون
٥٧,٤٠	٦٥,٢٢	٤٨,٢٨	٤٧,٩٨	٤٠,٢٧	٠,٥٠	٩,٤٢	٢٤,٩٧	٤٧,٧٨	١,٢٠	٢,٤٧	٨,٦٥	٤,٧٨	٤,٧٢	٦,٢٠	٢,٢٢	١٧,٧٨	٢٢,٨٢	الولايات المتحدة الأمريكية (٤٤ مدينة)
٥٨,٥٠	٦٤,٨٢	٤٩,٢٧	٤٨,٦٠	٤٠,٢٧	٠,٦٧	٩,٩٠	٢٤,٤٧	٤٨,٦٠	١,٢٠	٢,١٠	٨,٨٢	٥,٠٢	٤,٧٨	٥,٢٧	٢,٦٨	١٧,٥٨	٢٤,٥٠	الولايات المتحدة الأمريكية ، جاكسون
٥٦,٤٢	٧٢,٥٨	٥٦,٨٢	٤٢,٦٢	٤٠,٤٠	٠,٢٢	١٢,٧٨	٢٢,١٨	٥٦,٤٨	٢,٥٧	٤,٨٢	٦,٧٨	٦,١٨	٤,١٢	١٠,٠٢	٤,٠٢	٢٢,٢٢	٢٩,٦٨	الاتحاد السوفياتي ، بركوف
٥٥,٠٠	٦٧,٧٨	٥٢,٢٧	٤٥,٥٧	٢٦,٠٥	١,٢٠	٩,٤٢	٢١,٧٢	٥١,٠٧	١,٢٨	٢,٢٢	٢,٧٠	٤,٩٥	٢,٥٨	٤,٨٠	٢,١٠	٢٥,٨٢	٤٢,٥٧	يوغوسلافيا ، كراكليفاك
٦٤,٧٥	٨٠,٤٠	٧٢,٧٨	٤٨,٢٢	٤٢,٦٧	١,٥٥	١٦,٥٢	٢٧,٧٢	٧١,٢٢	٢,١٧	٢,٦٢	٥,٨٢	١٠,٥٠	٤,٢٢	١٧,١٨	٢,٨٥	٢٩,٧٧	٤٨,٢٢	يوغوسلافيا ، ماريبور

المصدر : استخدام الوقت : الانشطة اليومية لسكان الحضر والمناطق شبه الحضرية في ١٢ بلدا ، تقرير عن المفروع البحثي المتمدد القومي بشأن الميزانية الزمنية النسبية ، إعداد ا. زالي (لاهاي ، مونتون ، ١٩٧٢) .

(١) بالنسبة للزوجات ، الأرقام الدالة على المتوسطات الأسبوعية مقدرة على أساس أيام الأسبوع وأيام الاحاد وكذلك أيام السبت ، أما بالنسبة للرجال والنساء العاملين والعاملات فالأرقام مقدرة على أساس أيام العمل وأيام العطلة .

(ب) بما في ذلك الطهي والأعمال المنزلية غسل الملابس والتسوق .

(ج) بما في ذلك العناية بالحدائق والحيوانات والمهام القصيرة وشراء السلع المعمرة ، والاصلاحات المنزلية وغير ذلك من الواجبات الاسرية بما في ذلك احضار الماء وجمع الحطب .

(د) تشير الى الوقت الفعلي المستغرق في رعاية الاطفال واللعب معهم والمساعدة في أعمال المنزل .

(هـ) بما في ذلك الوقت المستغرق في الأعمال الرئيسية والثانوية والانتقال والأعمال الأخرى المتصلة بالانشطة باستثناء تناول الطعام في مكان العمل .

الجدول ٨

دراسة استقصائية أساسية عن الحياة الاجتماعية في اليابان ، ١٩٨١

(عدد الساعات لكل أسبوع)

الانشطة	ربيات البيوت (١) (١٥ ٦٧٧)	نساء عاملات غير متفرغات (ب) (٩ ٦٤٠)	نساء عاملات متفرغات (ج) (١٣ ٧٨٧)	رجال عاملون (د) (٣٤ ٣٩٧)
مجموع الاعمال المنزلية	٤٥,٥	٣١,٥	١٥,٤	..
تدبير شؤون المنزل	٣٩,٢	٢٧,٢	١٣,٦	..
ورعاية الاطفال	٦,٣	٤,٣	٢,٨	..
التسوق	٣,١	٢٥,٠	٥١,٨	٤٤,١
المعمل في السوق (هـ)	٤٧,٦	٦٦,٥	٦٧,٢	٤٤,١
المجموع الكلي للعمل				

المصدر : دراسة استقصائية عن استخدام الوقت والانشطة الترفيهية - نتائج وتحليلات رئيسية (طوكيو ، مكتب الاحصاءات ، ١٩٨٣) .

- حواشي : الأرقام الواردة بين أقواس تشير الى عدد الاشخاص في العينة .
- (١) تشير الى النساء اللاتي يذكرن "تدبير شؤون المنزل" باعتباره "نشاطا يوميا أساسيا" .
- (ب) تشير الى النساء اللاتي يذكرن "القيام بعمل الى جانب تدبير شؤون المنزل" باعتباره "نشاطا يوميا أساسيا" .
- (ج) تشير الى النساء اللاتي يذكرن "الانشغال أساسا بالعمل" باعتباره "نشاطا يوميا أساسيا" .
- (د) تشير الى الرجال الذين يذكرن "الانشغال أساسا بالعمل" باعتباره "نشاطا يوميا أساسيا" . أما عدد الرجال الذين ذكروا القيام "بتدبير شؤون المنزل" كنشاط أساس يومي و "القيام بعمل الى جانب تدبير شؤون المنزل" فهو عدد يكاد لا يذكر ، إذ يقدر ب ٢١٧ و ٤١٩ على التوالي .
- (هـ) يتضمن الانتقالات والعمل في المزرعة .

الحواشي

(١) انظر ، على سبيل المثال ، المجلدات التالية التي تتضمن وقائع اجتماعات ودراسات الحلقات التدريبية الثلاث بشأن هذا الموضوع : الحلقات التدريبية عن الأسرة المعيشية (سنغافورة ، ١٩٧٦) ه . ب . بنسواغندر وآخرون ، محررون ، دراسات عن الأسرة المعيشية الريفية في آسيا (سنغافورة ، مطابع جامعة سنغافورة ، ١٩٨٠) ؛ "ندوة عن اقتصاديات الأسرة المعيشية" (مانيل ، ١٩٧٧) ، ذي فيليبين ايكونوميك جورنال ، المجلد السابع عشر ، العددان ١ و ٢ (١٩٧٨) ؛ حلقة دراسية عقدها برنامج حلقات التنمية الآسيوية ، بيانات استخدام الوقت (نيويورك ، الجمعية الآسيوية ، ١٩٧٨) . انظر أيضا ف . ا . ميرالو "القضايا المنهجية في جمع وتحليل بيانات استخدام الوقت فيما يتعلق بالمرأة" ، ورقة عرضية رقم ٣ ، ادماج المرأة في برامج التنمية ، مركز التنمية لآسيا والمحيط الهادئ (كوالالمبور ، ماليزيا) .

(٢) س . بهاتا شاريا ، "حول قضية التعديد المنقوص لعمل المرأة في نظم جمع البيانات في الهند" ، في د . جين ون . بانرجي ، محرران ، طفيان الأسرة المعيشية (نيودلهي ، دار نشر فيكاس ، ١٩٨٥) ، ص ٢٠٩ .

(٣) المرجع نفسه .

(٤) د . جين ، "فخ الأسرة المعيشية : تقرير بشأن الدراسة الاستقصائية الميدانية عن أنماط النشاط الأسري" ، في د . جين ون . بانرجي ، المرجع نفسه ، ص ص ٢١٥ - ٢٤٨ .

(٥) للاطلاع على مناقشة تفصيلية لمزايا ومثالب الطرق المختلفة لجمع البيانات عن استخدام الوقت ، انظر م . كين ، "ميزانيات الوقت فيما يختص بالأمرة المعيشية" ، معهد بنغلاديش للدراسات الانمائية ، التقرير المنهجي التابع لـ في . اف . اس ، العدد ١ (١٩٧٧) ، و ر . ديكسون - مويلر ، "عمل المرأة في الزراعة في العالم الثالث" ، المرأة والعمل والتنمية ، العدد ٩ (جنيف ، منظمة العمل الدولية ، ١٩٨٥) ، ص ص ٣٦ - ٤٢ .

(٦) المؤتمر الدولي الثامن للاحصائيين العماليين ، قرار يتعلق باحصاءات القوة العاملة والعمالة والبطالة ، (جنيف ، منظمة العمل الدولية ، ١٩٥٤) .

الحواشي (تابع)

(٧) ر. آنكر ، "مشاركة القوة العامة من الانك في البلدان النامية : دراسة نقدية للتعريف الراهنة وطرق جمع البيانات" ، انترناشونال لابور ريفيو (١٩٨٢) ، و ر. آنكر ، "بحث عن دور المرأة والتغير الديمغرافي : استبيان استقصائي للأسر المعيشية ، والمرأة ، والرجل ، والمجتمعات مع ايضاحات أساسية" (جنيف ، منظمة العمل الدولية ، ١٩٨٠) .

(٨) رؤي أن توزيع الوقت فيما بين الأنشطة يمكن الاعتماد عليه أكثر من التخصيم المطلق للغترات الزمنية التي تنفق في الأنشطة : "مما لا جدال فيه أن الافراد في المناطق الريفية من بوتسوانا لا يقومون بتدوين الوقت الذي تستغرقه أنشطتهم اليومية بدقة ؛ فهم لا يعرفون سوى أنهم يخصصون نصف اليوم لأحد الأنشطة والنصف الآخر لنشاط آخر . وفي الحالات التي يقوم فيها المبحوثون بالإبلاغ عن استخدام الوقت من حيث أجزاء من اليوم ، فإن الباحثين يتلقون تعليمات بافتراض أن اليوم ١٢ ساعة (الوقت بين شروق الشمس وغروبها تقريبا) . " د. شيرنيكوفسكي و أ. مويلر ، "اقتصاد الأسرة المعيشية في المناطق الريفية في بوتسوانا : حالة افريقية" ، ورقة عمل رقم ٧١٥ أعدتها موظفو البنك الدولي (واشنطن العاصمة ، البنك الدولي ١٩٨٥) .

(٩) م. كين ، "الأنشطة الاقتصادية للأطفال في إحدى القرى في بنغلاديش" ، في ه. بنسواغنر وآخرون ، محررون ، دراسات عن الأسرة المعيشية الريفية في آسيا (سنغافورة ، مطابع جامعة سنغافورة ، ١٩٨٠) .

(١٠) ر. ديكسون - مويلر ، المصدر نفسه ، ص ٤٢ .

(١١) ت. جستر و ف. ستافورد ، محرران ، الوقت والسلع والرفاهية (آن اربور ، ميتشيفان ، معهد البحوث الاجتماعية ، ١٩٨٥) .

(١٢) الاجتماع المشترك بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومعهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة بشأن احصاءات ومؤشرات عن دور المرأة وحالتها ، جنيف ، ١١ - ١٤ آذار/مارس ١٩٨٥ ، والاجتماع الاوروبى غير الرسمي بشأن جمع احصاءات ومؤشرات عن المرأة ، جنيف ، ١٥ - ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩ . وقد ورد موجز للاستنتاجات الرئيسية التي تم التوصل اليها في اجتماع ١٩٨٥ في الوثيقة CES/AC.60/24 وفي اجتماع ١٩٧٨ في الوثيقة CES/599 .

الحواشي (تابع)

(١٣) س. لينفسون ، "دراسة استخدام الوقت في الترويح" ، ورقة أعدت للحلقة التدريبية الدولية عن استخدام الوقت المعقودة في معهد البحوث الاجتماعية ، آن اربر ، ميتشيفان ، ٢٠ - ٢١ أيار/مايو ١٩٨٢ .

(١٤) ر. اندوركا وآي. هارما ، "التنمية الاقتصادية واستخدام الوقت في هنغاريا وبولندا وفنلندا" ، في د. آس ، أ. هارفي ، أ. نوک - ليبنسكي وآي. نييمي ، دراسات استخدام الوقت : أبعاد وتطبيقات (هلنسكي ، مكتب الإحصاءات المركزية ، ١٩٨٦) .

(١٥) المرجع نفسه .

(١٦) المرجع نفسه .

(١٧) استخدام الوقت : الأنشطة اليومية للسكان في المناطق الحضرية وشبه الحضرية في اثني عشر بلدا ، الكساندر زالاي ، محرر ، المشروع البحثي المقارن المتعدد الجنسيات عن موازنة الوقت (لاهاي ، موتون ، ١٩٧٢) .

المراسك الامتصاصية لاسخدام الوقت في ١٢ بلدا

البلد أو الجهاز أو جهة الامتصاص الرئيسي	عنوان المراسمة الامتصاصية وتاريخها	مكان الميثة	الميثة
١ - بوتسوانا	المركب الإحصائي المركزي ، غابورونسي	المراسم الامتصاصية لتوزيع الدخل في	جميع الأفراد البالغه اعمارهم ٦ + في ١٠٧٤ - ١ أسرة مميثة
	المناطق الريفية ١٩٧٥/١٩٧٤	المبيحة الرزمية	

املوي جمع البيانات	وسيلة المراسمة الامتصاصية	المبيحة الرزمية	نوع المفاض	التعاريف المصادرة
المقابلة - الامتصاص	نموذج مطبوع لتسجيل الانشطة	يتم زيارة كل أسرة مميثة فبريا	٤١ نفاطسا تصنف إلى	فيسوي كوسونديج وايغسا موبلر ،
	مرتبة وفقا لتسلطها الرزمني	لمدة ١٢ فبرا ، مع تسجيل اليوم ،	١٩ فئة	"الحالة الاقتصادية والديموغرافية
	في اليوم السابق ، مع ملاحظة	ولكن ليس بالتعاقب على نحو منتظم		للأسر المميثة التي تراسمها إناش
	محتها			في المناطق الريفية ببوتسوانا" ،
				(١٩٨١)
				"مركز المراسم الكائنية ، جامعة
				ميفيسان ، "استخدام الوقت في
				المناطق الريفية ببوتسوانا"

* لم تعمل المراسمة الامتصاصية المبدائية الأسر المميثة التي يحتفظ لها في الملفات الحكومية سجلات فربيهة للدخل (هـ) في المراسم من المجموع الكلي) ، كما لم تعمل المراسمة موى مبيحة فتيبة للعامة سجل ١٢ في المراسم من السكان بالمناطق ذات الكفاءة الكائنية المتوقعة .

المركز الأول (تابع)

المدينة	مكان المدينة	عنوان الدراسة الاستقصائية وتاريخها	البلد أو الجهاز أو جهة الاستقصاء الرئيسية
	مدينة قومية	دراسة استقصائية لاستخدام الوقت ، أيلول/سبتمبر - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ (تم جمعها في ميثاق الدراسة الاستقصائية للقوة العاملة)	ع - فلسطين المكتب المركزي للإحصاءات

التقارير الصادرة	نوع النطاق	المدينة الرئيسية	وسيلة الدراسة الاستقصائية	أطوب جمع البيانات
ب. أندوركيلا ، أ. هاركنسكا و أ. نيمي ، "استخدام الوقت في كل من هنغاريا وفنلندا" ، المكتب الإحصائي المركزي للدراسات العلمية العدد ١٠١ (١٩٨٢) ، أ. نيمي ، "أساليب دراسة استخدام الوقت في ١٩٧٩ : مملكتي ، المكتب الإحصائي المركزي للدراسات العلمية ، العدد ٩١ ، أ. نيمي ، و. كليمكي و م. م. ليككاجين ، "استخدام الوقت في فنلندا ، المكتب الإحصائي المركزي للدراسات العلمية ، العدد ٧٥ (١٩٨١)	٩٥ فترة	بيومان متاليمان	نموذج مطبوع لتسجيل الانشطة في فترات زمنية مدتها نصف ساعة فيها يبين منتصف الليل والخامسة صباحا ، وفي فترات زمنية مدتها ١٠ دقائق فيها يبين الخامسة صباحا ومنتصف الليل	مفكرة مصرية ذاتها

المرفق الاول (تابع)

المدينة	مكان المدينة	عنوان الدراسة الاستقصائية وتاريخها	البلد أو الجهاز أو جهة الاستقصاء الرئيسية	
			٥ - فرنسا	
٦ ٦٤٠ شخصا تبلغ أعمارهم ١٨ عاما فأكثر في ١٠ ٠٠٠ أسرة معيشية	من الحضر	(أ) الدراسة الاستقصائية لاستخدام الوقت ١٩٧٥-١٩٧٤	المعهد القومي للإحصاء والدراسات الاقتصادية	
٢٤ ٠٠٠ شخصا تبلغ أعمارهم ١٥ عاما فأكثر في ١٦ ٠٠٠ أسرة معيشية	مدينة قومية	(ب) الدراسة الاستقصائية لاستخدام الوقت ١٩٨٦-١٩٨٥		
التقارير المادرة	فترة النشاط	المدة الزمنية	وسيلة الدراسة الاستقصائية	أطلوب جمع البيانات
(١) م. ت. أوي ، ي. ليميل و ك. روي ، "أوجه استخدام الوقت لدى مكان المدن ، <u>الوشائق الاقتصادية</u> (كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨) ، أميد نشرها في <u>المحفوظات والوشائق</u> ، المعد ٥٩ ، ١ ، فوكيه و أ. شادوه ، "الأميال المنزلية : محاولة لإجراء تقدير كمي" ، <u>المحفوظات والوشائق</u> ، المعد ٣٣ (١٩٨١) ، ١ ، شادوه و أ. فوكيه ، هل يمكن قياس الأميال المنزلية ؟" ، <u>الاقتصاد والإحصاء</u> ، المعد ١٣٦ (أيلول/سبتمبر ١٩٨١) ، (ب) ج. جريمليه ، ك. روي ، "أوجه استخدام الوقت في فرنسا" <u>النتائج الأولية</u> ، المعد ١٠٠ (باريس ، المعهد القومي للإحصاء والدراسات الاقتصادية ، حزيران/يونيه ١٩٨٧) ، ك. روي "٩٢ دقيقة في فصل التطبيق" .. <u>المعلومات الاجتماعية</u> ، المعد ٥	(١) ٣٠٠ فئة للترميز و ٧٣ فئة للجداول	(١) يوم واحد لكل مبحوث يوزع على أيام الاسبوع	(١) مفكرة لإعداد قائمة بالأنشطة الأولية والثانوية وفقا لترتيبها الزمني مع بيان مدتها	(١) مفكرة محررة ذاتيا يوزعها من يجري المقابلة (الباحث) في اليوم السابق واللاحق ليوم تحرير المفكرة ، ويقوم الباحث والمبحوث بمراجعة المفكرة وتسجيل الأخطاء الآخرين الموجودين وموقع الأنشطة
	(ب) كالتالي	(ب) كالتالي	(ب) كالتالي	(ب) كالتالي باستثناء أن الدراسة الاستقصائية تتناول أشخاص من المبحوثين إذا كانت الأسرة المعيشية تشمل على أكثر من شخص واحد
د بيسي ، "نساء تتجاوز اهتماماتهن نطاق المنزل" ، <u>نظرة على منطقة باريس الكبرى</u> (باريس ، المعهد القومي للإحصاء والدراسات الاقتصادية) ، "أوجه استخدام الوقت" ، <u>مطبوعات عامة</u> (باريس ، المعهد القومي للإحصاء والدراسات الاقتصادية)				

المرفق الأول (تأليف)

المدينة	مكان المدينة	عنوان الدراسة الاستعمارية وتاريخها	البلد أو الجواز أو جهة الاستعمارية الرئيسية
7000	مدينة قومية	٧٧/١٩٧٦	(١) موازنة الوقت ، ٧٧/١٩٧٦
٧٠٠٠	مدينة قومية	٨٧/١٩٨٦	(ب) موازنة الوقت ، ٨٧/١٩٨٦

١ - فنغارييا

المكتب المركزي الإحصائي

وقد أخذت هذه المدينة من سكان المدينة الواقعة في خط
ميدية التعداد ٠١ في المباحث

١٠٥٠٠ فخص تتراوح أعمارهم بين ٧٩-١٥ عاماً

التقارير المادرة	تاريخ النفاذ	المدينة الرئيسية	وسيلة الدراسة الاستقصائية	أملوه جمع البيانات
١. هاروكا و ١. انوروكا و ١. نيمبي	١٠٠٠	المدينة الرئيسية	وسيلة الدراسة الاستقصائية	أملوه جمع البيانات
" استخدام الوقت في كل من فنغارييا وفيلندا ، المكتب الإحصائي المركزي في فنلندا ، المراسلات رقم ١٠١ (هلسنكي ، ١٩٨٢) ، ر. انوروكا و ١٠٠٠ سالومي ، " الحالة الميضية في المجتمع البلغاري كما تمكسها الدراسة الاستقصائية لموازنة الوقت في ١٩٧٦-١٩٧٧ " Acta Oeconomica المجلد ٣٦ ، المعدادان ٣-٤ (١٩٨١) ، يخص المؤلف دراسات الاجتماعيه ، المعد ١١ (١٩٨٢)	١٠٠٠	المدينة الرئيسية	وسيلة الدراسة الاستقصائية	أملوه جمع البيانات

١ - فنغارييا

المكتب المركزي الإحصائي

١٠٠٠ فخص تتراوح أعمارهم بين ٧٩-١٥ عاماً

١٠٠٠ فخص تتراوح أعمارهم بين ٧٩-١٥ عاماً

١٠٠٠ فخص تتراوح أعمارهم بين ٧٩-١٥ عاماً

١٠٠٠ فخص تتراوح أعمارهم بين ٧٩-١٥ عاماً

المرفق الاول (تابع)

البلد أو الجهاز أو جهة المتقاضي، الرشيحة	مستوفان المراسمة الاستقصائية وتاريخها	مكان المتينة	المتينة	أصاليه جمع البيانات
٧ - <u>البحر</u>				
(١) المعهد الامتثالي للمراسم الاجتماعية	دراسة قرية طوك ، ١٩٧١	قرية واحدة	أمراد ه أمر مهيئة من الملاحظة	الملاحظة
(ب) المعهد الامتثالي للمراسم الاجتماعية	دراسة توزيع الوقت ، ٧٧/١٩٧١	قبل الاختيار	الإنتاج البالغة	الملاحظة
(ج) المعهد الامتثالي للمراسم الاجتماعية	المعاملات في إنتاج منتجات الألبان ١٠ قرية	١ قرية ريفية	جميع الأفران البالغة أمصارم + ه في ١٣٧ أمر مهيئة	المقابلة الموجهة موب النطاق ؛ الاجتماع بالجمعية لليوم السابق

وسيلة الدراسة الاستقصائية

نقطة النطاق

التعابير المصادرة

(١) نموذج مقم إلى فترات زمنية متتالية نصف ساعة ه زيارات لكل أمر مهيئة على مدى ٤٢ فترة	الوحدة الرئيسية	٥ زيارات لكل أمر مهيئة على مدى ١١ مباحسا العام ، فيها يبين الساعة ١١ مباحسا والواحدة مساء وتتميز حصى الساعة مع التجهيل من الساعة ٥ مباحسا إلى الساعة ٥ مساء	٤٢ فترة	المبرمج نفسه
(ب) لنموذج الموراء (١-٤) المقم إلى فترات زمنية ١ زيارات لكل أمر مهيئة على مدى ١١ مباحسا منها ٨ ساعات وساعات لتجهيل الانقطة		١ زيارات لكل أمر مهيئة على مدى ١١ مباحسا العام ، فيها يبين الساعة ١١ مباحسا والواحدة مساء وتتميز حصى الساعة منها ٨ ساعات بالمخرجة بالغاوية ٦-٥ الموراء ١٠-٦ المخرجة بالغاوية ٨ مساء وساعة لتجهيل الوقت	٤٢ فترة	المبرمج نفسه
(ج) نموذج مقم إلى فترة زمنية متتالية نصف ساعة	زيارة واحدة	زيارة واحدة	٤ فترات	٥ - جين بمساعدة م . م . سينغ و م . م . تكاند
خام برامات البعثة ، وتتراوح بين ١١-١٤ ساعة				١ - أنشطة إنتاج الألبان
				٢ - الأنشطة الزراعية
				٣ - الأعمال المنزلية
				٤ - مجموع الاعمال المنزلية

* المطروحات المتعلقة بالوقت الذي قضى بهيما عن المنزل تستند الى استرجاع الساعات حينما يكون المراقب خارج المنزل .

المرفق الاول (تابع)

البلد أو الجهاز أو جهة الاستضافة الرئيسية	عنوان الدراسة الاستشارية وشاريها	مكان المتعة	المتعة	أماهير جمع البيانات
البلد (تابع)	إدراج اهتمام المرأة في التخطيط ٢٣ فريسة	مبشحة	إثبات البيانات في ١٠٠٠ امرأة المقابلة - الاعتماد لليوم السابق	جميع أفراد الأسر المباشرة المقابلة - الاعتماد لليوم السابق ، والتحقق السريع لفترات الملاحظة ، والملاحظة مع الاعتماد
(د) المجلس القومي للبحوث الاقتصادية التطبيقية	الدراسة الاستشارية لتقييم الإنمائي ، ١٩٨٢	١٩٨٢ ، الوقت	جميع أفراد الأسر المباشرة المقابلة - الاعتماد لليوم السابق ، والتحقق السريع لفترات الملاحظة ، والملاحظة مع الاعتماد	جميع أفراد الأسر المباشرة المقابلة - الاعتماد لليوم السابق ، والتحقق السريع لفترات الملاحظة ، والملاحظة مع الاعتماد
(هـ) المجلس القومي للبحوث الاقتصادية التطبيقية	الدراسة الاقتصادية لتقييم الإنمائي ، ١٩٨٢	١٩٨٢ ، الوقت	جميع أفراد الأسر المباشرة المقابلة - الاعتماد لليوم السابق ، والتحقق السريع لفترات الملاحظة ، والملاحظة مع الاعتماد	جميع أفراد الأسر المباشرة المقابلة - الاعتماد لليوم السابق ، والتحقق السريع لفترات الملاحظة ، والملاحظة مع الاعتماد

وسيلة الدراسة الاستشارية	الوحدة الزمنية	نوع المصفاة	المقارير المصادرة
(د) نموذج مقم إلى فترات زمنية متباعدة نصف ساعة - ١ - الزيارات خام ساعات اليقظة ، وتتراوح بين ١١-١٤ ساعة ٢ - الزمن الذي يتفرقه جلس مواد المياه تقريباً	١ - الزيارات ٢ - الزمن الذي يتفرقه جلس مواد الوقت ٣ - المعاينة بالطفل ٤ - المصفاة الاقتصادية	١ - الوقت الذي يتفرقه جلس الإمداد ٢ - الوقت الذي يتفرقه جلس الإمداد ٣ - المواد الوقت ٤ - المصفاة الاقتصادية	"إدراج المرأة في خطة الدولة الخمسية" ، (وزارة الرضاة الاجتماعية ، حكومة الهند ، قيد الإمداد)

(هـ) الاعتماد فيها يتعلق باليوم السابق والملاحظة مع الاعتماد - نموذج مطبوع مقم إلى فترات زمنية متباعدة نصف ساعة من الساعة ٤ صباحاً حتى الساعة ١١ مساءً
الملاحظة - نموذج مطبوع مقم إلى فترات زمنية متباعدة ٢ ساعات - من الساعة ٦ صباحاً حتى الساعة ٩ مساءً

المرفق الاول (تابع)

المدينة	مكان المدينة	مسئول الدراسة	البلد أو الجهاز أو جهة الاستفسار الرئيسية
٢٠٩ ٢٠٩ ٠٠٠ ٨٣ امرأة مصرية	مدينة قومية	دراسة استقصائية بشأن استخدام الوقت	١٩٨١ وأنظمة وقت الفراغ ، ١٩٨١
التعابير الواردة	قوة النطاق	المدينة الرئيسية	وسيلة الدراسة الاستقصائية
"الدراسة الاستقصائية لاستخدام الوقت وأنظمة وقت الفراغ ١٩٨١- الاحتياجات والتعليقات الرئيسية" (مكتب الإحصاءات ، مكتب رئيس الوزراء ، طوكيو)	١٨ سنة	اليوم المحدد	وسيلة ممتدة به مساحة لتسجيل تيموج ممتد مع قائمة مع قوائم مجرى التعداد . الأنظمة المستخدمة في فترات زمنية متتالية لمدة ساعة لفترة طولها ٢٤ ساعة ؛ قام المحققين عن الأمثلة بجمعها الأنظمة إلى ١٨ سنة ممتدة ملها

المرفق الأول (تابع)

المدينة	مكان المدينة	عنوان الدراسة	البلد أو الجهاز أو جهة الاستفسار الرئيسية	جامعة تريبوليان
المدينة	مكان المدينة	عنوان الدراسة	البلد أو الجهاز أو جهة الاستفسار الرئيسية	جامعة تريبوليان
المدينة	مكان المدينة	عنوان الدراسة	البلد أو الجهاز أو جهة الاستفسار الرئيسية	جامعة تريبوليان

التقارير المانحة	تاريخ النفاذ	المدينة الرئيسية	وسيلة الدراسة المتعمقة	أطوب جمع البيانات الملاحظة - الزيارات الدورية
حالة المرأة في ليبيا ، المجلد الأول ، تقاريري عامه (صدرت في ٥ اجزاء) ، المجلد الثاني (صدر في ٥ اجزاء) : قضايا دراسات للدرسي ودراسة موجزة للاحتياج الرئيسي لدراسات القرى ، (١٩٧٨)	٩٧ في ١٢ دولة رئيسية	المدينة الرئيسية	وسيلة الدراسة المتعمقة	أطوب جمع البيانات الملاحظة - الزيارات الدورية
حالة المرأة في ليبيا ، المجلد الأول ، تقاريري عامه (صدرت في ٥ اجزاء) ، المجلد الثاني (صدر في ٥ اجزاء) : قضايا دراسات للدرسي ودراسة موجزة للاحتياج الرئيسي لدراسات القرى ، (١٩٧٨)	٩٧ في ١٢ دولة رئيسية	المدينة الرئيسية	وسيلة الدراسة المتعمقة	أطوب جمع البيانات الملاحظة - الزيارات الدورية

المرفق الأول (تابع)

المؤينة	مكان المؤينة	عنوان الدراسة الاجتماعية وتاريخها	البلد أو الجهاز أو جهة الاستقصاء الرئيسية
١٢٥	مدينة قومية	الدراسة الاجتماعية لاستخدام الوقت ، ١٩٨٥	١٠ - هولندا المكتب المركزي للإحصاءات في هولندا ، مع عدة مؤسسات أخرى
جميع الأبراء البيضاء أمهارم ١٢ عاما فأكثر	مدينة قومية	الدراسة الاجتماعية لاستخدام الوقت ، ١٩٨٧	(ب) المكتب المركزي للإحصاءات في هولندا

التقارير المسندة	فئات النطاق	المؤينة الزمنية	أطوب الدراسة الاجتماعية	أطوب جمع البيانات
قيد الإمداد	٢٢٥ نطاقا مستطيا في فئات رئيسية	الأموع المحدد	مفكرة لتسجيل الأنشطة في فترات زمنية متتالية ١٥ دقيقة وفقا لجمهورية محددة من الأنشطة	(١) مفكرة محورة ذاتيا مع إجراء مقاربات قبل وبعد تحرير المفكرة
	١٠٧ نطاقا مستطيا في فئات رئيسية	يوهان	مفكرة لتسجيل الأنشطة في فترات زمنية متتالية ١٥ دقيقة وفقا لجمهورية محددة من الأنشطة	(ب) مفكرة محورة ذاتيا بالأضافة الى مقابلة (بما في ذلك مقابلة إرشادية لجانب من اليوم السابق) مع رب الأسرة المضيفة أو الزوج ، بالإضافة الى استبيان مستكمل ذاتيا لكل فخص

المرفق الأول (تابع)

البلد أو الجهاز أو جهة الامتصاص الرشيدية	عنوان الدراسة الاقتصادية وتاريخها	مكان الميعة	الميعة
المكتب المركزي للإحصاء البحرين	دراسة اقتصادية لاستخدام الوقت ، تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٠ - أيلول/ سبتمبر ١٩٨١	ميعة قومية	٢٠٥ اقطان ، تتراوح أعمارهم بين ١٦ - ٧٤ عاماً

أطوب جمع البيانات	وسيلة الدراسة الاقتصادية	الميعة الزمنية	نطاق العطاء	التحارير المساندة
مفكرة مخررة ذاتيا واستبيان	نموذج مطبوع لتسجيل الانشطة في فترات زمنية مدتها ١٥ دقيقة ولتسجيل الاكفاس الذين تبعت الانشطة معهم	يومان محددان	٩٠	"الدراسة الاقتصادية لموازنة الوقت ، ١٩٨٠/٨١/٣٧8) NOS B ، المكتب المركزي للإحصاءات ، ١٩٨٢" ؛ "موزان لبرنامج وآن ليزن [لبرنامج] سير ، "العمل ، وأوقات الفراغ والوقت الذي يتم تضييقه مع الاخرين ، التغيرات التي طرأت على استخدام الوقت في الميكنات" ، (SR) المصدر ٤٩ ، المكتب المركزي للإحصاءات) ؛ "موزان لبرنامج" "المناسبة فيسر الرسمية بالمعرض والمستهين" ، (SOS ، المصدر ٥٧ ، المكتب المركزي للإحصاءات ، ١٩٨٥) ؛ "مجموعه جردتو وموزان لبرنامج" ، "البيانات المساواة في الاعمال المنزلية ؛ تغير انماط استخدام الوقت" ، الاستراتيج الاجتياضي الاوروبيين .

بلغت نسبة الانتفاع من الإجابة ٤٢ في المائة .

المرفق الأول (تابع)

المدينة	مكان المدينة	موضوع الدراسة الاجتماعية وتاريخها	البلد أو الجهاز أو جهة الاستقصاء الرئيسية
المدينة	مكان المدينة	موضوع تربية من العمر المميشية ، بالمستعماء تلك التي يفتك أحد أفرادها في عمل للمصالح الختام خارج مجال الزراعة أو يكون من الفنيين	المكتب المركزي للإحصاءات بولندا
المدينة	مكان المدينة	موضوع تربية من العمر المميشية ، بالمستعماء تلك التي يفتك أحد أفرادها في عمل للمصالح الختام خارج مجال الزراعة أو يكون من الفنيين	المكتب المركزي للإحصاءات بولندا

التقارير المسادرة	المدينة الرئيسية	وقت المغطا	مفكرة مبررة ذاتيا
"Dobowy budzet ozasu mieszkancow Plski w 1984 r." (موازنة الوقت على مدى ٢٤ ساعة بالساعة للسكان في بولندا ، ١٩٨٤ ، GUS) ، (١٩٨٥) ؛ "Analiza budzetu ozasu mieszkancow Polski w latach 1976 i 1974" (تحليل لموازنة الوقت الختام بالسكان في بولندا عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٤) ("Studia i Prace Statystyczne", GUS, 1987)	المدينة الرئيسية	وقت المغطا	مفكرة مبررة ذاتيا

المرفق الأول (تابع)

البلد أو الجهاز أو جهة الامتصاص الرئيسية	عنوان الدراسة الاقتصادية وتاريخها	مكان المتجدة	المتجدة
١٣ - فنزويلا	تقسيم الممثل ، والمؤسسات الرسمية ، والقيمة الاقتصادية للأعمال المؤداة لسى الامر المميشية فى فنزويلا ، ١٩٨٣	مدينة حضرية قومية	٢ ٦٥٧ فكتسا تبلغ اعمارهوسم ١٨ عامسا فاكفر فى ٩٩٨ امرة مميشية فى ١٠ من الممن الكبرى
اطوب جمع البيانات	وسيلة الدراسة الاقتصادية	البيحة الرسمية	التقارير المسارة
المقابلة - الامتساء	توضيح مطبوع لإدراج أنشطة اليوم	٣٧	الوزارة الممنية بمشاركة المراءاة فى التمنية ، اتقسيم الممثل ، الممكرات الرمنية والقيمة الاقتصادية للأعمال المؤداة فى الامر المميشية فى فنزويلا ، المجلد الاول ، والمرفق الاصاى ، المجلد الثانى (كاراكاس ، البيحة المركزى فى فنزويلا ، نظرين المانسيه / نوفمبر ١٩٨٣)

المصدر : المعلومات قام بجمعها المكتب الاصاى بالاسانه المسامه لائم الممنه .

المرفق الثاني

تمنيغات إيطاحية للأنشطة

الف - نيبال

		<u>الأنشطة الانتاجية</u>	
		الف - <u>تربية الماشية</u>	
	<u>الزراعة</u>	الريعي	01010
	باء -	العناية بالماشية وتغذيتها	01020
	إعداد الارض (الحرق ، استخدام الـ <u>Kodale</u> ، التمهيد ، إزالة الكتل الطينية ، القطع والحرق)	داخل المجمع (العلاج الطبي ، البيطرة ، التسييس)	
	02010		
	02020		
	02030	جمع الاعلاف	01030
	02040	التخصية/التربية	01040
	ونشرها	الجزر	01050
	02050	الحلب	01060
	عمليات الغرس (إعداد مساكب البذور ، البذر ، الاستزراع)	الذبح	01070
	02060	أنشطة أخرى	01080
	02070		
	02080		
	الحصاد (الحزم ، تجفيف مخلفات المحاصيل ، تخزين الحبوب أو وضعها في أكياس)		
	02090		
	02100		
	02110		
	02120		
	02130		
	حراسة/حماية الحاملات (في الحقل وأثناء الحصاد)		
	غير ذلك		

المرفق الثاني (تابع)

جيم -	الصيد والجمع	دال -	الصناعات التحويلية
03010	صيد الحيوانات البرية	04011	المنسوجات (وتشمل العملية بأكملها بدءاً من تنظيف الصوف ، وحتى الغزل ، وتركيب النول ، والصباغة ، والنسج)
03020	والطيور ، الخ صيد الاسماك	04012	الحبال/السلال (الحصر ، الحبال ، شباك الصيد ، السلال ، الخ)
03030	جمع المواد للانتاج الحرفي (القنب ، hotels ، الخيزران ، أوراق الاشجار ، الخ .)	04013	صنع الادوات وإصلاحها
03050	جمع الاعشاب الطبية (العرعر ، Jaributi)	04014	المصنوعات الجلدية
03060	أنشطة أخرى	04015	الحياكة (في المنزل الخاص)
		04016	أنشطة أخرى

هاء -	تجهيز الاغذية	واو -	المشاركة في الاقتصاد المحلي
04021	تقشير/تجفيف الحبوب ، ما بعد التقشير	10010	الخدمة الحكومية
04022	التحميص ، الطحن ، صنع chiura استخراج الزيوت	10020	العمل بأجر (الزراعة ، التشييد ، تربية الماشية ، العتالة ، جمع مواد الوقود ، الخ إذا ما تم القيام بها لقاء أجر نقدي أو عينية)
04023	صنع المشروبات الكحولية	10030	التجارة (بيع الحبوب الغذائية ، ومنتجات الالبان وغيرها من المواد الغذائية ، الثروة الحيوانية ، تصنيع السلع)
04024	حفظ الاطعمة (تجفيف اللحوم والخضر ، صنع المخللات)	10040	الفنادق ، المقاهي ، الحانات ، المتاجر
04025	تحضير منتجات الالبان الجية ، الالبان المتخشرة)	10050	الاقراض/الاقتراض
04026	أنشطة أخرى	10060	الخدمات الطبية والدينية (لقاء أجر)

زاي -	تشبيد المنازل
07010	بناء المساكن الخاصة وإصلاحها
07020	تشبيد وإصلاح المجمع الخاص أو أسوار الحقول ، وحظائر الماشية والمباني الاضافية
07030	حفر الآبار

المرفق الثاني (تابع)

الانشطة المنزلية

حاء -	الانشطة المنزلية	طاء -	تربية الاطفال والعناية بهم
05010	الطهي/تقديم الطعام	06010	الوضع/فترة النقاها
05020	تنظيف الاطباق والاواني	06020	الرعاية
05030	تنظيف المنزل/صنع القوالب الطينية	06030	التغذية
05040	غسل الملابس والشراشف	06040	الاستحمام/التنظيف
05050	جلب مواد الوقود وتحضيرها - (تم نقل ذلك فيما بعد السي "الصيد والجمع")	06050	الدهان بالزيوت والتدليك
05060	جلب المياه	06060	انشطة اخرى
05070	التسوق		
05080	انشطة اخرى		

ياء -	التعليم	كاف -	انشطة اخرى
09010	الاكاديمي(داخل القرية)	11010	النظافة والعناية الشخصية
09020	غير الرسمي	11030	المرض/العلاج
09030	انواع اخرى	11040	تناول الطعام

الانشطة/الالتزامات الاجتماعية واوقات الفراغ

لام -	الانشطة/الالتزامات الاجتماعية	ميم -	اوقات الفراغ
08010	العمل الطوعي	11020	الطقوس (للشخص ذاته أو للجار)
08020	الخدمة السياسية (Panchayat ، الخ)	11050	احتساء المشروبات الكحولية
08030	الخدمة المجتمعية الطوعية (مدرسة ، لجنة ، تنظيم شبابي ، منظمة نسائية ، الخ)	11060	المقامرة/لعب الورق
		11070	تبادل الزيارات داخل القرية
		11080	تبادل الزيارات فيما بين القرى
		11090	النوم
		11100	غير ذلك

المرفق الثاني (تابع)

<u>الغياب الطويل عن القرية</u>	
نون - مفادرة القرية بفرض العمالة/	الانتاج
12010	الخدمة العسكرية
12020	الخدمة الحكومية
12030	العمل بأجر
12040	التجارة
12050	الرعي
12060	خدمات/عمالة متنوعة

<u>سين - مفادرة القرية لأغراض اجتماعية/</u>	
التعليم	
12050	الدراسة بالمدارس أو التدريب
12080	غير ذلك
12090	زيارة الاقارب

المصدر : م. آتشاريا و ل. بنيت ، المرأة الريفية في نيبال : تحليل إجمالي وموجز لثمانى دراسات للقرى (كاتمندو ، مركز جامعة تريبيوفان للتنمية الاقتصادية والادارة ، (١٩٨١) ، ص ص ٢٤٠-٢٤٤ .

المرفق الثاني (تابع)

باء - النرويج

الاعمال المنزلية

إعداد الطعام ، ترتيب المائدة ، تقديم الطعام
الخبيز
غسل الأطباق
تنظيف المائدة
تنظيف المنزل
الغسل والكوي
رتق الملابس
التدفئة ، وقطع الأخشاب ، ورفع المياه
الانتاج الخاص للطعام

العناية بالأسرة

العناية بالأطفال
مرافقة الأطفال
المعاونة في الاعمال المدرسية
اللعب مع الأطفال
التحدث الى الأطفال
القراءة للأطفال
أنواع العناية الأخرى بالأطفال
العناية بالكبار
معاونة الأسر المعيشية الأخرى

الميانة

العناية بالحدائق/الممتلكات
العناية بالماشية
التشيد ، والتجديدات الموسعة
الطلاءات ، والتجديدات المحدودة
ميانة السيارة/الدراجة البخارية وإصلاحها
ميانة المعدات الأخرى وإصلاحها

شراء السلع والخدمات

شراء مواد البقالة

المشتريات الأخرى والمشتريات غير المحددة

العلاج الطبي

التردد على المكاتب والمؤسسات العامة

المهام الأخرى

الاعمال المنزلية وأوجه الرعاية الأسرية الأخرى

الاعمال المنزلية وأوجه الرعاية الأسرية الأخرى

الانتقالات المتملة بالاعمال المنزلية والرعاية الأسرية

الانتقالات المتملة بالاعمال المنزلية والرعاية الأسرية

المصدر : الدراسة الاستقصائية النرويجية لموازنة الوقت ١٩٨١/١٩٨٠ .

الباب الثالث

جمع إحصاءات عن مشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي :
الأساليب المستخدمة في أمريكا اللاتينية*

* أعدت هذا الجزء اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة بمساعدة آرتورو ليون ، المستشار بالأمانة العامة ، وبدعم مالي من المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة .

المقدمة والنتائج الرئيسية

أسفرت قوة الدفع للأنشطة التي جرى إعدادها مع بدء السنة الدولية للمرأة وخلال عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والطم ، عن إحراز تقدم كبير في الدراسات التي أجريت عن المرأة في أمريكا اللاتينية . بيد أنه بدءاً من عام ١٩٧٠ ، قام برنامج التوظيف الاقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي التابع لمنظمة العمل الدولية بوضع برنامج رائد للدراسات المتعلقة بتقسيم أسواق العمل ، وبالقطاع غير الرسمي في الاقليم . إلا أنه حتى وقت قريب نسبياً كان هناك عدد ضئيل من الدراسات - إذا كان شمة دراسات على الإطلاق - التي تربط بين هاتين المسألتين ، أي التي تتعلق بوضع المرأة في القطاع غير الرسمي ، بينما لم تكن هناك أية دراسات عالجت هذا الموضوع من منظور منهجي . وعلى ذلك ، فإن الدراسة الحالية هي بمثابة استعراض للخبرات الحديثة في الاقليم فيما يتعلق بهذه المواضيع . وتقوم هذه الدراسة على أساس الخبرة المكتسبة من قبل الباحثين في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي حول موضوع عمل المرأة .

وتتبنى الدراسة وجهة نظر المستخدمين الذين لا يرضون عن المعلومات الاحصائية المتاحة لقياس أنشطة المرأة في القطاع غير الرسمي - وليس وجهة نظر الاحصائيين . إذ تجمع هذه الدراسة على نحو منظم أحدث المعلومات المتاحة حول المرأة في القطاع غير الرسمي في أمريكا اللاتينية ، كما تقدم - من وجهة نظر منهجية - بعض الاقتراحات المتعلقة بكيفية معالجة هذه المعلومات للأغراض الاحصائية والتحليلية على حد سواء .

ويتضمن هذا الجزء من التقرير ما يلي : يحدد الفصل الأول الجوانب المتعلقة بعمل المرأة والتي تؤدي الى اعتباره عملاً غير منتج أو عملاً يتعذر قياسه ، مع إلقاء الضوء على الجوانب غير المنظورة على نحو متزايد في العمل غير الرسمي للمرأة . كما يوضح هذا الفصل كذلك مدى أهمية قياس هذا القطاع على النحو الملائم بالنسبة لوضع السياسات الاجتماعية والاقتصادية .

ويحلل الفصل الثاني الجوانب غير المنظورة في عمل المرأة بالقطاع غير الرسمي . فهو يوضح النواحي الرئيسية التي جرى على أساسها تعريف القطاع غير الرسمي ويحدد الصعوبات التي تكتنف قياسه . كما يقدم هذا الفصل كذلك دراسة لنماذج عمل المرأة في القطاع غير الرسمي تشمل القطاعات الفرعية المنظورة وغير المنظورة .

ويتناول الفصل الثالث بالدراسة الفأدة المحتملة للتعدادات السكانية والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية في قياس القطاع غير الرسمي ، حيث يخلص الى أن استخدام هذه المعلومات على نحو أشمل يتيح المجال لوصف وتحليل عمل المرأة في القطاع غير الرسمي المنظور بمورة ملائمة نسبيا . وقد أولى هذا الفصل اهتماما خاصا لجدوى التصميم الملائم لسجلات الأسر المعيشية بالنسبة للتعدادات والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية من الناحية التحليلية ، وكذا للوسائل التي تكفل استغلال مصادر المعلومات هذه على نحو أكثر فعالية .

ويقدم الفصل الرابع اقتراحات تقوم على أساس الخبرات المستعرضة في أمريكا اللاتينية لقياس عمل المرأة في القطاع غير الرسمي من خلال الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية . فهو يعرض اقتراحات محددة لتحسين قياس دخل المرأة ومشاركتها في القطاع غير الرسمي ، وفقا لدراسة النماذج الموضحة في الفصل الثاني . كما يعتمد هذا الفصل كذلك على الخبرة المكتسبة من تحليل الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية بمصرف البيانات التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، مع توضيح بعض المعوقات الرئيسية لهذا النوع من المعلومات .

وقد خلصت الدراسة الى بعض النتائج الرئيسية على النحو التالي :

(١) إزاء عدم التجانس الكبير في عناصر القطاع غير الرسمي ولا سيما عمل المرأة في هذا القطاع ، فإنه ينبغي بالضرورة تقديم وصف تحليلي للقطاعات الفرعية حتى يمكن إجراء القياس على النحو الملائم . وعلى ذلك ، فإن الدراسة تقترح فحص نماذج لعمل المرأة في القطاع غير الرسمي تقوم على أساس الأبعاد التالية : مكان العمل ، ومدى مماثلة النشاط للأعمال المنزلية ، والوجهة التي تتجه إليها السلع والخدمات المنتجة ، ومدى مشروعية الأنشطة وتقبلها من الناحية الاجتماعية ، ودرجة الارتباط بالقطاع الرسمي ، ومدى التعقيد التقني والاجتماعي ، والنشاط ذاته ومدى استقراره بمضي الزمن . وتتيح هذه الأبعاد بمفة أساسية التمييز بين أنواع الأنشطة التالية :

١' القطاع غير الرسمي المنظور ؛

٢' التجارة الثانوية ؛

١٣١ القطاع غير الرسمي غير المنظور ؛

١٤١ الخدمة المنزلية ؛

(ب) يتم تقييم طريقة قياس التعدادات والدراسات الاستقصائية للقطاعات الفرعية المختلفة داخل القطاع غير الرسمي باستخدام هذه الدراسة للنماذج . وقد وجد أن التعدادات والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية على حد سواء تسمح بإجراء قياس دقيق نسبيا لمشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي غير المنظور ، إلا أن الأخيرة تتسم ببعض المميزات بالمقارنة بالتعدادات . وتحقق الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية أقصى فائدة مرجوة إذا ما أجريت مرة واحدة سنويا على الأقل بواسطة أشخاص مدربين تدريباً عالياً على إجراء المقابلات ، وكانت ممتمة خصيصاً بحيث تشمل على بحث كامل للمتغيرات الخاصة بالتوظيف في الملة ؛

(ج) يمكن تحسين قياس مشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي باستخدام الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية على نحو ملموس عن طريق بحث بعض المتغيرات الإضافية ، مثل حجم الوحدات الاقتصادية ومكان العمل . كما يمكن أن تسهم الدراسات الاستقصائية في قياس مشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي بدرجة أكبر من الدقة من خلال تصميم سجلات للأسر المعيشية تتيح تحليل وحدة الأسرة وعمل المرأة في داخلها ؛

(د) يشير القطاع غير الرسمي غير المنظور مشاكل أكبر فيما يتعلق بالقياس عن طريق الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية . وتنشأ المشاكل الرئيسية من تعذر التحقق من الأنشطة الاقتصادية التي تؤديها المرأة بالفعل ، فضلا عن عدم تقييم مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والدخل الذي تحققه للأسرة المعيشية . بل إنه ثمة صعوبات أكبر تنشأ عند محاولة قياس مشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي غير المنظور في مجال الزراعة ، حيث يؤدي عدم وجود تمييز واضح بين الأنشطة المنزلية الاقتصادية وغير الاقتصادية التي جعل مهمة إحصاء السكان المنتجين اقتصاديا وحساب الناتج الذي تحققه المرأة أمرا بالغ الصعوبة .

ونورد فيما يلي بعض الاقتراحات المحددة لأغراض الدراسة المستفيضة ، مع أخذ هذه النتائج في الاعتبار :

(١) إدراج وحدة قياس خاصة في الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية تتضمن أسئلة معدة بحيث تلائم القطاعات السكانية التي تعلن عن نفسها باعتبارها غير ناشطة اقتصاديا . ومن الأهمية بمكان أن تشتمل وحدة القياس هذه على تقسيم تفصيلي للأنشطة المختلفة التي تمارسها المرأة . إذ يسهل ذلك تحديد الأنشطة الاقتصادية التي تعتبر في كثير من الأحيان بمثابة أعمال منزلية غير اقتصادية والاعتراف بهذه الأنشطة . وبالنسبة للدراسات الاستقصائية التي تجرى في المناطق الريفية ، ينبغي أن تشتمل وحدة القياس على قائمة خاصة بالأنشطة الزراعية . كما ينبغي أن تتضمن كذلك الأنشطة التجارية الثانوية التي تمارسها المرأة ، فضلا عن تلك التي تقوم بها لحسابها الخاص ؛

(ب) قد يمكن إضفاء تحسين ملموس على عملية تحديد الأنشطة غير الرسمية المنظورة عن طريق تضمين الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية بعض الأسئلة المخصصة للتحقق من الأعمال التي تؤدي في المشاريع الأسرية الصغيرة التي يتم إنشاؤها داخل الأسرة المعيشية أو خارجها . ويعتبر المتغيران الأساسيان لذلك هما حجم المنشأة ، والمكان الذي يؤدي فيه العمل ؛

(ج) تحسين المعلومات التي يتم جمعها للمتغيرات الأخرى والمتضمنة بالفعل في غالبية الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية بالاقليم . وينبغي أن يشتمل ذلك على تسجيل تفصيلي للعلاقات بين أفراد الأسر المعيشية على مر الأجيال ، مع استبعاد الخدمات المنزلية المعيشية . كما أنه من الضروري كذلك بحث كافة أنشطة العمل التي يؤديها أفراد الأسرة دون مقابل ، مع تسجيل عدد الساعات المخصصة لكل نوع من هذه الأنشطة ؛

(د) في أثناء عملية التدوين ، يتم تسجيل الأنشطة بأكبر قدر ممكن من التفصيل حتى يتسنى تحديد المهن التي تشغلها المرأة بوضوح أكبر .

كما طرحت توصيات محددة كذلك لتحسين قياس الدخل من خلال الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية ، لا سيما الدخل الذي يحصل عليه العمال العاملون لحسابهم الخاص . ومن بين المشاكل البارزة في هذا الصدد المغالاة في التقليل من قيمة الأرباح والفوائد ، والمصوبات التي تكتنف التحقق من متوسط الدخل الذي تدره المشاريع الأسرية ؛ وتعذر تسجيل قيمة الانتاج لأغراض الاستهلاك الذاتي في الأسرة المعيشية ؛ والمصوبات المتعلقة بتقدير الأرباح الصافية ، أي بعد طرح قيمة المدخلات . وثمة

مصادر أخرى هامة للمشاكل التي تواجه قياس الدخل الذي تحققه المرأة ، وتتعلق بالتقييم الدقيق للمساهمة الاقتصادية من جانب العاملين في الأسرة دون مقابل في النشاط الاقتصادي للأسر المعيشية ، وتعذر الفصل - في بعض الدراسات الاستقصائية - بين الدخل المستمدة من المهن الرئيسية والثانوية ، مما يجعل من الصعب تحديد الدخل الخاص بكل نشاط على حدة وتحليل ذلك الدخل .

وعلى ضوء هذه المشاكل ، نطرح الاقتراحات التالية :

(أ) استقواء الدخل المستمدة من الأنشطة الحرة على مدى فترة مرجعية أطول . وبالنسبة لانشطة معينة ، فإن فترة اثني عشر شهرا تعتبر فترة مناسبة ؛

(ب) تسجيل قيمة السلع المنتجة والمبيعة بمورة منفصلة عن تكلفة المدخلات المستخدمة في انتاجها ؛

(ج) تسجيل مقدار السلع والخدمات المنتجة والمستهلكة داخل الأسرة المعيشية وقيمة هذه السلع والخدمات ؛

(د) فصل الدخل الناتج عن المهنة الرئيسية عن الدخل الناجم عن الأنشطة الثانوية ، لا سيما الأنشطة المتقطعة .

وقد خلصت هذه الدراسة الى أن قياس الدخل هو أحد المجالات التي تمثل أكبر الصعوبات ، لا سيما وأنه يتعلق بالمهن الحرة والأنشطة الاقتصادية غير مدفوعة الأجر . وليس شك في أن معرفة نشاط المرأة في القطاع غير الرسمي على نحو أكثر دقة يؤدي الى تقييم أفضل لمساهمتها في الانتاج والدخل بالأسرة المعيشية .

الفصل الأول - الخصائص المميزة لعمل المرأة

الف - تقسيم العمل حسب الجنس

إن العمل الذي تؤديه المرأة هو عنصر أساسي للمحافظة على المجتمعات وبقائها . وتفترض الدراسة الحالية أن المرأة تقوم بنوعين من العمل بصورة أساسية . ويتمثل العمل الأكثر أهمية في نشاط الإنجاب والأعمال المنزلية التي تؤدي في الأسرة المعيشية والتي تعتبر ضرورية للتناسل ، والتنشئة الاجتماعية للأجيال المقبلة ، وسد النقص في القوة العاملة . أما النوع الثاني من العمل ، والذي يمكن أن نطلق عليه اسم العمل الاجتماعي أو المجتمعي ، فيتم خارج نطاق المنزل وفي سوق العمل . وفي هذا النوع من العمل ، تحقق المرأة دخلاً وتصبح جزءاً من القطاع السكاني المعروف باسم القطاع المنتج اقتصادياً . ويوجد هذان النوعان من العمل ، المنزلي والاجتماعي ، في كافة المجتمعات . ورغم أن تحديد المهام بوصفها منزلية أو اجتماعية يتفاوت من مجتمع لآخر وطبقاً لمستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، إلا أنه يتوقع من المرأة على نطاق واسع أن تضطلع بمسؤولية الأعمال المنزلية باعتبارها أحد الالتزامات الرئيسية التي تتحملها .

ففي أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، تقوم المرأة داخل الوحدات المنزلية برعاية الأسرة والإنجاب . وعادة ما تكون المرأة والوحدات المنزلية التابعة لها مسؤولة عن المحافظة على الأسرة وعن الإنجاب ، رغم أن هذه المسؤولية لا تقتضي القيام على نحو مباشر بكافة المهام ذات الصلة من جانب النساء جميعاً .

وبوجه عام ، فإنه يمكن تجميع المهام المنجزة من خلال العمل المنزلي على النحو التالي :

- (أ) الإدارة وتوزيع ميزانية الأسرة والانتاج للحساب الخاص ؛
- (ب) شراء أو إنتاج السلع والخدمات بغرض التجهيز والاستهلاك ،
- (ج) تحويل السلع المشتراة بغرض الاستهلاك والانتاج المباشر للخدمات لأغراض الاستهلاك ؛

(د) تربية الاطفال وتنشئتهم تنشئة اجتماعية .

إلا أنه مع تقدم اقتصاد السوق ، أصبحت هذه المهام تؤدي على نحو متزايد بواسطة الخدمات المشتراة في السوق أو التي يتم توفيرها من خلال المؤسسات العامة والخامة ، وفي الاقتصادات المعيشية حيث يكون مستوى التكنولوجيا بالغ الانخفاض ، تجمع الوحدة المنزلية بين المهام الانتاجية ومهام الانجاب ويكون التمييز بين عمل المرأة وعمل الرجل واضحا ، حيث يوظف الرجل بالمهام الانتاجية على نحو أساسي ، بينما تقوم المرأة بالمهام الانتاجية ومهام الانجاب معا^(١) . ومع تزايد إمكانية الحصول على دخول أعلى ، أصبح التمييز بين العمل المنزلي والعمل الاجتماعي أكثر وضوحا ، فقد ترتب على زيادة كمية السلع والخدمات المشتراة في السوق انخفاض نسبة السلع والخدمات المنتجة عن طريق الاعمال المنزلية .

وقد أدت التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى تعزيز الاتجاه العالمي العام نحو نقل انتاج السلع والخدمات الى السوق ، والتقليل من النشاط الذي يستهدف تحويل المدخلات داخل الاسر المعيشية لأغراض الامتلاك الخاصة للأسرة المعيشية . ومن الأمثلة على ذلك التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة . ففيما مضى ، كانت التنشئة الاجتماعية المبكرة ، حتى من السادسة أو السابعة ، تتم داخل الاسرة المعيشية . أما في الوقت الحالي ، في المناطق الحضرية من البلدان الأكثر تقدما ولا سيما بالنسبة للطبقات المتوسطة والعليا ، فإن هذه المهام توظف بها أساسا مؤسسات اجتماعية . وبعبارة أخرى ، فإنه ثمة اختلافات كبيرة في كم العمل المنزلي الذي يؤدي في الاسر المعيشية كمؤشر على درجة تطور البلد والطبقة الاجتماعية موضوع البحث .

بيد أنه على الرغم من أن الاتجاه على المدى الطويل هو زيادة السلع والخدمات في السوق وما يترتب على ذلك من انخفاض في الأنشطة التي يتم الاضطلاع بها داخل الاسرة المعيشية ، فإن هذا الاتجاه قد ينعكس في أوقات الأزمات الاقتصادية ، حيث يمكن للوحدات الاسرية أن تغطي نطاقا أوسع من الأنشطة . وفي حالة المرأة ، فإن ذلك قد يعني أنه يتعين عليها مضاعفة عملها الاجتماعي والمنزلي . ففيما يتعلق بالمرأة فسي الجماعات الأكثر حرمانا ، يكون الاتجاه نحو زيادة استبدال السلع المشتراة بتلك التي يمكن إنتاجها في الاسرة المعيشية الى الحد الأقصى ، ووضع الخطط المختلفة لزيادة دخل الاسرة ، أي الاضطلاع بأنشطة مدفوعة الأجر في سوق العمل . ويمثل ذلك صعوبة خاصة في ظروف الازمة الاقتصادية ، وهو ما يفضي الى دفع المرأة ليس للقيام بأنشطة غير رسمية لقاء أجر نقدي فحسب ، وإنما لممارسة تلك الأنشطة التي تتلقى عنها مقابلا عينيا .

وعلى ذلك ، فإن المرأة تضطلع ببعض الأنشطة مثل تولي مهمة غسل الملابس ، ورعاية الأطفال ، والطهي ، وما شابه ذلك ، وهي أنشطة مدفوعة الأجر إذا قامت بها الطبقات الاجتماعية الأخرى لحساب الأسر المعيشية ، في حين أنه عند أداء هذه الأنشطة للأقارب داخل البيئة الخاصة بالمرأة ، فإنها تعتبر عمليات تبادل للخدمات ، بل وربما لا تعتبرها المرأة ذاتها بمثابة عمل . ويمثل ذلك أحد المصادر الهامة التي تؤدي إلى التقليل من قيمة مشاركة المرأة في القوة العاملة على نحو ما يظهر في التعدادات والدراسات الاستقصائية .

إلا أن المسؤولية الرئيسية المنوطة بالمرأة في مجال الانجاب تجعلها عاملة من الدرجة الثانية في مجال الانتاج الاجتماعي . ونتيجة لذلك ، فإن المرأة تمثل قوة عاملة ذات طابع خاص . وهذا التقسيم للعمل حسب الجنس لا يترتب عليه فحسب تبعية المرأة في المجال المنزلي - حيث تقلل قيمة متبادلة - وإنما يؤدي كذلك إلى تأكيد تبعيتها في سوق العمل .

بيد أن الخط الفاصل بين الأنشطة المنزلية والأنشطة الاجتماعية ليس واضحا ، حيث أنه يشير إلى عمليات تقييم أيديولوجية تتفاوت حسب البلد ومستويات التنمية ، ومن ثم يظهر جوانب لبس عديدة نتيجة عدم الوضوح عند تحديد العمل ، والتأثر بوجهات النظر الأيديولوجية المختلفة . وتصبح هذه الجوانب أكثر وضوحا عند مناقشة موضوع القطاع غير الرسمي . ومرد ذلك إلى أنه عند الإشارة إلى القطاع غير الرسمي ، فإن الاحالة تكون - في معظم الحالات - إلى الأنشطة المتأصلة في عملية الفعل على نحو مستفيض بين النطاقين المنزلي والاجتماعي .

باء - المرأة في القوة العاملة

١ - المفاهيم والتعاريف

إن مفهوم القوة العاملة الذي ظهر مع التغيرات التي استحدثها تعداد السكان بالولايات المتحدة عام ١٩٤٠ ، والذي تضمن العاطلين لأول مرة ، قد أكدت إحدى الوسائل الجديدة لتقييم القوة العاملة ، والتي تعرف بأنها السكان الذين يعملون أو الذين يبحثون عن عمل . وقد نقل هذا التعريف ، الذي تم تطويره بواسطة اقتصاد السوق المتقدمة النمو وعلى نحو يلائم هذا الاقتصاد ، إلى بلدان لا تملك أسواقا متكاملة تماما وحيث تتواجد أشكال انتاجية مختلفة . فمفهوم القطاع السكاني الذي يتألف من

العمال والذي يختلف عن المجموع العام للسكان يقتضي وضع نظام للانتاج يتم التمييز فيه بين العمل وغيره من الانشطة الاخرى التي تفي باحتياجات الحياة ذاتها . إلا أن هذه التفرقة ليست بهذا القدر من الوضوح في الاشكال الانتاجية الاقل تقدما .

وفي الواقع ، إن العامل المحدد لمفهوم القوة العاملة ، كما يذكر "فيليسيا ماديرا"^(٢) ، هو مدى تقدم الرأسمالية ، أي عدد الافراد الذين انضموا الى اتجاهها المتزايد نحو اضاء الطابع التجاري والنقدي على العلاقات الاجتماعية ، وهو الاتجاه الذي كان طليعته بيع العمل بعد تحويله الى سلعة . وفي الوقت ذاته ، فإن الاهتمامات السوقية والنقدية تحيل الافراد الذين يتم توظيفهم في أنشطة تنطوي على اضاء الطابع التجاري على المنتجات والارباح الى طبقة من المتعهدين الذين يظلمون بمسؤولية الانتاج الاجتماعي ، والذين يعتمد عليهم معظم الاشخاص الاخرين ، بما في ذلك معظم النساء .

إن التعريف الخاص بالسكان المنتجين اقتصاديا والمستخدم في الدراسات الاستقصائية والتعدادات يجعل من الصعوبة بمكان قياس النشاط الاقتصادي للمرأة نظرا لما يتسم به هذا النشاط من طبيعة خاصة ؛ وسوف تناقش فيما يلي بعض هذه الصعوبات .

تتمثل الصعوبة الاولى في تعريف حد ما يمكن اعتباره انتاجا للسلع والخدمات . وبوجه عام ، فإن العمل المنتج للسلع والخدمات يعرف علميا بأنه ذلك الذي يتعلق بالأنشطة الاجتماعية مدفوعة الاجر ، والتي يتم القيام بها على نحو متصل وتستغرق الوقت بأكمله . وعلى هذا النحو ، فإن عمل المرأة في معظمه ليس مسجلا بصورة ملائمة بحيث تكون خصائصه الاساسية هي عدم الاستمرارية المتمثلة بدورات الحياة الاسرية ، والموسمية ، لاسيما في المناطق الريفية ، والعمل غير المتفرغ في القطاعات التقليدية من الاقتصاد ، أو في المشاريع الاسرية أو من خلال العمل الحر^(٣) . وعلى ذلك ، فإن الخصائص المميزة لعمل المرأة ترتبط ارتباطا وثيقا بالقطاع غير الرسمي في الاقتصاد .

ثانيا ، إن تطبيق هذا التعريف لا يأخذ في الاعتبار الاعمال المنزلية التي يتم القيام بها داخل الأسرة المعيشية بوصفها عملا . ويستتبع ذلك عدم تسجيل عدد هام من الأنشطة المستخدمة لسد النقص في القوة العاملة والمجتمع ككل . إذ تشير إحدى الدراسات التي أجرتها منظمة العمل الدولية الى أنه في ثمانية بلدان بأمريكا

اللاتينية ، يتم الاضطلاع بقدر أكبر من العمل داخل الأسرة المعيشية عنه خارجها (٤) .
وفيما يتعلق بالقيمة ، فإن عمليات القياس تشير الى أن الأعمال المنزلية يمكن أن
توفر ما بين ثلث ونصف الدخل النقدي للأسر . بل إن الرقم قد يرتفع في حالة الأسر
الأكثر فقرا .

ثالثا ، إن تعريف النشاط الاقتصادي المستخدم حتى الآن يقدم مقياسا ضعيفا
للعمل المنتج للسلع والخدمات بغرض الاستهلاك الذاتي . وبوجه عام ، فإن الأنشطة التي
لا تنتج من أجل السوق قد تكون أحد الأنواع الثلاثة التالية : (أ) الانتاج المباشر
لاغراض الاستهلاك الذاتي ، (ب) تجهيز المنتجات لاغراض الاستهلاك الذاتي (طحن الغلال ،
وإعداد وحفظ الأطعمة ، وتجهيز الجبن والزبد وما شابه ذلك) ، (ج) الأنشطة المخصصة
للاستخدام الذاتي مثل استثمار رؤوس الأموال ، لا سيما في مجال التشييد والاضافات التي
يتم عملها بالمساكن الخاصة . فطبقا للتوصيات الدولية ، ينبغي اعتبار جميع الأشخاص
الذين يشتركون في الانتاج لغرض الاستهلاك الذاتي أشخاصا منتجين "إذا ما كان مثل هذا
الانتاج يشكل مساهمة كبيرة في الاستهلاك الكلي" (٥) .

ويعتبر الانتاج لاغراض الاستهلاك الذاتي مرتفعا للغاية في معظم اقتصادات
المنطقة . كما أن الانتاج لاغراض الاستهلاك الذاتي لا يمثل ظاهرة ريفية فحسب ، بل
يكتسب أبعادا هامة في المناطق الحضرية . ففي أمريكا اللاتينية ، نجد أن التباينات
بين الحضر والريف من حيث مدى إضفاء الطابع النقدي لتباينات بالغة ، بل إن أنواع
الأنشطة المعيشية التي يمكن القيام بها في المدن أكبر كثيرا منها في المناطق
الريفية . وليس ثمة شك في أن الاضطلاع بمهام عديدة في الأنشطة المنزلية الانتاجية هو
أحد الآليات المستخدمة لمواءمة الأسر ذات الدخل المنخفض في المناطق الحضرية مع الحد
الأدنى للأجور اليومية المنخفضة التي يحمل عليها أفراد الأسرة ممن يشغلون وظائف
بأجر . وطبقا لمستوى الدخل ، فإن تنظيف المنزل ، والعناية بالأطفال واعداد الطعام
ليست هي المهام المنزلية الوحيدة التي تؤديها المرأة في الحضر . كما أنها قد
تتفرغ كذلك لرتق الملابس ، وتربية الماشية وزراعة الخضر ، وجمع حطب الوقود وجلب
المياه ، وما الى ذلك . ورغم أن هذه الأنشطة التي تمارسها ربة المنزل في الحضر
ربما يكون نطاقها أضيق من تلك التي تقوم بها ربة المنزل في المزارع ، إلا أنه إذا
قيست قيمتها بالمقارنة بالقيمة النقدية لهذه الخدمات ذاتها التي تكتسبها في
السوق ، فإن أهمية الانتاج المنزلي في المناطق الحضرية تصبح واضحة (٦) .

وفي اقتصادات امريكا اللاتينية ، حيث تكون المساهمة الانتاجية للمرأة كبيرة للغاية نظرا لان السوق لا يمثل بعد قوة مؤثرة كبيرة ، نجد أنه ليس هناك وضوح قاطع فيما يتعلق باتجاه المنتج (الاستهلاك/البيع) ، أو الفصل بين العمل الانتاجي والعمل المنزلي . ويؤدي ذلك الى قصور التعدادات والدراسات الاستقصائية عن قياس المساهمة الاقتصادية للمرأة على النحو الملائم ، نظرا لتعذر التمييز بين الانتاج للاغراض الاستهلاك الذاتي الذي تمارسه المرأة وبين الأنشطة المنزلية التي تعرف بوصفها أنشطة غير اقتصادية ، سواء من جانب المرأة ذاتها أو الأشخاص الذين يجرون المقابلات .

٢ - المسائل قيد التنفيذ

إن معالجة المعلومات المتعلقة بالتعدادات تتم طبقا للمتغيرات الفردية لا المنزلية . ويعني ذلك أن الأبعاد الأساسية التي تؤثر على مشاركة المرأة في العمل مثل دورة الحياة لا توضع في الاعتبار . إذ تحدد المرحلة التي تصل اليها الأسرة على مدى دورة حياتها ، الحد الأقصى والأدنى للعمل الذي يتعين على المرأة القيام به ، ومدى "تواجدها" بدرجة أكبر أو أقل في سوق العمل من زاوية مفهوم القوة العاملة . وموجز القول فقد تجدر الإشارة الى أن مدى "تواجد" المرأة في الإقليم للمشاركة في سوق العمل الرسمية يزداد الى أقصى حد عندما يقل عمرها عن ٥٣ عاماً ، أو إذا كانت غير متزوجة أو منفصلة ، أو مطلقة أو أرملة ، أو حصلت على قدر من التعليم العالي (لاكثر من ١٠ أعوام دراسية) ، وعندما لا تكون قد أنجبت أطفالا . وهذه المتغيرات ذات الطابع الفردي يمكن ربطها جميعا بدورة حياة الأسرة ، وهو ما يتم تحديده على ضوء نقاط التحول في التطور الذي تشهده الوحدة الأسرية .

ويمكن تجميع نقاط التحول هذه في ثلاث فترات رئيسية ؛ (أ) تكوين الاسر وإنجاب الأطفال للمرة الأولى ؛ (ب) الفترة الخاصة بالازواج الذين يكون أطفالهم في سن المدرسة ؛ (ج) الفترة الخاصة بالازواج الذين يعيشون بمفردهم بعد زواج الاولاد وتكوينهم وحدات أسرية أخرى أو بعد استقلالهم ماديا عن طريق الدخول في سوق العمل . وهذه المراحل الثلاث (التي يمكن تقسيمها بدورها الى مراحل فرعية) لا تتحقق بالضرورة في كل وحدة أسرية ، حيث إن بعض الاسر يتم طلاقها (مما يخلق وضع المرأة ربة الأسرة) أو لا تترزق بأطفال ، أو لا يحقق الاولاد الاستقلال حتى بعد بلوغهم من النضج . وهذا التنوع في الأوضاع يعني اختلاف كم العمل المنزلي والاجتماعي المطلوب في كل مرحلة من دورة حياة الأسرة المعيشية ، كما أن هذا الكم سوف يحدد بدرجة كبيرة إمكانية إدماج المرأة في سوق العمل الرسمية . ومن ثم فإن دراسة المرحلة الخاصة بدورة حياة الأسرة يمثل أهمية بالغة عند بحث العلاقات الهامة التي تبرر مشاركة المرأة في سوق العمل .

بيد أن التعدادات والدراسات الاستقصائية في الإقليم تحدد الحد الأدنى للسنة الذي يمكن اعتباره فعالاً من الناحية الاقتصادية بما يتراوح بين ١٠ - ١٥ عاماً . ومعنى ذلك أن هناك مجموعات هامة من الأطفال والشباب الذين يعملون في الاقتصادات المعيشية في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء لا تدخل في الحساب . وبالمثل فإن الفترة المرجعية التي يتم فيها استقصاء النشاط الاقتصادي في التعدادات والدراسات الاستقصائية - وهي بصفة عامة الأسبوع السابق على المقابلة - يتمدر أن تشمل العديد من الأنشطة التي تؤديها المرأة والتي تتسم بطابع موسمي أو متقطع .

وفضلاً عن ذلك ، فإن الحد الأدنى للوقت المطلوب للعمل حتى يمكن اعتبار الشخص نشيطاً اقتصادياً - - وهو الوقت الذي يتفاوت من بلد لآخر داخل الإقليم - - يغفل العديد من أفراد الأسرة الذين لا يتقاضون أجراً ، لا سيما النساء والأطفال ، في تلك البلدان التي يرتفع فيها هذا الحد (١٥ ساعة أو أكثر أسبوعياً) . وقد اتضح هذا الأفعال من خلال الدراسة الاستقصائية المنهجية التي أجرتها منظمة العمل الدولية في كوستاريكا عام ١٩٨٣ . فقد أدرجت هذه الدراسة الاستقصائية في الاستبيان وحدة قياس خاصة مسممة لبحث "الأنشطة الهامشية" التي تؤديها المرأة . وأظهرت البيانات أن هؤلاء النساء يعملن لأقل من ١٥ ساعة أسبوعياً في المتوسط . وقد بلغ عدد النساء في هذه المجموعة أربعة أضعاف عدد اللاتي قمن بالإعلان عن أنفسهن كعاملات لحسابهن الخاص وتم تحديدهن في الجزء الرئيسي من الاستبيان^(٧) . ومعنى ذلك أن هناك مجموعة هامة من النساء غير متضمنة في السكان المنتجين اقتصادياً ، كما أن المساهمة الاقتصادية لهذه المجموعة في الأسرة المعيشية أو في الناتج الاجتماعي غير مسجلة ، مما يعوق كذلك قياس حجم السكان المستخدمين استخداماً ناقصاً .

وقد أظهر تحليل الأنشطة المعلنة من جانب هذه المجموعة من النساء في الدراسة الاستقصائية الخاصة بكوستاريكا أنه يمكن تصنيف معظمهن داخل القطاع غير الرسمي ، وهو ما يشير إلى أن تقدير عدد النساء العاملات في مجال الأنشطة غير الرسمية في الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية والتعدادات يقل عن الواقع بدرجة كبيرة . ويؤكد ذلك وجهة النظر الخاصة ببرنامج التوظيف الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وغيره من المؤسسات البحثية الأخرى من أن الخصائص المميزة للعمال المستخدمين في القطاع غير الرسمي تخالف تلك الموجودة في القطاع الرسمي . فالغالبية العظمى من العاملين في القطاع غير الرسمي تتألف من النساء (حتى إذا ما استبعد القياس الموظفون المحليين) ، وحديثي السن أو المسنين من كلا الجنسين ، وأرباب الأسر المعيشية (لا سيما النساء) ، والأقل تعليماً والمهاجرين^(٨) . وخلاصة القول إن ما توضحه الدراسات فيما يتعلق بتكوين القطاع غير الرسمي هو أن هذا القطاع يكمل القطاع الرسمي بمعنى أن الأول يذلل الصعاب التي تكتنف إدماج العمال في القطاع الأخير .

وتؤدي التزامات المرأة فيما يتعلق بالإنتاج ورعاية الأسرة الى الحد بدرجة كبيرة من مشاركتها في سوق العمل ، لاسيما في حالة المرأة الأكثر فقرا حيث يكون من الصعب عليها شغل وظائف تتطلب منها الالتزام بجدول محدد ، وترك الأسرة المعيشية ، وعدم النظر الى الأعمال المنزلية باعتبارها المهمة الرئيسية لها . ولهذا السبب ، فإن المرأة تظلع بدور أهم في سوق العمل غير الرسمية . وتوضح إحدى الدراسات التي أجراها برنامج التوظيف الاقليمي لامريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي في الإقليم على أساس عينات التعداد (أنظر الف - ٤ من المرفق) انه في حوالي عام ١٩٨٠ ، وبعد استبعاد الخدمة المنزلية من القطاع غير الرسمي ، تراوحت نسبة النساء المستخدمات في القطاع الحضري غير الرسمي بين ٦ في المائة (بنما) و ٢٦ في المائة (باراغواي) . وتزداد هذه النسب بدرجة كبيرة إذا ما بحثنا مشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي غير المنظور ، وبعبارة أخرى ذلك الجزء من القطاع غير الرسمي الذي لا يتم قياسه في التعدادات والدراسات الاستقصائية^(٩) . ويرجع هذا التقديم للبيانات على نحو أقل من الواقع الى الشكل الذي يتم به تعريف القوة العاملة من جهة ، والمشاكل التي ينطوي عليها قياس السكان النشطين اقتصاديا من جهة أخرى .

وعند مقارنة المصدرين الرئيسيين للمعلومات المستخدمين في تصنيف القوة العاملة ، ألا وهما التعدادات والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية ، لا يعنى إلا أن نخلص الى أنه رغم ما يتيح التعداد من تعميم وتزامن في المعلومات بدرجة أكبر مما توفره الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية ، إلا أن المصدر الأخير يضي على القياس قدرا أكبر من العمق والتحديد .

وتعتبر الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية أكثر فائدة من التعدادات كوسائل لدراسة القطاع غير الرسمي ، ومرد ذلك أن هذه الدراسات تدرس بدقة أكبر الخصائص المميزة للنشاط والعمالة والبطالة ، فضلا عن تدريب الأشخاص الذين يجرون المقابلات ، كما أنها تشتمل على دراسة للأنشطة الثانوية (التي لا تتناولها التعدادات) ، وتتيح إمكانيات أكبر لاستخدام الأسرة المعيشية كوحدة للتحليل ، والأهم من ذلك هو أن هذه الدراسات تجرى في معظم البلدان مرة سنويا على الأقل ، مما يتيح متابعة حالة النشاط الذي يمارسه السكان على مدى الفترات المختلفة بمرونة أفضل . بيد أن الخصائص المميزة لعمل المرأة التي تعرضنا لها بالمناقشة في هذا الجزء توضح أن الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية تواجه بدورها معوقات هامة تحول دون إجراء التعداد لقطاع المرأة المستخدم في القطاع غير الرسمي على النحو الملائم . وقد جاء ذلك نتيجة لكون عمل المرأة بصفة عامة ، وجانب كبير من عمل المرأة في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد على وجه الخصوص ، من الأعمال غير المنظورة .

جيم - المرأة في القطاع غير الرسمي للاقتصاد
وأهميتها في تخطيط السياسات

يتمثل أحد المقاصد الرئيسية لتحديد مفاهيم للقطاع غير الرسمي وقياسه على النحو الملائم ، بما في ذلك مشاركة السكان في القطاع وفي الناتج وفي الدخل المحقق ، في دعم تصميم السياسات التي ستؤثر تأثيرا فعالا في المجموعات الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة .

وإن النهج "الرفاهي" إزاء التخطيط ، الذي تبدو فيه قطاعات هامة من السكان مجرد متلقية للسلع والخدمات التي تمنحها الحكومة^(١٠) ، لا يأخذ في الاعتبار وجود قطاعات عريضة من السكان الذين يعتبرون غير ناشطين اقتصاديا عادة ، تنتج نسبة كبيرة من السلع والخدمات المنزلية ، فضلا عما تحققه من نتائج اجتماعي .

ولهذا السبب ، فإن قياس مساهمة المرأة داخل القطاع غير الرسمي تجعل بالإمكان ، من زاوية التخطيط الاجتماعي والاقتصادي ، التغلب على سلسلة من أوجه النقص التي لا تتيح للمرأة الاستفادة من السياسات الاجتماعية والاقتصادية . وتتطلب الجوانب التالية بعض الاهتمام على وجه الخصوص :

(أ) مساهمة المرأة الاقتصادية من خلال العمل الانتاجي والاعمال المنزلية ؛

(ب) الحاجة إلى اكتساب المزيد من المعرفة الشاملة للتقسيم القائم للعمل داخل الأسرة المعيشية ، مع تحديد المساهمات الاقتصادية والاقتصادية الاضافية لكل فرد على حدة . فالسياسات المصممة لأرباب الأسر المعيشية لا تعني بالضرورة تحسين الأوضاع الخاصة بكافة أفراد الأسرة المعيشية ؛

(ج) حقيقة أن القطاعات الخضرية غير الرسمية تميل إلى أن تتركز من حيث المكان في "جيوب غير رسمية" . ومن ثم ، فإن الجهود المبذولة في مجال التخطيط والخدمات الاجتماعية ينبغي أن تركز على مثل هذه المناطق .

ومن شأن توفير المعلومات الملائمة عن المرأة في القطاع غير الرسمي المنظور أن يتيح المجال لوضع سياسات محددة تستهدف ما يلي :

(أ) توفير المساعدات التقنية والتمويل للمرأة المستخدمة في القطاع غير الرسمي . فعندما تمنح الائتمانات ، فإنها تخصص بوجه عام لمالك الأرض في حالة مزار المنتجين الزراعيين ، أو لملاك المشاريع الأسرية حيث يعمل أفراد الأسرة المعيشية الآخرون . فإذا ما أدركنا أن هناك مجموعات من النساء تعمل في القطاع غير الرسمي وهي في الوقت ذاته ربوات للأسر المعيشية ، يمكن عندئذ تصميم سياسات تتيح لهن إمكانية الوصول إلى خطوط الائتمان بفرض تحسين المعدات وشراء المواد الخام ؛

(ب) تدريب النساء المستخدمات في هذا القطاع من أجل مضاعفة الانتاجية والكفاءة ومن ثم زيادة الدخل ؛

(ج) تنفيذ السياسات المتعلقة بالجوانب التجارية ، وشراء مدخلات الإنتاج ، والتعاقد من الباطن وما شابه ذلك . وتعتبر هذه السياسات ذات أهمية خاصة بالنسبة للنساء العاملات في بعض الأنشطة مثل تجهيز الأغذية والمبيعات ، لاسيما اللاتي ليس لهن مكان عمل ثابت ؛

(د) تطوير السياسات والبرامج المتعلقة بتحسين المستوى التكنولوجي بفرض الارتقاء بتنظيم الانتاج وتقنيات الانتاج ، وتوفير المساعدات التقنية . وتمثل هذه السياسات أهمية بالغة بالنسبة للمرأة الحرفية ؛

(هـ) تنفيذ السياسات القانونية المتعلقة بمستويات المرتبات ، والتأمينات الاجتماعية وقواعد العمل . وينبغي التركيز في هذا الصدد على وضع النظم والترتيبات الخاصة بالعقود والعمولات .

ويشكل العاملون في مجال الخدمة المنزلية إحدى المجموعات الخاصة الأخرى التي تتطلب تصميم سياسات محددة لها . وتحدد درجة استغلال هؤلاء العاملين على أساس نوع علاقة العمل ، لاسيما في حالة العاملين المقيمين في الأسرة المعيشية^(١١) . ومرد ذلك أنه ، على الرغم من الدرجة العالية نسبيا من الطابع الرسمي داخل هذا القطاع ، حيث ينظمه في معظم الحالات عقد عمل ، مع حد أدنى للأجر والتأمينات الاجتماعية ، إلا أن المرتبات فيه هي أقل المرتبات في قطاع العمال المسجلين^(١٢) .

ونظرا لضخامة القطاع غير الرسمي غير المنظور ، فإن تحسين قياسه يمكن أن يسهم بدرجة كبيرة في تصميم سياسات ملائمة تتيح للمرأة العمل بمجهود أقل وفعالية أكبر في مجالات العمل الإنتاجي ، ومنها على سبيل المثال ما يلي :

(أ) السياسات الرامية الى تخفيف الاعمال المنزلية ، مما يتيح للمرأة وقتاً أكبر للقيام بأنشطة مدفوعة الاجر في القطاع غير الرسمي . ويعتبر إنشاء دور الحضنة والمدارس من الامور الجوهرية لتحقيق هذا الغرض ؛

(ب) السياسات الوظيفية الموجهة الى النساء اللاتي لا يظهر لهن نشاط اقتصادي (ربات البيوت) ، وإن كان يتم استخدامهن في القطاع غير الرسمي ، ولا تشمل سياسات التوظيف التقليدي والمرتببات الى هؤلاء النساء بالقدر الذي يحققن به دخلهن كعاملات في المهن الحرة . ومن ثم فإن معرفة القطاع غير الرسمي غير المنظور يمثل أهمية بالغة بالنسبة لتصميم سياسات الدخل وتوفير فرص العمل حتى يمكن الوصول الى هؤلاء النساء .

بيد أنه من الصعب تصميم سياسات تؤثر على الانتاج في الاسر المعيشية ، مما يستوجب ضرورة التخطيط من وجهة نظر أفراد الاسر المعيشية . وبهذا المعنى ، فإنه من الأهمية بمكان أن توضع في الاعتبار الحاجة الى زيادة إمكاناتهم كمجموعة ، عن طريق زيادة تدريب هؤلاء الافراد ومهاراتهم فضلا عن تنظيمهم . إلا أن تنفيذ السياسات الموجهة نحو إمكاناتهم في العمل كمجموعة تكتنفه بعض الصعوبات ، نتيجة لما يتميز به نشاطهم من منافسة شديدة . بيد أنه يمكن تحديد المجالات التي قد يتيح فيها التنظيم الملائم للأسر المعيشية التفاوض مع الاجهزة الحكومية من أجل الحصول على الائتمانات والمدخلات والتدريب وما شابه ذلك ، وهو ما يتعذر عليهم تحقيقه على أساس فردي .

الفصل الثاني - الطابع غير المنظور لعمل المرأة في القطاع غير الرسمي

الف - المفاهيم والتعاريف الخاصة بالقطاع غير الرسمي

يتوقف حجم القطاع غير الرسمي والأقسام المختلفة لسوق العمل بوجه عام على التعاريف المعتمدة وإمكانات القياس التي توفرها التعدادات والدراسات الاستقصائية . وعلى ذلك فإنه يمكن التمييز بين ثلاث نهج للقياس نظرا لأنها تشير مشاكل مختلفة فيما يتعلق بالقياس (١٣) . ويؤكد النهج الأول على عدم تجانس النظام الاقتصادي ، بما في ذلك وحدات الإنتاج ، ونمط الأنشطة التي تمارسها هذه الوحدات وإمكانات نموها . وانطلاقا من هذا الرأي ، فإن تعريف القطاع غير الرسمي يركز على الاختلافات القائمة بين المشاريع أو الوحدات الاقتصادية الخاصة بهذا القطاع بالمقارنة بمشيلاتها في القطاع الرسمي . ومن الخصائص التي يركز عليها هذا المنظور الحجم ، والتنظيم ، ونوعية التكنولوجيا والموارد البشرية الغالبة في كل قطاع . وتتمثل الخصائص الرئيسية للوحدات الانتاجية في القطاع غير الرسمي طبقا لهذا النهج فيما يلي : ضآلة الحجم (لا يزيد عن أربعة أشخاص عادة) ، والاستخدام الكثيف للعمل مع حد أدنى من رأس المال ، واستخدام الأساليب التكنولوجية المبسطة ، وسهولة وصول العاملين الى هذه الوحدات والوحدات بدورها الى السوق ، وانتشار نظام الممتلكات المملوكة للأسرة ، واستخدام العمالة غير الماهرة ، وعدم وجود التنظيم والعقود الرسمية ، وكثرة استخدام المدفوعات العينية .

وبوجه عام ، فإن قياس القطاع غير الرسمي باستخدام المفاهيم القائمة على أساس الوحدات الانتاجية لا يمكن أن يتم بالاستعانة بالمعلومات المتعلقة بخصائص الأسرة المعيشية ، إذ أنه لا يتحقق في الواقع إلا على أساس التعدادات والدراسات الاستقصائية الاقتصادية . إلا أن هناك بعض المتغيرات التي تشملها الدراسات الاستقصائية للأسرة المعيشية تتيح تحديد جانب من القوة العاملة في هذا القطاع على الأقل . إذ يمكن ، فيما يتعلق بحجم الوحدات الاقتصادية على سبيل المثال ، استخدام البيانات المتصلة بعدد العاملين المستخدمين في المنشآت التي يعمل بها من يجيبون على الأسئلة . واستنادا الى التعريف الذي يتم اعتماده ، فإنه يمكن اعتبار أن المستخدمين العاملين في الوحدات الاقتصادية التي يقل عدد العاملين فيها عن خمسة عمال ينتمون الى القطاع غير الرسمي .

وثمة مثال آخر على ذلك هو استخدام البيانات التي يتم جمعها في بعض الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية فيما يتعلق بالتأمينات الاجتماعية . إذ يمكن استخدام الاشتراكات الضئيلة في نظام التأمينات الاجتماعية من جانب العاملين الذين يتقاضون أجوراً كمؤشر للطابع غير الرسمي للعلاقات التعاقدية .

ويقوم المنظور الثاني على أساس النهج الخاص بسوق العمل ، وهو يركز على "مسألة العمالة ، واستيعاب القوة العاملة ، وتوزيع الفرص الوظيفية والتعليم المهني ، بالإضافة إلى العوامل المحددة للعرض والطلب فيما يتعلق بالعمالة" (١٤) . ويمكن في هذه الحالة إجراء تحليل لتقسيم سوق العمل بالاستعانة بالخصائص التي تحدد إدماج السكان النشطين اقتصادياً في الإنتاج وهي : وضع العمالة ، والصناعة ، والمهنة . ويعتبر المعيار المستخدم للفصل بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي هو وجود العاملين الذين يتقاضون مرتبات والذين لا يتقاضون مرتبات . ويتضمن القطاع الرسمي أو الحديث في هذا المنظور العمال المستخدمين في الوحدات الإنتاجية التي تغلب عليها العلاقة بين المرتب والعمل . ويستتبع ذلك أن القطاع غير الرسمي هو ذلك الذي لا تقوم فيه مثل هذه العلاقة بين الأفراد . وبمعنى أدق ، فإن هذا التمييز ينطبق على جميع أفراد القوة العاملة ، بغض النظر عن حجم الوحدة الإنتاجية أو النشاط الصناعي الذي يمارسونه .

والمتغيرات الرئيسية لتحديد القطاع غير الرسمي في هذا النهج الثاني هي وضع النشاط الذي يتيح تحديد السكان المستخدمين ، ووضع العمالة أو الفئة الوظيفية ، وهو ما يحدد نوع علاقة العمل ، سواء كانت بأجر أو بدون أجر .

ويحاول المنظور الثالث تحديد الاختلافات في مستويات دخل ورفاهية السكان . ويتألف القطاع غير الرسمي في هذه الحالة من الأفراد أو الأسر التي يقل دخلها عن مستوى معين يتم تحديده سلفاً "ويعتبر ضرورياً فيما يتعلق بالرفاهية الاجتماعية" (١٥) . وتعتبر وحدة التحليل في هذا النهج هي الأسرة المعيشية أو الأسرة وليس الأفراد الذين تتم دراستهم على نحو منفصل . إذ يتم التركيز على الاستراتيجيات المعيشية التي تنتهجها الأسر المعيشية منخفضة الدخل فيما يتعلق بتوزيع القوة العاملة داخل الأسرة ، وتوزيع الأدوار المختلفة بين أفراد الأسرة المعيشية بوجه عام . ويمكن اعتبار الدراسات المتعلقة بالفقر والتي تحدد عدد هذه الأسر المعيشية تحديداً كمياً وخصائص الأدوار المختلفة فيها بمثابة نموذج لهذا المنظور . ورغم أن الغرض من هذه الدراسات لا يتمثل في تعريف القطاع غير الرسمي ، إلا أن معظم هذه الدراسات توضح أن غالبية الأشخاص الذين يعيشون في أسر معيشية فقيرة يعملون في هذا القطاع .

باء - تقييم مشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي

تشير كافة الدلائل المستخلصة من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية فيما يتعلق بحجم معدلات مشاركة المرأة الى ، (أ) أن تعريف القطاع غير الرسمي على النحو المستخدم حالياً - أي وجهة نظر سوق العمل التي تتناول الفئة الوظيفية ووضع النشاط بصفة أساسية - يقدر حجم هذا القطاع بأقل من قيمته الحقيقية ، (ب) أن هذا القطاع من القطاعات غير المتجانسة فيما يتعلق بالمؤهلات ومستويات الدخل . ومن ثم فإن السؤال عن نوع الأنشطة التي يمكن تحديدها على نحو أفضل في القطاع غير الرسمي باستخدام الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية هو من الأمور الملائمة في هذا الصدد . وبعبارة أخرى ، ما هي الوظائف "المنظورة" بدرجة أكبر في مجال العمل الحر وغير مدفوع الأجر طبقاً للدراسات الاستقصائية ، وما هي قطاعات النشاط الاقتصادي التي تتركز فيها أعلى نسبة من النساء المسجلات في القطاع غير الرسمي ، وما هي المشاكل الرئيسية التي تواجه إجراءات القياس القائمة على أساس الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية ؟ (١٦)

ويمكن القول بأن الأنشطة الاقتصادية بالقطاع غير الرسمي المسجلة في الدراسات الاستقصائية تتعلق أساساً بالوحدات الانتاجية الصغيرة والأنشطة التجارية المقدره التي يمكن أن نطلق عليها اسم "القطاع غير الرسمي المنظور" . فلماذا تكون هذه الأنشطة "منظورة" بالمعنى الإحصائي ؟ وبعبارة أخرى ، لماذا تكون هذه الأنشطة هي تلك التي يتم تعديدها على نحو أفضل عن طريق الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية التي تجري في معظم بلدان أمريكا اللاتينية ؟

إن الإجابة على هذا السؤال لا تكمن في الدراسات الاستقصائية ذاتها كما هو واضح ، إلا أنه يمكن وضع بعض الافتراضات بالاستعانة بشيء من الدعم التجريبي غير المباشر الذي توفره مثل هذه الدراسات الاستقصائية . ويتمثل الاعتبار الأول في أن القطاع غير الرسمي الذي يتم الكشف عنه يتحدد على أساس الطريقة التي يتم بها بحث وضع النشاط . ويعتبر ذلك هو المتغير الرئيسي الذي يحدد من ينتمون الى السكان النشطين اقتصادياً ، ومن هم الأشخاص المستخدمون من بينهم . وانطلاقاً من هذا التصنيف ، فإنه يمكن المضي قدماً لتعريف القطاع غير الرسمي بالاستعانة بالبيانات التي يتم الحصول عليها بشأن فئة العمالة ، والوظيفة ، وبعض المتغيرات الأخرى مثل الصناعة ، وحجم المنشأة ، والدخل ، والتعليم ، الخ ، وفقاً للمعيار العملي المعتمد لتعريف هذا القطاع . وتتمثل الفرضية الأساسية لذلك في أن الأسلوب المستخدم لتقييم وضع النشاط في الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية على أساس الأطار الخاص بالقوة

العاملة ، يحصى عدد النساء اللاتي يقمن بأنشطة تماثل أنشطة القطاع غير الرسمي بالمقارنة بالعمالات في القطاع الرسمي للاقتصاد بأقل من قيمته الحقيقية بدرجة كبيرة .

وكما ذكرنا في القسم السابق ، هناك عائق يحول دون تقييم وضع النشاط اللذي تمارسه المرأة ، وهو استخدام فترة مرجعية قصيرة ، هي أسبوع على سبيل المثال . فإذا ما كانت إحدى الخصائص المميزة للوظائف غير الرسمية هي عدم الاستقرار ، مع تكرار دورة رأس المال ، فإن الدراسات الاستقصائية سوف تنحو الى تسجيل الأنشطة الأكثر استقراراً بالقطاع غير الرسمي مثل المنشآت التجارية الصغيرة ، والعمل المنجز في المشاريع الصغيرة وورش الحرفيين ، والتي لا يخضع الانتاج والطلب فيها للتقلبات الموسمية .

وثمة صعوبات أخرى تتعلق بالاسلوب المستخدم في استقصاء وضع النشاط ، وهو سبب التقليل من قيمة عمل المرأة ، كما أنه يؤثر في قياس القطاع غير الرسمي . وتتعلق إحدى هذه الصعوبات بصياغة الأسئلة أو البنود المستخدمة في الاستبيانات لتصنيف السكان بوصفهم ناشطين اقتصاديا أو غير ناشطين اقتصاديا . إذ يتضح النمط الشكافي اللذي يحدد الأنشطة مدفوعة الأجر والتي تؤدي خارج الأسرة المعيشية ، سواء في المؤسسات أو الشركات ، من الإجابات التي تقدمها المرأة ، مما ينجم عنه تعديد منقوص للسكان الناشطين اقتصاديا من الإناث . وبالقدر اللذي تقوم فيه النساء اللاتي يقمن بأنشطة اقتصادية داخل الأسرة المعيشية - وهي الأنشطة التي يتعذر في كثير من الأحوال الفصل بينها وبين الأعمال المنزلية - بالاعلان عن أن نشاطهن الرئيسي خلال الأسبوع المرجعي يتمثل في "الأعمال المنزلية" ، فإنه يتم تصنيفهن باعتبارهن غير ناشطات اقتصاديا ، واستبعادهن من القطاع بناء على ذلك . وينطبق نفس الشيء على النساء والشباب والمسنين اللذين يعلنون عن أنفسهم باعتبارهم طلبة أو في سن التقاعد أو يندرجون تحت فئات أخرى غير ناشطة اقتصادياً . وعلى ذلك ، فإنه ثمة مجال مبهم يتضمن الأنشطة الاقتصادية التي تؤدي بالضرورة الى تصنيف النساء اللاتي يظلمن بمثل هذه الأنشطة في القطاع غير الرسمي . ويتمثل ذلك في الوظائف غير مدفوعة الأجر التي يقوم بها العاملون من أصحاب المهن الحرة أو أفراد الأسرة اللذين يتعاونون في مشاريع أسريرة صغيرة .

وثمة صعوبات أخرى في مجال قياس القطاع غير الرسمي تتعلق بطبيعة الأنشطة الخاصة بهذا القطاع . فبصرف النظر عن الكيفية التي يتم بها دراسة وضع النشاط ، نجد أن الوظائف المحظورة قانونا أو غير المقبولة اجتماعيا لا يتم الإعلان عنها بمففة

عامة في التعدادات والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية ، كما أن الأشخاص الذين يقومون بها لا يبدوون ناشطين اقتصاديا أو يظهرون وكأنهم يمارسون بعض الأنشطة الأخرى . وهذه هي الحالة بالنسبة للأعمال التي تؤدي على قارعة الطريق بواسطة الباعة الجائلين غير المرخصين ، وجامعي القمامة ، والعاشرات ، وغيرها من الأنشطة الأخرى التي يمكن اعتبارها غير مشروعة . بيد أنه طبقا لنظام الأمم المتحدة للحسابات القومية ، فإن هذه الأنشطة تعتبر من الأنشطة الاقتصادية التي يمكن إدراجها في القطاع غير الرسمي في حالة تعديدها .

وثمة أنشطة أخرى في القطاع غير الرسمي لا يتم الإعلان عنها في كثير من الحالات إما لكونها لا تفي بالشروط القانونية المختلفة ، أو أنه لا تعدد عنها ضرائب محلية ، أو تتم في مشاريع وورش صغيرة تنشأ داخل الأسر المعيشية . ويعتبر ذلك مثالا آخر للأنشطة الاقتصادية في مجال الإنتاج والتجارة صغيرة الحجم التي يطلق عليها اصطلاح الأنشطة "غير المنظورة" .

و فضلا عن ذلك ، فإن التصنيفات الوظيفية الدولية تضع بعض القيود عند استخدامها لوصف عدد كبير من الأنشطة التي تمارس في القطاع غير الرسمي والتي لا تضعها هذه التصنيفات ، موضع الاعتبار . وعلى سبيل المثال ، فقد شهدت سانتياغو الكبرى (شيلي) ظهور ما يسمى بـ "مراقبي التردد" (ويشار اليهم عادة بـ "الصامتين") ، وهم من الشباب بمهنة عامة ، ويقومون بإخطار قائدي الحافلات بالمسافة والغامل الزمني التقريبي بين المركبة التي يقودونها والمركبة التي تسبقها على نفس الطريق . وتستخدم هذه المعلومات لتقرير زيادة السرعة أو إبطائها من أجل استيعاب عدد أكبر من الركاب ، كما يتم توفيرها لقاء تعريفية محددة . وهذه الخدمة من الخدمات مدفوعة الأجر ، ويعتبر أولئك الذين يقدمونها عمالا غير رسميين . هذا ولا تضع التصنيفات المستخدمة هذا النشاط في الاعتبار ، ومن ثم فإن تصنيفه في إحدى فئات التصنيف النموذجي الدولي للمهن كان سيمص من الأمور بالغة الصعوبة إذا ما أعلن عنه في إحدى الدراسات الاستقصائية . وربما اعتبر من المهن غير المحددة أو غير القابلة للتصنيف . واستنادا الى هذا المثال ، فإن إدراج هذه المجموعات المتبقية في القطاع غير الرسمي يبدو ملائما .

جيم - دراسة نماذج لمشاركة المرأة في القطاع غير
الرسمي - المنظور وغير المنظور

عند اعتماد الاطار المفاهيمي لنظام الحسابات القومية ، وهو الاطار الذي يقدم تعويضا للأنشطة الاقتصادية وغير الاقتصادية ، فإنه يمكن ارساء معايير مختلفة لتحديد أي الأنشطة يمثل جانبا من القطاع غير الرسمي . ومن ثم فإن التركيز قد انصب ، في الفصول السابقة ، على تعريف القطاع غير الرسمي على أساس فئة العمالة ، وحدود هذا التعريف .

وعلى ذلك ، فإنه من الضروري اجراء دراسة مسبقة لخصائص نماذج القطاع غير الرسمي ، توضح فيها الأنشطة والأفراد الذين تتضمنهم كل فئة ، من أجل الكشف عن الصعوبات الرئيسية التي تواجه القياس في كل حالة على حدة ، حيث انها لا تؤدي إلى نفس المشاكل في جميع الحالات . ويمكن على هذا الأساس توضيح الوسائل التي يمكن عن طريقها تذليل هذه الصعوبات .

وتفترض النماذج المقترحة في هذه الدراسة انه يمكن التمييز بين الأنشطة الاقتصادية في القطاع غير الرسمي تبعا لأبعادها المختلفة . وتعتبر الخصائص المميزة لكل قطاع (أو نوع) فرعي متملة بالأوضاع المركزية أو المتطرفة داخل كل بعد من هذه الأبعاد ، حيث انها تكون متوافقة بطرق مختلفة في كل نشاط فردي . وعلى ذلك ، فإننا نتناول بالمعالجة مجموعة مركبة ذات سمة تحليلية للتحقق من الأشكال المختلفة التي تتم بها الأنشطة داخل القطاع الرسمي في واقع الأمر .

وقد تناول البحث الأبعاد التالية :

(١) المكان الفعلي للعمل : أي المسافة بين المنزل أو الأسرة المعيشية والمكان الذي يؤدي فيه النشاط عادة . فهناك الأنشطة التي تجرى داخل الأسرة المعيشية من ناحية ، (مثل العمل الذي يقوم به الخياطون الذين يعملون لحسابهم الخاص في المنزل) ، والمشاريع والخدمات الصغيرة التي تقع خارج المنزل أو الأسرة المعيشية من ناحية أخرى (كأكشاك بيع الفاكهة في السوق على سبيل المثال) . ويمثل هذا البعد أهمية خاصة لتحليل عمل المرأة بوجه عام وكذلك مشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي .

(ب) مدى تشابه النشاط مع الاعمال اليومية المنزلية ، أي الاعمال المتمثلة بالأسرة ومسؤوليات الأسرة المعيشية . والحالات الرئيسية هي الأنشطة التي لا يمكن تمييزها عن الاعمال المنزلية (مثل رعاية الأطفال ، وإعداد الطعام ، وغسل الملابس وكيها ، إلخ .) وكذلك (على الجانب الآخر) تلك الأنشطة التي تعتبر "عملا" - أي إنتاج السلع والخدمات وبيعها في السوق ، أو الاعمال مدفوعة الأجر ، التي تؤدي خارج الأسرة المعيشية . ويشدد هذا البعد على درجة الطابع الاحصائي غير المنظور للعمل الذي تقوم به المرأة داخل أسرتها المعيشية أو خارج هذه الأسر والذي يتعين ، طبقا لنظام الحسابات القومية ، اعتباره نشاطا اقتصاديا إذا ما تم القيام به لقاء أجر نقدي أو عيني على حد سواء ؛

(ج) غاية السلع والخدمات المنتجة . وتتمثل الحالتان النهائيتان في تجهيز السلع الأولية والإنتاج لأغراض الاستهلاك الذاتي من ناحية ، والإنتاج السوقي من ناحية أخرى . وتندرج كلتا الحالتين ، بمقتضى نظام الحسابات القومية ، تحت مفهوم النشاط الاقتصادي ، سواء تم تبادل السلع أو الخدمات في السوق من عدمه . ويعتبر هذا البعد على جانب من الأهمية ، حيث إنه شمة اتجاه إلى عدم تسجيل إنتاج السلع داخل الأسر المعيشية ، إذا ما قامت به المرأة ، في الدراسات الاستقصائية أو التعدادات ، حتى في أوضاع الحالات التي يتم فيها بيع الإنتاج في السوق (وعلى سبيل المثال ، الأقمشة المستخدمة في ملابس الأطفال ، والتي يباع جانب منها) ؛

(د) مدى شرعية الأنشطة ودرجة تقبلها من الناحية الاجتماعية : ولا يؤكد هذا البعد ما إذا كانت الأنشطة غير مشروعة أم لا فحسب ، وهو التمييز الوارد في نظام الحسابات القومية والذي قدمت لمعالجته توصيات محددة ، وإنما يؤكد كذلك على الصعوبة التي تعترض الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية عند تسجيل أنشطة معينة لا يتم الاعلان عنها عادة ، إما لأنها غير مشروعة أو تعتبر غير لائقة أو تحط من شأن من يقوم بها ؛

(هـ) مدى قوة الروابط مع أنشطة القطاع الرسمي . ويشير هذا البعد إلى المدى الذي تشكل فيه هذه الأنشطة جانبا من شبكة الإنتاج الخاصة بالوحدات الاقتصادية في القطاع الرسمي للاقتصاد . وتندرج في الحالة التي تبلغ الروابط فيها حداً الأقصى أنشطة مثل "maquila" ، والاتجاه السائد لبعض المشاريع ، بوجه عام ، نحو القيام بعملية الإنتاج خارج المصانع وفي داخل الأسر المعيشية على أساس نظام العمل الخارجي . وتقع على الجانب الآخر تلك الأنشطة التي لا تربطها علاقات اقتصادية بالقطاع

الرسمي ، حيث يعتبر تقدير مشاركة هذه الأنشطة في الناتج المحلي الاجمالي مصدرا للمشاكل . ومن أمثلة ذلك قيام النساء غير المقيمات في نفس الاسرة المعيشية برعاية الصغار ، وتجهيز السلع الاولى لاغراض الاستهلاك الذاتي داخل الاسرة المعيشية ؛

(و) درجة تعقد النشاط من الناحيتين التقنية والاجتماعية . ويشمل هذا البعد درجة التعقيد ، والاعمال المؤداة ، وإلى أي مدى تستلزم هذه الاعمال مشاركة الافراد في أنشطة منظمة تنطوي على تقسيم للعمل من الناحيتين التقنية والاجتماعية . فهناك ، على سبيل المثال ، الاعمال التجارية التي يؤديها على قارعة الطريق باعة جائلون من ذوي المهن الحرة من ناحية ، أي أولئك الذين يديرون مواردهم وقوة العمل الخاصة بهم دون الخضوع لقيم ومعايير صارمة فيما يتعلق بالعمل ، كالتزام بمواعيد محددة للعمل ، ومراقبة الجودة ، وما شابه ذلك . وهناك ، على الجانب الآخر ، العمل الذي يتم القيام به داخل بعض الورش والمؤسسات التجارية الصغيرة ، حيث يجري الاضطلاع بالأنشطة داخل إطار علاقات العمل المنظمة ؛

(ز) استقرار الأنشطة بمضي الزمن . ويبحث هذا البعد ما إذا كان النشاط المؤدى يخضع للتغيرات بمرور الزمن نتيجة لظروف السوق أو نظرا لطبيعة النشاط ذاته . ويتمثل الغرض من هذا البعد في التمييز بين تلك الأنواع من الأنشطة التي يؤدي عدم استقرارها مع الوقت إلى امكانية تصنيف أحد الاشخاص باعتباره غير ناشط اقتصاديا نتيجة لقصر الفترات المرجعية ، أو الشهر المحدد في السنة الذي يتم فيه إجراء الدراسة الاستقصائية ، أو أسلوب توجيه الأسئلة . ومن أمثلة ذلك بيع المنتجات في المعارض أو الاسواق أثناء عطلات نهاية الاسبوع فقط . فإذا ما قام الشخص أثناء خمسة من أيام الاسبوع السبعة بإداء "اعمال منزلية" ، فإنه يحتمل بدرجة كبيرة أن يعلن هذا الشخص عن نفسه أو عن نفسها باعتباره غير ناشط اقتصاديا ، منتهجا بمורה ضمنية أحد المعايير الخاصة بالنشاط الرئيسي المؤدى . وإذا لم يتناول الاستبيان بالبحث كافة الأنشطة المؤداة خلال الاسبوع المرجعي ، فإنه سوف يتم اغفال الاعمال التي يتم الاضطلاع بها في اليوميين الباقيين ، وكذلك مساهمة هذا الشخص في الناتج القومي وفي دخل الاسرة المعيشية .

وعلى أساس هذه الأبعاد ، فإنه يمكن وضع التصنيف التالي لأنواع مشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي :

(1) القطاع غير الرسمي المنظور ؛

- ١١ أصحاب الأعمال والموظفون في المشاريع الصناعية الصغيرة والمنشآت التجارية وورش الإصلاح في القطاع الخاص ؛
- ١٢ العاملون لحسابهم الخاص وجميع أفراد الأسرة العاملون في الأنشطة الصناعية التجارية والأنشطة الخدمية الخاصة بالسوق ، والعمل خارج المنزل في أماكن محددة ؛
- ١٣ العاملون لحسابهم الخاص وعمال الأسرة الذين لا يتقاضون أجرا والذين يقومون بانتاج وبيع السلع في الأسواق ويعملون في المنزل ؛
- ١٤ الأنشطة الاقتصادية التي تنفذ لحساب الشركات في القطاع الرسمي وتؤدي في المنزل بدون عمال يتقاضون مرتبات نظرا لتشغيلهم رسميا . ويتضمن هذا القطاع الفرعي إلى "ماكيلا" والاعلان عن الأعمال التي يظطلع بها أفراد الأسرة ، والعمل كعمال يعملون لحسابهم الخاص أو مساعدين للأسرة دون أجر ؛
- (ب) العاملون لحسابهم الخاص الذين يمارسون عملهم في الشارع دون أن يكون لهم مكان عمل محدد ، بما في ذلك التجارة الثانوية والأنشطة الاقتصادية المشروعة وغير المشروعة :
- ١١ الباعة الجائلون للأطعمة وغيرها من السلع المصنوعة المشتراة بفرض إعادة بيعها أو التيتباع باسم الشركات ؛
- ١٢ الخدمات الشخصية التي يقدمها العمال العاملون لحسابهم الخاص . ويشمل ذلك ماسحي الأحذية ، والملاحظين غير المرخصين في ساحات انتظار السيارات ، والحراس الليليين الذين يستأجرهم الافراد لحسابهم الخاص ؛
- ١٣ الأنشطة التي تتضمن استرداد السلع بفرض إعادة بيعها : مثل جمع الصحف والزجاجات ، وغيرها من الأنشطة المشابهة التي تؤدي "من الباب للباب" والبحث عن سلع في الطريق من أجل بيعها ؛

- ١٤١ البقاء ، والتسول ، وحيازة السلع بصفة غير مشروعة عن طريق السرقة أو السطو بفرض بيعها بعد ذلك ؛
- (ج) القطاع غير الرسمي غير المنظور : ويشمل هذا القطاع الفرعي الأنشطة الاقتصادية التي تؤديها المرأة عادة والتي لا تظهر في الاحصاءات التي تصدر عن الدراسات الاستقصائية والتعدادات لأسباب ثلاثة رئيسية هي :
- ١١١ تعذر الاعلان عن الأنشطة الاقتصادية المشابهة للأعمال المنزلية ، نتيجة للندرة الحضارية لدى من يجرون المقابلات ومن يجيبون عن الاسئلة تجاه ربط العمل بالأنشطة مدفوعة الاجر لكامل الوقت خارج المنزل ؛
- ١٢١ عدم تسجيل الأنشطة الاقتصادية نتيجة للتطبيق غير السليم لقاعدة الاسبقية التي يتمتع بمقتضاها وضع النشاط بأسبقية على وضع الخمول . إذ تقرر هذه القاعدة أنه بمصر النظر عن مدة العمل المنجز خلال الفترة المرجعية ، ينبغي اعتبار الفرد بمثابة جزء من القوة العاملة ؛ وعلى ذلك فإنه إذا لم تتناول الدراسة الاستقصائية بالبحث الأنشطة التي يؤديها أفراد يعلنون عن أنفسهم باعتبارهم غير ناشطين ، لا يتم تسجيل هذه الأنشطة ؛
- ١٣١ عدم تسجيل الأنشطة الاقتصادية التي تؤدي خارج الفترة المرجعية ؛
- (د) الخدمة المنزلية :
- ١١١ المستخدمون المنزليون المقيمون ، أي أولئك الذين يؤدون المهام المنزلية لقاء أجر ويقيمون عادة في الأسرة المعيشية التي يخدمون بها ؛
- ١٢١ المستخدمون المنزليون غير المقيمين ، أي النساء اللاتي يقدمن خدمات مدفوعة الاجر على أساس العمل الحر في واحدة أو أكثر من الأسر المعيشية ولا يقمن بها .

الفصل الثالث - قياس القطاع غير الرسمي باستخدام التعدادات والدراسات الاستقصائية

تناول الفصلان السابقان القيود الرئيسية في مجال تعدادات السكان والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية عند قياس مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ، بل الصعوبات الأكبر التي تنشأ عند قياس مشاركة المرأة ودخلها ومساهمتها في الانتاج في القطاع غير الرسمي . ويشير هذا الفصل الى طرق استخدام هذين المصدرين الاساسيين للمعلومات في دراسة مشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي ، مع وضع هذه القيود في الاعتبار . كما طرحت كذلك بعض الاقتراحات لتحسين عملية قياس وتحليل القطاع غير الرسمي باستخدام البيانات المستمدة من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية والتعدادات عن طريق تحديد المجموعات المستهدفة على نحو أفضل ، من أجل تمييز وتنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية تستهدف تحسين ظروف المعيشة والعمل في القطاع .

الف - تعدادات السكان

١ - قياس القطاع غير الرسمي باستخدام البيانات المستمدة من التعدادات

تستخدم التعدادات السكانية في أمريكا اللاتينية ، لاسيما تلك التي أجريت في السبعينات والثمانينات من هذا القرن ، كمصدر أساسي للمعلومات بالنسبة لعدد كبير من الدراسات المعنية بظواهر ديموغرافية واقتصادية معينة . فقد أجريت بحوث حول الخصوبة ، ومعدل الوفيات ، والهجرة ، والمشاركة في النشاط الاقتصادي ، والهيكل الاجتماعي ، والمستوى التعليمي ، والقياس ، ووصف الفقر وغير ذلك ، باستخدام نهج تحليلية ومنهجية متنوعة ومع وضع الاهداف المختلفة في الاعتبار . وتم الربط بين هذه الدراسات المستفيضة القائمة على التعدادات وبين تزايد القدرة على تجهيز المعلومات المستمدة من التعدادات أو عينات التعدادات في البلدان الواقعة في جميع أنحاء الإقليم . وما ضاعف من هذه القدرة المتزايدة إدخال النظم المعالجة بالحاسبات الالكترونية من أجل استغلال قواعد البيانات في المكاتب والمعاهد الإحصائية ، وهو الوضع الذي أتاح للباحثين إمكانية أكبر للحصول على البيانات التي يتم جمعها في التعدادات ، والتعجيل بنشر البيانات الأولية القائمة على أساس عينات التعدادات .

وقد لعب المركز الديموغرافي لأمريكا اللاتينية دورا بالغ الأهمية في هذا المجال منذ أوائل السبعينات عن طريق إنشاء مصرف للبيانات تحفظ به الملفات التي تتضمن عينات التعدادات ، والتعدادات الكاملة عن غالبية البلدان الواقعة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي في بعض الحالات . وهذه البيانات متوافرة للمستخدمين على شروط مهنطة أو من جداول خاصة يمكن الحصول عليها حسب الطلب من المركز الديموغرافي لأمريكا اللاتينية (17) .

بيد أنه رغم وجود قواعد البيانات المذكورة وسرعة الحصول على المعلومات المتعلقة بالتعدادات بتكلفة منخفضة نسبيا ، إلا أن هذه المصادر لم تستخدم بصورة واسعة لقياس وتحليل القطاع غير الرسمي . ولم يطلب برنامج التوظيف الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي التابع لمنظمة العمل الدولية جداول خاصة بفرض تحليل التطور الذي شهدته القطاعات المختلفة لسوق العمل على مدى الفترة 1960-1980 ، والوقوف على العلاقات التي تربط بين القطاع غير الرسمي للاقتصاد ومجموعة من المتغيرات على المستوى الفردي التي تميز تقسيم سوق العمل باعتبارها إحدى وظائف الإمداد بالعمالة ، إلا بدءا من عام 1986 ، وذلك بفرض الاستفادة من البيانات الدقيقة التي تستند إلى التعدادات الخاصة بعدد كبير من البلدان في الإقليم . ويمكن القول إن ذلك يمثل أول تحليل تفصيلي للقطاع غير الرسمي باستخدام بيانات التعدادات التحليلية من المنظور الخاص بعقد مقارنة على المستوى الدولي بين التغيرات التي حدثت على مدى العقدين الماضيين في مختلف بلدان أمريكا اللاتينية .

وعلى الرغم من أن تقديم وصف تفصيلي للاستنتاجات الرئيسية لهذا البحث لا يدخل في نطاق هذا التقرير ، فقد تعرضنا لتلك النتائج بالذكر حيث تعد مثلا جيدا للاستخدامات التي يمكن الاستفادة فيها من البيانات الدقيقة المتعلقة بالتعدادات ، فضلا عن استخدامها كإطار مرجعي لإلقاء الضوء على جدوى بيانات التعدادات المتاحة في الإقليم ، وإظهار إمكانات قياس القطاع غير الرسمي باستخدام البيانات القائمة على التعدادات .

ويوضح الجدول الف - 4 (أ) من المرفق كيف يمكن تخطيط سوق العمل وفقا لتعريف السكان الناشطين اقتصاديا على النحو المستخدم في التعدادات . كما يوضح الجدول ذاته أن الحصول على بيانات دقيقة وإمكانية إعداد جداول شاملة يتيح التمييز بطرق عديدة بين السكان الناشطين اقتصاديا ، وهو ما يتعذر القيام به عند استخدام بيانات التعدادات المنشورة . وتتيح المتغيرات الاقتصادية الواردة في التعدادات الخاصة

بالبلدان الستة موضع البحث استخدام تعريف موحد للقطاع غير الرسمي . وهذا التعريف هو التعريف المستخدم في دراسات عديدة عند عدم توافر المعلومات حول خصائص الوحدات الاقتصادية أو فيما يتعلق بمستويات دخل السكان . فضلا عن ذلك ، فإنه يمكن بالتالي تصنيف السكان المستخدمين في القطاعين الرسمي وغير الرسمي حسب الصناعة ، وكذلك فصل الخدمة المنزلية عن باقي الأنشطة . وينقسم السكان المستخدمون في مجال الزراعة الى قطاعين فرعيين ، تقليدي وحديث ، ويستكمل تصنيف السكان الناشطين اقتصاديا بإدراج الأشخاص العاطلين .

ويوضح الجدول ألف - ٤ (ب) من المرفق الحجم النسبي لكل من القطاعات التي يتم تعريفها وتركيبها حسب الجنس . والبيانات الواردة بها هي أرقام عينات موسعة استمدت من التعدادات التي أجريت في السبعينات والثمانينات والخامسة ستة من بلدان أمريكا اللاتينية .

ويتعين الإشارة الى أنه بصرف النظر عن مشاكل القياس الخاصة بوضع النشاط والتي تطرحها التعدادات السكانية - وهي مشاكل أكثر خطورة في حالة المرأة ، وفيما يتعلق بالأنشطة غير الرسمية ، وفي القطاع الزراعي - فإن هذا المصدر للمعلومات لا يزال من المصادر التي يتعذر الاستعاضة عنها لعقد مقارنات على المستوى الدولي ودراسة الاتجاهات طويلة الاجل .

وتوضح الدراسة التي أجراها برنامج التوظيف الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي الجدوى المحتملة لبيانات التعدادات عند إتاحة إمكانية الحصول على البيانات الدقيقة ، وإمكان دراسة ثلاثة متغيرات أو أكثر وفقا للأغراض المحددة التي يقتضيها إجراء أحد البحوث أو وضع إحدى السياسات . وهذه الجداول لا تتوافر بوجه عام في منشورات التعدادات التي توفرها المكاتب الإحصائية . إلا أنه في الدراسة التي أعدها البرنامج ، نجد أن هناك مجموعة موحدة من الجداول تتيح إجراء تحليل تفصيلي للغاية للقطاعات المختلفة لسوق العمل . وتتمثل المتغيرات التي يجري بحثها فيما يلي : إقامة الافراد (المناطق المتروبولية ، والعوام ، والمناطق الحضرية والريفية) ، والعمر (يتم التمييز بين الفئات العمرية ، مما يتيح تحديد أضرر السكان وأكبرهم عمرا في القطاع غير الرسمي) ، والجنس ، والعلاقة برب الأسرة المعيشية (يمكن تحديد المشاركة الاقتصادية لرب الأسرة المعيشية ، والزوج ، والاولاد ، وغيرهم من أقارب وغير أقارب رب الأسرة المعيشية في القطاعات المختلفة ، وتوضيح مشاركة القوة العاملة الثانوية في القطاع غير الرسمي) ، والتعليم (يتم تحديد

المستويات التعليمية المختلفة على أساس عدد سنوات الدراسة في المستويات الابتدائية والثانوية والجامعية ، من أجل تحليل التحصيل التعليمي النسبي للقوة العاملة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي .

وتشمل بعض الجداول المستعرضة أربعة متغيرات وهي : السكن ، والجنس ، والعمر ، والعلاقة برؤ الأسرة المعيشية . ومن ثم فإنه يمكن ، على سبيل المثال ، تحليل كيفية تغير القطاع غير الرسمي على مدى العقد الماضي في المناطق المتروبولية بالبلدان الستة موضع البحث ، مع بيان مشاركة المرأة في إحدى القوى العاملة الثانوية في فئات عمرية معينة . ويمثل هذا النوع من المعلومات أهمية خاصة عند تقييم خصائص هذا القطاع وأهميته كمجموعة مستهدفة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية .

ونوضح في الفقرات التالية بعض الوسائل الأخرى لاستخدام التعدادات ، وهي ذات أهمية خاصة فيما يتعلق بدراسة مشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي .

٢ - العلاقة بين الخصائص الفردية والمنزلية وإعداد السجلات المنزلية

إن معظم الأبحاث القائمة على بيانات التعدادات ، بما في ذلك تلك التي تستخدم قواعد البيانات ، تحلل الخصائص الشخصية للسكان موضع الدراسة دون إقامة علاقات بين هذه الخصائص الفردية وبين خصائصهم المنزلية . ولم تبذل سوى محاولات قليلة للغاية من أجل ربط المعلومات المتعلقة بالأفراد الذين ينتمون إلى نفس الأسرة المعيشية . ومرد ذلك إلى حد ما هو أن الأطر المفاهيمية تهتم أساساً بتحليل السلوك الفردي في سوق العمل . بيد أنه ثمة اتجاه متزايد نحو إدراك أن الأسرة المعيشية هي وحدة التحليل ذات الصلة فيما يتعلق بدراسة القوة العاملة للإناء وتصميم سياسات العمالة .

ويتوقف القرار المتخذ بشأن المشاركة أو عدم المشاركة في سوق العمل وإمكانات إشباع احتياجات مختلف الأفراد فيه على القرارات التي تتخذها الأسرة المعيشية باعتبارها إحدى وظائف الموارد الخاصة بها ، بما في ذلك عدد الأشخاص الذين في سن العمل ، ومستويات التعليم والمهارات ، وموارد رأس المال ، وتوقعات أفراد الأسرة . ومن ثم فقد أصبحت القرارات التي يشارك بمقتضاها أفراد الأسرة في سوق العمل وكيف ومتى يقومون بذلك تعتبر جانباً من استراتيجيات البقاء للأسر المعيشية ، لا سيما في الطبقات الأقل دخلاً .

وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي ، فإن الحاجة الى إقامة علاقات بين خصائصها الفردية وخصائص الافراد الآخرين في الاسرة المعيشية تتضح بدرجة أكبر . فقد أظهرت دراسات عديدة أن مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي مشروطة الى حد كبير بالتزامها بأداء الاعمال المنزلية ، وذلك من وجهة نظر القوة العاملة أو الإمداد بها (١٨) . فضلا عن ذلك ، فإن الدراسات تؤكد أن مشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي ترتبط ارتباطا وثيقا بخصائص مشاركة أرباب الاسر المعيشية أو العائل الاقتصادي الرئيسي ، وهو ما قد يسهل مشاركة الزوجات والبنات كعاملات لحسابهن الخاص أو كأفراد في الاسرة لا يحصلون على أجر إذا ما كان رب الاسرة المعيشية في القطاع غير الرسمي بالفعل ، أو يؤدي الى تعزيز مشاركة المرأة في هذا القطاع إذا ما كان العائل الرئيسي للأسرة المعيشية عاطلا . وتمف الحالة الاخيرة سلوك القوة العاملة الثانوية في فترات الأزمات التي تتخللها زيادة في البطالة بالقطاع غير الرسمي .

وتتيح قواعد البيانات الخاصة بالتعدادات إعداد سجلات حسابية للأسر المعيشية يمكن أن تربط خصائص الافراد بخصائص أسرهم المعيشية وخصائصهم المنزلية . ويمكن على هذا النحو إعداد جداول شاملة لكلا النوعين من المتغيرات ، مما يؤدي الى إثراء التحليل بدرجة كبيرة .

ويوضح هذه النقطة مثالان . أولهما أن مشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي الحضري ترتبط ارتباطا وثيقا بوجود أفراد آخرين في الاسر المعيشية بذلك القطاع . وثمة دلائل تشير الى أنه عند ممارسة رب الاسرة المعيشية لنشاط في القطاع غير الرسمي ، تتجه نساء الاسرة المعيشية الى المشاركة في نفس القطاع . وفي هذه الحالة ، فإن وجود سجلات للأسر المعيشية يتيح تحليل العلاقة بين الانشطة الاقتصادية لأرباب الاسر المعيشية وتلك التي تمارسها الزوجات . وثمة استنتاج يمكن الخلوص اليه من ذلك وهو أن أي تصميم للسياسات التي تستهدف تحسين حالة المرأة التي تشارك في القطاع غير الرسمي ينبغي أن يأخذ في الاعتبار الأوضاع القائمة في داخل الاسرة ، ومساهمة المرأة في الدخل الكلي للأسرة المعيشية .

أما المثال الثاني فهو أن تقييم النشاط الاقتصادي في المناطق الريفية من خلال عمليات التعداد لا يكشف بصورة ملائمة عن المشاركة الاقتصادية للمرأة في الانشطة المتمثلة بإنتاج السلع وتجهيز المنتجات الأولية لأغراض الاستهلاك الذاتي . ويعكس ذلك انخفاض معدلات مشاركة الإناء على نحو ما تفيد التعدادات وقله عدد النساء الريفيات المصنفات كعاملات بالاسرة دون أجر . وعلى ذلك فإن إعداد سجل للأسرة المعيشية يتيح

تقدير عدد النساء اللاتي في سن العمل ويقمن في أسر معيشية يكون رب الأسرة فيها وغيره من الاعضاء الناشطين من العمال الريفيين في القطاع الزراعي التقليدي . واستنادا الى هذه المعلومات ، فإنه يمكن إجراء تقديرات للنساء اللاتي يقمن بالإعلان عن أنفسهن باعتبارهن غير ناشطات اقتصاديا ، وإن كن يشاركن في إنتاج السلع لأغراض الاستهلاك الذاتي .

وتجدر الإشارة الى أنه من بين الأسباب التي حالت دون إجراء هذا النوع من التحليل لبيانات التعدادات من قبل صعوبة الحصول على قواعد البيانات الملائمة للمعالجة باستخدام الحاسبات الالكترونية . ويتيح وجود مصارف البيانات في الوقت الحالي مثل المصرف التابع للمركز الديموغرافي لأمريكا اللاتينية ، فضلا عن توافر مجموعات للحساب الاحصائي تتلاءم وإعداد سجلات للأسر المعيشية ، إجراء هذا النوع من التحليل بتكلفة منخفضة نسبيا . كما تشمل البرامج الاحصائية المتاحة على نطاق واسع ، ضمن صيغها الروتينية ، الربط بين البيانات المتعلقة بالأفراد من نفس الأسرة المعيشية . ويتيح ذلك للمستخدمين إعداد ملفات ثلاث تحليلاتهم الخاصة . إذ توضح الخبرة التي تجمعت لدى المركز الديموغرافي لأمريكا اللاتينية ولدى الشعبة الاحصائية التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي من معالجة التعدادات والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية في الاقليم ، أنه عند توافر البيانات الدقيقة يمكن وضع جداول مركبة تشتمل على أربعة متغيرات أو أكثر في الوقت نفسه ، حيث تجمع بين الخصائص الفردية لأولئك الذين تجرى معهم المقابلات وبين المتغيرات المنزلية الاجمالية . وتنشأ القيود التي تحد هذا النوع من التحليل أساسا نتيجة لحجم العينات والقيود التي يفرضها عدد ضئيل من الحالات عند إجراء التعميمات الخاصة بجميع السكان .

٢ - استخدام بيانات التعدادات في المناطق الجغرافية الصغيرة

بدأ المركز الديموغرافي لأمريكا اللاتينية مؤخرا مشروعاً يستهدف تيسير الحصول على جداول التعدادات الخاصة بالمناطق الجغرافية الصغيرة التي تم تحديدها سلفاً داخل كل بلد على حدة . ويستند هذا المشروع الى دراسة أجريت عام ١٩٨٢ بدعم من مركز بحوث التنمية الدولية بكندا . وقد أظهرت هذه الدراسة أن العديد من الهيئات الاحصائية الوطنية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي واجهت صعوبات بالغة في تزويد المنظمات الحكومية والخاصة ببيانات تحليلية عن السكان من الناحية الجغرافية ، وهي البيانات الضرورية لتخطيط البنية الأساسية من أجل توفير الخدمات

الاجتماعية^(١٩) . وحتى يتسنى تيسير حصول المستخدمين على بيانات التعداد التحليلية ، فقد قام المركز الديموغرافي لأمريكا اللاتينية بتنفيذ نهج قائم على الحاسبات الالكترونية الدقيقة لانتاج الجداول الخاصة بالمناطق الصغيرة من البيانات الدقيقة للتعدادات على وجه السرعة ، وبتكلفة منخفضة ، ودون معاونة من المبرمجين^(٢٠) .

ويوفر النظام المعروف باسم "ريداتام" (REDATAM) العديد من المزايا ، كما أنه يتيح امكانات جديدة لاستغلال تعدادات السكان . إذ يتحدد التصور الخاص بمعالجة معلومات التعدادات الخاصة بمناطق أو دوائر التعداد المحددة سلفا بأكملها وفقا لاحتياجات المستخدمين . فمع تحديد الغرض من التحليل ، يمكن اختيار الوحدات الجغرافية موضع الاهتمام وإعداد الجداول على هذا الأساس . وبالإضافة الى تقليل النفقات واختصار زمن المعالجة ، فإن نظام "ريداتام" يوفر ميزة اضافية . فهو يتيح اجراء الدراسات القائمة على أساس التعداد الكامل ، مع تحاشي القيود التي تواجهها عينات التعداد ، والتي تشير مشاكل بالغة عادة نظرا لضآلة عدد الحالات المطلوب تحليلها . كما يتيح هذا النظام ، في الوقت ذاته ، القيام بدراسات تستند الى تلك الخصائص الديموغرافية والاقتصادية للسكان التي يهتم بها المستخدم ، دونما حاجة الى معالجة التعداد بالكامل .

وقد صمم نظام "ريداتام" بحيث يتيح للمستخدم تحديد نطاق الدراسات القائمة على خرائط التعداد والتي تستند الى تحديد مناطق التعدادات المستخدمة في التعداد . ويمكن ، على هذا النحو ، وضع جداول خاصة للخصائص الفردية ، أو خصائص الأسرة المعيشية ، أو الخصائص المنزلية لمجموعة من مناطق التعداد التي تقدم سمات مشتركة معينة والتي تحدد ، على سبيل المثال ، أحد الأحياء داخل منطقة أو مقاطعة محددة ببلد ما . وبالقدر الذي لا تتطابق فيه المناطق موضع الاهتمام عادة مع الحدود الادارية أو السياسية ، فإن هذا النظام يتيح للمستخدمين تحديد مجال اهتمامهم الفعلي عن طريق تحليل معلومات التعداد المطابقة للمناطق صغيرة الحجم ، مثل أقسام اجراء التعداد^(٢١) .

ويمكن تحسين دراسة مشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي بشكل ملموس عن طريق اتاحة وصول الحاسبات الالكترونية الدقيقة الى قاعدة البيانات الخاصة بنظام "ريداتام" . إذ يمكن ، على سبيل المثال ، التفكير في اجراء دراسات متعمقة للأسر المعيشية الواقعة في المناطق الريفية والحضرية يتم الربط فيها بين النشاط الزراعي والانواع المختلفة للحاصلات ، أو توجد بها أنواع محددة للهياكل الخاصة بحياسة

الأرض . وعند تحديد هذه المناطق المعينة ، فإنه يمكن استخدام التعدادات أو الدراسات الاستقصائية الزراعية أو الخاصة بالثروة الحيوانية لتوفير البيانات حول خصائص الحياة الزراعية . ويمكن على هذا النحو ربط بيانات التعدادات بالبيانات المستمدة من مصادر المعلومات الأخرى . كما يمكن للدراسة المقارنة في مجال مشاركة القوة العاملة للنساء كدالة على خصائص الأسر المعيشية التي يقمن بها ، فضلا عن خواص الأنشطة الزراعية والملتمة بالثروة الحيوانية (ما إذا كان العمل مقابل مرتب ، أو ما إذا كان وجود العمال المؤقتين غالبا أم لا ، على سبيل المثال) ، أن تسلط بعض الضوء على طرق مشاركة المرأة في النشاط الزراعي . وبالمثل فإنه يمكن إقامة علاقات بين مشاركة المرأة في الانتاج لأغراض الاستهلاك الذاتي وبين التقديرات الخاصة بقيمة الانتاج الزراعي على النحو الوارد في الدراسات الاستقصائية أو التعدادات الزراعية . وهذا النوع من الدراسة قد يفيد في تحسين تقييم نوعية بيانات التعداد عند مقارنتها بالبيانات المستمدة من المصادر الأخرى .

أما في المناطق الحضرية أو المتروبولية ، فإن امكانية الحصول على بيانات تفصيلية فضلا عن تعريف المناطق الجغرافية المخممة يتيح التركيز على استخدام بيانات التعداد المطابقة للأحياء أو المناطق المتروبولية التي يتركز فيها السكان ذوو الدخل المنخفضة ، وعلى تلك المناطق التي تزيد فيها احتمالات مشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي للاقتصاد . وأن المساحات الشاسعة التي تفصل بين المناطق المتروبولية في أمريكا اللاتينية تؤدي الى سهولة تحديد تلك المناطق التي يعيش فيها السكان في ظل ظروف الفقر ، وبالتالي تحديد المجموعات التي تستهدفها السياسات الاجتماعية .

كما يمكن أن تستخدم هذه الدراسات المركزة في وضع دراسات استقصائية تجريبية وتطبيق استبيانات خاصة تستهدف التحقق من المعلومات المتعلقة بالمرأة في القطاع غير الرسمي ، مما يمكن تجنب وضع تصميمات العينات باهظة التكاليف والتي كثيرا ما تكون غير كافية لدراسة خصائص السكان الذين يعيشون في مناطق جغرافية محددة .

٤ - استخدام برنامج التعداد في تجارب جمع البيانات

إن اجراء التعدادات وكافة الأنشطة ذات الملة التي تنطوي عليها عملية التعداد يتيح فرصة طيبة للمكاتب الاحصائية من أجل تخطيط وتنفيذ التعدادات والدراسات الاستقصائية التجريبية ، بهدف جمع المعلومات حول مواضيع معينة في بعض المناطق الجغرافية المحددة ، أو تجريب بعض الأسئلة أو البنود الجديدة المصممة بفرض

جمع المعلومات التي جرى بحثها بالفعل في استبيانات التعداد على نحو مختلف .
وتعتبر الموارد المستثمرة في عملية التعداد ، فضلا عن اعداد من يجرون المقابلات ،
والحملات المكثفة التي يتم القيام بها بمصفا عامة من أجل الحصول على المعاونة من
جانب السكان ، بالاضافة الى الطابع الاجباري لهذه العملية ، كلها ظروف تجعل من
التعداد فرمة مواتية لاجراء تعدادات ودراسات استقصائية تجريبية .

وثمة مثال جدير بالذكر في هذا الصدد ، وهو التعداد التجريبي للسكان والاسر
المعيشية في كوستاريكا الذي تم اجراؤه عام ١٩٨٣ في احد احياء مدينة سان خوان
بمقاطعة سان رامون كنشاط تمهيدي للتعداد القومي عام ١٩٨٤ . فقد تقرر في هذه
المناسبة اجراء دراسة تفصيلية للأنشطة التي تؤديها المرأة التي تعتبر غير ناشطة
(وفقا للتعريف المستخدمة عادة) والتي تسهم في الدخل والرفاهية على المستوى
الشخصي والمتعلق بالاسرة المعيشية . وكان الغرض من ذلك هو تحديد الى أي مدى فشل
استبيان التعداد النموذجي في التأكد من النشاط الاقتصادي الذي تمارسه المرأة التي
تعلن عن نفسها باعتبارها غير ناشطة . وقد أعد استبيان خاص تم تطبيقه على جميع
النساء اللاتي بلغن من العمر ١٢ عاما فأكثر داخل حي سان خوان واللاتي قمن بالاعلان عن
انفسهن من قبل باعتبارهن مشتغلات بالأعمال المنزلية ، أو طالبات ، أو نساء
متقاعدات ، أو نساء غير ناشطات اقتصاديا^(٢٢) . ووجهت الاسئلة الى هؤلاء النساء عما
إذا كن قد قمن خلال ذلك الاسبوع وأثناء الأشهر الاثني عشر السابقة بواحد أو أكثر من
قائمة تضم ٢١ من الأنشطة الزراعية ، أو الحرفية ، أو التجارية ، أو الخدمية
المبينة في الاستبيان ، وعدد الساعات المخصصة لهذه الأنشطة ، وما إذا كان أداء
العمل قد تم داخل الاسرة المعيشية أو خارجها^(٢٣) . وقد أوجزنا الخصائص الرئيسية
للنساء اللاتي تناولتهن الدراسة في جداول المرفق الف - ٥ (أ) وحتى الف - ٥ (د) .
كما يوضح الجدول الف - ٥ (هـ) الفقرات ذات الصلة في الاستبيان المستخدمة في
الدراسة الاستقصائية .

وتتمثل النتائج الرئيسية للدراسة فيما يلي :

(١) ان النظر في الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها النساء المصنفات
باعتبارهن غير ناشطات اقتصاديا ، وفقا لاساليب القياس العادية ، يؤدي الى زيادة
كبيرة في معدلات المشاركة ؛ إذ تظهر المقارنة بين هذه المعدلات وفقا للحسابات
العادية والمعدلة زيادة من ٢٨,٢ بالمائة الى ٤٨,٢ بالمائة في المناطق الحضرية ،
ومن ٢٢,٥ بالمائة الى ٤٥,٢ بالمائة في المناطق الريفية من مقاطعة سان خوان ؛

(ب) ان معظم الانشطة المعلننة تؤدي داخل الاسرة المعيشية أو المزرعة عند اعتبار الاسبوع السابق بمثابة الفترة المرجعية ، في حين أن هذه الانشطة تمارس بنسب مشابهة للغاية داخل الاسرة المعيشية وخارجها عندما تكون الفترة المرجعية هي العام السابق . ويمكن تفسير ذلك فيما يتعلق بمشاركة المرأة في جمع محصول البن ، وهو من الانشطة المحددة بفترة معينة من العام ؛

(ج) ان المرأة في المناطق الحضرية كانت تعمل ١٨ ساعة اسبوعيا في المتوسط ، بينما كانت نظيرتها في المناطق الريفية تعمل ١٢ ساعة ، وهو ما يشير الى أهمية مساهمة المرأة في دخل الاسرة المعيشية . وعلى ذلك فانه إذا لم يتم ادراج هذه المساهمة في الحسابات القومية ، قد يمثل ذلك تقديرا للنواتج القومي بأقل من قيمته الحقيقية بدرجة كبيرة ؛

(د) انه يمكن تصنيف جميع الانشطة المعلننة بواسطة نساء "غير ناشطات" في القطاع غير الرسمي الحضري (الصناعة والتجارة والخدمات الحرفية والاسرية) أو في القطاع الزراعي التقليدي ، باستثناء المشاركة في جمع محصول البن وغيره من المنتجات الزراعية ، وهو ما يؤديه كعاملات بأجر ، وفي هذه الحالة فانه يمكن تصنيفهن داخل القطاع الزراعي الحديث .

ومن المقترح بصفة عامة أن يتم استخدام استبيانات خاصة في التعدادات بفرض البحث المتعمق في بعض المواضيع مثل مشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي الحضري وفيما يعرف باسم القطاع الزراعي التقليدي . إذ يتيح بحث هذه المواضيع ، من خلال تطبيق استبيانات خاصة على سكان بعض المناطق الحضرية والريفية المختارة سلفا ، عقد مقارنات بين الاجابات على الاسئلة المستخدمة مع جميع السكان ، وبين تلك التي ترد من الاستبيانات الخاصة . فإذا ما كان اختيار المناطق الجغرافية الملائمة لهذه الدراسات يأخذ في الاعتبار بعض المعايير مثل التمثيل والشمولية ، يمكن استخدام النتائج لاتاحة التوصل الى تعميمات على مستوى البلدان .

باء - الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية
وإعداد متغيرات وجداول للأسرة المعيشية
بغية تحليل مشاركة المرأة في القطاع
غير الرسمي

يوضح هذا الجزء بعض الإمكانيات التي تتيحها الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية فيما يتعلق بقياس مشاركة المرأة ودخلها في القطاع غير الرسمي . وقد

أوردنا أربعة أمثلة ، يوضح كل منها إعداد متغيرات جديدة باستخدام المعلومات المستمدة من الدراسات الاستقصائية ووضع بعض الجداول لتحليل هذه المعلومات .

ويفترض في جميع الحالات أن هناك إمكانية للحصول على البيانات الدقيقة الخاصة بالدراسات الاستقصائية ، حيث تتألف هذه الأمثلة من متغيرات وجداول غير متاحة في المنشورات التي تصدرها المكاتب الإحصائية عادة .

١ - إعداد تصنيف للأسر المعيشية وتحليل مستويات دخل الأسر

يوضح المثال الأول طريقة لتناول موضوع المرأة كربة للأسرة المعيشية ومشاركة المرأة في المهن النموذجية للقطاعين الرسمي وغيرالرسمي في شرائح الدخل المختلفة . فقد ذكر أن نقص البيانات التفصيلية المتعلقة بخصائص المرأة والأسر المعيشية التي ترأسها إنك يقلل من فعالية التعدادات ومعظم الدراسات الاستقصائية في الإجابة على الأسئلة التي تتعلق بمستوى دخل الأسر المعيشية التي ترأسها ربوات ، وكذلك دخل المرأة التي تظلع بمثل هذه الرئاسة للأسرة المعيشية^(٢٤) . وعلى الرغم من أن الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية لا تتناول رئاسة الأسرة المعيشية على هذا النحو ، كما أن دور المرأة غير مسجل إلا في المتغير الخاص "بالعلاقة برب الأسرة المعيشية" ، إلا أنه يمكن تحديد الأسر المعيشية التي لا يوجد بها زوج ذكر والتي تمارس فيها الرئاسة الفعالة بواسطة المرأة بناء على ذلك .

وثمة طريقة لتحديد هذه الأسر المعيشية بواسطة تصنيف للأسرة يتم فيه تصنيف هذه الأسر تبعاً لوجود (غياب) مختلف أفراد الأسرة المعيشية (زوجة رب الأسرة ، والأطفال ، والأقارب الآخرين ، والأفراد الذين لا تربطهم قرابة برب الأسرة) ، وذلك على النحو التالي :

نوع الاسرة المعيشية	افراد آخرون	الاطفال	الزوج
ربيات أسر بمفردهن	لا	لا	لا
ربيات أسر مع أفراد آخرين	نعم	لا	لا
ربيات أسر مع أطفال	لا	نعم	لا
ربيات أسر مع أطفال وأفراد آخرين	نعم	نعم	لا
زوجان/بدون أطفال	لا	لا	نعم
زوجان مع أفراد آخرين	نعم	لا	نعم
أسر معيشية تشكل نواة	لا	نعم	نعم
أسر معيشية ممتدة ومركبة	نعم	نعم	نعم

ومن الواضح أن الأسر المعيشية التي ترأسها نساء تتركز في الأنواع الأربعة الأولى من الأسر المعيشية حيث لا يوجد زوج . وقد أظهرت البيانات الناتجة عن الدراسة الاستقصائية المعروفة باسم غران بوينس آيرس (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠) توزيع الأسر المعيشية على النحو التالي وفقا لهذا التمثيل :

النسبة المئوية للنساء ربيات الأسر المعيشية	النسبة المئوية للأسر المعيشية	نوع الأسرة المعيشية
٦٦,٢	١٠,٤	أرباب أسر بمفردهم
٨٠,٨	٨,١	أرباب أسر مع أفراد آخرين
٤٧,٠	٤,٩	أرباب أسر مع أطفال
٨١,٠	١,٤	أرباب أسر مع أطفال وأفراد آخرين
٠,٩	١٦,٨	أزواج/بدون أطفال
٢,٥	٢,٥	أزواج مع أفراد آخرين
٠,٨	٤٧,٢	أسر معيشية تشكل نواة
١,٨	٨,٧	أسر معيشية ممتدة ومركبة
١٧,٧	١٠٠,٠	المجموع

عدد الأسر المعيشية : ٤٠٠ ٦٤٧ ٢

ويتيح مثل هذا التصنيف تحديد الاسر المعيشية التي ترأسها إنك وتحليل تركيبها الداخلي وفقا لافرادها ، والنشاط الذي يمارسونه ، ومشاركتهم في القطاعين الرسمي وغير الرسمي .

وقد أشير كثيرا الى أن الاسر المعيشية التي ترأسها إنك تمثل مجموعة مستهدفة هامة إزاء تزايد الإدراك بوجود اختلافات بين الاسر المعيشية التي تخضع لرئاسة الرجل والمرأة . وتعتبر هذه المسألة من المسائل وثيقة الصلة بتصميم سياسات اجتماعية ، لا سيما تلك الاختلافات التي تشير الى مستويات دخل الاسرة ورفاهيتها والتي يمكن تحليلها باستخدام الدخل الكلي للأسرة من أجل تصنيف الاسر المعيشية . ويمكن إعداد هذا المتغير بإضافة الدخل الاولي ، والدخل من الممتلكات ، والتحويلات الجارية التي يتلقاها جميع أفراد الاسرة المعيشية . ويمكن عندئذ معالجة دخل الاسرة باعتباره أحد المتغيرات الفردية الإضافية التي تنطبق على جميع الأشخاص ، سواء كانوا يحصلون على دخل أم لا . وقد صنفت الاسر المعيشية في هذا المجال الى خمس مجموعات وفقا لمستوى دخل الاسرة ، من أجل مقارنة أنواع المهن التي تشغلها نساء غير ربوات للأسر المعيشية ويمثلن نسبة قدرها ٢٠ بالمائة من الاسر المعيشية الاشد فقرا من جهة والاكثر غنى من جهة أخرى .

وقد صنفت المهن باعتبارها رسمية أو غير رسمية ، بما يقابل الانشطة النموذجية في كل قطاع . ويوضح الجدول ٩ الاختلافات في النسبة المئوية للنساء من غير ربوات الاسرة المعيشية المستخدمة في القطاع غير الرسمي (مثل صاحبات مشاريع التجزئة ، والبائعات الجائلات ، والحرفيات في الصناعات التحويلية ، والخياطات ، والعمالات لحسابهن الخاص في مجال الخدمات الشخصية ، والطاهيات ، والفصالات) وفقا لشريحة الدخل الخاصة بالاسرة المعيشية التي يقمن بها . وقد أعلنت نسبة لا تقل عن ٧٥ بالمائة من النساء من غير ربوات الاسرة المعيشية في المدن الثلاث موضع البحث (بوغوتا ، وليما ، وكاراكاس) ، ممن ينتمين الى نسبة العشرين في المائة الاشد فقرا ، انهن يشغلن مهنا تمثل القطاع غير الرسمي ، في حين تتراوح النسبة التي كانت تمارس هذه المهن (٢٥) في نسبة العشرين في المائة الاكثر غنى بين ١٣,٢ في المائة و ١٩,١ في المائة .

ويوضح هذا المجال من ناحية أخرى أن دخل الاسرة ، وهو مؤشر للوضع الاجتماعي - الاقتصادي للأسرة المعيشية ، يتحكم بدرجة كبيرة في إمكانية وصول المرأة الى المهن في القطاع غير الرسمي ، وهي المهن التي تتقاضى عنها أجرا أفضل ، الامر الذي يقتضي ضرورة الاعتماد على خدمات معينة للأسرة المعيشية يكون من شأنها تيسير العمل خارج هذه الاسرة .

الجدول ٩ - الوظائف التي تشغلها المرأة التي ليست ربة لاسرة معيشية حسب مجموعة دخل الاسرة

(النسبة المئوية)

فنزويلا (كاراكاس ، ١٩٨٢)		بيرو (ليما - كاللاو ، ١٩٨٢)		كولومبيا (بوغوتا ، ١٩٨٢)		الوظيفة
الاشد فقرا ٢٠ بالمائة	الاكشر غنى ٢٠ بالمائة	الاشد فقرا ٢٠ بالمائة	الاكشر غنى ٢٠ بالمائة	الاشد فقرا ٢٠ بالمائة	الاكشر غنى ٢٠ بالمائة	
٨٦,٠	١٥,٤	٧٩,٨	١٥,١	٧٧,٢	٢١,٨	وظيفة بالقطاع الرسمي (أ)
١٤,٠	٨٠,٩	١٧,٥	٨٣,٠	١٩,١	٧٤,٩	وظيفة بالقطاع غير الرسمي (ب)
صفر	٢,٧	٢,٧	١,٩	٢,٧	٢,٢	وظيفة أخرى (ج)
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	
(٦٢,٠)	(٥٣,٩)	(٧٧,٩)	(١٠٤,٧)	(٧٣,٣)	(١٠٢,٨)	عدد النساء (بالآلاف)

المصدر : الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ،
La mujer en el sector popular urbano: América Latina y el Caribe (LC/G.1326) ، تشرين
الاول/اكتوبر ١٩٨٤ ، الصفحات ٢٧٥ ، ٣٢٢ ، ٢٤١ .

(أ) تشمل المجموعات الرئيسية ١ ، ٢ ، ٣ و ٤ باستثناء ٤-١ ، ٤-٥ ، ٤-٩ من
التصنيف النموذجي الدولي للمهن ، الطبعة المنقحة ، ١٩٦٨ .

(ب) تشمل المجموعات ١-٤ ، ٤-٥ و ٤-٩ ، والمجموعة الرئيسية ٥ والمجموعات
٧-٧ ، ٧-٩ و ٨-٧ من التصنيف النموذجي الدولي للمهن .

(ج) تشمل بقية المجموعة الرئيسية ٧ ، ٨ و ٩ والمجموعة الرئيسية X من
التصنيف النموذجي الدولي للمهن .

٢ - العلاقات بين خصائص توظيف المرأة والظروف الاسرية

يوضح الممثل التالي إمكانية الربط بين المتغيرات الفردية (نوع مشاركة المرأة في سوق العمل) وبين متغيرات الأسرة المعيشية التي تصف الأوضاع المختلفة للأسرة . ويشير الممثل الى إعداد المتغيرات التي توضح أن مركز المرأة في العمالة يتوقف في أحيان كثيرة للغاية على أوضاع الأسرة التي تجعل من الصعب عليها التفرغ للعمل خارج الأسر المعيشية كعامله مقابل مرتب .

وتتيح المعلومات المتعلقة بالوضع العائلي ووضع تصنيف للأسر المعيشية تحديد النساء المتزوجات مع وجود أو عدم وجود أطفال^(٣٦) ، وكذلك تمييز الأوضاع الأسرية التي تشكل صعوبات متباينة سواء فيما يتعلق بأداء الأعمال المنزلية أو العمل خارج الأسرة المعيشية كعاملات مقابل مرتب .

ويوضح الجدول ١٠ البيانات المتعلقة بإحدى الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية التي أجريت في الأرجنتين (غران بوينس آيرس ، ١٩٨٠) . وقد تناول البحث ثلاثة أوضاع أسرية هي : المرأة غير المتزوجة التي لم تنجب أطفالاً وتقيم في أي نوع من أنواع الأسر المعيشية المحددة في الممثل الأول ؛ والمرأة المتزوجة التي تعيش في الأسرة المعيشية التي ليس لديها أطفال ؛ والمرأة المتزوجة التي تعيش في الأسرة المعيشية التي لديها أطفال . أما في المجموعتين الأخيرتين ، فإن البحث لم يتناول سوى أولئك النساء اللاتي يعشن في "أسر معيشية تشكل نواة" . وهذه أسر معيشية لا توجد بها نساء بالغات أخريات يمكن أن يساعدن في الأعمال المنزلية ، مما يسهل مشاركة النساء الأخريات في الأنشطة الاقتصادية خارج الأسرة المعيشية .

وكما يتضح من الجدول ١٠ ، فإن نوع مساهمة المرأة في العمل يختلف في الأوضاع الأسرية الثلاثة . فمع تغير الأوضاع الأسرية بالنسبة للمرأة ، وهو ما يتطلب القيام بقدر أكبر من الأعمال المنزلية - من المرأة غير المتزوجة الى المتزوجة ومن المرأة المتزوجة التي ليس لديها أطفال الى المرأة المتزوجة ولديها أطفال - نجد أن نسبة أولئك اللاتي يشاركن في النشاط الاقتصادي تنخفض بصورة حادة (من ٨٤,٥ في المائة بين النساء غير المتزوجات الى ٢٧,٩ في المائة بين المتزوجات ولديهن أطفال) ، وتزيد النسبة المئوية لذوات المهن الحرة بين أولئك اللاتي يقمن بالإعلان عن أنفسهن باعتبارهن ناشطات اقتصادياً ، بينما تبلغ النسبة بين النساء غير المتزوجات واحداً لكل عشرة . وتصل في النساء المتزوجات ولديهن أطفال في الأسرة المعيشية الى أربعة لكل عشرة . وتتولى الأعمال الحرة على نطاق واسع النساء اللاتي يتعين عليهن التغلب على الأوضاع الأسرية التي تجعل العمل لقاء أجر خارج الأسرة المعيشية أمراً صعباً .

كما يوضح الجدول ١٠ كذلك أن المشاكل التي تعترض قياس مشاركة المرأة في القوة العاملة تتركز بين النساء المتزوجات ولديهن أطفال ، وهي المجموعة التي لم يتجاوز عدد النشاطات اقتصاديا فيها طبقا للدراسة الاستقصائية واحدة من بين كل أربع نساء . وعلى ذلك فإن الاهتمام ينبغي أن ينصب على هذه المجموعة من أجل تحسين تقييم مشاركة المرأة في القوة العاملة عن طريق دراسة الأنشطة الاقتصادية لأولئك اللاتي يقمن بالإعلان عن أنفسهن بوصفهن "غير ناشطات" .

الجدول ١٠ - الوضع الوظيفي للمرأة العاملة
فيما بين ٢٥-٤٤ عاما ، حسب حالة
الاسرة ، بويئس آيريس الكبرى ، ١٩٨٢

(النسبة المئوية)

الوضع الوظيفي	المجموع	حالة الاسرة		(ب)
		مرأة متزوجة	مرأة بدون أطفال لديها أطفال	
لا تتقاضى اجرا	٢٧,٨	١١,٠	٢١,٥	٤٢,٩
عاملات لحسابهن الخاص (١)	٢٥,٧	١٠,٥	١٦,٢	٤٠,٠
عاملات بالاسرة دون اجر	٢,١	٠,٥	٥,٣	٢,٩
تتقاضى اجرا	٧٢,٢	٨٩,٠	٧٨,٥	٥٧,١
في القطاع العام	٢١,٥	٢١,٥	٢٧,٩	٢٠,١
في القطاع الخاص	٥٠,٧	٦٧,٥	٥٠,٦	٢٧,٠
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
معدل المشاركة (ج)	٤١,٩	٨٤,٥	٦٠,٥	٢٧,٩
عدد النساء (بالآلاف)	(٣٥٧,٣)	(١٤٠,٩)	(٤١,٠)	(١٧٥,٩)

المصدر : الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة
الكاريبي ، Análisis estadístico de la situación de la mujer en países de
América Latina a de las encuestas de hogares LC/R/418 (Sem. 24/2), p. 59

(١) يشمل صاحبات الاعمال .

(ب) يشير الى طفل أو أكثر ممن يعيشون في الاسرة المعيشية .

(ج) النساء العاملات ما بين ٢٥-٤٤ عاما كنسبة مئوية من جميع النساء من
نفس الفئة العمرية .

ويمكن استكمال الجدول المستخدم كمثال من أجل تحليل القطاع غير الرسمي على نحو ملائم بدرجة أكبر عن طريق إدراج معلومات تتعلق ببعض الجوانب مثل متوسط دخل الأسرة ، وعدد الأطفال وأعمارهم ، وإمكانية الحصول على الخدمات المنزلية .

٣ - الربط بين خصائص أفراد الأسر المعيشية

نركز أدناه على الامكانيات التي توفرها الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية لتحليل مشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي استنادا الى تكوين متغيرات تربط بين خصائص مختلف الأفراد داخل الأسرة المعيشية ذاتها .

وإن وضع سياسات اقتصادية واجتماعية تستهدف دعم الأنشطة التي يمارسها المشتركون في القطاع غير الرسمي إنما يعني تحديد نوع أفراد الأسرة المشتركون في هذا القطاع . وفي حالة المرأة ، فإن المعلومات ذات الصلة ينبغي أن تشير الى وضعها في الأسرة المعيشية وأن تتيح تحليل علاقتها برؤس الأسرة المعيشية .

ويوضح الجدول ١١ أن معظم النساء اللاتي يعملن في القطاع غير الرسمي (العاملات لحسابهن الخاص وأفراد الأسرة اللاتي لا يتقاضين أجرا ، باستثناء العاملات الحرفيات والفنيات) هن ربوات للأسرة المعيشية (٢٢,٢ بالمائة) أو زوجات لأرباب الأسر (٥٥,٤ بالمائة) ، في حين أن أعلى نسبة لمن يعملن في القطاع الرسمي تمثل بنات أرباب الأسر المعيشية (٤١,٢ بالمائة) . ويشير ذلك السؤال التالي : الى أي مدى تمارس المرأة العمل في القطاع غير الرسمي في مجال الأنشطة ذاتها التي يؤديها أرباب الأسر المعيشية ؟ وحتى يتسنى اجراء هذا النوع من التحليل ، فإنه من الضروري أن يتم ربط النشاط الذي يمارسه رب الأسرة بذلك الذي يقابله من جانب الأفراد الآخرين داخل كل أسرة معيشية . وعلى ذلك فإن الجدول ١٢ يأخذ في الاعتبار مركز العمالة الخاص بأرباب الأسرة المعيشية ، الذين تبلغ نسبة الرجال فيهم ٨٠ في المائة ، وذلك الفرع من الصناعة الذي تعمل فيه المرأة ، باستثناء النساء ربوات الأسر المعيشية . وتوضح البيانات التي تشير الى المناطق الحضرية في شيلي أن هناك اثنتين من كل ثلاث نساء في القطاع غير الرسمي يعشن في أسر معيشية يعمل بها رب الأسرة لحسابه الخاص ، في حين أنه في القطاع الرسمي لا يوجد في ذلك الوضع سوى واحدة فقط من كل ست نساء . وثمة اتجاه من جانب المرأة للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في الأسر المعيشية التي يعمل فيها رب الأسرة في ذلك القطاع .

ويمكن استكمال هذا النوع من الجداول بمعلومات عن الدخل حسب الجنس ومن خلال دراسة شاملة للوظائف التي تشغلها المرأة في الاسر المعيشية التي يشارك فيها رب الاسرة أو غيره من الافراد الناشطين اقتصاديا في القطاع غير الرسمي .

الجدول ١١ - النساء العاملات في من ١٥ عاما فأكثر ، حسب القطاع والعلاقة برب الاسرة المعيشية ، شيلي ، المناطق الحضرية ، ١٩٨٤

القطاع الوظيفي		العلاقة برب الاسرة المعيشية
الرسمي	غير الرسمي (١)	
(النسبة المئوية)		
١٢,٠	٢٢,٢	رب أسرة معيشية
٢٢,٨	٥٥,٤	زوج
٤١,٢	١٢,٤	ابنة
٩,١	٧,٨	أقارب آخرون
١٤,٩	١,٢	غير أقارب
١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

المصدر : المعهد القومي للاحصاءات ، شيلي ، جدول خاص بالدراسة الاستقصائية للتوظيف القومي (تشرين الاول/اكتوبر - كانون الاول/ديسمبر ، ١٩٨٤) .

(١) يشمل العمال العاملين لحسابهم الخاص والذين لا يتقاضون أجرا في الاسرة ، باستثناء المهنيين والفنيين الذين يعملون لحسابهم الخاص .

الجدول ١٢ - النساء العاملات في سن ١٥ عاما فأكثر ، حسب القطاع والمركز الوظيفي لرب الاسر المعيشية ، شيلي ، المناطق الحضرية ، ١٩٨٤

القطاع الوظيفي		المركز الوظيفي لرب الاسرة المعيشية
(أ) الرسمي	غير الرسمي	
(النسبة المئوية)		
٤,٢	٣,٩	أرباب عمل
٦٠,٤	٢٤,٨	عاملون
١٧,٢	٦١,٥	عمال عاملون لحسابهم الخاص
١٨,٢	٩,٨	عاطلون
١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع (ب)

المصدر : المعهد القومي للإحصاءات ، شيلي ، جدول خاص بالدراسة الاستقصائية للتوظيف القومي (تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ، ١٩٨٤) .

(أ) يشمل العمال العاملين لحسابهم الخاص والذين لا يتقاضون أجرا في الأسرة ، باستثناء المهنيين والفنيين الذين يعملون لحسابهم الخاص .

(ب) النساء ربات الاسر المعيشية (٢٢,٢ بالمائة) غير مدرجات .

٤ - تقدير دخل المرأة غير المعلن

يتناول هذا الجزء أحد الاجراءات المستخدمة لقياس التقدير المنقوص لدخل المرأة في الانشطة غير الرسمية النموذجية ، وهو ما لا يتم الاعلان عنه في الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية بوجه عام . كما يحاول توضيح أن قياس "السكان النشطين في الوقت الحالي" (نهج القوى العاملة) على النحو المستخدم في الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية لا يحصي نسبة عالية من النساء اللاتي يقمن بأنشطة اقتصادية ، وهو ما يترجم الى تقدير منقوص للدخل ولمساهمتهن في الناتج الاجمالي .

وقد استمدت البيانات من الدراسة الاستقصائية المنهجية التي أجرتها منظمة العمل الدولية في كوستاريكا (حزيران/يونيه - تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣) (٢٧) . وتوفر هذه الدراسة الاستقصائية معلومات بشأن الوضع الوظيفي وعدد الساعات التي تعملها المرأة النشطة اقتصاديا في الوقت الحالي أسبوعيا . كما سجلت الدراسة الاستقصائية كذلك عدد النساء اللاتي أشرن الى مشاركتهن في أنشطة اقتصادية "هامشية" ، ومتوسط عدد الساعات الاسبوعية في تلك الوظائف .

ويوضح الجدول ١٣ أنه في الفترات الأربع التي تم خلالها جمع المعلومات ، تركزت نسبة عالية للغاية من هذه الانشطة في العمل الزراعي ، كما أن هذه الانشطة تمارس جميعها من الناحية العملية على أساس العمل للحساب الخاص . ويمكن حساب العدد "المكافئ من العمال المشتغلين لحسابهم الخاص" باستخدام العلاقة بين متوسط عدد الساعات التي يشتغلها هؤلاء العمال وأولئك المشتغلين بأنشطة هامشية . ويمثل هذا الرقم نسبة تتراوح بين ٥٢ بالمائة (المعلومات المتعلقة بالفترة أيلول/سبتمبر - تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣) و ٨٨ في المائة (حزيران/يونيه - تموز/يوليه ١٩٨٣) من الرقم الإجمالي للنساء المشتغلات في هذه الفئة الوظيفية .

ولا توفر الدراسة الاستقصائية المنهجية بيانات عن دخل السكان . وعلى ذلك فإن حساب التقدير المنقوص للدخل ، وهو ما يمكن عزوه الى الانشطة الهامشية ، ينبغي أن يتم بالاستعانة ببعض الافتراضات حول العلاقة بين متوسطات الدخل لكلا المجموعتين من النساء . وتشير البنود الاخيرة الثلاثة في الجدول ١٣ الى النسب المئوية للتقدير المنقوص ، وذلك باستخدام ثلاث فرضيات مختلفة . وتتراوح هذه النسب المئوية بين ٢٣,٧ في المائة (المتوسط البسيط لفترات الدراسات الاستقصائية الأربع) ، بافتراض أن الدخل الذي يتحقق من الانشطة الهامشية يعادل نصف دخل العاملات لحسابهن الخاص ، و ٦٧,٤ في المائة ، بافتراض عدم وجود اختلافات في الدخل بين المجموعتين . ويبلغ مجموع قيمة

متوسط النسبة المئوية للتقدير المنقوص لمجموع القياسات ٥٠ في المائة من دخل النساء العاملات لحسابهن الخاص . وتوضح هذه التقديرات الحاجة الى قيام الدراسات الاستقصائية ببحث نشاط المرأة "غير النشطة" على نحو أكثر دقة ، مع إدراج بنود في الاستبيان توجه بمصفا خاصة نحو التحقق من نوع المهام المؤداة وعدد الساعات المخصصة لمثل هذا النشاط .

ويمكن استخدام نفس الاسلوب لإجراء تقييم نقدي للعمل الذي يؤديه عمال من الأسرة دون أجر ، وذلك عند توافر المعلومات اللازمة لتحديد القيم باستخدام أسلوب المدخلات (باستخدام المرتب الذي يتقاضاه عامل مكافئ) أو وفقا للمخرجات (باستخدام سعر السوق بالنسبة للسلع والخدمات المكافئة التي يتم الحصول عليها) .

ويمكن ، في هذه الحالة ، تقدير الدخل الذي يدره أفراد الأسرة الذين لا يتقاضون أجراً ، عن طريق الإحالة الى الدخل المعلن من جانب العمال العاملين لحسابهم الخاص ، ولكن مع ربط هذه الأنشطة بالدخل الذي تحققه مشاريع أسرية داخل الأسرة المعيشية ذاتها . وتحقيقا لهذا الغرض ، فإنه ينبغي إجراء بحوث حول عدد الساعات الأسبوعية التي يعملها أفراد الأسرة دون أجر ، مع تسجيل هذه المعلومات في الدراسة الاستقصائية ، حتى إذا كان عدد ساعات العمل دون الحد الأدنى المطبق لزمّن العمل الذي يفي بتعريف النشاط الاقتصادي .

الجدول ١٢ - الدخل الذي تحققه الإناء العاملات لحسابهن الخاص العاملات
في أنشطة هامشية كنسبة من الدخل الذي تحققه النساء
العاملات لحسابهن الخاص ، كوستاريكا ، حزيران/يونيه -
تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٢

متوسط جميع الفترات	أيلول/ سبتمبر - تشرين الاول/ اكتوبر (الفترة المرجعية : أسبوع)	آب / أغسطس - أيلول/ سبتمبر (الفترة المرجعية : أسبوع)	تموز/ يوليه - آب / أغسطس	حزيران/ يونيه - تموز/ يوليه	
-	٤٨	٤٩	٢٧	٥٨	عدد الإناء العاملات لحسابهن الخاص (أ)
-	٢٨,٥	٢٤,٦	٢٥,١	٢٨,٢	متوسط ساعات العمل أسبوعياً (ب)
-	١٣١	١٤٣	١٣٨	١٩٨	عدد الإناء العاملات في : "أنشطة هامشية"
-	(٨٥)	(١٠٤)	(١٠٥)	(١١٨)	(في مجال الزراعة)
-	٥,٠	٥,٠	٤,٩	٧,٢	متوسط ساعات العمل للنساء العاملات في "أنشطة هامشية"
-	٩٦,٩	١٠٠,٠	٩٩,٣	٩٢,٩	النسبة المئوية للعمل الحر كلية
-	٢٥	٢٩	١٩	٥١	عدد الإناء المشتغلات بالعمل الحر المكافئ (ج)
٦٧,٤	٥٣,١	٥٩,٣	٧٠,٤	٨٧,٩	النسبة بين متوسط دخل المرأة من "الأنشطة الهامشية" ومتوسط دخل المرأة العاملة لحسابها الخاص . (التقدير المنقوص لقيمة الدخل الذي تحققه المرأة من "الأنشطة الهامشية" كنسبة مئوية للدخل الكلبي الذي تحققه المرأة العاملة لحسابها الخاص) ، على أساس ثلاثة افتراضات هي :
٥٠,٦	٣٩,١	٤٤,٤	٥٢,٨	٦٥,٩	النسبة الافتراضية ١:١ غير رسمي/رسمي
٣٣,٧	٢٦,١	٢٩,٦	٢٥,٢	٤٤,٠	النسبة الافتراضية ٤:٣ غير رسمي/رسمي
٥٠,٥					النسبة الافتراضية ٢:١ غير رسمي/رسمي
					المتوسط البسيط لجميع النسب المئوية : ٥٠,٥

المصدر : الحسابات المستندة الى الأرقام المقدمة في ILO/DGEC (كوستاريكا) الدراسة الاستقصائية
المنهجية بشأن قياس العمالة ، والبطالة ، وقصور العمالة ، والدخل ، ١٩٨٢-١٩٨٤ ، كوستاريكا ،
حزيران/يونيه - تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٢ ، الجداول الاساسية ، الاستبيان جيم ، الجدولان جيم ١٨ وجيم ٢١ .

- (أ) يشمل العاملين بالاسرة دون أجر .
(ب) المتوسط الترجيحي للعاملين بالاسرة لحسابهم الخاص ودون أجر .
(ج) تحسب على هذا النحو : الخط ٣ × الخط ٥
الخط ٢ .

الفصل الرابع - اقتراحات لقياس دور المرأة في القطاع غير
الرسمي باستخدام الدراسات الاستقصائية
للأسر المعيشية

تستند الاقتراحات التالية المتعلقة بكيفية تحسين قياس القطاع غير الرسمي باستخدام المعلومات المستمدة من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية الى خصائص القطاع غير الرسمي الموضحة في الفصل الثالث . وهي تأخذ في الاعتبار ما يمكن تحقيقه من خلال البرامج الاستقصائية الخاصة ببلدان الاقليم . وتتمثل الاهداف الرئيسية لهذه البرامج الاستقصائية في دراسة حالة السكان في مختلف الاوقات من حيث مستويات العمالة والبطالة والدخل .

ويمكن النظر في النهج التالية ضمن هذه البرامج الاستقصائية :

(أ) إدراج أسئلة إضافية موجهة نحو بعض المجموعات الفرعية للسكان التي يمكنها ان تكون نشطة اقتصاديا أو تكون ضمن القوة العاملة ، دون استحداث تغييرات كبيرة في تصميم الدراسة الاستقصائية أو الاستبيانات المستخدمة . إذ يمكن ، على سبيل المثال ، إضافة بعض الاسئلة التي تتعلق بحجم المنشآت أو الوحدات الاقتصادية ، أو تحديد ما إذا كان النشاط المعلن يؤدي داخل الأسرة المعيشية أم خارجها ؛

(ب) تعديل صياغة وتسلسل الاسئلة التي تحدد وضع النشاط الخاص بالسكان . إذ يمكن ، على سبيل المثال ، تحديد ما إذا كانت النساء اللاتي يقمن بالإعلان عن أنفسهن باعتبارهن "ربات بيوت" يؤديين أنشطة اقتصادية كذلك ، حتى يتسنى إدراجهن ضمن السكان النشطين اقتصاديا . كما يمكن كذلك بحث الأنشطة التي يؤديها على مدى فترة زمنية أطول ، مثل شهر أو سنة بدلا من أسبوع ؛

(ج) إدراج وحدة قياس خاصة في بعض سلاسل الدراسات الاستقصائية المتمثلة للأسر المعيشية من أجل دراسة القطاع غير الرسمي بصورة متعمقة ، على نحو ما تم فيما يتعلق ببعض المواضيع الأخرى مثل الصحة ومؤهل القوى العاملة في بعض الدراسات الاستقصائية المماثلة للدراسة الاستقصائية القومية لموازنة الأسرة في البرازيل .

الف - خصائص دور المرأة في القطاع
غير الرسمي وطرق قياسه

1 - القطاع غير الرسمي المنظور

يمكن قياس القطاع غير الرسمي المنظور دون تعديل العملية المستخدمة لتحديد السكان الناشطين اقتصاديا في الوقت الحالي في معظم الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية . فمن المفترض ان الاشخاص الذين يشكلون جانبا من هذا القطاع يجري تعديدهم على النحو الملائم في سلسلة الاسئلة المتعلقة بوضع النشاط خلال الاسبوع المرجعي ، حتى يمكن الوصول الى تحديد القطاع غير الرسمي المنظور باستخدام الاسئلة المتعلقة بخصائص المنشآت التي تعمل بها المرأة . ويمكن استخدام هذه الاسئلة لدراسة هذا القطاع طبقا للتعريف المختلفة . كما توجه هذه الاسئلة الى الاشخاص الذين يقررون انهم ناشطون اقتصاديا في الفترة المرجعية . وبالتالي فإنها تشمل العاملين بأجر أو بدون أجر على حد سواء .

أما فيما يتعلق بالدراسات الاستقصائية القومية للأسر المعيشية ، فإنه من الملائم فصل القطاع غير الرسمي المنظور عن الأنشطة الاقتصادية للقطاع الزراعي التقليدي التي يتعين معالجتها بأسئلة محددة في إطار وحدة للقياس ذات تصميم خاص . وفي مثل هذه الحالات ، فإن الاسئلة المتعلقة بخصائص المنشآت تتطلب إجراء "تصفيية" إضافية لاختيار المستخدمين خارج مجال الزراعة (التقسيمان 1 و 2 من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية) من أجل مواصلة تحديد القوة العاملة من الحضر والريف في المجالات غير الزراعية بكل قطاع .

وقد استخدمت هذه العملية في الدراسة الاستقصائية المنهجية بشأن قياس العمالة والبطالة وقصور العمالة التي أجريت تحت رعاية منظمة العمل الدولية ومكتب الاحصاءات والتعدادات القومية بكوستاريكا عام ١٩٨٣^(٢٨) . وتميز هذه الدراسة الاستقصائية بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي على أساس المعايير التالية :

(٢) ما إذا كانت المنشأة ملتزمة أم لا بمتطلبات التسجيل القانوني اللازمة لممارسة العمل أو عدم ممارسته . وتختلف هذه السجلات عن التراخيص التي تصدرها السلطات المحلية ؛

- (ب) مستويات تنظيم الوحدات الاقتصادية مثل تسجيل العمال في التأمينات الاجتماعية وإعداد الغواتير الخاصة بالسلع والخدمات التي توفرها هذه الوحدات ؛
- (ج) حجم الوحدة الاقتصادية من حيث عدد الأشخاص المشتغلين بها ؛
- (د) مستويات التكنولوجيا بالنظر الى نوع الطاقة المستخدمة^(٢٩) .

وقد ترجمت هذه المعايير الى خمسة أسئلة في مجموعة خاصة^(٣٠) تستخدم لتصنيف العاملين الى قطاعين رسمي وغير رسمي ، وداخل القطاع غير الرسمي في القطاع المسجل ، وغير المسجل ، وقطاع فرعي مشترك^(٣١) . ويتميز هذا الإجراء بأنه لا يتطلب إجراء تغيير جذري في تصميم الاستبيانات ، باستثناء الأسئلة التي تتعلق بوحدة القياس الإضافية والمخصصة لأولئك الذين يثبت أنهم كانوا مشغولين خلال الأسبوع المرجعي .

وقد اكتسبت بعض بلدان الاقليم بالفعل خبرة في مجال بحيث بعض الخصائص التي يتعين إدراجها في وحدة القياس الخاصة هذه . إذ تبحث الدراسات الاستقصائية التي تجريها الأرجنتين والبرازيل ، على سبيل المثال ، حجم المنشأة وما إذا كانت مسجلة في مؤسسات التأمينات الاجتماعية .

٢ - القطاع غير الرسمي غير المنظور

إن الأنشطة التي تتم داخل القطاع غير الرسمي غير المنظور تؤدي ، على نحو ما أوضحنا من قبل ، بواسطة نساء "غير معروفين إحصائياً" نتيجة لصعوبة تحديدهن ضمن السكان الناشطين اقتصادياً . وعلى ذلك ، فإن الطريقة الملائمة لمعالجة هذا القطاع في الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية تكمن في استحداث تعديلات على ذلك الجزء من الاستبيان الذي يبحث وضع النشاط الخاص بالسكان الذين تتوافر لهم إمكانات النشاط .

ويتألف هذا الإجراء من طرح مجموعة من الأسئلة على الأشخاص الذين يعلنون عدم ممارستهم للعمل في الأسبوع المرجعي ، وأولئك الذين يذهبون الى أبعد من ذلك بالإعلان عن عدم اضطلاعهم بوظيفة أو مشروع أو عمل تجاري مقابل أجر . كما توجه أسئلة في نطاق وحدة القياس تتعلق بقيام الشخص أو عدم قيامه بممارسة نشاط واحد أو أكثر من بين قائمة موسعة يتم إعدادها مسبقاً^(٣٢) . وتتوقف إمكانية الكشف عن هذه الأنشطة بدرجة أكبر أو أقل بصفة أساسية على هذه القائمة التي يتلوها من يجري المقابلة على

الأشخاص الذين يتم استقصاؤهم . وعلى ذلك ، فإنه من الأهمية بمكان أن تستند مثل هذه القائمة على معرفة أي الأنشطة يؤديها الأشخاص الذين يجري استقصاؤهم على نحو متكرر ، لا سيما الأنشطة الاقتصادية التي تؤديها المرأة في أسرتها المعيشية . وقد يقتضي ذلك وجود دراسات استقصائية سابقة على نطاق محدد من أجل تطوير قوائم الأنشطة ، أو استخدام دراسات بحثية أجريت في الماضي بشأن قطاعات محددة من السكان توجد بها هذه الأنواع من الحالات على نحو متكرر ، مثل الدراسات المتعلقة بالمرأة في قطاعات الدخل المنخفض .

وتجدر الإشارة إلى أن موقع وحدة القياس من هذا النوع في داخل الاستبيان يحدد ذلك الجزء من السكان الذي يمكن وضعه موضع البحث . وقد تم بحث هذه الأنشطة في الدراسة الاستقصائية المنهجية بكوستاريكا ضمن غير الناشطين اقتصاديا في الوقت الحالي وبين العاطلين كذلك .

وفضلا عن ذلك ، فإن دراسة الوقت المخصص لمختلف الأنشطة تعتبر على قدر من الأهمية . فقد بحثت الدراسة الاستقصائية المذكورة أعلاه مجموع عدد الساعات المخصصة أسبوعيا لكل نشاط ، فضلا عن اتجاه السلع المنتجة ، وما إذا كانت كلها أو حصة منها مخصصة للبيع أو أنها مخصصة بالكامل لأغراض الاستهلاك المنزلي .

وتتيح وحدة القياس التي تستهدف دراسة القطاع غير الرسمي بحث نطاق أوسع من الوظائف التي تؤديها المرأة داخل الأسرة المعيشية والتي يصعب تمييزها عن المهام المنزلية النموذجية ، مثل رعاية الصغار لحساب أشخاص آخرين ليسوا من أفراد الأسرة المعيشية ، وإعداد الأطعمة للآخرين ، وغسل الملابس وكثيرا خارج الأسرة المعيشية . بيد أن الحاجة تقتضي ، في هذه الحالات ، وجود معلومات إضافية من أجل تقرير ما إذا كانت الأنشطة موضع البحث يمكن تصنيفها باعتبارها أنشطة اقتصادية أم لا وفقا لنظام الحسابات القومية ، كما أن تقييم هذه الأنشطة من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في يشير مشاكل إضافية تتطلب توفير نوع آخر من المعلومات^(٣٣) .

٣ - التجارة الثانوية

أوضحت نتائج الدراسة الاستقصائية التجريبية التي أجريت في كوستاريكا أن أربعة من كل خمسة أشخاص ممن أعلنوا عن أنفسهم باعتبارهم يمارسون أنشطة اقتصادية "هامشية" كانوا من النساء ، كما أن معظم الأعمال المنجزة قد تركزت في النشاط الزراعي ، وصناعة الملابس وقطاع التشييد . وقد بلغ عدد ساعات عملهن الأسبوعية ٧ و ٢ ساعة في المتوسط^(٣٤) .

وتتوقف إمكانية تحديد مسار التجار الذين ليس لهم مقر ثابت من خلال الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية على الظروف الخاصة بهذا النشاط في كل بلد . ويجدر إيلاء هذا القطاع اهتمام خاص نظرا لتزايد أهميته في إطار العمالة الحضرية ، لا سيما في عواصم بعض البلدان (مثل مكسيكو سيتي ، وليما ، وسانتيافو عاصمة شيلي ، وساو باولو على سبيل المثال) ، ولأنه يمثل شكلا من أشكال مشاركة العمالة التي يمكن تمييزها نسبيا عن الأشكال الأخرى للطابع غير الرسمي غير المنظور . وينشأ الطابع الإحصائي غير المنظور لمسار التجار بصفة أساسية من تنوع الوظائف التي يشغلونها ، وعدم استقرار العمل بمضي الزمن ، وعدم الإعلان عن النشاط بوجه عام فيما يتعلق بالأنشطة غير المشروعة ، والمصوبات التي تكتنف تصنيف الأنشطة في حالات عديدة . وبهذا المعنى ، فإن التجارة الثانوية تمثل حالة وسط بين القطاعين غير الرسميين المنظور وغير المنظور .

وكانت الدراسات الاستقصائية الأخيرة للأسر المعيشية ، كتلك التي أجريت عام ١٩٨٤ في المناطق الحضرية بمدينة مكسيكو سيتي ، قد أدرجت مجموعة من الأسئلة في الاستبيان صممت لتحديد العمال العاملين لحسابهم الخاص دون أن يكون لهم مقر ثابت . وقد تم ذلك بطريقة مماثلة لتلك المقترحة لبحث الأنشطة الهامشية أو "غير المنظورة" ، أي على أساس قائمة موسعة لوظائف محددة . ويتوقف تصميم الاستبيان على ما إذا كان من المقرر أن يبحث أنشطة السكان العاملين اقتصاديا فحسب ، أم أنه سيبحث كذلك أولئك الذين لم يكن لديهم عمل خلال الأسبوع المرجعي ، على النحو المتبع تماما في الأنشطة "الهامشية" في الدراسة الاستقصائية المنهجية بكوستاريكا . ففي الحالة الأولى ، يمكن أن تقتصر الأسئلة ذات الصلة على الأشخاص العاملين ، سواء بأجر أو بدون أجر ، والذين يعلنون أن نشاطهم ليس له مقر ثابت .

٤ - الخدمة المنزلية

إن الخصائص الفريدة التي تتسم بها الخدمة المنزلية في الإقليم تجعل من المستصوب أن تعالج كقطاع فرعي منفصل عن القطاع غير الرسمي . ويعتبر قطاع الخدمة المنزلية من القطاعات الفريدة للأسباب التالية : (أ) أنه المهنة الرئيسية بين النساء الناشطات اقتصاديا ؛ (ب) أن علاقة العمال تتسم بدرجة عالية من التبعية ، نظرا لأن العامل يعيش في نفس الأسرة المعيشية التي يؤدي فيها عمله ؛ (ج) أن "تحديث" النشاط ، على خلاف المهن الأخرى ، يصحبه تخفيض في عدد المستخدمين المنتظمين المشتركين في هذا النشاط - أي أن وضع 'العاملين' يتغير من عمل دائم (لقاء مرتب) إلى عمل يومي لحسابهم الخاص .

ومن ثم ، فإنه عند تقييم الخدمة المنزلية ، يكون من الأهمية الفصل بين الوضعين : المستخدمين "الدائمين" ، والعمال العاملين لحسابهم الخاص . فضلا عن ذلك ، فإنه عند دراسة تركيب الأسرة ، يكون من المهم التفريق بين العاملين المنزليين في الأسر المعيشية التي يوجد بها مستخدمون منزليون مقيمون مقابل أجر ، وبين أفراد الأسرة المعيشية الآخرين .

باء - اقتراحات محددة تستند إلى الخبرة المستمدة من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية في الإقليم

تملك الشعبة الإحصائية التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي مصرفا للبيانات الخاصة بالدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية يتيح تطوير عدد كبير من الدراسات البحثية التي تتعلق بمواضيع متنوعة في مختلف البلدان في جميع أنحاء الإقليم . وتتوافر في مصرف البيانات في الوقت الحالي ٦٩ دراسة استقصائية تشكل جانبا من البرامج المستمدة التي تجرى في ١٠ بلدان من بلدان أمريكا اللاتينية . وتغطي هذه الدراسات الاستقصائية فترة تتراوح بين ١٠ - ١٥ عاما ، وهي تشمل على عدد كبير من المتغيرات (٢٥) .

ويكشف التحليل المقارن لتسع من الدراسات الاستقصائية المتاحة عن وجود مجموعة من المشاكل وأوجه القصور في مجال تحديد وقياس مشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي . ومن ثم ، فقد تمت الاستعانة بتقييم تفصيلي للمعلومات وقائمة المتغيرات موضع الدراسة (٣٦) في هذه الدراسات الاستقصائية من أجل الوقوف على المشاكل الرئيسية وإعداد الاقتراحات اللازمة للتغلب عليها . وقد نوقشت هذه الاقتراحات على النحو التالي :

١ - في خمسة من البلدان التسعة موضع البحث ، توفر البرامج الاستقصائية معلومات عن المناطق الحضرية فقط . إلا أنه من المستحب ، في هذه البلدان ، أن يغطي البرنامج المناطق الريفية مرة سنويا على الأقل ، وذلك حتى يمكن وضع الظروف المحددة للنشاط الزراعي في الاعتبار . ويمكن دراسة نشاط المرأة في هذه الحالات من خلال الاستبيانات التي تستهدف :

(٢) إدراج الأنشطة التي تتم في فترات مرجعية تتجاوز أسبوعا ، كفترة الاثني عشر شهرا السابقة على سبيل المثال ؛

(ب) استقصاء الأنشطة التي تقوم بها المرأة التي يعلن عنها باعتبارها غير ناشطة اقتصاديا ، وفقا للتعريف المعتاد المستخدم في الدراسات الاستقصائية التي تستند إلى التوصيات الدولية ؛

(ج) دراسة الأنشطة التي تؤديها المرأة داخل الأسرة المعيشية ، لا سيما في القطاعات الزراعية حيث تشكل أنشطة الاستهلاك الذاتي جانبا هاما من الانتاج لإعالة أفراد الأسرة .

٢ - رغم أن جميع الدراسات الاستقصائية تبحث العلاقة بين أفراد الأسرة المعيشية ورب هذه الأسرة ، إلا أن أيًا منها لا يتناول بالدراسة حالة رئاسة الأسرة المعيشية على النحو الملائم . كما أنه لا يتم ، في بعض الحالات ، دراسة العلاقات الأسرية ، أو الوضع الذي يشغله جميع الأفراد داخل الأسرة المعيشية . وفي مثل هذه الحالات ، لا يمكن تحديد وجود المستخدمين المنزليين الذين يعيشون في الأسرة المعيشية ، أو وجود مجموعات أسرية ثانوية تعيش باعتبارها من الأقارب في نفس المنزل . وتعد هذه الحالة من الحالات المألوفة في القطاعات منخفضة الدخل ، كما أن وجود هؤلاء الأقارب يكون ممحوبا بتوفير الخدمات التي توازي النشاط الاقتصادي . ويمكن طرح الاقتراحات التالية في هذا الصدد :

(١) استقصاء وضع الرئاسة الفعالة في المنازل ، بدءا بتحديد الشخص الذي يسهم بأكبر قدر في دخل الأسرة المعيشية ، أو باستخدام أي معيار آخر ، لا سيما عند وجود أفراد يعملون في القطاع غير الرسمي ، حيث تتجه المرأة في تلك الأسر المعيشية إلى المشاركة في نفس الأنشطة التي يقوم بها رب الأسرة (انظر الفصل الثالث ، الجزء باء - ٣) ؛

(ب) دراسة علاقة الأفراد برب الأسرة المعيشية بالتفصيل قدر الامكان وعدم وضع أولئك الذين يقيمون في الأسرة المعيشية عادة في فئة منفردة مثل "أقارب آخريين" أو "أفراد لا تربطهم صلة قرابة برب الأسرة المعيشية" . إذ تتيح هذه المعلومات تطبيق تصنيف خاص بالأسرة المعيشية ودراسة خصائصها فيما يتعلق بالمرأة التي تعمل في القطاع غير الرسمي . ولأن هذه الدراسات الاستقصائية لا تبحث الخصوبة ، فإن المعلومات المتعلقة بالعلاقات الأسرية مع رب الأسرة المعيشية تمثل الطريقة الوحيدة للتعرف ، بالتقريب ، على المرحلة التي تمر بها دورة حياة الأسرة . وعلى ذلك ، فإن تسجيل هذه الخاصة بدقة له أهمية رئيسية في هذا الصدد .

٣ - هناك دراستان من الدراسات الاستقصائية التسع موضع التحليل لم تناولا بالدراسة الوضع العائلي للسكان . ومن ثم ، فإنه من المستصوب إدراج هذا السؤال في الاستبيان وبحث الحالة العائلية لجميع النساء المقيمت في الأسرة المعيشية . فضلا عن ذلك ، فإنه من المفيد تحديد تلك الحالات التي يترك فيها الزوج الأسرة المعيشية أو يغيب عنها لفترات طويلة نسبيا بسبب القيام بأنشطة زراعية خارج منطقة السكن على سبيل المثال . وفي مثل هذه الحالات ، فإن المرأة هي التي تتولّى إعالة الأسرة المعيشية ، بالمشاركة في أنشطة غير رسمية .

وفيما يتعلق بالمتغيرات التي تستقصي الخصائص الاقتصادية للسكان ، فإنه يمكن الإشارة إلى جوانب قصور مختلفة تمثل بعض الصعوبات عند تحليل القطاع غير الرسمي .

٤ - لا يوفر أي من الدراسات الاستقصائية معلومات تتعلق بالموقع الفعلي للعمل بالنسبة للأسرة المعيشية . ففي المناطق الحضرية والريفية على حد سواء ، تقوم المرأة بالعمل داخل (أو بالقرب من) الأسرة المعيشية في كثير من الأحيان .

وقد بحثت الدراسة الاستقصائية المنهجية التي أجريت في كوستاريكا هذا المتغير من خلال السؤال التالي (٣٧) :

بين ما إذا كان مكان العمل يقع في منزلك الخاص ...

يقع خارج منزلك ...

ليس له موقع ثابت ...

وقد أظهر تحليل البيانات المستمدة من هذه الدراسة الاستقصائية أن ٢٨,٥ في المائة من القوة العاملة غير الزراعية في القطاع غير الرسمي كانت تعمل في الأسرة المعيشية وأن ٤٨ في المائة من أولئك المشتغلين في هذا القطاع كانوا من النساء . وعلى ذلك ، فإنه من المستصوب أن تشتمل الدراسات الاستقصائية على هذا السؤال ، وأن يتم بحث ما إذا كان هناك أفراد آخرون يعملون معه في الحالات التي يذكر فيها رب الأسرة المعيشية أنه يمارس نشاطه داخل الأسرة المعيشية . ويمكن ، على هذا النحو ، التصرف على النساء اللاتي يؤديين أنشطة اقتصادية باعتبارهن عاملات في الأسرة دون أجر ويقمن بالإعلان عن أنفسهن باعتبارهن غير ناشطات اقتصاديا .

٥ - هناك ثلاث دراسات استقصائية من الدراسات التسع موضع التحليل تتناول بالبحث حجم المنشأة أو الوحدة الاقتصادية . فخصائص العمالة ترتبط ارتباطا وثيقا بحجم الوحدات الاقتصادية (وجود التأمينات الاجتماعية للمستخدمين ، والطابع الرسمي للعلاقات التعاقدية ، والاستقرار المهني ، والتكنولوجيا المستخدمة ، إلخ) . ومن ثم ، فإنه يمكن استخدام هذا المتغير كبديل للمتغيرات الأخرى . ورغم أنه من المعروف أن درجة اعتماد البيانات على حجم المنشأة تقل مع زيادة عدد الأشخاص المشغولين فيها ، فإنه من المستصوب إدراج ذلك في الاستبيانات حتى يتسنى إرساء معيار لتحديد المشغولين في المشاريع الصغيرة عند عدم توافر معايير أخرى لتحديد القطاع غير الرسمي على نحو أكثر دقة^(٣٨) . فمن شأن ذلك أن يتيح تحديد الأسر المعيشية التي يمكنها الحصول على الخدمات المنزلية حيث تتزايد احتمالات قيام المرأة بأنشطة خارج أسرتها المعيشية .

وتبين بعض الدراسات الاستقصائية صعوبات فيما يتعلق بتحليل المهن التي تشغلها المرأة ، نتيجة لتجميع التصنيفات المستخدمة بدرجة كبيرة . ويؤدي ذلك إلى صعوبة مقارنة هذه التصنيفات بغيرها من التصنيفات الأخرى على الصعيد الوطني والدولي . ومرد ذلك ، في كثير من الأحيان ، إلى أنه عند تسجيل المعلومات على أشرطة ممغنطة يتم استخدام أحد التصنيفات على مستوى المجموعات الرئيسية ؛ وبالتالي فإنه لا يمكن تمييز بعض المهن المحددة ، مثل العمال المنزليين والباعة الجائلين ، والخياطات . وعلى ذلك ، فإنه يقترح تقسيم المعلومات المتعلقة بالمهن عند تسجيلها ، مع الإبقاء على امكانية مقارنتها بالتصنيفات الدولية .

وعند تقديم تصنيف فروع الصناعة (التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية) على نحو إجمالي ، فإنه لا يكفي الإلمام بخصائص المنشآت التي يعمل بها العمال العاملون في القطاع غير الرسمي . ومن ثم ، فإن الدراسة الاستقصائية القومية للعمالة الحضرية في المكسيك (١٩٨٤) قد أدرجت في الاستبيان سؤالا ، من قبيل التجربة ، يعزز المعلومات المتعلقة بنوع المنشأة أو الوحدة الاقتصادية ، فضلا عن فائدته البالغة في تحديد القطاع غير الرسمي . وقد تضمن السؤال التالي لذلك ، قبل السؤال المستخدم لدراسة فرع الصناعة ، قائمة تضم ٢١ نوعا من المنشآت أو الأماكن التي يمكن مباشرة النشاط بها ، مصنفة وفقا للتقسيمات العامة للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية ، على النحو التالي :

الزراعة والثروة الحيوانية وصيد الأسماك

- ١ - الأراضي ، والقوارب ، والألواح الخشبية ، والمستنقعات ، والبرك
- ٢ - المنشآت الزراعية والخاصة بالثروة الحيوانية ، والسفن ، والمزارع السمكية

الصناعة والتشييد

- ٢ - مقر إقامة العامل أو رب العمل أو العميل
- ٤ - الورش وغيرها من المنشآت الصغيرة أو متاجر الحرفيين
- ٥ - المكاتب ذات الصلة بالصناعة للمهندسين ، والمعماريين وغيرهم من المهنيين
- ٦ - المصانع : منشآت التشييد والتجديد ، والمناجم وغيرها من المنشآت المتوسطة والكبيرة

الخدمات والأنشطة الحكومية

- ٧ - التركيبات الارتجالية المقامة في الشوارع بين المنازل
- ٨ - مقر إقامة العامل ورب العمل والعميل
- ٩ - الخدمات المقدمة على عربات
- ١٠ - خطوط أو طرق النقل والمواصلات
- ١١ - منشآت المهنيين في مجال العمل الحر
- ١٢ - الاستراحات والمطاعم والمنشآت الأخرى ذات الحجم والطابع المماثل
- ١٣ - ورش إصلاح السيارات والأجهزة المنزلية ، والمفاصل الكهربائية ودور التجميل التي لا تعتبر جزءاً من سلسلة منشآت
- ١٤ - مصانع الأدوات المعدنية ، ومحال إصلاح الأحذية ، ومحال صنع الاقفاص وما شابه ذلك
- ١٥ - إدارات الحكم المحلي ، أو حكومة الولايات ، أو الحكومة الاتحادية والإدارات التابعة لها
- ١٦ - المنشآت الخدمية الأخرى المتوسطة والكبيرة

الأنشطة التجارية

- ١٧ - الأكشاك المقامة في الشوارع أو الباعة الجائلين
- ١٨ - مقر إقامة العامل أو رب العمل أو العميل
- ١٩ - الأنشطة التجارية باستخدام العربات
- ٢٠ - محال البقالة ، والأكشاك المقامة في الشوارع بصفة دائمة ، والأسواق والمبيعات الأخرى المماثلة التي تجرى على عربات اليد
- ٢١ - المتاجر المركزية الأخرى المتوسطة والكبيرة وغيرها من المراكز التجارية .

ومن المستصوب أن تشمل الدراسات الاستقصائية على تصنيف مماثل من أجل استكمال المعلومات المتعلقة بفرع النشاط ، حيث ان هذا الأخير لا يتناول بوضوح أنواع المنشآت المتكررة في القطاع غير الرسمي .

جيم - الصعوبات التي تكتنف قياس الدخل في الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية

توفر الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية التي نتناولها بالتحليل في هذا الفصل درجة كبيرة من التنوع فيما يتعلق بقياس الدخل . ويوجد الجدول ألف - ٢ من المرفق نوع المعلومات التي تشملها الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية . ويمكن تقدير مدى الأهمية المعلقة على هذا الموضوع من عدد الأسئلة التي تتضمنها الاستبيانات الخاصة بالدخل . وتمثل الحالات الخاصة بالحدود القصوى عن طريق الدراسات الاستقصائية التي لا تتناول سوى الدخل النقدي الأولي بالنسبة للمهنة الرئيسية (بوليفيا ، كوستاريكا^(٣٩) وفنزويلا) ، بالإضافة إلى تلك الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية مثل الدراسة المعروفة باسم "بناد" (PNAD) التي أجريت في البرازيل والتي تتناول تدفقات الدخل النقدية والعينية لجميع المتلقين (الإيجابيين والسلبين) في كافة المهن . ولا يعد ذلك بمثابة تقييم عام لنوعية قياس الدخل في الدراسات الاستقصائية المستمرة للأسر المعيشية^(٤٠) ، وإنما هو عرض مبسط لبعض القيود الخاصة بالبيانات المتاحة لتحليل مستويات دخل المرأة ومساهمتها في دخل الأسرة ، لاسيما في الأسر المعيشية التي يدعمها القطاع غير الرسمي .

ويبين المنشور المعنون "تحسين المفاهيم والطرق في مجال الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بالمرأة" إلى أربعة مجالات خاصة جديرة بالاهتمام فيما يتعلق بقياس الدخل وهي : (١) تقدير الدخل الفردي للمرأة بقيم مطلقة ؛ (ب) أهمية مساهمة المرأة في الاقتصاد (الدخل) ورفاهية الأسرة المعيشية ؛ (ج) قياس مستويات الدخل الخاصة بالنساء ربات الأسر المعيشية ؛ (د) قياس الدخل المحقق من الإنتاج للاستهلاك الذاتي . وتشير تدفقات الدخل التي يتناولها البحث عادة في الدراسات الاستقصائية المستمرة للأسر المعيشية مشاكل مختلفة في كافة هذه المجالات .

وإذا كان من المقرر قياس مستويات الدخل في المهن المختلفة ، فإنه من الضروري أن تتم دراسة الدخل من العمل وبقيّة أنواع الدخل على نحو منفصل ، مع التمييز بين الدخل الذي يتم الحصول عليه من المهنة الرئيسية ، وأنواع الدخول الناشئة عن المهن الأخرى .

وتفي الدراسات الاستقصائية التسع للأسر المعيشية موضع التحليل بالشرط الأول . إذ تشمل هذه الدراسات أسئلة تتعلق بالدخل الأولي الذي يتم الحصول عليه من النشاط (كمستخدمين وأرباب عمل يتقاضون مرتبات ، أو يعملون لحسابهم الخاص) ، كما تتعلق

بالتدفقات الخاصة ببقية أنواع الدخل (من الممتلكات ، والتحويلات وغيرها من أنواع الدخل) . أما فيما يتصل بالشرط الثاني ، فنجد أن ثلاثا من الدراسات الاستقصائية التسع (الارجنتين ، وكولومبيا ، وفنزويلا) تشكل بعض المعوقات ، حيث أنها لا تبحث سوى الدخل النقدي الذي يتم الحصول عليه في كافة المهن . ويمكن في هذه الحالات التخفيف من حدة هذه المشكلة عن طريق الاستعانة بالمعلومات المتعلقة بعدد المهن ، مع قصر التحليل على جميع السكان المستخدمين الذين قرروا قيامهم بالعمل في مهنة واحدة فقط خلال الفترة المرجعية^(٤١) . وفي هذه الحالة ، نجد أن هناك نقصا في المعلومات المرادفة للنسبة المئوية لمجموع الأشخاص المستخدمين الذين قرروا اشتغالهم بأكثر من مهنة واحدة مقابل أجر^(٤٢) . وعلى ذلك ، فإنه من المستصوب أن تتم صياغة الأسئلة المتعلقة بالدخل على نحو يمكن معه فصل الدخل الذي يتم الحصول عليه من العمل في المهنة الرئيسية عن الدخول المكتسبة من المهنة (المهن) الثانوية .

ويشير الجانب الثاني إلى قياس الدخل الأولي من الأرباح والفوائد التي يحققها أرباب العمل والعمال العاملين لحسابهم الخاص . وتوضح التقديرات التي تقلل من قدر هذا المصدر للمعلومات ، والتي يمكن الحصول عليها من تحليل الحسابات القومية ، أن هذه الأرباح والفوائد تتراوح بين ٤٠ و ٦٠ في المائة^(٤٣) . ويؤدي ذلك إلى التقليل من مصداقية تقديرات الدخل الناشئ عن الأنشطة التي يتم القيام بها على أساس العمل للحساب الخاص وفي القطاع غير الرسمي بوجه عام .

ومن الأسباب التي تساق لتفسير ارتفاع حدود التقليل من القيمة على هذا النحو ، الطابع المتقطع والمتقلب بدرجة أكبر فيما يتعلق بالدخل الذي يحصل عليه العمال العاملون لحسابهم الخاص ، وهو ما يزداد في حالة المرأة نتيجة لزيادة فترة بقائها في القوة العاملة . وقد تجدر الإشارة ، في هذا الصدد ، إلى أنه قد يطرأ تحسن على نوعية البيانات في حالة توجيه أسئلة بغرض الحصول على معلومات بشأن الدخل الذي يحصل عليه "عادة" العمال الذين لا يتقاضون أجرا ، مع الأخذ في الاعتبار أن تكون الفترة المرجعية أطول من الأسبوع السابق .

وفيما يتعلق بالدخل المحول (التأمينات الاجتماعية ، والمعاشات ، ومعاشات الأراامل وغيرها من أنواع التحويلات) ، تجدر الإشارة إلى أنه عند معالجة الدخل النقدي الذي يتم الحصول عليه بصفة منتظمة (التأمينات الاجتماعية على سبيل المثال) ، تكون حدود التقليل من القيمة منخفضة بدرجة كبيرة ، كما أنها تماثل نظيرتها فيما يتعلق بالمرتبات والأجور . وتتيح الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية تقدير مستويات الدخل النقدي^(٤٤) للسكان غير الناشطين اقتصاديا على نحو موثوق به نسبيا .

وموجز القول انه يمكن القول أن الدراسات الاستقصائية المستمر للعمالة تتيح المجال لإجراء تحليل يمكن الاعتماد عليه نسبيا للدخل النقدي من المرتبات والاجور التي يتم الحصول عليها من المهنة الرئيسية . وحيث ان ذلك لا يمثل المصدر الرئيسي للدخل الاولي في القطاع غير الرسمي ، فإن ثمة صعوبات بالغة تكتنف قياس مساهمة هذا الدخل في الناتج القومي ، لا سيما فيما يتعلق بالاستهلاك الذاتي .

ويؤدي ارتفاع مستويات التقليل من القيمة في المصادر الاخرى للدخل الاولي ، أي الارباح والفوائد التي يحققها ذوو المهن الحرة ، إلى تقييد خطير لعملية تحليل مساهمة المرأة في دخل الاسرة وقياس الدخل الذي تحققه النساء ربات الاسر المعيشية .

وفيما يلي بعض الاقتراحات العامة لتحسين المعلومات المتعلقة بالاسر المعيشية التي تجمعها الدراسات الاستقصائية لهذه الاسر وهي : (أ) فصل الدخل الاولي (المرتبات والاجور) الذي يتحقق من المهنة الرئيسية عن الدخول المكتسبة من المهن الثانوية ؛ (ب) استقصاء الدخل الاولي لذوي المهن الحرة والحد من التقليل من القيمة عن طريق استخدام فترة مرجعية أطول ؛ (ج) دراسة تحويلات الدخل فيما يتعلق بجميع السكان الناشطين وليس الناشطين اقتصاديا فحسب ممن تجاوزوا سنا محددة .

الحواشي

See C. D. Deere, "La división por sexo del trabajo agrícola: un estudio de la Sierra Norte del Perú", Estudios de Población, vol. II, No. 9 (1)
· (Asociación Colombiana para el estudio de la Población, September 1977)

Felicia Reicher Madeira, "El trabajo de la mujer en fortaleza", (٢)
· Demografía y Economía, vol. XII, No. 1 (1978), p. 57

Zulma Recchini de Lattes and Catalina H. Wainerman, "El trabajo femenino en el banquillo de los acusados: la medición censal en América Latina" (Editorial Terra Nova and Population Council, 1981) (٣)

"Mujeres en sus casas; taller informal de consulta sobre el valor económico de las actividades del hogar" (٤)
(ليما ، ١٩٨٤) ، منظمة العمل الدولية .

الحواشي (تابع)

- (٥) فرهد مهران ، "مفهوم وحدود النشاط الاقتصادي بفرض قياس السكان الناشطين اقتصاديا" (منظمة العمل الدولية ، مكتب الإحصاءات ، ورقة عمل ، أيار/مايو ١٩٨٦) .
- (٦) انظر ، على سبيل المثال ، إليزابيث جيلين ، "الهجرة ومشاركة المرأة في القوة العاملة بأمريكا اللاتينية : خدم المنازل في المدن" ، في "المرأة والتنمية القومية : تعقيدات التغيير" (شيكاغو ، مطابع جامعة شيكاغو ، ١٩٧٧) .
- (٧) منظمة العمل الدولية بالاشتراك مع Dirección General de Estadísticas y Censos de Costa Rica, Encuesta Metodológica sobre el Empleo, Desempleo y Subempleo en Costa Rica (1983) .
- (٨) منظمة العمل الدولية ، برنامج التوظيف الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، "Sector informal: funcionamiento y políticas" (Santiago, 1978); and Dagmar Raczynsky, "Características del empleo informal urbano en Chile", Estudios CIEPLAN No. 23 (April 1978) .
- (٩) تتناول الفصول التالية تحليل ذلك بمزيد من التفصيل .
- (١٠) انظر منظمة الامم المتحدة للطفولة ، "Aspectos metodológicos de las políticas de desarrollo social", Estudios ILPES/UNICEF Sobre Políticas Sociales (Santiago, 1984) .
- (١١) أي المستخدمون المنزليون الذين يقيمون في الأسرة المعيشية التي يعملون بها .
- (١٢) انظر شيلما جالغيز وروزالبا توديرو ، "La especificidad del trabajo doméstico asalariado y la organización de las trabajadoras (Chile)", in "La Mujer in el sector popular urbano" (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع S.84.II.G.14) .

الحواشي (تابع)

- Patricio Villagrán Streeter, Sector Informal Urbano (Santiago, (١٣)
• Editorial Universitaria, 1985)
- (١٤) المرجع نفسه ، ص ٥٢ .
- (١٥) المرجع نفسه ، ص ٥٥ .
- (١٦) تشير هذه المناقشة إلى الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية التي تشكل جانبا من البرامج المستمرة ، وليس إلى الدراسات الاستقصائية الخاصة الأخرى التي تبحث هذا الموضوع بتعمق بالاستعانة بمنهجيات واستبيانات مخصصة أخرى .
- (١٧) أورد وصف تفصيلي للمعلومات المتعلقة بالتعدادات المتاحة في شكل بيانات دقيقة ، وبشأن الإجراءات اللازمة للحصول على جداول جديدة وغيرها من الخدمات التي يوفرها المركز الديموغرافي لأمريكا اللاتينية في CELADE, Boletín del Banco de
• Datos, No. 11 (Santiago)
- (١٨) انظر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ECLAC, "Análisis estadístico de la situación de la mujer en países de América Latina a través de las encuestas de hogares" (LC/R.418, Sem.24/2 and Add.1), 1985
- (١٩) انظر آرثر كونينغ "Información censal geográficamente desagregada para la planificación en los países en desarrollo", Notas de Población, vol. XIII, No. 3 (San José, Costa Rica, CELADE, December 1985), pp. 9-24
- (٢٠) المرجع نفسه ، ص ٩ .
- (٢١) المرجع نفسه ، ص ١٦ .
- (٢٢) يرد وصف تفصيلي لنتائج هذه الدراسة التجريبية في بيرونبي ل . رودولف ———— و ، "El trabajo de las mujeres usualmente consideradas como económicamente inactivas" (ورقة مقدمة إلى الحلقة الدراسية الديموغرافية الوطنية الشامنة ، سان خوزيه ، كوستاريكا ، أيلول/سبتمبر ١٩٨٣) ؛ انظر كذلك الفرع ألف - ٥ من المرفق .

الحواشي (تابع)

(٢٣) المرجع نفسه ، ص ١ .

(٢٤) تحسين المفاهيم والطرق في مجال الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بحالة المرأة ، (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.84.XVII.3) .

(٢٥) يشمل المجموعات ١-٤ ، ٥-٤ و ٩-٥ ، والمجموعة الرئيسية ٥ والمجموعات ٧-٧ ، ٩-٧ و ٨-٠ من التصنيف النموذجي الدولي للمهن .

(٢٦) نظراً لأن الدراسات الاستقصائية المتمثلة للأسر المعيشية لا تبحث عادة في مسألة الخصوبة (عدد أبناء كل سيدة وأعمارهم) ، فإنه يمكن الإعراب عن هذا المتغير بعد تحديد عدد أفراد الأسرة المعيشية وعلاقتهم العائلية برب الأسرة المعيشية .

(٢٧) انظر الاقتباس المأخوذ من الاستبيان الاستقصائي الوارد في الفرع ألف - ٦ (أ) من المرفق .

(٢٨) وردت المنهجية المستخدمة والنتائج التي تم التوصل إليها في Trigueros M. Rafael, "La encuesta metodologica de la OIT Part la medicion del empleo y del desempleo y del subempleo en Costa Rioca" ، نشرة إحصاءات العمل (منظمة العمل الدولية ، ١٩٨٦) .

(٢٩) المرجع نفسه ، ص ١٤ .

(٣٠) انظر الاستبيان الوارد في الفرع ألف - ٦ (أ) من المرفق .

(٣١) انظر الرسم البياني مع تعريف هذه القطاعات الفرعية في الفرع ألف - ٦ (ب) من المرفق .

(٣٢) انظر المربع ٤٠ الوارد في الاستبيان في الفرع ألف - ٦ (أ) من المرفق .

(٣٣) انظر الفرع باء - ٤ أعلاه .

الحواشي (تابع)

(٣٤) البيانات تشير الى الفترة حزيران/يونيه - تموز/يوليه ١٩٨٣ .

(٣٥) انظر الفرع ألف - ١ من المرفق .

(٣٦) انظر الفرع ألف - ٢ من المرفق .

(٣٧) انظر الفرع ألف - ٦ (١) من المرفق ، الاستبيان ، المربع ٧٠ ،

السؤال ٧٨ .

(٣٨) لاحظت الدراسة الاستقصائية المنهجية التي أجريت في كوستاريكا أن

العمالة في القطاع غير الرسمي غير الزراعي تتركز على نحو غالب في وحدات اقتصادية صغيرة للغاية : إذ يعمل ٥٥ في المائة من أولئك المستخدمين في القطاع غير الرسمي لحسابهم الخاص ، مع عدم اشتراك أي أشخاص آخرين في هذا النشاط ، بينما يعمل ٢٥ في المائة في منشآت تستخدم عددا يتراوح بين ٢ و ٥ مستخدمين ، ولا تتجاوز نسبة من يعملون في منشآت يبلغ عدد المستخدمين بها ستة أو أكثر ١٠ في المائة .

(٣٩) يشمل الاستبيان الخاص بالدراسة الاستقصائية التي أجريت في

كوستاريكا (تموز/يوليه ١٩٨٣) على سؤال يتعلق بالمدفوعات العينية (المسكن ، والوجبات ، وغير ذلك) ، إلا أنه لا يحدد ما يعادل ذلك نقدا .

(٤٠) يرد تقييم عام لهذا النوع في أوسكار التيمير ، "إحصاءات توزيع

الدخل في أمريكا اللاتينية ومدى مصداقيتها" (ورقة أعدت لتقديمها إلى المؤتمر الثامن عشر للرابطة الدولية للأبحاث المتعلقة بالدخل والثروة ، لكسمبرغ ، آب/أغسطس ١٩٨٣) .

(٤١) من بين الدراسات الاستقصائية الثلاث المذكورة ، نجد أن الدراسة التي

أجريت في كولومبيا هي وحدها التي تفتقر إلى المعلومات المتعلقة بعدد المهن .

(٤٢) النسب المئوية للأشخاص المستخدمين الذين يقررون اشتغالهم بأكثر من

وظيفة ضئيلة نسبيا .

الحواشي (تابع)

(٤٣) يتراوح مدى حجم التقليل من قيمة الدخل المكتسب من المرتبات بين ١٠ في المائة و ٢٠ في المائة من القيمة المحسوبة فيما يتعلق بالحسابات القومية . وفي حالة الدخل من الممتلكات ، فإن هذه الأرقام ترتفع بدرجة أكبر وتتراوح بين ٧٠ في المائة و ٩٠ في المائة . انظر ا. التيمير ، المرجع السابق ، الجدول ٤ .

(٤٤) لا تقيس الدراسات الاستقصائية الأنواع الأخرى من التحويلات العينية ، مثل السلع والخدمات التي تقدم دون مقابل أو تدعمها الحكومة . وبناءً على ذلك ، فإنه لا تكون هناك إمكانية للحصول على المعلومات اللازمة لتقييم المزايا التي تحققها البرامج الاجتماعية الحكومية مثل برامج توزيع المواد الغذائية والرعاية الصحية الأولية ، وهي البرامج التي تتسم بأهمية متزايدة ، والتي قد تمثل جزءاً هاماً من دخل الأسر المعيشية .

المرفق

مواد ايضاحية عن الاسرة المعيشية والقطاعات غير الرسمية
مشتقة من دراسات استقصائية مختارة للأسر المعيشية أجريت
في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي

المفحة

- ١٩٧ ألف - ١ الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية في مصرف بيانات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي
- ١٩٨ ألف - ٢ المتغيرات المدرجة في عدد مختار من استبيانات الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية
- ١٩٩ ألف - ٣ متغيرات الدخل في عدد مختار من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية
- ٢٠٠ ألف - ٤ السكان النشطين اقتصاديا في القطاعين الرسمي وغير الرسمي في الأرجنتين والبرازيل وشيلي واکوادور وبنما وباراغواي ..
- ٢٠٠ (أ) تعريف قطاعات القوة العاملة المستخدم في الدراسة طبقا لوضع العمالة والوظيفة والصناعة
- ٢٠١ (ب) النسبة المئوية لتوزيع قوة العمل حسب القطاع والجنس
- ٢٠٧ ألف - ٥ تعداد تجريبي أجري في كوستاريكا في ١٩٨٢ لتحرير الأنشطة الاقتصادية للمرأة باعتبارها غير نشطة اقتصاديا طبقا لقياس القوة العاملة بواسطة التعداد المعتاد : نتائج توضيحية ومقتطفات من الاستبيان
- ٢٠٧ (أ) عدد النساء من سان خوان ممن صنفن باعتبارهن غير نشيطات اقتصاديا وقمن بأنشطة اقتصادية داخل أو خارج بيوتهن/مزارعهن ، ومتوسط ساعات عملهن ، حسب الإقامة الحضرية والريفية والفترة المرجعية التي تقدر بأسبوع أو سنة ، أيار/مايو ١٩٨٣

المرفق (تابع)

المفحة

- ٢٠٨ (ب) الأنشطة الاقتصادية للمرأة في مقاطعة سان خوان المصنفة باعتبارها غير نشيطة اقتصاديا حسب الإقامة الحضرية والريفية والفترة المرجعية اسبوع أو سنة ، أيار/مايو ١٩٨٣
- ٢١٠ (ج) النسبة المئوية لتوزيع الأنشطة الاقتصادية للمرأة في مقاطعة سان خوان المصنفة باعتبارها غير نشيطة اقتصاديا حسب الإقامة الحضرية والريفية والفترة المرجعية اسبوع أو سنة ، أيار/مايو ١٩٨٣
- ٢١١ (د) النشاط الاقتصادي للمرأة في مقاطعة سان خوان بناء على النشاط المعلن وتحليله ، أيار/مايو ١٩٨٣
- ٢١٢ (هـ) مقتطفات من الاستبيان المستخدم في التعداد التجريبي الذي أجرى في سان رامون ، أيار/مايو ١٩٨٣
النص الانكليزي
- ٢٢٢ النص الاسباني
- ٢٢٤ ألف - ٦ دراسة استقصائية منهجية بشأن قياس العمالة والبطالة وقصور العمالة ، كوستاريكا ، ١٩٨٣
- ٢٢٤ (١) مقتطفات من الاستبيان المستخدم في الدراسة الاستقصائية
النص الانكليزي
- ٢٢٧ النص الاسباني
- ٢٤١ (ب) التعريف العملي للقطاع الحضري غير الرسمي في الدراسة الاستقصائية

المرفق

الجدول الف - ١ - الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية في
مصرف بيانات اللجنة الاقتصادية لأمريكا
اللاتينية ومنطقة الكاريبي

سنة الدراسة		عدد الدراسات والتغطية الجغرافية			المجموع	البلدان
الاولى	الاخيرة	المتاحة	المتاحة	الوطنية		
١٩٨٦	١٩٧٠	٨	١	-	٩	الأرجنتين
١٩٨٨	١٩٧٨	٣	٩	-	١٢	بوليفيا
١٩٨٧	١٩٧٧	-	-	٧	٧	البرازيل
١٩٨٧	١٩٧١	١	١٧	٤	٢٢	كولومبيا
١٩٨٨	١٩٦٧	-	-	٨	٨	كوستاريكا
١٩٨٦	١٩٧١	-	-	٨	٨	شيلي
١٩٨٧	..	-	-	١	١	غواتيمالا
١٩٨٧	١٩٨٦	-	٢	-	٢	هندوراس
١٩٨٦	١٩٧٠	٢	-	٥	٧	بنما
١٩٨٤	١٩٧٤	١	٣	٥	٩	بيرو
١٩٨٧	١٩٨٠	-	٧	-	٧	أوروغواي
١٩٨٧	١٩٧١	-	-	١٨	١٨	فنزويلا

المصدر : اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، شعبة
الإحصاءات والتحليل الكمي .

الجدول ألف - ٢ - المتغيرات المدرجة في عدد مختار من استبيانات الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية

المتغيرات (أ)	الارجنتين ١٩٨٠	بوليفيا ١٩٨٢	البرازيل ١٩٨٢	كولومبيا ١٩٨٢	كوستاريكا ١٩٨٢	شيلي ١٩٨٢	بنما ١٩٨٢	بيرو ١٩٨٢	فنزويلا ١٩٨٢
التغطية الجغرافية (حضر/ريف)	حضر	حضر	حضر وريف	حضر	حضر وريف	حضر وريف	حضر	حضر	حضر وريف
الملاقة برب الأسرة	*	*	*	*	*	*	*	*	*
الجنس ، المن	*	*	*	*	*	*	*	*	*
الحالة الاجتماعية	*	*	*	*	*	*	*	*	*
التعليم									
الانتظام في الدراسة	*	*	*	*	*	*	*	*	*
الالمام بالقراءة والكتابة	*	*	*	*	*	*	*	*	*
مستوى التعليم (عدد السنوات)	*	*	*	*	*	*	*	*	*
دورات التدريب الخاصة	*	*	*	*	*	*	*	*	*
الهجرة									
محل الميلاد	*	*	*	*	*	*	*	*	*
مدة الإقامة في محل الإقامة الحالي	*	*	*	*	*	*	*	*	*
الخصوبة									
عدد المواليد	*	*	*	*	*	*	*	*	*
عدد الأحياء	*	*	*	*	*	*	*	*	*
الخصائص الاقتصادية (ب)									
حالة النشاط (ج)	غير محدد	١٠	١٠	١٢	١٢	١٥	١٥	١٤	١٠
وضع العمالة	*	*	*	*	*	*	*	*	*
الوظيفة	*	*	*	*	*	*	*	*	*
قطاع النشاط (المصنعة)	*	*	*	*	*	*	*	*	*
عدد الوظائف	*	*	*	*	*	*	*	*	*
ساعات العمل في الوظائف الرئيسية	*	*	*	*	*	*	*	*	*
ساعات العمل في جميع الوظائف	*	*	*	*	*	*	*	*	*
حجم الوحدة الاقتصادية	*	*	*	*	*	*	*	*	*
الضمان الاجتماعي	*	*	*	*	*	*	*	*	*
الدخل	*	*	*	*	*	*	*	*	*

المصدر : معرف بيانات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي .

(أ) بعض الدراسات تستقصي ظروف السكن ؛ لم توضع هذه المتغيرات موضع الاعتبار .

(ب) جرى استثناء الخصائص الاقتصادية للقوة العاملة العاطلة .

(ج) تشير إلى حالة العمالة في الوقت الراهن (فترة الاحالة اسبوع واحد) . الأرقام تبين الحد الأدنى للـمستخدم فيها يتعلق بمن العمل عدد السكان .

الجدول الف - ٣ - متغيرات الدخل في عدد مختار من الدراسات
الاستقصائية للأسر المعيشية

الدراسات الاستقصائية	الاجور والمرتببات (أموال عينية)	المكاسب والأرباح ^(١) (أموال عينية)	الدخل من الممتلكات ^(ب) (أموال محسوبة)	التحويلات ^(ج)	دخول أخرى ^(د)
الأرجنتين (بوينس آيرس ، ١٩٨٠)	*	*	*	*	*
بوليفيا (لاباز ، ١٩٨٢)	*	*	*	*	*
البرازيل (١٩٨٢)	*	*	*	*	*
كولومبيا (سبع مدن ، ١٩٩٨٢)	*	*	*	*	*
كوستاريكا (١٩٨٢)	*	*	*	*	*
بنما (المنطقة المتروبولية ، ١٩٨٢)	*	*	*	*	*
بيرو (ليما ، ١٩٨٢)	*	*	*	*	*
أوروغواي (المناطق الحضرية ، ١٩٨٤)	*	*	*	*	*
فنزويلا (١٩٨٢)	*	*	*	*	*

المصدر : مصرف بيانات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي .

- (١) تتضمن الدخل المعلن من أصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص .
- (ب) تتضمن الفوائد والاقساط والإيجارات . ويشير الدخل المحسوب من الممتلكات الى الإيجارات المحسوبة لأصحاب المنازل .
- (ج) تتضمن المعاشات التقاعدية ، صافي التحويلات من الخارج والمدفوعات الحكومية .
- (د) تتضمن الزمالات والجوائز والنفقة .

الجدول الف - ٤ (تابع)
 (ب) النسبة المئوية لتوزيع قوة العمل حسب القطاع والجنس

الأرجنتين

١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠	قوة العمل القطاع		
إناث	إناث	ذكور	ذكور	إناث	ذكور	
(نسبة مئوية من المجموع)						
٢٧,٠	٢٨,٦	٥٩,٢	٦٠,٦	٥٣,٦	٥٩,١	الف - الرسمي
١٩,٤	٢٠,٣	١٢,١	١٩,١	١٨,٦	٨,٢	الف - ١ الصناعة التحويلية
٨,٢	٢,٠	٠,٨	٨,٥	٠,٥	٨,٢	الف - ٢ التشييد
٢٩,٨	٢٥,٨	١٠,٨	٩,٩	٨,٦	٨,٥	الف - ٣ التجارة
٥,٥	٢,٢	٠,٦	٨,٩	٠,٥	٥,٨	الف - ٤ النقل
١٤,٩	٢٤,٢	١,٢	٢,٦	٢,٦	٢,٧	الف - ٥ الخدمة الشخصية
٤٨,٥	٣٦,٨	٣٣,٨	١٦,٦	٢٧,٧	١٦,٢	الف - ٦ مجالات أخرى
١٨,٦	٢٣,٧	٩,٧	١٦,٠	١٠,٠	١١,٦	باء - غير الرسمي
٢٨,٢	٤٧,٠	٢,٢	٢,٠	٤,١	١,٦	باء - ١ الصناعة التحويلية
٠,٤	٠,٣	٠	٤,٩	٠	٢,٠	باء - ٢ التشييد
٣٦,٠	٣٣,١	٤,٨	٥,٢	٤,١	٤,٩	باء - ٣ التجارة
٢,٠	١,٢	٠,١	١,١	٠	١,٢	باء - ٤ النقل
١٣,٩	٢٤,٦	٠,٩	٢,١	١,٤	١,٥	باء - ٥ الخدمة الشخصية
٢٣,٤	٢٠,٤	٠,٥	٠,٧	٠,٤	٠,٥	باء - ٦ مجالات أخرى
٩٨,٢	٩٧,٩	٢٠,٥	٠,١	٢٣,٠	٠,٢	جيم - الخدمة المنزلية
٥,٦	٤,٨	١,٥	٩,٥	١,٧	١١,٧	دال - الزراعة الحديثة
٧,٦	٨,٨	١,٣	٦,٠	١,٩	٦,٨	هاء - الزراعة التقليدية
٧,١	٢,٦	٠,١	٠,٦	٠,١	٠,٦	واو - التعدين
٣٦,٢	٤٠,٨	٠,٦	٠,٤	١,٢	٠,٦	زاي - البحث عن أول عمل
٢٨,٤	٢٨,٥	٧,١	٦,٨	٨,٥	٩,٤	حاء - غير معلن
٢٧,٥	٢٥,٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

(يتبع)

الجدول ألف - ٤ (ب) (تابع)

البرازيل

١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠	قوة العمل القطاع		
إناك (نسبة مئوية من المجموع)	إناك (نسبة مئوية من المجموع)	ذكور إناك	ذكور إناك	١٩٨٠	١٩٧٠	
٢٩,٠	٢٢,٠	٥٢,٤	٤٩,٦	٢٩,٥	٢٦,٩	ألف - الرسمي
٢٤,٤	١٨,٦	١٣,٠	١٥,٢	١٠,١	١١,٧	ألف - ١ الصناعة التحويلية
١,١	١,١	٠,٥	٧,١	٠,٢	٥,٨	ألف - ٢ التشييد
٢١,٤	٢٢,٤	٧,٤	٦,٢	٥,٥	٥,٠	ألف - ٣ التجارة
٦,٦	١,٦	٠,٦	٢,٢	٠,٢	٢,٢	ألف - ٤ النقل
٢٢,٤	٥٢,٠	٢,٥	٢,١	٠,٨	٠,٢	ألف - ٥ الخدمة الشخصية
٤٢,٠	٢٥,٢	٢٩,٢	١٤,٧	٢٢,٦	١٠,٩	ألف - ٦ مجالات أخرى
٢٦,٤	٢٤,٨	١٠,٢	١٠,٩	١١,٦	٩,٢	باء - غير الرسمي
٢٥,١	٥٤,٤	٠,٩	١,٠	٨,٢	١,٨	باء - ١ الصناعة التحويلية
٠,١	٠,٢	,٠	٢,٦	,٠	١,٤	باء - ٢ التشييد
٢١,٥	١٠,٦	٢,٢	٢,١	١,٩	٤,٢	باء - ٣ التجارة
٠,٢	٠,١	,٠	١,٥	,٠	١,١	باء - ٤ النقل
٥٩,١	٢٩,٢	٦,٠	١,٦	٠,٦	٠,٢	باء - ٥ الخدمة الشخصية
٢٧,٨	٢٢,٢	١,١	١,١	٠,٩	٠,٥	باء - ٦ مجالات أخرى
٩٥,٢	٩٧,٧	١٨,٩	٠,٤	٢٦,٦	٠,٢	جيم - الخدمة المنزلية
١٠,٧	٦,٢	٤,٨	١٥,٢	٢,٦	١٤,٢	دال - الزراعة الحديثة
١٥,٠	١٠,٨	٩,٦	٢٠,٦	١٦,٨	٢٦,٥	هاء - الزراعة التقليدية
٧,١	٢,٦	٠,١	٠,٦	٠,١	٠,٦	واو - التعدين
٢٦,٢	٤٠,٨	٠,٦	٠,٤	١,٢	٠,٦	زاي - البحث عن أول عمل
٢٨,٤	٢٨,٥	٧,١	٦,٨	٨,٥	٩,٤	حاء - غير معلن
٢٧,٥	٢٥,٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

(يتبع)

الجدول الف - ٤ (ب) (تابع)

شيلي

١٩٨٢		١٩٧٠		١٩٨٢		١٩٧٠		قوة العمل القطاع
إناث	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور		
(نسبة مئوية من المجموع)								
٢٦,٧	٢١,٩	٥٢,١	٥٢,٠	٤٤,٤	٤٧,٥	الف - الرسمي		
١٨,٠	١٩,٧	٧,٩	١٣,١	١١,٠	١٣,٤	الف - ١ الصناعة التحويلية		
٢,١	١,٥	٠,٤	٧,٦	٠,٢	٦,٦	الف - ٢ التشييد		
٢٠,٧	٢٥,٨	٨,٩	٧,٢	٥,٦	٤,٨	الف - ٣ التجارة		
٥,٤	٢,٥	٠,٨	٤,٩	٠,٥	٥,٢	الف - ٤ النقل		
١٧,٧	١٨,١	١,٩	٣,٢	٢,٣	٣,١	الف - ٥ الخدمة الشخصية		
٤٢,٢	٢٤,١	٣٢,٢	١٦,٠	٢٤,٧	١٤,٣	الف - ٦ مجالات أخرى		
٢٤,٢	٢٠,٤	١٠,٢	١١,٦	١٥,٩	١١,٠	باء - غير الرسمي		
٤٥,١	٥٧,٠	٢,٩	١,٣	٦,٢	١,٤	باء - ١ الصناعة التحويلية		
٠,٥	٠,٢	٠	٠,٧	٠	٠,٥	باء - ٢ التشييد		
٢٩,٧	٢٨,٥	٥,١	٤,٤	٥,٨	٤,٤	باء - ٣ التجارة		
١,٩	١,٨	٠,١	١,٨	٠,١	١,٣	باء - ٤ النقل		
١٤,٥	٢٣,٠	١,٣	٢,٨	٢,٩	٢,٩	باء - ٥ الخدمة الشخصية		
٢١,٩	٤٠,٥	٠,٧	٠,٥	٠,٩	٠,٤	باء - ٦ مجالات أخرى		
٩٧,٤	٩٣,٤	٢٤,٥	٠,٢	٢٦,٩	٠,٦	جيم - الخدمة المنزلية		
٣,٦	٢,٧	١,٥	١٥,٠	١,٦	١٧,٤	دال - الزراعة الحديثة		
٣,٠	٣,٩	٠,٧	٨,٤	١,٢	٩,٢	هاء - الزراعة التقليدية		
٣,٠	١,٩	٠,٢	٢,٦	٠,٢	٢,٥	واو - التعدين		
٢٦,٨	٢٤,٩	٤,١	٢,٦	٠,٨	٠,٧	زاي - البحث عن أول عمل		
٢٤,٠	١٩,٦	٦,٦	٧,٦	٩,٠	١١,٠	حاء - غير معلن		
٢٦,٦	٢٣,١	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع		

(يتبع)

الجدول ألف - ٤ (ب) (تابع)

إكوادور

١٩٨٢	١٩٧٤	١٩٨٢	١٩٧٤	قوة العمل القطاع		
إناك	إناك	ذكور	إناك	ذكور	إناك	
(نسبة مئوية من المجموع)						
٢٤,٤	٢٠,٧	٤١,٧	٣٣,٩	٣٤,١	٢٧,١	ألف - الرسمي
٢٢,٤	٢٠,٤	٧,٦	٧,٠	٧,٨	٦,٣	ألف - ١ الصناعة التحويلية
٢,٦	٢,٣	٠,٥	٥,٥	٠,٥	٤,٢	ألف - ٢ التشييد
٢٢,٨	٢٦,٤	٥,٧	٣,١	٤,٩	٢,٨	ألف - ٣ التجارة
٤,٤	٣,٨	٠,٤	٢,٥	٠,٤	٢,١	ألف - ٤ النقل
١٥,٠	١٥,٢	١,٨	٢,٦	٢,٤	٢,٧	ألف - ٥ الخدمة الشخصية
٢٣,٦	٢٩,٦	٢٥,٦	١٣,٣	١٨,١	٨,٩	ألف - ٦ مجالات أخرى
٢١,٩	٢٨,٧	١٧,٨	١٦,٨	٢٣,٧	١٢,٢	باء - غير الرسمي
٢٩,٦	٤٣,٩	٦,٤	٤,٠	١٢,٥	٣,٢	باء - ١ الصناعة التحويلية
١,٥	١,٤	٠,١	٢,٥	٠,١	٠,٩	باء - ٢ التشييد
٢٩,٥	٢٧,٥	٨,٩	٥,٦	٨,٥	٤,٦	باء - ٣ التجارة
٠,٤	٠,٣	,٠	٢,٤	,٠	١,١	باء - ٤ النقل
١٥,٦	١٧,٩	١,٢	١,٨	٢,٠	١,٩	باء - ٥ الخدمة الشخصية
٢٩,٢	٢٧,٤	١,١	٠,٤	٠,٧	٠,٤	باء - ٦ مجالات أخرى
٩٣,٧	٩١,٩	١٤,٥	٠,٣	٣٠,١	٠,٤	جيم - الخدمة المنزلية
٠,٧	٤,٠	٠,٤	١٦,٤	٤,٠	٣٠,٠	دال - الزراعة الحديثة
١١,٨	٥,٤	١١,٣	٢٢,١	٩,١	٢٢,١	هاء - الزراعة التقليدية
٧,٣	٤,٣	٠,١	٠,٣	٠,١	٠,٤	واو - التعدين
٣٠,٥	١٥,٦	٣,٦	٢,٢	١,٤	١,٦	زاي - البحث عن أول عمل
٢٥,٧	٢٢,٢	١٠,٥	٨,٠	٧,٤	٥,٤	حاء - غير معلن
٢٠,٨	١٧,١	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

(يتبع)

الجدول الف - ٤ (ب) (تابع)

بناها

١٩٨٠		١٩٧٠		١٩٨٠		١٩٧٠		قوة العمل القطاع
إناك	إناك	إناك	إناك	ذكور	ذكور	إناك	إناك	
(نسبة مئوية من المجموع)								
٢٤,٦	٣١,٣	٦١,١	٤٤,٠	٤٦,١	٢٤,٧	الف - الرسمي		
٢٠,٤	٢١,٤	٦,٢	٩,٣	٥,١	٦,٤	الف - ١ الصناعة التحويلية		
٥,٤	٢,٣	٠,٨	٥,٦	٠,٦	٥,٩	الف - ٢ التشييد		
٢٥,١	٢٢,٢	٩,٨	٦,٩	٨,٩	٦,٤	الف - ٣ التجارة		
٧,٨	١٧,٧	٠,٢	١,٢	١,٢	١,٩	الف - ٤ النقل		
٢٢,٣	٢٢,٨	٢,١	١,٦	١,٩	١,٣	الف - ٥ الخدمة الشخصية		
٤٥,١	٤٢,٤	٤١,٩	١٩,٤	٢٨,٥	١٢,٨	الف - ٦ مجالات أخرى		
٢٢,٣	٢٤,٤	٥,٩	٧,٨	١١,٨	٧,٧	باء - غير الرسمي		
٤٤,٠	٦٣,٠	٢,٠	١,٠	٤,٤	٠,٩	باء - ١ الصناعة التحويلية		
٠,٢	٠,٦	,	١,٨	,	١,٦	باء - ٢ التشييد		
٢٨,٠	٢٨,١	٢,٠	٢,٠	٢,٥	٢,٢	باء - ٣ التجارة		
١,٠	٠,١	٠,١	٢,٠	,	١,٩	باء - ٤ النقل		
٢٨,٢	٦١,٨	١,٤	٠,٨	٢,٩	٠,٨	باء - ٥ الخدمة الشخصية		
٢٧,٨	٢٢,٢	١,١	١,١	٠,٩	٠,٥	باء - ٦ مجالات أخرى		
٨٨,٧	٩٣,٢	١٦,١	٠,٨	٢٤,٢	٠,٦	جيم - الخدمة المنزلية		
٦,٣	٢,٥	١,٩	١٠,٧	١,٢	١٠,٨	دال - الزراعة الحديثة		
٤,٤	٥,١	٢,٣	٢٧,٥	٦,٠	٢٨,٤	هاء - الزراعة التقليدية		
٥,٩	٧,٨	,	٠,٢	,	٠,١	واو - التعدين		
٤٣,٦	٥٣,٢	٥,٨	٢,٩	٧,٤	٢,٢	زاي - البحث عن أول عمل		
٢٦,٢	١٧,٠	٥,٨	٦,٢	٢,٢	٥,٤	حاء - غير معلن		
٢٧,٦	٢٥,٦	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع		

(يتبع)

الجدول الف - ٤ (ب) (تابع)

باراغواي

١٩٨٢		١٩٧٢		١٩٨٢		١٩٧٢		قوة العمل القطاع
إناك	إناك	إناك	إناك	ذكور	ذكور	إناك	إناك	
(نسبة مئوية من المجموع)								
٢٢,١	٢٢,٦	٢٢,٩	٢٨,٢	٢٨,٢	٢٦,٨			الف - الرسمي
١٦,٩	٢٠,٤	٥,٦	٧,١	٧,٢	٧,٨			الف - ١ الصناعة التحويلية
٠,٨	٠,٢	٠,٢	٥,٦	٠	٢,٢			الف - ٢ التشييد
٢٤,٦	٢١,٣	٥,٢	٢,٥	٤,٢	٢,٥			الف - ٣ التجارة
٢,٨	٢,١	٠,٢	١,٢	٠,٢	٢,٥			الف - ٤ النقل
١٩,٠	٢٠,٢	١,٧	١,٩	١,٢	١,٤			الف - ٥ الخدمة الشخصية
٢٤,٩	٢١,١	٢٠,٠	٩,٦	١٥,٢	٩,٢			الف - ٦ مجالات أخرى
٢٧,٧	٤٨,٩	٢٥,٧	١١,٠	٢٢,٩	٩,٥			باء - غير الرسمي
٥٨,٨	٦٨,٤	١٤,٧	٢,٧	٢٠,٧	٢,٦			باء - ١ الصناعة التحويلية
٠,٦	٠,١	٠,١	٢,٦	٠	١,٦			باء - ٢ التشييد
٢٩,٢	٤٥,٠	٨,٥	٢,٤	٩,٥	٢,٢			باء - ٣ التجارة
٠,٥	٠,٠	٠	٠,٧	٠,٠	٠,٧			باء - ٤ النقل
٢٨,٧	٢٧,٨	١,٩	١,٢	٢,٤	١,١			باء - ٥ الخدمة الشخصية
٢٨,٨	٢٩,٩	٠,٦	٠,٤	٠,٢	٠,٢			باء - ٦ مجالات أخرى
٩٩,٠	٩٧,٤	٢١,١	٠,١	٢٢,٠	٠,٢			جيم - الخدمة المنزلية
٤,٨	٢,٦	١,٦	٨,٢	١,٦	١٢,٠			دال - الزراعة الحديثة
٥,٥	٦,٢	١٠,٠	٤٤,٥	١١,٤	٤٧,٢			هاء - الزراعة التقليدية
٠,٩	٠	٠	٠,١	٠	٠,٢			واو - التعدين
١٥,٥	٢٠,٢	٠,٤	٠,٦	١,١	١,٢			زاي - البحث عن أول عمل
٢٢,٤	١٥,٤	٨,٢	٧,٤	١,٩	٢,٨			حاء - غير معلن
٢٠,٥	٢١,٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠			المجموع

المصدر : بيانات خاصة لعينات الإحصاء في مصرف بيانات المركز الديموغرافي
لامريكا اللاتينية . استنسخت بإذن من البرنامج الإقليمي للعمالة لامريكا اللاتينية
ومنطقة الكاريبي .

الجدول ألف - ٥ تعداد تجريبي أجري في كوستاريكا في ١٩٨٣
لتحديد الأنشطة الاقتصادية للمرأة الممنفة
باعتبارها غير نشطة اقتصاديا طبقا لقياس
القوة العاملة بواسطة التعداد المعتاد :
نتائج توضيحية ومقتطفات من الاستبيان

(١) عدد النساء من مقاطعة سان خوان ممن صنفن باعتبارهن
غير نشيطات اقتصاديا وقمن بأنشطة اقتصادية داخل أو
خارج بيوتهن/مزارعهن ، ومتوسط ساعات عملهن ، حسب
الإقامة الحضرية والريفية والفترة المرجعية التي
تقدر بأسبوع أو سنة ، أيار/مايو ١٩٨٣

مقاطعة سان خوان ريف		مقاطعة سان خوان حضر		مقاطعة سان خوان المجموع		النساء غير النشيطات اقتصاديا
الاسبوع المرجعي	السنة المرجعية	الاسبوع المرجعي	السنة المرجعية	الاسبوع المرجعي	السنة المرجعية	
٠٠	٧٦٢	٠٠	٧١٤	٠٠	١ ٤٧٦	المجموع
٠٠	٤٩٩	٠٠	٥٣٤	٠٠	١ ٠٣٣	غير نشيطات اجتماعيا لا يعملن غير نشيطات اجتماعيا يعملن
٣٩٠	٣٢٤	٣٦٩	١٤٦	٦٥٩	٣٧٠	المجموع
١٣٦	٢٠٢	٩٣	١١٢	٢٣٠	٣١٤	داخل منازلهن/مزارعهن
١٦٩	١٨	١٣٩	٣٦	٣٠٨	٤٤	خارج منازلهن
٩٥	٤	٣٧	٨	١٣٢	١٢	خارج وداخل منازلهن
٣٩	٣٩	٣٤	٣٤	٧٣	٧٣	غير معروف
٠٠	١٤	٠٠	١٨	٠٠	١٦	متوسط ساعات العمل

المصدر : Pisoni L. Rodolfo, "El trabajo de las mujeres usualmente consideradas como económicamente inactivas" (Paper presented at the Eighth National Demographic Seminar, Dirección General de Estadísticas y Censos, San José, Costa Rica, September 1983)

الجدول الف - ٥ (تابع)

(ب) الأنشطة الاقتصادية للمرأة في مقاطعة سان خوان
الممنفة باعتبارها غير نشيطة اقتصاديا حسب
الإقامة الحضرية والريفية والغترة المرجعية
أسبوع أو سنة ، أيار/مايو ١٩٨٢

(عدد النساء)

مقاطعة سان خوان ريف		مقاطعة سان خوان حضر		مقاطعة سان خوان المجموع		النشاط
السنة المرجعية	الاسبوع المرجعي	السنة المرجعية	الاسبوع المرجعي	السنة المرجعية	الاسبوع المرجعي	
٥٧٠	٢٧٦	٢٥٩	١٦٩	٩٢٩	٤٤٥	جميع الأنشطة
						الأنشطة داخل أو خارج المنزل أو المزرعة
٢٨٢	٢٥٢	١٤٩	١٢٥	٤٣١	٢٨٨	
						الاعمال الزراعية في المزرعة أو في قطعة الأرض الخاصة بالأسرة
٢٠	١٨	٩	٨	٢٩	٢٦	
١٦	١٥	٤	٤	٢٠	١٩	رعاية الأبقار وحبها
١٠٩	١٠٨	٢٥	٢٣	١٣٤	١٣١	تربية الثروة الحيوانية
٢٦	٢٥	٣٠	٢٥	٦٦	٥٠	الحياسة والنسج
٢٩	٢٨	٨	٧	٣٧	٢٥	صناعة السيجار
٥	٢	٣	١	٨	٤	صناعة الحرف اليدوية
						تجهيز الأغذية والمشروبات لبيعها
١١	١٤	١٧	١٣	٢١	١٧	
						رعاية الأعمال التجارية الأسرية
١٤	١١	١٤	١٧	٢٨	٢٨	
						بيع المنتجات الزراعية وغيرها مما تنتجه أراضي الأسرة
١٤	١٢	٧	٥	٢١	١٧	

(يتبع)

الجدول ألف - ٥ (تابع)

(ب) (تابع)

مقاطعة سان خوان ريف		مقاطعة سان خوان حضر		مقاطعة سان خوان المجموع		النشاط
السنة المرجعية	الاسبوع المرجعي	السنة المرجعية	الاسبوع المرجعي	السنة المرجعية	الاسبوع المرجعي	
						غسل ملابس أناس من غير
١٥	١٢	٩	١٣	٢٤	٢٥	أفراد الأسرة المعيشية
						رعاية الاطفال خارج
١٣	١٢	١٥	١٣	٢٨	٢٤	المنزل
						بيع الاغذية أو تأجير
١	١	٥	٤	٦	٥	الفرف نظير سعر محدد
٦	٤	٣	٣	٩	٧	أنشطة أخرى
٢٨٨	٢٣	٢١٠	٢٤	٤٩٨	٥٧	أنشطة خارج المنزل
٢٤٦	--	١٤٢	--	٣٨٩	--	جمع محصول البن
٦	٢	٢	١	٨	٣	زراعة التبغ وغيره
						رعاية الاعمال التجارية
٦	٥	١٢	٧	١٨	١٢	الاسرية
١	--	٧	٤	٨	٤	الباعة
١٣	١٠	١٨	١٠	٣١	٢٠	الخدمة المنزلية
٢	٢	٩	٤	١١	٦	رعاية الاطفال
٤	٤	٤	٤	٨	٨	العمل المجتمعي
١٠	--	١٥	٤	٢٥	٤	أنشطة أخرى

المصدر : Pisoni L. Rodolfo, "El trabajo de las mujeres usualmente consideradas como económicamente inactivas" (Paper presente at the Eighth National Demographic Seminar, Dirección General de Estadísticas y Censos, San José, Costa Rica, September 1983)

الجدول ألف - ٥ (تابع)

(ج) النسبة المئوية لتوزيع الأنشطة الاقتصادية للمرأة في مقاطعة سان خوان المصنفة باعتبارها غير نشيطة اقتصاديا حسب الإقامة الحضرية والريفية والفترة المرجعية أسبوع أو سنة ، أيار/مايو ١٩٨٣

مقاطعة سان خوان ريف		مقاطعة سان خوان حضر		مقاطعة سان خوان المجموع		النشاط
الأسبوع المرجعي	السنة المرجعية	الأسبوع المرجعي	السنة المرجعية	الأسبوع المرجعي	السنة المرجعية	
الأنشطة داخل المنزل أو						
٤٩,٥	٩١,٧	٤١,٥	٧٩,٩	٤٦,٤	٨٧,١	المزرعة
٢٥,٤	٥١,١	١٠,٦	٢٠,٨	١٩,٧	٢٩,٥	الزراعة والثروة الحيوانية
١٣,٠	٢١,٧	١٦,١	٢٧,٢	١٤,٢	٢٣,٩	الحرف والصناعة المنزلية
٤,٩	٨,٢	٥,٩	١٣,٠	٥,٢	١٠,١	التجارة
٥,١	٩,١	٨,١	١٧,١	٦,٢	١٢,١	الخدمات
١,١	١,٤	٠,٨	١,٨	١,٠	١,٥	أنشطة أخرى
٥٠,٥	٨,٢	٥٨,٥	٢٠,١	٥٣,٦	١٢,٨	الأنشطة خارج المنزل
الزراعة والثروة						
٤٤,٢	٠,٧	٤٠,٤	٠,٥	٤٢,٧	٠,٧	الحيوانية
١,٢	١,٨	٥,٣	٦,٥	٢,٨	٣,٦	التجارة
٢,٢	٥,٨	٨,٦	١٠,٧	٥,٤	٧,٦	الخدمات
١,٨		٤,٢	٢,٢	٢,٧	٠,٣	أنشطة أخرى
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

Pisoni L. Rodolfo, "El trabajo de las mujeres usualmente المصدر :
consideradas como económicamente inactivas" (Paper presente at the Eighth
National Demographic Seminar, Dirección General de Estadísticas y Censos, San
José, Costa Rica, September 1983)

الجدول ألف - ٥ (تابع)

(د) النشاط الاقتصادي للمرأة في مقاطعة سان خوان بناءً على
النشاط المعلن وتحليله ، أيار/مايو ١٩٨٢

النشاط الاقتصادي بناءً على تحليل النشاط			النشاط الاقتصادي بناءً على النشاط المعلن			
الكلية الحضرية الريفي			الكلية الحضرية الريفي			
(عدد النساء)						
١ ٢٥١	١ ٥٢٢	٢ ٨٨٢	١ ٢٥١	١ ٥٢٢	٢ ٨٨٢	مجموع السكان من الإناث
٣٦٨	٣٧٧	٧٤٥	٣٦٨	٣٧٧	٧٤٥	النساء في الأعمار غير النشطة
٩٨٢	١ ١٥٥	٢ ١٢٨	٩٨٢	١ ١٥٥	٢ ١٢٨	النساء في الأعمار النشطة
٥٢٨	٥٦٨	١ ١٠٦	٧٦٢	٧١٤	١ ٤٧٦	النساء غير النشيطات اقتصادياً
-	-	-	٢٢٤	١٤٦	٢٧٠	العاملات
٥٢٨	٥٦٨	١ ١٠٦	٥٢٨	٥٦٨	١ ١٠٦	غير العاملات
٤٤٥	٥٨٧	١ ٠٣٢	٢٣٠	٤٤١	٦٦٢	النساء النشيطات اقتصادياً
٤٢٥	٥٦٥	١ ٠٠٠	٢١١	٤١٩	٦٣٠	العاملات
١٠	٢٢	٣٢	١٠	٢٢	٣٢	غير العاملات
(النسبة المئوية)						
٢٢,٩	٢٨,٢	٣٥,٨	١٦,٤	٢٨,٨	٣٣,٠	المعدل الإجمالي المحدد للمشاركة
٤٥,٢	٥٠,٨	٤٨,٣	٢٢,٥	٢٨,٢	٣١,٠	المعدل العالمي المحدد للمشاركة
٤٤,٢	٤٨,٩	٤٦,٨	٢١,٥	٢٦,٢	٢٩,٥	معدل الوظائف
٢,٢	٢,٧	٣,١	٤,٥	٥,٠	٤,٨	معدل البطالة السافرة

Pisoni L. Rodolfo, "El trabajo de las mujeres usualmente : المصدر consideradas como económicamente inactivas" (Paper presented at the Eighth National Demographic Seminar, Dirección General de Estadísticas y Censos, San José, Costa Rica, September 1983)

[الاول : بالاسمانية]

اللد - ٥ (تابع)

(٥) مقتطفات من الامتحان المستخدم في التعداد التجريبي الذي أجري في
سان رامون ، أيار/سايو ١٩٧٢

امتحان بطن الحائط الاقتصادي للمراة

خام بجمع النساء في سن ١٢ سنة فأكثر اللاتي أجبن على السؤال المتعلق بمركز الحائط الاقتصادي بامتن ربات بيوت ، أو طالبات ، أو معاهدات ،
أو صاحبات دخل خاص لا يعملن ، أو غير ذلك

رقم الوحدة السكنية
المنزل

القسم
الحي أو القرية

رقم القفي
الامر بالكامل

عدد ساعات

ساعات العمل في العام الماضي

عدد ساعات

الممثل

ساعات العمل في العام الماضي

العمل في

الامتداد

ساعات العمل في العام الماضي

نعم

استوعبها الرمز

ساعات العمل في العام الماضي

لا

الامتداد

هل تقومين بتهيئة أو أكثر
من المهام التالية ،
بخلاف الأعمال المنزلية
أو المراسم ، داخل
منزلك أو مرصعتك ؟

الف - ٥ (تابع)

الرمز

- ١ - هل تقومين بغسل الملابس أو كيها أو رتقها لغير أفراد الأسرة المعيشية ؟
٠١ نعم
لا
- ٢ - هل تقومين بتفصيل أو حياكة أو نسج الملابس للغير ؟
٠٢ نعم
لا
- ٣ - هل تقومين بمجالسة الأطفال لقاء أجر ؟
٠٢ نعم
لا
- ٤ - هل تصنعين مشغولات يدوية بغرض البيع ؟
٠٤ نعم
لا
- ٥ - هل تصنعين أطعمة أو مشروبات بغرض البيع ؟
٠٥ نعم
لا
- ٦ - هل تقومين ببيع أطعمة أو تأجير حجرة لشخص ما ؟
٠٦ نعم
لا
- ٧ - هل تقومين ببيع أنواع أخرى من المنتجات أو الخدمات ؟
نعم
لا
يرجى تحديدها :
- ٨ - هل تعتنين أو تساعدين في العناية بنشاط تجاري أسري في منزلك أو في منطقة مجاورة له ؟
نعم
لا
يرجى تحديد نوع النشاط :
- ٩ - هل تعتنين أو تساعدين في العناية بالحيوانات الزراعية كالدواجن أو الخنازير أو الأرانب ؟
٢٠ نعم
لا

(يتبع)

الف - ٥ (تابع)

الرمز

- ٢١ - هل تشتركون أو تساعدون في بعض الأعمال مثل حلب الماشية
أو رعيها أو جمعها كالأبقار أو الماعز أو الخيول ؟
نعم
لا
- ٢٢ - هل تعملين في مزرعتك أو في الأرض المملوكة للأسرة في أعمال
مثل تمهيد الأرض ، أو الغرس ، أو استخدام الأسمدة ،
أو السقاية أو الري ، أو جمع المنتجات الزراعية ؟
نعم
لا
- ٢٣ - هل تقومين ببيع محصول الحداثق ، أو اللبن ، أو البيض ،
أو أية منتجات أخرى من المزرعة أو الأرض المملوكة للأسرة ؟
نعم
لا
- ١٣ - مهام أخرى ؟
يُرجى تحديدها :

البريد

مايو يونيه يوليو أغسطس سبتمبر أكتوبر نوفمبر ديسمبر يناير فبراير مارس أبريل

هل تذهبين إلى العمل خارج منزلك في أوقات معينة من المسام
للقيام بنشاط أو أكثر من الأنشطة التالية ؟

١٤ - هل تقومين بأعمال الفسيل أو التطهيد في منازل أو مصحات نسيم
لا
أخرى ؟

١٥ - هل تقومين بمجالسة الأطفال خارج المنزل لقاء أجر ؟
نسيم
لا

١٦ - هل تشتركين في بيع بعض أنواع المنتجات في الفوارج مثل نسيم
الفاكهة أو الأطعمة المجهزة ، أو تحاكر البياتسيه ، لا
أو البياتسيه ، أو الملابس ، أو المشغولات اليدوية
أو غيرها ؟
يُرجى تحديد المنتجات :

١٧ - هل ضعتين أو صامدين في العناية بنشاط تجاري أممي نسيم
لا خارج منزلك ؟
يُرجى تحديد النشاط :

١٨ - هل عملت في جني البين خلال موسم الصناد الماضي ؟
نسيم
لا

١٩ - هل عملت في زراعة التبغ خلال المسام الماضي ؟
نسيم
لا

٢٠ - هل عملت في بيع المحاصيل الأخرى خلال المسام الماضي ؟ نسيم
لا
يُرجى ذكرها بالتحديد :

٢١ - هل عملت في بيع المسام الأخرى خارج منزلك خلال المسام نسيم
لا الماضي ؟
يُرجى تحديد المسام :

ملاحظات :

اسم مجرى التصاد : توفيق مجرى التصاد
تاريخ التصاد : توفيق المراجع

الجدول الف - ٥ (تابع)

السكان

الاسم بالكامل

رقم الشخص

<u>العلاقة برب الأسرة المعيشية</u>	
١ ()	رب الأسرة المعيشية
٢ ()	الزوج أو الزوجة أو المرافق
٣ ()	الابن أو الابنة
٤ ()	زوج الابنة أو زوجة الابن
٥ ()	الحفيد أو الحفيدة
٦ ()	الوالدان أو الأصهار
٧ ()	أفراد الأسرة الآخرون
٨ ()	الخدم المنزليون
٩ ()	أفراد آخرون غير أفراد الأسرة

<u>الجنس</u>	
٢ ()	انثى
١ ()	ذكر

<u>العمر</u>	
٠٠ ()	أقل من عام
٩٨ ()	٩٨ عاماً فأكثر
السن في آخر احتفال بعيد الميلاد	

<u>محل الميلاد</u>	
٨ ()	في المكان الحالي
الحي	
المقاطعة	
الإقليم	

البلد (في حالة الميلاد بالخارج)

(يتبع)

الجدول ألف - ٥ (تابع)

٥ -	<u>سنة الوصول الى البلد</u> سنة (بالنسبة للمواليد الذين ولدوا في الخارج فقط)
٦ -	<u>تاريخ الميلاد</u> يوم شهر سنة
٧ -	<u>الجنسية</u> كوستاريكي بحكم المولد () ٧ التجنس بالجنسية () ٨ جنسية أخرى (حدد)
٨ -	<u>الوضع بالنسبة للأيتام</u> الام : متوفاة () ١ على قيد الحياة () ٢ سنة الوفاة الاب : متوفى () ١ على قيد الحياة () ٢
٩ -	<u>الضمان الاجتماعي</u> تأمين مباشر فقط (المرض والوفاة) () ١ الاسرة () ٤ تأمين مباشر فقط (الإعاقة وكبر السن والوفاة) () ٢ غير ذلك () ٥ كلا النوعين () ٣ غير مؤمن عليه () ٦

(يتبع)

الجدول الف - ٥ (تابع)

بالنسبة للأشخاص في سن ٥ سنوات فأكثر فقط

١٠ - محل الإقامة منذ ٥ سنوات

أين كان محل إقامتك المعتاد منذ ٥ سنوات ؟

في المكان الحالي () ٨

الحي

البلد

المقاطعة

البلد (في حالة الإقامة بالخارج)

١١ - القيود بالمدارس

هل تم قيودك بأحد المراكز التعليمية العادية ؟

نعم () ١ لا () ٢

١٢ - المستوى التعليمي

ما هو العام الدراسي الأخير أو المرحلة الأخيرة التي

اجتزتها بنجاح في مجال التعليم العادي ؟

لا يوجد () ..

المرحلة الأولية () ١

المرحلة الثانوية () ٢

المرحلة الجامعية () ٣

ميدان التخصص :

١٣ - التعليم خارج المدارس

هل درست أو تدرسين خارج المدارس ؟

نعم () ١ لا () ..

يرجى التحديد :

(يتبع)

الجدول ألف - ٥ (تابع)

للأشخاص في سن ١٠ سنوات فأكثر فقط

١٤ - الإمام بالقراءة والكتابة

هل أنت ملمة بالقراءة والكتابة ؟

نعم () ١ لا () ٢

١٥ - الوضع العائلي

العيش معاً () ١ منفصلة () ٢

متزوجة () ٢ أرملة () ٤

مطلقة () ٥ غير متزوجة () ٦

للأشخاص في سن ١٢ سنة فأكثر فقط

١٦ - الوضع بالنسبة للنشاط

ماذا كنت تفعلين خلال الاسبوع ٩ - ١٥ أيار/مايو ؟

أعمل () ١

أبحث عن عمل للمرة الاولى () ٢

عاطلة () ٣

أقوم بأعمال المنزل () ٤

طالبة () ٥

أحصل على معاش تقاعدي أو

صاحبة دخل خاص لا أعمل () ٦

أوضاع أخرى (يرجى التحديد) () ٧

للأشخاص في سن ١٢ سنة فأكثر ممن أجابوا بأنهم "يعملون"

أو "عاطلون"

١٧ - الوظيفة الرئيسية

ما هي الوظيفة أو نوع العمل الذي اشتركت فيه خلال الاسبوع من

٩ - ١٥ أيار/مايو ، أو في عملك الاخير ؟

(يتبع)

الجدول الف - ٥ (تابع)

١٨ - الفئة الوظيفية	
لا تتقاضى أجرا	تتقاضى أجرا
٤ () عمل حر	١ () حكومية
٥ () صاحبة عمل	٢ () مؤسسة عامة
٦ () أسرة لا تتقاضى أجرا	٣ () قطاع خاص

١٩ - فرع النشاط
ما هو نوع العمل الرئيسي الذي قمت به في مكان عملك أو في مكان عملك الأخير ؟

٢٠ - حجم مكان العمل
كم عدد الأشخاص الذين يعملون في المكان الذي تعملين به حاليا أو حيث كنت تعملين مؤخرا ؟
أقل من ٥ أشخاص () ١ ٥ أشخاص فأكثر () ٢

٢١ - موقع مكان العمل
أين يقع مكان عملك الحالي أو الأخير ؟
في المكان الحالي
الحي
المقاطعة
الإقليم

البلد (إذا كنت تعملين بالخارج)

٢٢ - وسائل النقل الرئيسية المستخدمة	
٤ () سيرا على الأقدام	١ () أتوبيس
٥ () وسائل أخرى	٢ () قطار
٦ () لا يوجد	٣ () سيارة

(يتبع)

الجدول الف - ٥ (تابع)

للأشخاص في سن ١٢ سنة فأكثر ممن أجابوا بأنهم "عاملون"

٢٣ - ساعات العمل

كم عدد ساعات عملك خلال الأسبوع ٩ - ١٥ أيار/مايو ؟

٢٤ - الدخل

ما هو الدخل الذي حصلت عليه نظير عملك ؟

في _____
(الأسبوع أو الشهر)

للنساء في سن ١٥ سنة فأكثر

٢٥ - الأطفال الذين ولدوا أحياء

لا يوجد () ..
طفلا

٢٦ - تاريخ ميلاد آخر طفل ولد حيا

(سواء كان لا يزال حيا أم توفي)

لم ترزق بأي طفل () اليوم الشهر السنة

٢٧ - الأطفال الأحياء حاليا

لا يوجد ()
طفلا

الجدول الف - ه (تابع)

Preguntas	SI NO	Meses trabajados último año	Meses trabajados en el último año												Cód- 90
			M	J	J	A	S	O	N	D	E	F	M	A	
REP. DE COSTA RICA MINISTERIO DE ECONOMIA Y COMERCIO DIRECCION GENERAL DE ESTADISTICA Y CENSOS CENSO EXPERIMENTAL DE SAN RAMON Mayo de 1983 Cuestionario sobre actividad económica de la mujer 1983 - Cuestionario de la DCEC - 1983															
Para todas las mujeres de 12 años y más que en la pregunta sobre condición de actividad respondieron: oficios domésticos, estudiantes, pensionados, rentistas u otros		Segmento: <input type="text"/>	Vivienda No: <input type="text"/>												Hogar: <input type="text"/>
		Barrio o Caserío: <input type="text"/>												Persona No. <input type="text"/>	
		Nombre-Apellidos: <input type="text"/>													
Aparte de los cuidados de la casa o de estudiar realiza alguno o varios de los siguientes trabajos dentro de su casa o finca?															
1. ¿Lava, plancha o arregla usted ropa ajena?	SI NO														01
2. ¿Hace usted ropa, costuras o tejidos para otras personas?	SI NO														02
3. ¿Cuida o atiende niños ajenos percibiendo por ello algún ingreso?	SI NO														03
4. ¿Hace usted artesanías para vender?	SI NO														04
5. ¿Hace usted comidas o bebidas para vender?	SI NO														05
6. ¿Vende usted comida o alquila habitación a personas (pensionistas)?	SI NO														06
7. ¿Vende usted algún otro tipo de producto o servicio? <i>Especifique:</i>	SI NO														
8. ¿Atiende usted o ayuda en la atención de algún negocio familiar ubicado dentro o a la par de su casa de habitación? <i>Especifique clase de negocio:</i>	SI NO														
9. ¿Se dedica usted o ayuda en la cría o cuidado de animales de granja tales como aves, cerdos o conejos?	SI NO														20
10. ¿Se dedica usted o ayuda en el ordeño, pastoreo o arreo de animales tales como vacas, cabras o caballos?	SI NO														21
11. ¿Trabaja usted en su finca o huerta familiar en tareas de preparación de tierra, siembra, abono, riego o cosecha de productos agrícolas?	SI NO														22
12. ¿Vende hortalizas, leche, huevos o algún otro producto de la finca o huerta familiar?	SI NO														23
13. ¿Otras tareas? <i>Especifique:</i>	SI NO														
En alguna época del año sale usted a trabajar fuera de su casa para hacer una o varias de las siguientes actividades?															
14. ¿Lavar, planchar, cocinar o hacer la limpieza en otras casas o establecimientos?	SI NO														51
15. ¿Cuida o atiende niños ajenos percibiendo por ello algún ingreso?	SI NO														52
16. ¿Realiza venta ambulante de algún tipo de productos tales como frutas, comidas, lotería, ropa, artesanía u otro? <i>Especifique producto:</i>	SI NO														
17. ¿Atiende usted o ayuda en la atención de algún negocio familiar ubicado fuera de su casa? <i>Especifique clase de negocio:</i>	SI NO														
18. ¿Ha trabajado cogiendo café en la última cosecha?	SI NO														70
19. ¿Ha trabajado en el cultivo del tabaco durante el último año?	SI NO														71
20. ¿Ha trabajado en algún otro cultivo durante el último año? <i>Especifique:</i>	SI NO														
21. ¿Ha trabajado en alguna otra tarea fuera de su casa durante el último año? <i>Especifique:</i>	SI NO														
OBSERVACIONES:		Nombre del Enumerador: <input type="text"/> Firma del Enumerador: <input type="text"/>													
		Fecha de Enumeración: <input type="text"/> Firma del Revisor: <input type="text"/>													

الجدول ألف - ه (تابع)

POBLACION

2 PERSONA No. [] [] []		NOMBRE Y APELLIDO:	
1 RELACION CON EL JEFE		11 MATRICULA ESCOLAR	
Jefe..... <input type="radio"/> 1 Esposa (o) o compañera (o)..... <input type="radio"/> 2 Hijo (o)..... <input type="radio"/> 3 Yerno o nuera..... <input type="radio"/> 4 Nieto (o)..... <input type="radio"/> 5 Padres o suegros..... <input type="radio"/> 6 Otros familiares..... <input type="radio"/> 7 Servicio doméstico..... <input type="radio"/> 8 Otros no familiares..... <input type="radio"/> 9		Está matriculado en algún centro de enseñanza regular? Sí <input type="radio"/> 1 No <input type="radio"/> 2	
2 SEXO		12 NIVEL DE INSTRUCCION	
Hombre <input type="radio"/> 1 Mujer <input type="radio"/> 2		¿Cuál es el último año o grado que aprobó en la enseñanza regular? Ningún grado..... <input type="radio"/> 00 Primaria..... <input type="radio"/> 1 Secundaria..... <input type="radio"/> 2 Universitaria..... <input type="radio"/> 3	
3 EDAD		13 ESTUDIO EXTRA ESCOLAR	
Menos 1 año..... <input type="radio"/> 00 De 1 año y más..... <input type="radio"/> 01 Años cumplidos: [] []		¿Realizó o ha realizado estudios de enseñanza extra regular (extra escolar)? Sí..... <input type="radio"/> 1 No..... <input type="radio"/> 00	
4 LUGAR DE NACIMIENTO		14 ALFABETISMO	
Aquí..... <input type="radio"/> 8 [] [] [] [] Distrito: _____ Cantón: _____ Provincia: _____ País: _____ (Si no es el extranjero)		¿Sabe leer y escribir? Sí..... <input type="radio"/> 1 No..... <input type="radio"/> 2	
5 AÑO DE LA LLEGADA AL PAIS		15 ESTADO CONYUGAL	
Año: [] [] [] [] (Solo para nacidos en el extranjero)		Unido..... <input type="radio"/> 1 Separado..... <input type="radio"/> 2 Casado..... <input type="radio"/> 3 Viudo..... <input type="radio"/> 4 Divorciado..... <input type="radio"/> 5 Soltero..... <input type="radio"/> 6	
6 FECHA DE NACIMIENTO		16 CONDICION DE ACTIVIDAD	
Día: [] [] [] [] Mes: [] [] [] [] Año: [] [] [] []		¿Qué hizo la semana del 9 al 15 de mayo? Trabajo..... <input type="radio"/> 1 Buscó trabajo por primera vez..... <input type="radio"/> 2 Estuvo desempleado..... <input type="radio"/> 3 Oficios domésticos..... <input type="radio"/> 4 Estudiante..... <input type="radio"/> 5 Pensionado o rentista..... <input type="radio"/> 6 Otro..... <input type="radio"/> 7 (Especifique)	
7 NACIONALIDAD		17 OCUPACION PRINCIPAL	
Costarricense por: Nacimiento..... <input type="radio"/> 7 Naturalización..... <input type="radio"/> 8 Otra nacionalidad..... <input type="radio"/> 9 (Especifique)		¿Qué ocupación o clase de trabajo desempeñó la semana del 9 al 15 de mayo, o en su último empleo? [] [] [] []	
8 CONDICION DE ORFANDAD		18 CATEGORIA OCUPACIONAL	
Madre: Muerta <input type="radio"/> 1 Viva <input type="radio"/> 2 Año de fallecimiento: [] [] [] [] Padre: Muerto <input type="radio"/> 1 Vivo <input type="radio"/> 2		Asalariado No asalariado Gobierno..... <input type="radio"/> 1 Cuenta propia..... <input type="radio"/> 4 Autónomas..... <input type="radio"/> 2 Patrono..... <input type="radio"/> 5 Sector privado..... <input type="radio"/> 3 Fam. sin sueldo..... <input type="radio"/> 6	
9 SEGURO SOCIAL		19 RAMA DE ACTIVIDAD	
Solo directo IS y MI <input type="radio"/> 1 Familiar..... <input type="radio"/> 4 Solo directo (IVM) <input type="radio"/> 2 Otros..... <input type="radio"/> 5 Ambos casos..... <input type="radio"/> 3 No asegurado..... <input type="radio"/> 6		¿Qué se hace principalmente en el lugar de trabajo o donde trabajó la última vez? [] [] [] [] [] [] [] []	
10 LUGAR DE RESIDENCIA HACES AÑOS		20 TAMAÑO DEL LUGAR DE TRABAJO	
¿Dónde residía habitualmente hace 5 años? Aquí..... <input type="radio"/> 8 [] [] [] [] Distrito: _____ Cantón: _____ Provincia: _____ País: _____ (Si residió en el extranjero)		¿Cuántas personas trabajan en el lugar actual o donde trabajó la última vez? Menos de 5..... <input type="radio"/> 1 5 ó más..... <input type="radio"/> 2	
11 LUGAR DE RESIDENCIA HACES AÑOS		21 LOCALIZACION DEL LUGAR DE TRABAJO	
¿Dónde residía habitualmente hace 5 años? Aquí..... <input type="radio"/> 8 [] [] [] [] Distrito: _____ Cantón: _____ Provincia: _____ País: _____ (Si residió en el extranjero)		¿Dónde está ubicado el lugar de trabajo actual o donde trabajó la última vez? Aquí..... <input type="radio"/> 8 Distrito: _____ Cantón: _____ Provincia: _____ País: _____ (Si trabajó en el extranjero)	
12 LUGAR DE RESIDENCIA HACES AÑOS		22 PRINCIPAL MEDIO DE TRANSPORTE QUE UTILIZA	
¿Dónde residía habitualmente hace 5 años? Aquí..... <input type="radio"/> 8 [] [] [] [] Distrito: _____ Cantón: _____ Provincia: _____ País: _____ (Si residió en el extranjero)		Bus..... <input type="radio"/> 1 A pe..... <input type="radio"/> 4 Tren..... <input type="radio"/> 2 Otro medio..... <input type="radio"/> 5 Carro..... <input type="radio"/> 3 Ninguno..... <input type="radio"/> 6	
13 LUGAR DE RESIDENCIA HACES AÑOS		23 HORAS TRABAJADAS	
¿Dónde residía habitualmente hace 5 años? Aquí..... <input type="radio"/> 8 [] [] [] [] Distrito: _____ Cantón: _____ Provincia: _____ País: _____ (Si residió en el extranjero)		¿Cuántas horas trabajó en la semana del 9 al 15 de mayo? Horas: [] []	
14 LUGAR DE RESIDENCIA HACES AÑOS		24 INGRESOS	
¿Dónde residía habitualmente hace 5 años? Aquí..... <input type="radio"/> 8 [] [] [] [] Distrito: _____ Cantón: _____ Provincia: _____ País: _____ (Si residió en el extranjero)		¿Cuál fue el ingreso por su trabajo? C. _____ por _____ (Semana mas)	
15 LUGAR DE RESIDENCIA HACES AÑOS		25 HIJOS TENIDOS NACIDOS VIVOS	
¿Dónde residía habitualmente hace 5 años? Aquí..... <input type="radio"/> 8 [] [] [] [] Distrito: _____ Cantón: _____ Provincia: _____ País: _____ (Si residió en el extranjero)		Ninguno..... <input type="radio"/> 00 [] [] Hijos: [] []	
16 LUGAR DE RESIDENCIA HACES AÑOS		26 FECHA DE NACIMIENTO DEL ULTIMO HIJO NACIDO VIVO	
¿Dónde residía habitualmente hace 5 años? Aquí..... <input type="radio"/> 8 [] [] [] [] Distrito: _____ Cantón: _____ Provincia: _____ País: _____ (Si residió en el extranjero)		¿Cuál fue el ingreso por su trabajo? C. _____ por _____ (Semana mas)	
17 LUGAR DE RESIDENCIA HACES AÑOS		27 HIJOS VIVOS ACTUALMENTE	
¿Dónde residía habitualmente hace 5 años? Aquí..... <input type="radio"/> 8 [] [] [] [] Distrito: _____ Cantón: _____ Provincia: _____ País: _____ (Si residió en el extranjero)		No ha tenido <input type="radio"/> [] [] [] [] Día Mes Año	
18 LUGAR DE RESIDENCIA HACES AÑOS		28 HIJOS VIVOS ACTUALMENTE	
¿Dónde residía habitualmente hace 5 años? Aquí..... <input type="radio"/> 8 [] [] [] [] Distrito: _____ Cantón: _____ Provincia: _____ País: _____ (Si residió en el extranjero)		Ninguno..... <input type="radio"/> [] [] Hijos: [] []	

الف - ٦ - درامة استقصائية منهجية بشأن قياس
العمالة والبطالة وقصور العمالة
كوستاريكا ، ١٩٨٢

(١) مقتطفات من الاستبيان المستخدم في الدرامة الاستقصائية

المربع ١٠

معلومات تتعلق بال ٢٦٥ يوما السابقة

١٠ - النشاط خلال الجزء الاكبر من ال ٢٦٥ يوما السابقة

ناشط عادة (يعمل ، يبحث عن عمل أو متاح للعمل)	() ١	غير ناشط عادة () ٢
--	-------	---------------------

↓

↓

١١ - (١) كان في معظم هذه

١١ - (ب) بمفئة رئيسية :

الفترة يعمل
يبحث عن عمل أو
متاح للعمل

() ١ ← ١٢
() ٢ ← ١٥

طالب () ١
ربة بيت () ٢
يحصل على معاش
تقاعدى () ٢
شخص يتمتع بسبيل
عيش مستقلة () ٤
غير ذلك () ٥

← ١٥

١٢ - صف نشاط الشركة أو النشاط التجاري الرئيسي الذي يعمل فيه الشخص .

١٣ - صف نوع العمل (الوظيفة) الذي يؤديه الشخص .

الف - ٦ (تابع)

١٤ - بيّن فئة الوظيفة :

عمل حر

١ () يستخدم آخريين

٢ () يعمل بمفرده

٣ () يعمل دون أجر

عامل باجر

٤ () موظف دائم

٥ () موظف مؤقت

٦ () غير ذلك

١٥ - هل قمت بالعمل في أي نشاط (شأنوي) مدفوع الاجر خلال الـ ٣٦٥ يوما السابقة ؟

لا () ٢ -- ٢٠

نعم (✓) ١

١٦ - صف النشاط (الشأنوي) للشركة أو النشاط التجاري الذي كان الشخص يعمل فيه .

١٧ - صف نوع العمل (الوظيفة) الذي أداه الشخص في تلك الشركة أو ذلك النشاط التجاري

١٨ - بين فئة الوظيفة

(استخدم الرموز من السؤال ١٤) / / -- ٢٠

الف - ٦ (تابع)

المربع ٢٠

٢٠ - بيّن ما إذا كنت قد قمت بالعمل في الاسبوع الماضي .
نعم () ١ لا () ٢ ← ٣٠

٢١ - هل قمت بالعمل في الاسبوع الماضي في أكثر من وظيفة أو شركة واحدة أو نشاط تجاري خاص ؟
نعم () ١ لا () ٢

٢٢ - ما عدد الساعات التي عملتها بالفعل في الاسبوع الماضي (في وظيفة أو عمل تجاري خاص واحد أو أكثر) ؟

ساعة	الاثنين
ساعة	الثلاثاء
ساعة	الأربعاء
ساعة	الخميس
ساعة	الجمعة
ساعة	السبت
ساعة	الأحد

المجموع ساعة

إذا كان المجموع ٣٠ ساعة فأكثر () ١ ← ٧٠
إذا كان المجموع أقل من ٣٠ ساعة () ٢
↓

٢٣ - ما عدد الساعات التي عملتها عادة أسبوعياً ؟
أقل من ٣٠ ساعة () ١ ٣٠ ساعة فأكثر () ٢ ↓

الف - ٦ (تابع)

- ٢٤ - (أ) لماذا تعمل أقل من ٣٠ ساعة أسبوعياً عادة ؟
- ٢٤ - (ب) لماذا قمت بالعمل لأقل من ٣٠ ساعة في الأسبوع الماضي ؟

-
- | | |
|---------|---|
| ١ () | مرض أو حادث |
| ٢ () | عطلة عامة أو إجازات |
| ٣ () | إضراب ، أو توقف العمل ، أو إغلاق تعجيزي |
| ٤ () | تخفيض النشاط الاقتصادي |
| ٥ () | سوء الأحوال الجوية |
| ٦ () | التزامات شخصية أو عائلية |
| ٧ () | المتاح عمل غير متفرغ فقط |
| ٨ () | عدم الرغبة في العمل المتفرغ |
| ٩ () | القيام بعمل متفرغ لأقل من ٣٠ ساعة |
| () صفر | غير ذلك |
-

٧٠ - صف نشاط الشركة أو النشاط التجاري الرئيسي الذي كان الشخص يعمل فيه .

٧١ - صف نوع العمل (الوظيفة) الذي كان الشخص يؤديه .

٧٢ - بيّن فئة الوظيفة :
عمل حر

- | | |
|-------|-----------------|
| ١ () | يستخدم آخريين |
| ٢ () | يعمل بمفرده |
| | يعمل دون أجر في |
| | نشاط تجاري خاص |
| ٣ () | بالأسرة |

عامل بأجر

- | | |
|-------|-----------|
| ٤ () | موظف دائم |
| ٥ () | موظف مؤقت |
| ٦ () | غير ذلك |
-

الف - ٦ (تابع)

المربع ٣٠

٣٠ - رغم عدم قيامك بالعمل في الاسبوع الماضي ، هل كانت لك وظيفة أو شركة/نشاط تجاري خاص ؟

- نعم ، كنت موظفا بأجر () ١
نعم ، أملك شركة أو نشاطا تجاريا () ٢
لا () ٣ ← ٤٠

٣١ - لماذا لم تعمل في الاسبوع الماضي ؟

- ١ () مرض أو حادث
٢ () عطلة عامة أو إجازة
٣ () إضراب ، أو توقف العمل ، أو إغلاق تعجيزي
٤ () تخفيض النشاط الاقتصادي
٥ () التعتيل المؤقت للعمل
٦ () سوء الأحوال الجوية
٧ () التزامات شخصية أو عائلية
٨ () إجازة دراسية
٩ () إجازة وضع
() صفر غير ذلك

٣٢ - ما عدد الاسبوع التي تغيبت فيها عن العمل ؟
اسبوعا _____

٣٣ - ما عدد الساعات التي تعملها أسبوعيا في المعتاد ؟
أقل من ٣٠ ساعة () ١
٣٠ ساعة فأكثر () ٢ ← ٣٥

٣٤ - لماذا تعمل لأقل من ٣٠ ساعة أسبوعيا في المعتاد ؟
(استخدم الرمز من السؤال ٣٤) / /

الف - ٦ (تابع)

٣٥ - ملحوظة لمجري التعداد
إذا كنت قد راجعت الرمز ٢ عند الإجابة على السؤال ٢٠ انتقل إلى ٧٠ ←
وإذا كنت قد راجعت الرمز ١ عند الإجابة على السؤال ٣٠ ، انتقل إلى السؤال
التالي .

٣٦ - هل حصلت على أجر نظير الوقت الذي لم تعمل فيه خلال الاسبوع الماضي ؟
لا () ٢ نعم () ١

٣٧ - هل أنت واثق من العودة إلى العمل أو هل تم الاتفاق معك بشأن تاريخ العودة ؟
لا () ٢ ← ٧٠ نعم () ١ ← ٧٠

المربع ٤٠

٤٠ - هل اشتركت في أي من الأنشطة التالية خلال الاسبوع الماضي ؟

إعداد التربة ، البذر/الغرس ، الزراعة (إزالة الأعشاب الضارة ،
الري ، الخ .) أو الحصاد فيما يتعلق بقصب السكر ، والبن ،
١١ () وقول المويا ، واليكة ، وغير ذلك ، والفاكهة ، والخضروات
تربية الماشية والطيور ، الخ . ، والعناية بها وإنتاج اللبن
١٢ () والبيض ، الخ .
الأنشطة الأخرى المتعلقة بالزراعة ، والتعدين ، وصيد
١٢ () الحيوانات ، وصيد الأسماك ، والحراجه

التجهيز أو المعالجة الصناعية للمواد الغذائية ٢٥ ()
إنتاج السلال ، والسجاد/الحصر والمشغولات اليدوية الأخرى ٢٧ ()
الغزل وصنع المنسوجات ، وملابس النساء/الرجال ٢٨ ()
أنشطة الصناعات التحويلية الأخرى ٢٩ ()

الف - ٦ (تابع)

تشديد وإصلاح وصيانة ما يلي :

- ٥١ () الممكن الكائن بالمزرعة
٥٢ () المنزل/المسكن الخاص
٥٢ () الأنشطة الأخرى المتملة بالتشديد

- ٦١ () تقديم المساعدة في أماكن بيع/توزيع الطعام/الشراب
تقديم المساعدة في بيع المحاصيل الزراعية ومنشآت البيع
٦٢ () بالتجزئة الأخرى

- ٧١ () نقل البضائع بغرض التسويق/التخزين
٧٢ () الأنشطة الأخرى المتملة بالنقل

- ٩٢ () إصلاح الأدوات ، والأحذية ، الخ
٩٢ () جمع الحطب ، وجلب المياه ، والخدمات الأخرى

٤١ - ملحوظة لمجري التعداد :

في حالة مراجعة أكثر من نشاط واحد ↓
في حالة عدم مراجعة أي نشاط ← ٥٠

٤٢ - أدخل الرموز (حتى ٤ أنشطة) ، راجع الدائرة الملائمة وسجل العدد الكلي للساعات ، ثم انتقل إلى ٥٠

الرمز	كله أو جزء منه للبيع	كله مخصص لاستهلاك الأسرة المعيشية	عدد الساعات
///	١ ()	٢ ()	_____
///	١ ()	٢ ()	_____
///	١ ()	٢ ()	_____
///	١ ()	٢ ()	_____

الف - ٦ (تابع)

المربعان ٥٠ و ٦٠

٥٠ - هل قمت ، خلال الشهر الاخير ، بالبحث عن عمل مدفوع الاجر أو حاولت إنشاء نشاط تجاري خاص ؟

نعم () ١
لا () ٢ ← ٦٠

٥١ - ماذا فعلت خلال الشهر الاخير بحثا عن عمل أو لإنشاء نشاط تجاري أو شركة خاصة ؟

لا	نعم	
() ٢	() ١	الاتصال بوكالة للتوظيف
() ٢	() ١	التوجه إلى أرباب العمل المحتملين مباشرة
() ٢	() ١	السؤال في أماكن العمل والمزارع المختلفة ، الخ.
() ٢	() ١	سؤال الأصدقاء والأقارب
() ٢	() ١	وضع إعلانات في الصحف أو الرد عليها
() ٢	() ١	البحث عن مواقع ومبانٍ وما إلى ذلك لإنشاء نشاط تجاري أو شركة خاصة
() ٢	() ١	اتخاذ خطوات للحصول على موارد مالية وإنشاء نشاط تجاري أو شركة خاصة
() ٢	() ١	طلب تصريح أو ترخيص بإنشاء نشاط تجاري أو شركة خاصة
() ٢	() ١	غير ذلك

لا شيء () ٣ ← ٦٠

٥٢ - هل كان بإمكانك العمل في الاسبوع الماضي ؟

نعم () ١
لا ، للأسباب الآتية
حضور دورة في مركز للتدريب () ٢
التزامات شخصية أو عائلية () ٢
أسباب أخرى () ٤

الف - ٦ (تابع)

- ٥٢ - هل سبق لك العمل من قبل ؟
- نعم ، خلال العام الماضي
- نعم ، منذ ما يتراوح بين عام وخمسة أعوام
- نعم ، منذ أكثر من خمسة أعوام
- لا ، لم يسبق لي العمل
- ١ ()
- ٢ ()
- ٣ ()
- ٤ ()
- ٧٠ ←
- ٨٠ ←

- ٦٠ - هل ترغب في العمل في الوقت الحالي لقاء أجر/راتب أو ربح/عمولة في المنزل أو خارجه ؟

- نعم ، في المنزل
- نعم ، خارج المنزل
- لا
- لا أدري
- ١ ()
- ٢ ()
- ٣ ()
- ٤ ()
- ٦٤ ← ب
- ٦٤ ← ٢

- ٦١ - ما نوع العمل الذي تريده ؟
- عمل متفرغ دائم مدفوع الاجر
- عمل غير متفرغ دائم مدفوع الاجر
- الاشتغال بالاعمال الحرة
- غير ذلك
- ١ ()
- ٢ ()
- ٣ ()
- ٤ ()
- أريد العمل — ساعة أسبوعيا

- ٦٢ - صف نوع العمل (الوظيفة) الذي تريده .

- ٦٣ - وضح الاسباب التي دعتك إلى عدم البحث عن عمل أو القيام بأي إجراء من أجل إنشاء نشاط تجاري/شركة خاصة خلال الاسبوع الماضي

لا	نعم	
٢ ()	١ ()	مرض أو حادث شخصي
٢ ()	١ ()	الذهاب إلى المدرسة ، أو الكلية ، الخ
٢ ()	١ ()	التزامات شخصية أو عائلية
٢ ()	١ ()	انتظار العودة إلى الوظيفة
٢ ()	١ ()	انتظار الردود من أرباب العمل المحتملين
٢ ()	١ ()	انتظار حلول موسم النشاط في مجال الزراعة
٢ ()	١ ()	العثور على وظيفة أخرى

الف - ٦ (تابع)

<u>لا</u>	<u>نعم</u>	
٢ ()	١ () الاعتقاد بعدم توفر عمل في الإقليم
٢ ()	١ () عدم معرفة كيفية الشروع في البحث عن عمل
٢ ()	١ () غير ذلك

٦٤ - (١) لماذا لم يمكنك قبول وظيفة ٦٤ - (ب) (لا يسأل هذا السؤال الا في حالة
مراجعة الدائرة في السؤال ٦٠
في الاسبوع الماضي ؟
لماذا لا تريدها في الوقت الحاضر ؟

- ١ () بسبب حضور دورة في مركز التدريب
٢ () بسبب الالتزامات الشخصية أو الأسرية
٢ () غير ذلك

٦٥ - هل سبق لك العمل من قبل ؟ في حالة مراجعة ١ أو ٢ أو ٣ -- ٧٠
(استخدم الرموز من المربع ٥٢) / / إذا لم يتيسر ذلك -- ٨٠

المربع ٧٠

٧٠ - صف نشاط الشركة أو النشاط التجاري الرئيسي الذي كان الشخص يعمل فيه .

٧١ - صف نوع العمل (الوظيفة) الذي كان الشخص يؤديه .

٧٢ - بيّن فئة الوظيفة

عمل حر

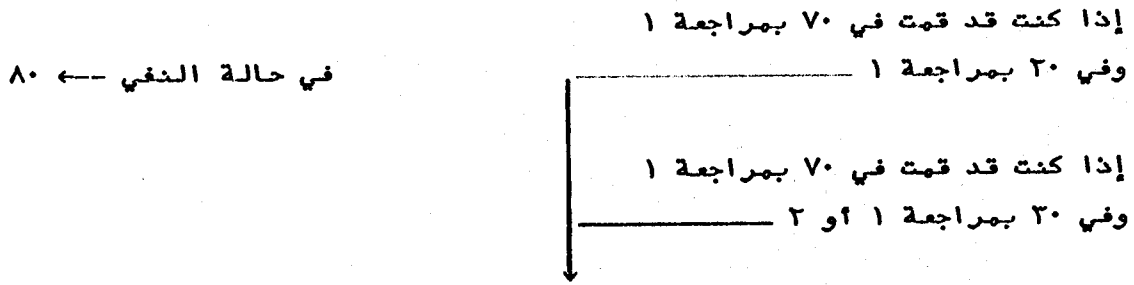
- ١ () يستخدم آخريين
٢ () يعمل بمفرده
يعمل دون أجر في نشاط
٢ () تجاري خاص بالأسرة

الف - ٦ (تابع)

عامل باجر

- | | |
|-------|---------|
| ٤ () | دائم |
| ٥ () | مؤقت |
| ٦ () | غير ذلك |

٧٢ - ملحوظة إلى مجرى التعداد :



٧٤ - نوع المؤسسة التي كنت مستخدما بها

- | | |
|-------|---|
| ١ () | حكومية (مركزية ، مستقلة ، شبه مستقلة ، بلدية) |
| ٢ () | خاصة ومسجلة ، عيادة ، مستشفى ، مدرسة ، كلية ، شركة للمحامين ، المهندسين ، أي شكل مهني مستقل مماثل |
| ٣ () | مصرف ، شركة تأمين ، مؤسسة ، جمعية تعاونية |
| ٤ () | منشأة مسجلة (شركة ، مؤسسة ، مصنع ، |
| ٥ () | خاص أو عام) |
| ٦ () | غير ذلك - مسجل |
| ٧ () | غير مسجل |
- لا أعلم

الف - ٦ (تابع)

٧٥ - (١) هل كنت مشمولا بنظام للمعاشات التقاعدية أو غيره من نظم الضمان الاجتماعي الأخرى التي تتحملها الشركة ؟

٧٥ - (ب) هل تقوم شركتك ببيع السلع والمنتجات ؟

نعم () ١ لا () ٢ لا أعلم () ٣

٧٦ - ما عدد الأشخاص الذين كانوا يعملون في المنشأة أو الشركة ؟

عشرة أشخاص أو أكثر () ١ أقل من ١٠ أشخاص () ٢

٧٧ - معدات العمل الرئيسية التي يتم تشغيلها والخاصة بالمنشأة أو الشركة أو النشاط التجاري :

١ () يدوية
٢ () تعمل بالوقود
٣ () تعمل بالكهرباء
٤ () غير ذلك

٧٨ - بيّن ما إذا كان مكان العمل :

١ () يوجد بمنزلك الخاص
٢ () يوجد خارج منزلك الخاص
٣ () ليس له موقع ثابت

٧٩ - بين متوسط الدخل الشهري الناتج عن العمل :

كولون شهريا ← ٨٠

الف - ٦ (تابع)

المربع ٨٠

٨٠ - مركز النشاط اليوم لهذا الشخص خلال الشهر الماضي

ملحوظة :

٢ ليوم نشاط كامل

١ لنصف يوم نشاط

الاثنين الثلاثاء الأربعاء الخميس الجمعة السبت الأحد المجموع

يعمل

له وظيفة أو نشاط

تجاري/شركة خاصة

ولكنه لا يعمل

دون عمل ومتاح

للعمل (سواء كان

يبحث أو لا يبحث

عن عمل)

دون عمل وغير متاح

للعمل

١٤

٢

٢

٢

٢

٢

٢

٢

المجموع

Bloque 10

Información sobre los 365 días precedentes

10. Actividad durante la mayor parte de los 365 días precedentes.

Habitualmente activa (trabajando, buscando trabajo o disponible para trabajar) 1 Habitualmente inactiva 2

11. a) La mayor parte de este tiempo estaba

Trabajando 1 → 12

Buscando trabajo o disponible para trabajar 2 → 15

11. b) Era principalmente

Estudiante 1

Ama de casa 2

Pensionado 3 → 15

Rentista 4

Otro 5

12. Describe la actividad de la empresa o negocio principal en donde trabaja la persona

13. Describe la clase de trabajo (ocupación) que hace la persona

14. Indicar categoría de ocupación:

Trabajador independiente:

Patrono 1

Por cuenta propia 2

Familiar no remunerado 3

Empleado asalariado:

Asalariado permanente 4

Asalariado temporal 5

Otro 6

15. ¿Estuvo ocupado en alguna actividad (secundaria) remunerada en los 365 días precedentes?

Sí 1 No 2 → 20

16. Describe la actividad (secundaria) de la empresa o negocio en donde trabajaba la persona.

17. Describe la clase de trabajo (ocupación) que hace la persona en esta empresa o negocio.

18. Indicar categoría de ocupación (Usar los códigos de 14) → 20

Bloque 20

20. Indicar si la semana pasada trabajó

Sí 1 No 2 → 30

21. ¿Trabajó la semana pasada en más de un empleo, empresa o negocio propio?

Sí 1 No 2

22. ¿Cuántas horas trabajó efectivamente la semana pasada (en uno o más empleos o negocios propios)?

Lunes horas

Martes horas

Miércoles horas

Jueves horas

Viernes horas

Sábado horas

Domingo horas

Total horas

Si el total es de 30 horas o más 1 → 70

Si el total es de menos de 30 hs. 2

23. ¿Cuántas horas trabaja habitualmente por semana?

Menos de 30 hs. 1 30 hs. o más 2

24. a) ¿Por qué razón trabaja habitualmente menos de 30 horas por semana?

24. b) ¿Por qué razón trabajó menos de 30 horas la semana pasada?

Enfermedad o accidente 1

Días festivos o vacaciones 2

Huelga o paro 3

Reducción de la actividad económica 4

Mal tiempo 5

Obligaciones personales o familiares 6

Solo encontró trabajo a tiempo parcial 7

No quería trabajo a tiempo completo 8

Trabajó a tiempo completo menos de 30 horas 9

Otros 0

70. Describe la actividad de la empresa o negocio principal en donde trabajaba la persona.

71. Describe la clase de trabajo (ocupación) que hace la persona.

72. Indicar categoría de ocupación:

Trabajador independiente:

Patrono 1

Por cuenta propia 2

Familiar no remunerado 3

Empleado asalariado:

Asalariado permanente 4

Asalariado temporal 5

Otro 6

Bloque 30

30. Aunque no haya trabajado la semana pasada ¿Tenía algún empleo o empresa/negocio propio?

Sí, tenía un empleo asalariado 1

Sí, tenía una empresa o negocio 2

No 3 → 40

31. ¿Por qué no trabajó la semana pasada?

Enfermedad o accidente 1

Días festivos o vacaciones 2

Huelga o paro 3

Reducción de la actividad económica 4

Desorganización temporal del trabajo 5

Mal tiempo 6

Obligaciones personales o familiares 7

Licencia de estudios 8

Licencia por maternidad 9

Otros 0

32. ¿Cuántas semanas ha estado ausente del trabajo?

_____ semanas

33. ¿Cuántas horas por semana trabaja habitualmente?

Menos de 30 hs. 1

30 hs. o más 2 → 35

34. ¿Por qué trabaja habitualmente menos de 30 hs. por semana?

(Use los códigos de la pregunta 24)

35. Control para el enumerador ...

Si en pregunta 30 marcó código 2 pase a → 70

Si en pregunta 30 marcó código 1 pase a la siguiente ↓

36. ¿Percibe salario por el tiempo no trabajado la semana pasada?

Sí 1

No 2

37. ¿Tiene seguridad de regresar al trabajo o algún acuerdo sobre la fecha de regreso?

Sí 1 → 70

No 2 → 70

Bloque 40

40. ¿Realizó alguna(s) de las siguientes actividades la semana pasada?

Preparar la tierra, sembrar/plantar, cultivar (desyerbar, regar, etc.), o cosechar, en relación con caña de azúcar, café, frijoles, yuca, otros, frutas, hortalizas..... 11

Criar y cuidar ganado, aves, etc., y producir leche, huevos, etc. 12

Otras actividades de agricultura, minería, también caza, pesca, silvicultura..... 13

Trabajar en procesos o tratamientos industriales de productos alimenticios..... 35

Fabricar canastos, alfombras/esteras, otras artesanías ... 37

Hacer hilados, tejidos, vestidos de mujer/hombre..... 38

Otras actividades manufactureras..... 39

Trabajar en la construcción, reparación, mantenimiento de:

Casa de granja..... 51

Casa/vivienda propia..... 52

Otras actividades relativas a la construcción..... 53

Ayudar en lugares de venta/distribución de comidas/ bebidas 61

Ayudar en ventas de productos agrícolas y otros establecimientos de ventas por menor 62

Transportar cargas para mercadeo/almacenamiento 71

Otras actividades relativas a transporte 72

Reparar herramientas, zapatos, etc. 92

Recoger leña, ir por agua, otros servicios 93

41. Control para el enumerador

Si se anotó por lo menos una actividad | Si no se anotó actividad _____ 50

42. Anotar códigos(hasta 4 actividades), marcar el círculo apropiado y anotar número total de horas-luego pase a la 50.

Código	Todo o parte para vender	Todo para consumo del hogar	Número de horas
<input type="checkbox"/>	<input type="radio"/> 1	<input type="radio"/> 2	_____
<input type="checkbox"/>	<input type="radio"/> 1	<input type="radio"/> 2	_____
<input type="checkbox"/>	<input type="radio"/> 1	<input type="radio"/> 2	_____
<input type="checkbox"/>	<input type="radio"/> 1	<input type="radio"/> 2	_____

الف - ٦ (تابع)

Bloque 70

70. Describe la actividad de la empresa o negocio principal en donde trabajaba la persona.

71. Describe la clase de trabajo (ocupación) que hace la persona.

72. Indicar categoría de ocupación:

Trabajador independiente:

Patrono 1

Por cuenta propia 2

Familiar no remunerado 3

Empleado asalariado:

Asalariado permanente 4

Asalariado temporal 5

Otro 6

73. Control para el enumerador.

Si en 70 marcó 1 y en 20 marcó 1 Si no 80

Si en 70 marcó 1 y en 30 marcó 1 ó 2

74. Clase de institución en que estaba empleado

Gobierno (Central, autónomas, semi-autónomas y Municipalidades) 1

Privada y registrada: dispensario, hospital, escuela, colegio, firma de abogados, de ingenieros, empresa similar de profesionales independientes 2 80

Bancos, seguros, sociedades, cooperativas 3

Establecimientos registrados (compañía, firma, fábrica, privada o pública) 4 7

Otras - registradas 5 8

No registradas 6 9

75. a) Estaba cubierto por algún sistema de pensiones u otro de Seguridad Social pagado por su empresa. Si 1 No 2 No sabe 3

75. b) ¿Su empresa factura la venta de bienes o servicios? Si 1 No 2 No sabe 3

76. ¿Cuántas personas estaban ocupadas en el establecimiento o empresa?

Diez o más 1 Menos de diez 2 _____

77. El principal equipo de trabajo del establecimiento, empresa o negocio es operado:

Manualmente 1

Con combustible 2

Con electricidad 3

Otros 4

78. Indicar si el lugar de trabajo está

Situado en el propio hogar 1

Situado fuera del propio hogar 2

Sin asiento fijo 3

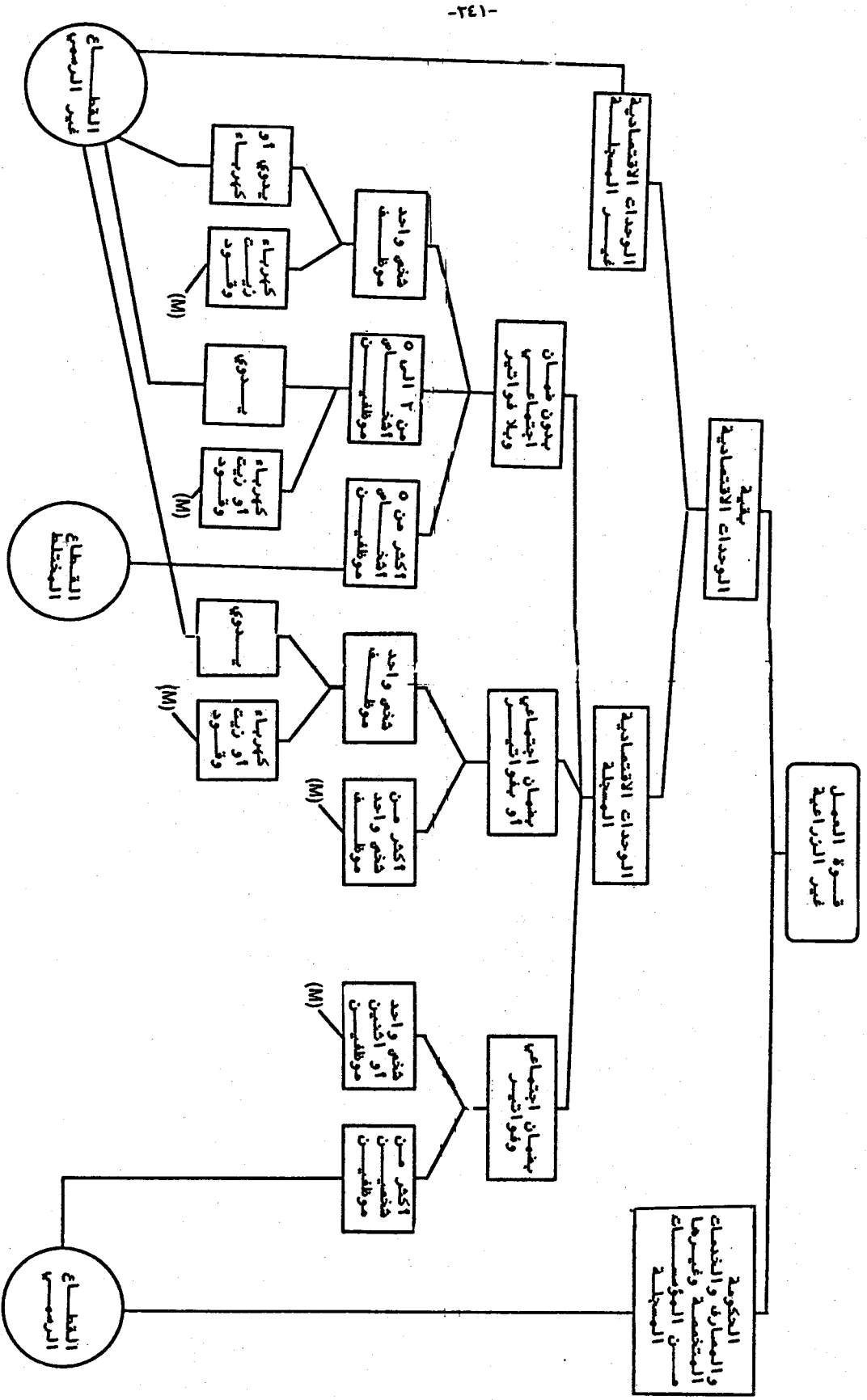
79. Indicar el promedio de ingreso mensual proveniente del empleo:

_____ Colones por mes _____ 80

Bloque 80

80. Condición de actividad diaria de esta persona durante la semana pasada.	LUNES	MARTES	MIÉRCOLES	JUEVES	VIERNES	SABADO	DOMINGO	TOTAL
Anotar: 2 por un día completo de actividad 1 por medio día de actividad								
En el trabajo								
Con empleo o negocio/empresa propia pero no en el trabajo.								
Sin trabajo y disponible (buscando o no) para trabajar.								
Sin trabajo y no disponible para trabajar								
Total	2	2	2	2	2	2	2	14

(ب) التصريف العملي للقطاع المنفي غير الرسمي في الدراسة الاقتصادية



المصدر : (بمع الجوانب المتصلة بالتصريف الحالي للقطاع المنفي والقطاع ونقي المساهمة من الدراسات الاقتصادية للأمم المتحدة) (مستبانو ، هيلي ، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، تشرين الثاني/نوفمبر 1980).

الباب الرابع

قياس الحالة الاقتصادية للمرأة : نهج بديل*

* أعدده ستاين رينجن ، المستشار بالمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ، والمكتب الإحصائي التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالامانة العامة للأمم المتحدة .

مقدمة

يقدم هذا الجزء من التقرير سردا للمؤشرات الاحصائية المستخدمة في قياس الحالة الاقتصادية للمرأة ، والتي تختلف اختلافا كبيرا عن مؤشرات القوة العاملة المستمدة من مفاهيم النشاط الاقتصادي التي توصي بها منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة . وقد وضعت هذه المؤشرات بغية إضفاء قدر أكبر من الوضوح على الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها المرأة ، حيث يمكن أن يمثل ذلك خطوة نحو مراعاة حالة المرأة عند التخطيط للتنمية . فمن خلال استخدام المؤشرات الاحصائية ، مقابل الاساليب الأكثر نوعية ، يمكن وصف حالة المرأة بنفس العبارات التي اصطلح خبراء التخطيط على استخدامها كأساس لعملهم .

وترتكز هذه الدراسة على بعض الافتراضات البسيطة وهي :

(أ) قد تتسم بعض الاجراءات الاحصائية المقررة بالتحيز القائم على الجنس أو تفترض قوالب معينة تستند الى الجنس ، على نحو ما توصي به هذه الاجراءات في كثير من الاحيان . وعلى ذلك ، فإن الوصف الاحصائي لحالة المرأة لا ينبغي بالضرورة أن يسلم بالاجراءات الاحصائية المقررة ، أو يقبلها ، أو يلتزم بها ؛

(ب) يقتضي وصف الحالة الاقتصادية لفرد أو مجموعة استخدام نوع من مسك الدفاتر المزدوجة القيد أو تحليل المدخلات - المخرجات . فهناك ، من ناحية ، النشاط الاقتصادي للشخص (المساهمة في الانتاج) ، ورفاهيته الاقتصادية (عائد الانتاج) من ناحية أخرى . ومن الواضح أن هناك ارتباطا بين جانبي المدخلات والمخرجات ، إذ أننا في العادة نكتسب من خلال العمل حقوقا تتعلق بالدخل أو الاستهلاك ، إلا أنه لما كانت هذه الحقوق لا تتحدد بالعمل وحده ، فإن الحاجة تقتضي وصف جانبي المدخلات والمخرجات على نحو منفصل . فقد تظلع عضو (عضوات) الاسرة المعيشية ، على سبيل المثال ، بجانب كبير من العبء الكلي للعمل في هذه الاسرة ، ولكنها لا تتمتع إلا بجزء ضئيل من الاستهلاك الكلي للأسرة ؛

(ج) يستخدم مفهوم "الرفاهية" ، كما في اقتصاديات الرفاهية ، كشكل مختصر "الرفاهية الاشخاص" (تميزا له ، على سبيل المثال ، عن استخدام اللفظ للدلالة على المساعدات الاجتماعية التي تقدمها الحكومة) . ويتضمن الفصل الأول مناقشة لمفهوم الرفاهية وقياسها . ويعزى ذلك الاهتمام الذي نوليه لتحليل الدخل وتوزيعه ، عادة

(بل وربما على نحو قاطع) الى أن الدخل يعتبر أحد المؤشرات المتمثلة بالرفاهية . ويتناول الغمل الثاني الدخل كمؤشر للرفاهية من منظور الأوضاع المحددة للمرأة . كما يوضح الغمل الثالث أدناه الطرق المستخدمة لقياس الرفاهية بصورة مباشرة .

ويطرح وصف الحالة الاقتصادية للمرأة بعض التحديات الخاصة التي تنشأ عن هيكل النشاط الذي تمارسه الإناء . فالنشاط الاقتصادي يمكن أن يمارس في سوق رسمية ، أو غير رسمية داخل الأسرة المعيشية على سبيل المثال . إذ يمكن أن تأخذ العائدات الاقتصادية شكلا نقديا ، أو الحصول عليها بصورة عينية . إلا أن عمليات التمييز بين النشاط الاقتصادي الرسمي وغير الرسمي ، وبين النشاط الاقتصادي الذي يباشر داخل الأسرة المعيشية وخارجها ، وبين العائدات النقدية والعينية ، ليست هامة فيما يتعلق بقياس الرفاهية . فالنشاط الاقتصادي غير السوقي ، بما في ذلك إنتاج السلع والخدمات داخل الأسرة المعيشية لأغراض الاستهلاك الخاص بأفراد هذه الأسرة ، يعتبر من الأنشطة الاقتصادية مثله في ذلك مثل العمل مدفوع الأجر . كما أن الأجر العيني يدخل في عداد الأجر تماما مثل الأجر الذي يتخذ شكلا نقديا . وبالمثل ، فإن استهلاك السلع المنتجة ذاتيا هو من قبيل الاستهلاك تماما كاستهلاك السلع المشتراة من المتاجر . فإذا كنا نهتم بوصف ما يملكه الأشخاص وما يفعلونه من الناحية الاقتصادية ، فينبغي إيلاء الاهتمام لكافة الأنشطة والعائدات الاقتصادية ومعالجتها على قدم المساواة معاملة مثل . ومن ثم ، فإنه إذا تعذر إدماج النشاط الاقتصادي غير الرسمي والعائدات الاقتصادية العينية في القياسات الإحصائية ، فإن الوصف لم يشمل الرفاهية الاقتصادية للأفراد ، وإنما مجرد ارتباطهم بالقطاع الرسمي للاقتصاد . وتعتبر معالجة الأنشطة غير الرسمية والعائدات العينية من الصعوبات التي تكتنف أي وصف للأنشطة الاقتصادية ، إلا أن هذه الصعوبة تزداد عند وصف حالة المرأة حيث أن جانبها كبيرا من النشاط الذي تمارسه يقع عادة في القطاع غير الرسمي . ويمثل تعذر ادماج الأنشطة غير الرسمية والعائدات العينية أحد الأسباب الهامة للتحيز القائم على الجنس في الإحصاءات الاقتصادية ، حيث أن الذي يخضع للبحث هذه الإحصاءات تشمل من أنشطة المرأة الاقتصادية قدرا أقل مما تشمله من أنشطة الرجل . كما أن هذا القصور يؤدي الى إيجاد تحيز في الإحصاءات الاقتصادية المقارنة بين البلدان النامية والبلدان متقدمة النمو .

وحتى يمكن تفسير وصف الحالة الاقتصادية للمرأة ، فإن الحاجة تقتضي وجود قاعدة للإحالة يمكن على أساسها مقارنة حالتها وفقا لما تسجله الملاحظات . ولما كان الاهتمام الأساسي بالتحليلات الاجتماعية - الاقتصادية التي تركز على المرأة هو بمثابة تمييز ، فإن الخيار الواضح هو مقارنة حالة المرأة بحالة الرجل . وهذا هو النهج

المستخدم في هذه الورقة بيد أنه تجدر الإشارة الى أن هذه المقارنة ليست بالضرورة هي الأكثر ملاءمة . فهذه المقارنات تستند الى افتراض ، صريح أو ضمني ، مؤداه أن حالة الرجل تشكل مثلاً أعلى يتعين على المرأة أن تسعى من أجل بلوغه . إلا أن هذا ليس هو الواقع بطبيعة الحال . وعلى ذلك ، فإن إظهار حالة المرأة باعتبارها محرومة بالمقارنة بالرجل مع استخدام مفاهيم مثل التكامل والتحرير في هذا الصدد ، على نحو ما سيرد أدناه ، يمكن أن يكون مشاراً للجدل في بعض الحالات . وثمة نهج آخر يتمثل في مقارنة حالة المرأة حسبما جرت ملاحظتها مع تفهم الحالة التي ينبغي أن تكون عليها . بيد أن ذلك أمر يتعذر اجراؤه من الناحية العملية ، فضلاً عن احتمال اثارها لجدل شديد .

ومن بين الاهداف المتوخاة في الفصول التالية الا تقتصر على مناقشة المفاهيم والمبادئ ، وإنما تجاوز ذلك الى إدراج بعض الأمثلة من الاحصاءات المتاحة . وتتناول هذه الفصول مدى امكانية الوصول الى تجميع مجموعة بسيطة من المؤشرات المتعلقة بالحالة الاقتصادية للمرأة اعتماداً على المواد الاحصائية المتاحة على نطاق واسع في الوقت الحالي . ويمكن استخدام هذه المجموعة من المؤشرات بصورة منتظمة الى حد ما لرصد الاتجاهات الرئيسية في الحالة الاقتصادية للمرأة . بيد أن هذا البحث يجري على نحو تجريبي . فقد استمدت الأمثلة بصفة رئيسية من الاحصاءات العامة بالنرويج ، وكذلك من بضعة منشورات احصائية صدرت في عدد قليل من البلدان النامية . وتمتلك النرويج نظاماً متطوراً الى حد بعيد في مجال الاحصاءات ، كما توضع الأمثلة مدى توافر البيانات ذات الصلة في هذا النظام . وفي إطار النطاق المحدد لهذه الدراسة والزمن المتاح لإعدادها ، فإنه قد تعذر إجراء بحث منهجي للاحصاءات أو المنشورات المتاحة في البلدان النامية ، إلا أنه من المفترض أن المادة العلمية لهذه الدراسة تبين الى حد كبير حالة الاحصاءات المتوفرة في بعض هذه البلدان على الأقل .

الفصل الأول - قياس النشاط الاقتصادي

يتردد حالياً على نطاق واسع القول بوجود جانب اقتصادي لكل نشاط تقريبا ، أي المفاضلة في استخدام الموارد المحدودة ، ومن ثم فإن التمييز بين النشاط الاقتصادي وغير الاقتصادي لا يتسم بأهمية كبيرة . فمن المؤلفون في اقتصاديات الرفاهية اعتبار "المنفعة" بمثابة المنتج النهائي لأي نشاط . وحيث أنه لا يمكن تصور أي نشاط لا يحقق "منفعة" لشخص ما ، فإن التمييز بين الأنشطة المنتجة وغير المنتجة هو بالمثل من الأمور المشكوك فيها طبقاً لهذا الرأي . وعلى الرغم من ضرورة إجراء هذا التمييز تحقيقاً لعدة أغراض عملية ، كالغرض الحالي المتمثل في مقارنة مستوى النشاط

الاقتصادي لكل من المرأة والرجل ، فإنه ينبغي التسليم بأنه من العبث البحث عن معايير موضوعية وأن مثل هذا التمييز تعسفي إلى حد كبير .

وعلى ذلك ، فإن كل نشاط يمكن اعتباره بدهاء بمثابة "عمل" ينظر إليه في هذه الدراسة باعتباره من الأنشطة الاقتصادية . ويشمل ذلك العمل في القطاعين الرسمي وغير الرسمي على حد سواء ، وداخل الأسرة المعيشية وخارجها ، وكذلك العمل مدفوع وغير مدفوع الأجر . وطبقا لهذا المفهوم ، فإن النشاط الاقتصادي ينبغي أن يشمل الجوانب التالية :

(أ) عمل الفرد كمستخدم وفي مجال الأعمال الحرة ، بما في ذلك الانتقال من وإلى العمل ، والوقت المستغرق في تناول الوجبات بالعمل ، وما شابه ذلك ؛

(ب) العمل في مجال الأعمال التجارية الأسرية ، لقاء أجر أو دون أجر على حد سواء ؛

(ج) إنتاج السلع والخدمات داخل الأسر المعيشية ، سواء لأغراض الاستهلاك داخل الأسرة أو بفرض التجارة ، والمقايضة ، والهدايا وما شابه ذلك (الأعمال المتملة بالأسرة المعيشية) . ولا يعني ذلك أن كل نشاط يتمثل بالأسرة المعيشية هو بمثابة عمل . إذ لا يندرج في ذلك البند سوى إنتاج السلع والخدمات . إلا أنه لا يتم التمييز بين الإنتاج للاستخدام الخارجي والإنتاج بفرض الاستهلاك داخل الأسرة المعيشية ؛

(د) التعليم (الاستثمار في أعمال أكثر "إنتاجية" في مرحلة لاحقة أو وضع الترتيبات لذلك) ؛

(هـ) النشاط في مجال البحث عن عمل (وهو استثمار في مجال العمل الذي يتم الالتحاق به مستقبلا ، كالتعليم تماما) ؛

(و) الخدمة الوطنية ، في المجالين العسكري أو المدني (إنتاج السلع الدفاعية وغيرها من السلع الجماعية) .

ويشكل النشاط غير الاقتصادي الفئة المتبقية .

وتعتبر إحصاءات القوة العاملة أكثر المصادر المتوافرة شيوعاً فيما يتعلق بالإحصاءات المعنية بالنشاط الاقتصادي . كما تعتبر البيانات المتعلقة باستغلال الوقت من المصادر الهامة كذلك ، وإن كانت غير متوفرة على نطاق واسع . وتتناول فيما يلي كل مصدر من هذه المصادر على حدة .

الف - إحصاءات القوة العاملة

يتم تصنيف الأفراد في إحصاءات القوة العاملة حسب نشاطهم الرئيسي (النشاط الحالي أو المعتاد) . ويجري التمييز بصفة أساسية بين فئة الناشطين اقتصادياً وغير الناشطين اقتصادياً ، مع استخدام التقسيم التفصيلي في هذه الفئات الرئيسية بدرجة أو بأخرى .

ويقدم الجدول ١٤ إحصاءات تتعلق بالنشاط الاقتصادي في النرويج وإندونيسيا . وقد استمدت هذه الإحصاءات من الدراسات الاستقصائية للقوة العاملة التي أجريت وفقاً لتوصيات منظمة العمل الدولية . بيد أن التمييز في هذا الجدول بين فئة الناشطين اقتصادياً وغير الناشطين اقتصادياً لا يجري وفقاً للتوصيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية أو الأمم المتحدة . إذ أن وضع هذه الإحصاءات لا يقتضي سوى مجموعة بسيطة نسبياً تتراوح بين خمسة إلى ستة من الأسئلة المستخدمة في الدراسات الاستقصائية .

وتتمثل السمات الرئيسية المبينة في الجدول فيما يلي :

(أ) ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي في كلا القطاعين من السكان . فعند إجراء التصنيف حسب النشاط الاقتصادي ، وجد أن حوالي ٩٠ في المائة من مجموع عدد الأشخاص ناشطون اقتصادياً ؛

(ب) أن مستوى النشاط الاقتصادي للمرأة يعادل نفس المستوى بالنسبة للرجل تقريباً ، مع ارتفاعه على نحو طفيف في النرويج وانخفاضه بنفس الدرجة في إندونيسيا ؛

(ج) أن الاختلاف في النشاط الاقتصادي بين المرأة والرجل يظهر بدرجة أكبر في هيكل النشاط عنه في مستوى هذا النشاط . إذ يعتبر اشتغال المرأة بالأعمال المنزلية هو النشاط الرئيسي لها على نحو يفوق الرجل . ومن ثم ، فإن المرأة لا تختلف عن الرجل من حيث مستوى النشاط الاقتصادي الذي تمارسه في المقام الأول ، وإنما من حيث مدى اندماجها في سوق العمل . ويظهر ذلك أيضاً ، لا سيما في إندونيسيا ،

بين أولئك الذين يعملون في القطاع الأولي . ولم يكن هناك تغيير يذكر في مستوى النشاط الاقتصادي بالنسبة للمرأة والرجل على حد سواء في النرويج فيما بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٤ . بيد أن هيكل النشاط الاقتصادي يتسم بالاستقرار فيما يتعلق بالرجل ، إلا أنه يتغير بدرجة كبيرة بالنسبة للمرأة ، حيث يشير الاتجاه إلى تزايد عدد أولئك اللاتي يتمثل نشاطهن الرئيسي في سوق العمل ، مع تناؤل عدد المشتغلات بالأعمال المنزلية كنشاط رئيسي لهن .

(د) أن مستوى النشاط الاقتصادي يبدو أعلى بدرجة طفيفة في إندونيسيا عنه في النرويج ، إلا أن ذلك قد يعزى إلى عدم قابلية البيانات للمقارنة . وبالقدر الذي يمكن به تعميم هذه الإحصاءات ، فإنها تشير إلى أن الاختلاف بين البلدان النامية والبلدان متقدمة النمو فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي لا يتمثل في مستوى النشاط وإنما في هيكل هذا النشاط ، كما أن هذا الاختلاف يتضح بشدة في مدى أهمية القطاع الأولي .

وتتسم هذه الإحصاءات الخاصة بالنرويج وإندونيسيا بقابليتها للمقارنة على نحو تقريبي . وليس هناك اختلاف فيما يتعلق بتصميم الدراسات الاستقصائية في البلدين . إذ يتم ، في كلتا الحالتين ، تسجيل النشاط الحالي (النشاط المنجز في الأسبوع الماضي) . كما يجري تحديد فئات النشاط بنفس الطريقة تقريبا ، حسبما يمكن استخلاصه من المنشورات ذات الصلة . إلا أن هناك بعض الاختلاف من حيث شمولية العينات . فالدراسة الاستقصائية النرويجية تشمل السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٧٤ عاما . أما الدراسة الإندونيسية فتشمل جميع السكان ، إلا أن الأرقام المستنسخة في هذه الدراسة تتعلق بالسكان الذين تبلغ أعمارهم ١٠ أعوام فأكثر . ويترتب على هذا الاختلاف في الشمولية أنه ربما كانت هناك مغالاة بعض الشيء في تقدير مستوى المشاركة التعليمية وبالتالي مستوى النشاط الاقتصادي فيما يتعلق بالإحصاءات الإندونيسية ، مقارنة بنظيرتها النرويجية . ويمكن التغلب على هذه المشكلة عن طريق تقدير تلك الإحصاءات المستمدة من الدراسة الاستقصائية النرويجية التي لا تشمل سوى السكان ممن تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٧٤ عاما ، إذ أن هذا يتيح إمكانية المقارنة . ويبين ذلك أنه يمكن ، استنادا إلى التوصيات القائمة لمنظمة العمل الدولية بشأن إحصاءات القوة العاملة وبإستخدام وسائل مبسطة ، إعداد إحصاءات مقارنة تتعلق بالنشاط الاقتصادي في الاقتصادات متقدمة النمو والاقتصادات النامية على أساس المفهوم العام للنشاط الاقتصادي المستخدم في هذه الدراسة .

الجدول ١٤ - وضع النشاط الخاص بالسكان في النرويج واندونيسيا

(النسبة المئوية)

اندونيسيا (ب) ١٩٧٦		النرويج (أ) ١٩٨٤				١٩٧٩		
رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء			
٩٤,٢	٩٣,٩	٨٧,٤	٨٩,٩	٨٨,٢	٩٠,٥		<u>الناشطون اقتصاديا :</u>	
٧٥,٥	٤٥,٤	٧٥,١	٥٦,٥	٧٦,٩	٥٣,٨		العمالة المربحة (ج)	
١,١	٢٣,٧	١,٢	٢٤,٦	٠,٩	٢٠,٢		الاعمال المنزلية	
١٧,٦	١٣,٨	١١,١	٨,٧	١٠,٤	٧,٦		غير ذلك (د)	
٥,٩	٧,١	١٣,٦	١٠,٠	١١,٧	٩,٥		<u>غير الناشطين اقتصاديا :</u>	
٤,٦	(٥,٨	(٧,٥	٥,٢	٦,٧	٤,٩		المتقاعدون	
	((٤,٥	٤,٦	٤,٦	٤,٤		المعاقون	
١,٣	١,٣	٠,٦	٠,٢	٠,٤	٠,١		غير ذلك (هـ)	
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠		المجموع	
١,٥	٠,٩	٢,٢	١,٩	١,٢	١,٣		<u>المذكرات :</u>	
١٦,١	١٣,٨	٧,٥	٨,٠	٧,٦	٧,١		العاطلون (و)	
٧,٧	٦,٠	٢,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٠		التعليم (ز)	
٢٨,٦	٨,١	٤,٢	٠,٥	٠,٠	٠,٠		القطاع الرئيسي (ح) ، المستخدمون	
١٣,٨	١٨,٦	٠,٥	١,٥	٠,٠	٠,٠		ذوو المهن الحرة	
							العاملون بالاسرة	

المصدر : النرويج - الإحصاءات الخاصة بسوق العمل لعام ١٩٨٤ (المكتب المركزي

للإحصاءات) .

إندونيسيا ، الدراسة الامتقائية الشاملة لإحصاءات السكان لعام

١٩٧٦ ، السلسلة ٢ ، (المكتب المركزي للإحصاءات) .

حواشي الجدول ١٤

- (أ) السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ - ٧٤ عاما .
- (ب) السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٠ أعوام فأكثر .
- (ج) تشمل الأشخاص الغائبين عن العمل بمغفة مؤقتة .
- (د) التعليم ، والعاطلون الذين يبحثون عن عمل ، و (في الشرويح) الخدمة العسكرية .
- (هـ) الأشخاص غير المستخدمين ولا يبحثون عن عمل .
- (و) الأشخاص الذين يبحثون عن عمل ، بما في ذلك الأشخاص الناشطون في الوقت الحالي في الأعمال المنزلية أو التعليم .
- (ز) يشمل الأشخاص الناشطين في الوقت الحالي في مجال التعليم والذين يبحثون عن عمل .
- (ح) الزراعة ، وتربية الماشية ، وصيد الحيوانات ، والحراج ، وصيد الأسماك .

وتوفر هذه التقديرات البسيطة قدرا كبيرا من المعلومات عن النشاط الاقتصادي ، ويشمل ذلك ما يلي :

(أ) أن هذه المعلومات تتفق إلى حد كبير مع التفسير المعتدل لمفهوم النشاط الاقتصادي ، الذي يعادل النشاط الاقتصادي "بالعمل" ، ويقدم بالتالي وصفا وافيا لمستوى النشاط الاقتصادي ؛

(ب) أن هذه المعلومات تتأثر بالاختلافات القائمة بين المرأة والرجل من حيث هيكل النشاط الاقتصادي ؛

(ج) أنها تتأثر كذلك بالاختلافات القائمة بين الاقتصادات النامية والاقتصادات متقدمة النمو من حيث هيكل النشاط الاقتصادي ؛

(د) وهي تتأثر أيضا بالتغير الذي يشهده هيكل النشاط الاقتصادي للمرأة بمضي الزمن .

ومن بين السمات الهامة التي تميز هذه الطريقة المتبعة لتنظيم الإحصاءات وعرضها أن مستوى النشاط الاقتصادي يبدو مرتفعا ويكاد يكون متساويا بالنسبة لكل من المرأة والرجل . ويعد ذلك من النتائج الهامة ، بل وربما الملائمة تماما على نحو ما يعتقد الكثيرون . فبمقتضى هذا الرأي ، يعتبر إنتاج السلع والخدمات داخل الأسرة المعيشية (ولصالح أفراد هذه الأسرة) بمثابة نشاط اقتصادي ، مثله في ذلك مثل العمل لقاء أجر نقدي في السوق . كما يعد الإعداد للالتحاق بعمل أكثر "إنتاجية" ، مثل التعليم أو البحث عن وظيفة ، من قبيل الأنشطة الاقتصادية (استثمار للوقت والجهد طلبا للمتعة في الوقت الحالي أو أملا في تحقيق منفعة في مرحلة لاحقة) ، وليس بالتأكيد شكلا من أشكال السلبية . وقد يكون العائد الذي يحققه إنتاج السلع الجماعية في شكل خدمة وطنية (إجبارية أو طوعية) بالنسبة للفرد أقل منه في بعض الأنشطة الأخرى ، إلا أنه يدخل بالتأكيد في عداد الإنتاج والعمل . كما أن قصور العمالة قد يحدث في الوظائف المتعلقة بسوق العمل بنفس السهولة التي يحدث بها في مجال الأعمال المنزلية .

بيد أنه يمكن تنظيم الإحصاءات الخاصة بسوق العمل على نحو يقدم صورة مختلفة ، لا سيما عند مقارنة مستوى النشاط الاقتصادي بين المرأة والرجل . ففي حولية الإحصاءات المتعلقة بالعمالة لعام ١٩٨٥ الصادرة عن منظمة العمل الدولية ، تم تصنيف

٢٢ في المائة من النساء الإندونيسيات باعتبارهن ناشطات اقتصاديا ، في مقابل ٤٨ في المائة من الرجال ، و ٤١ في المائة من النساء النرويجيات في مقابل ٥٩ في المائة من الرجال . وقد قدرت هذه الأرقام ، بصفة مبدئية ، وفقا للمعايير الخاصة بالحسابات القومية . وتشير البيانات الخاصة بمنظمة العمل الدولية ، بالمقارنة بالبيانات الواردة في الجدول ١٤ ، إلى أن المستوى الإجمالي للنشاط الاقتصادي في إندونيسيا منخفض للغاية ، كما أن عدد النساء العاملات بالنشاط الاقتصادي أقل منه بالنسبة للرجال .

ويوضح الجدول ١٥ بعض النتائج الرئيسية المستخلصة من الدراسة الاستقصائية للقوة العاملة التي أجريت في بوتسوانا عام ١٩٨٤/١٩٨٥ . وقد تم تعريف كلمتي "العمل" و "العمالة" في هذا الجدول فيما يتصل بالنشاط في السوق . وهذه الأرقام غير قابلة للمقارنة بتلك الواردة في الجدول ١٤ . ويبدو من هذا الجدول ، كما في الإحصاءات الخاصة بمنظمة العمل الدولية ، أن المرأة أقل نشاطا من الرجل . وقد أجريت الدراسة الخاصة ببوتسوانا "على نطاق واسع" (كما هو مذكور في المنشور) وفقا للتوصيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية بشأن إحصاءات القوة العاملة . وعلى ذلك ، فإنه ربما يكون بالإمكان تقدير الإحصاءات القابلة للمقارنة بتلك الواردة في الجدول ١٤ بشأن إحصاءات القوة العاملة بالاستعانة بهذه البيانات الخاصة بالدراسة الاستقصائية .

ويمكن القول إلى حد كبير بأن إحصاءات القوة العاملة في الجدول ١٤ منظمة بحيث تقدم وصفا للنشاط الاقتصادي ، في حين أن هذه الإحصاءات منظمة في الجدول ١٥ (وحولية منظمة العمل الدولية) كي توضح درجة التكامل في اقتصاد السوق . وليس شمة شك في أن إحدى هاتين الطريقتين لتنظيم الإحصاءات أكثر "دقة" من الأخرى - ويتوقف ذلك على الجوانب المراد إظهارها باستخدام الإحصاءات - إلا أنه يمكن أن يطرح تساؤل حول مدى ملاءمة العنوان "عامل/غير عامل" و "ناشط/غير ناشط" في حالة الجدول ١٥ وحولية منظمة العمل الدولية . فهذه الإحصاءات لا تدرج تحت العناوين "عامل" و "ناشط" جميع الأشخاص الذين يعملون بالفعل . ومن ثم ، فإنه في حالة التسليم بالافتراض الأساسي المعتمد لهذه الدراسة - ومؤداه أن التمييز بين العمل في الأسرة المعيشية وأنواع العمل الأخرى غير ذي صلة من ناحية المبدأ - يكون تنظيم الإحصاءات على النحو الموضح في الجدول ١٤ أفضل .

الجدول ١٥ - توزيع المكان حسب وضع النشاط ، والاساس المحدد للنشاط المعتاد
والاساس المحدد للنشاط الحالي ، بوتسوانا ، فترة ١٢ شهرا تنتهي
في ٣٠ نيسان/اياريل ١٩٨٥ (١)

(النسب المئوية)

المجموع الكلي			الريف			الحضر			
ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	
الاساس المحدد للنشاط المعتاد (ب)									
٦٢,٠	٣٧,٠	٩٩,٠	٤٦,٠	٢٧,٤	٧٣,٤	٤٨,٤	٣٧,٠	٨٥,٤	عامل
١٢,٤	٢٨,٤	٤٠,٨	٢٣,٠	٢٥,٤	٤٨,٤	٢١,٦	٢٨,٤	٥٠,٠	غير عامل وإن كان متاحا للعمل غير عامل وغير متاح للعمل :
١٨,٨	١٧,٦	٣٦,٤	١٧,١	١٧,١	٣٤,٢	١٩,١	١٩,٤	٣٨,٥	طلبة ، الخ .
٤,٠	١٣,٤	١٧,٤	٧,٥	١٦,٣	٢٣,٨	٩,١	١٣,٤	٢٢,٥	واجبات منزلية
٠,٨	١,٢	٢,٠	٠,٥	٢,٢	٢,٧	١,٠	١,٢	٢,٢	عاجز عن العمل بصفة دائمة
٠,٨	٠,٨	١,٦	٠,٥	٠,٦	١,١	٠,٨	٠,٨	١,٦	غير ذلك
المجموع الفرعي لغير									
٢٤,٤	٢٤,٦	٤٩,٠	٢١,٩	٢٧,٢	٤٩,١	٢٩,٩	٢٤,٦	٥٤,٥	المتاحين للعمل
٠,٢	٠,١	٠,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٢	غير مبيين
الاساس المحدد للنشاط الحالي (ج)									
٦١,٧	٣٧,٨	٩٩,٥	٥٥,٠	٤٠,٨	٩٥,٨	٤٨,٧	٣٧,٨	٨٦,٥	مستخدم
١٦,١	٢٧,١	٤٣,٢	١٣,٨	١٥,٤	٢٩,٢	٢٣,١	٢٧,١	٥٠,٢	عاطل
٢٢,١	٢٥,٠	٤٧,١	٢٢,٢	٤٢,٧	٦٤,٩	٢٩,١	٢٥,٠	٥٤,١	غير موجود في قوة العمل
٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٢	غير مبيين
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

المصدر : الدراسة الاستقصائية للقوة العاملة في بوتسوانا ١٩٨٤ - ٨٥ (غابوروني ، المكتب الإحصائي المركزي) .

(١) يستبعد الأطفال أقل من ١٢ عاما من هذا التوزيع . وهو لا يتعلق سوى بقاطني المنازل الخاصة ، مع استبعاد شاغلي المنازل المؤقتة والناشطة التابعة لبعض المؤسسات ، والدبلوماسيين وعائلاتهم والموظفين الاجانب .

(ب) النشاط الرئيسي خلال فترة ال ١٢ شهرا السابقة على المقابلة .

(ج) النشاط خلال الاسبوع السابق على المقابلة .

ويمكن إضافة نقطة موضوعية في هذا الصدد . فالإحصاءات الواردة في الجدول ١٥ وفي حولية عام ١٩٨٥ الصادرة عن منظمة العمل الدولية توضح أن حجم النشاط الاقتصادي بين النساء أقل منه عند الرجال ، كما أنه يقل في الاقتصادات النامية عنه في الاقتصادات متقدمة النمو . ويشير ذلك الى أن علاج الحرمان النسبي الذي تعانيه المرأة والبلدان النامية يكمن في مزيد من العمل . فالإحصاءات الواردة في الجدول ١٤ توضح وجود اختلاف طفيف في مستوى النشاط الاقتصادي بين البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية وفيما بين الجنسين . وهي تشير في الواقع الى أن العلاج يكمن في إعادة تنظيم النشاط الاقتصادي (الانشطة الأكثر إنتاجية في البلدان النامية) ، فضلا عن إعادة توزيع الاستهلاك المتاح ، وبصفة خاصة فيما بين المرأة والرجل .

باء - إحصاءات استخدام الوقت

يوصف الأشخاص في إحصاءات استخدام الوقت حسب كيفية توزيعهم لوقتهم المتاح بين أشكال النشاط المختلفة وفقا لتصنيف تفصيلي الى حد ما للنشطة . وهذا المجال حديث نسبيا فيما يتعلق بجمع البيانات وإجراء البحوث بشأنها إلا أن بيانات استخدام الوقت لا تتوفر بصفة عامة في الإحصاءات الرسمية بفالبية البلدان النامية .

ويوضح الجدول ١٦ توزيع الوقت بالنسبة للمرأة والرجل حسب الفئات الرئيسية للنشاط في النرويج في ١٩٧٣/١٩٧١ و ١٩٨١/١٩٨٠ . ويتم التصنيف في هذا الجدول الى فئات رئيسية حسب النشاط ، بينما يتم ذلك في الجدولين ١٤ و ١٥ حسب الأشخاص . وقد استمدت هذه الإحصاءات من الدراسات الإحصائية لاستخدام الوقت التي أجريت في ١٩٧٣/١٩٧١ و ١٩٨١/١٩٨٠ باستخدام عينات ممثلة على المستوى القومي (يبلغ حجم العينة ٣٠٠٠ و ٣٣٠٠ من المجيبين على الأسئلة ، على التوالي) للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦-٧٤ عاما . وقد استكمل المجيبون على الأسئلة مذكرة يومية تفصيلية تشمل يومين ، كما أجابوا على مجموعة من أسئلة الدراسات الاستقصائية التقليدية . وتم توزيع الدراسات الاستقصائية على فترة عام وذلك حتى يمكن تقدير متوسط الأرقام السنوية وتجنب حدوث تحيز نتيجة التفاوتات الموسمية المحتملة في الأنماط الخاصة باستخدام الوقت .

وفيما يلي بعض السمات الرئيسية لهذا الجدول :

(١) مستوى النشاط الاقتصادي لكل من المرأة والرجل يكاد يكون متساويا في المتوسط ، وفقا للتعريف الوارد في هذه الدراسة ، إلا أن حجم عمل الرجل أكبر قليلا من حجم عمل المرأة ، كما أن وقت الفراغ المتاح لها أقل بدرجة طفيفة ؛

الجدول ١٦ - استخدام الوقت حسب الفئات الرئيسية ،
النرويج ، ٧٣/١٩٧١ و ٨١/١٩٨٠ (١)
(عدد الساعات يوميا)

٨١/١٩٨٠		٧٣/١٩٧١		
رجال	نساء	رجال	نساء	
٧,٦	٧,٧	٧,٩	٨,٠	الانشطة الاقتصادية
٤,٧	٢,٤	٥,٤	١,٩	العمالة المربحة
٢,٦	١,٩	٢,٩	١,٤	العمالة/العمل الحر (ب)
٠,٤	٠,١	٠,٧	٠,٢	الاعمال التجارية الاسرية ، القطاع الرئيسي (ج)
٠,٧	٠,٤	٠,٨	٠,٢	انواع اخرى
٢,٤	٤,٨	٢,١	٥,٨	الاعمال المنزلية (د)
٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٢	التعليم (هـ)
١٦,٥	١٦,٢	١٦,١	١٦,٠	الانشطة غير الاقتصادية
١٠,٢	١٠,٢	١٠,٥	١٠,٨	الاحتياجات الشخصية (و)
٦,١	٥,٩	٥,٢	٥,٠	اوقات الفراغ
٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢	انواع اخرى
٢٤,٠	٢٤,٠	٢٤,٠	٢٤,٠	المجموع

المصدر : الدراسات الامتقائية لتوزيع الوقت ، ٧٣/١٩٧١ و ٨١/١٩٨٠ (أوسلو ، المكتب المركزي للإحصاءات) .

- (١) يستند إلى عينات تمثيلية للسكان ، ممن تتراوح أعمارهم بين ١٦ - ٧٤ عاما .
- (ب) الوظائف الرئيسية والثانوية ، بما في ذلك الوقت الاضافي ، والانتقال من/إلى العمل ، وتناول الوجبات أثناء العمل ، الخ .
- (ج) الزراعة ، والحراجه ، وصيد الاسماك ، والاعمال مدفوعة وغير مدفوعة الاجر .
- (د) إعداد الطعام ، والانتاج الخاص بالطعام ، والتنظيف ، والصيانة ، ورعاية الأسرة ، والمشتريات ، وما شابه ذلك .
- (هـ) الوقت المخصص للتعليم ، بما في ذلك الاعمال التحضيرية بالمنزل ، والانتقال من/إلى مكان الدراسة ، الخ .
- (و) النوم ، والوجبات ، والعناية الشخصية .

(ب) يختلف هيكل النشاط الاقتصادي بالنسبة للمرأة عنه بالنسبة للرجل من حيث أن المرأة تؤدي قدرا أكبر من عملها في صورة عمل بالأسرة المعيشية ، بينما يقوم الرجل بالجانب الأكبر من عمله في مجال العمالة المربحة ؛

(ج) في الفترة الواقعة بين ١٩٧٢/١٩٧١ و ١٩٨١/١٩٨٠ ، حدث تغير طفيف في مستوى النشاط الاقتصادي لكل من المرأة والرجل ، وإن كانت أوقات الفراغ المتاحة لكليهما قد ازدادت بعض الشيء . بيد أن هيكل النشاط الاقتصادي للمرأة قد تغير بدرجة كبيرة . فقد انخفض الوقت المخصص للأعمال المنزلية بمقدار ساعة ، وانقسم الوقت الإضافي المتاح بين زيادة في الوقت المستغل في مجال العمالة المربحة ، وزيادة في وقت الفراغ .

وبوجه عام تصور احصاءات استخدام الوقت هذه نفس الحالة التي تصفها احصاءات القوة العاملة بالنرويج في الجدول ١٤ . إذ تشير الدلائل في كلتا الحالتين إلى أن مستوى النشاط الاقتصادي يكاد يكون متساويا بالنسبة لكل من المرأة والرجل ، فضلا عن وجود اختلاف في هيكل النشاط الاقتصادي ، وحدث تغير كبير في هيكل النشاط بالنسبة للمرأة . وفي الواقع أنه فيما يتعلق بالفرض الخاص بتقديم وصف احصائي مبسط ، نجد أن الاحصاءات التي تستند إلى بيانات استخدام الوقت لا تضيف الكثير من المعلومات إلى المعرفة المستمدة بالفعل من احصاءات القوة العاملة .

وتعتبر المقارنات التي تم عقدها على المستوى الدولي فيما يتعلق باحصاءات استخدام الوقت قليلة للغاية . إذ لا يتم إجراء دراسات استقصائية لاستخدام الوقت في بلدان عديدة ؛ كما أن مثل هذه الدراسات تجرى بطرق مختلفة ، الأمر الذي قد يجعلها غير قابلة للمقارنة ؛ فضلا عن عدم وجود مبادئ توجيهية احصائية في هذا المجال على الصعيد الدولي .

ويقدم الجدول ١٧ بعض الأرقام الخاصة بفنلندا والنرويج من قبيل التوضيح . ورغم أنه قد تم استخدام نفس الأسلوب تقريبا لإجراء الدراسة الاستقصائية في كلتا الحالتين (المذكرات اليومية) ، إلا أن الاحصاءات ليست قابلة للمقارنة تماما ، ومرد ذلك في المقام الأول إلى أن الدراسة الاستقصائية الفنلندية لا تشمل العام كله . ونجد أن الفارق بين المرأة والرجل من حيث الوقت المخصص للعمالة المربحة أقل في فنلندا منه في النرويج . ويعتبر ذلك أمرا متوقعا على ضوء المعلومات الأخرى عن الحالة الاقتصادية للمرأة في هذين البلدين ، إلا أنه إزاء عدم قابلية البيانات للمقارنة ، فإنه من غير المستبعد أن تكون بعض الاختلافات الملحوظة مجرد اختلافات زائفة .

ويوضح الجدول ١٨ استخدام الوقت في المناطق الريفية من بوتسوانا . وقد جمعت البيانات المستخدمة لإعداد هذا الجدول كجزء من الدراسة الاستقصائية لتوزيع الدخل في الريف للفترة ١٩٧٥/١٩٧٤ باستخدام أسلوب مختلف عن المستخدم في الدراستين الاستقصائيتين النرويجية والغنلندية . وطلب إلى المجيبين عن الأسئلة إعداد قائمة حسب مدة الأنشطة الرئيسية المؤداة خلال اليوم السابق ، منذ لحظة استيقاظهم في الصباح وحتى موعد النوم . وعلى ذلك ، فإنه لا يمكن مقارنة هذه الأرقام بالأرقام الواردة في الجدولين ١٦ و ١٧ مباشرة . فرغم أن السمات الرئيسية واحدة في كليهما - أن حجم عمل المرأة أكبر من حجم عمل الرجل ، كما أن وقت الفراغ متاح للرجل أكبر منه لدى المرأة - إلا أن أساليب الدراسة الاستقصائية والتعاريف الخاصة بالفئات تختلف إلى حد يجعل إجراء مقارنات تفصيلية أمرا عديم الجدوى . ومن ثم ، فإن إعادة تحليل البيانات الواردة في الجدول ١٨ لا يتيح إمكانية تقدير إحصاءات قابلة للمقارنة بالفعل بتلك المتضمنة في الجدولين ١٦ و ١٧ .

جيم - تعليقات

أوضحنا في هذا الفصل أنه يمكن تقدير إحصاءات مقارنة للنشاط الاقتصادي ، باستخدام تعريف واسع لذلك اللفظ ، تستخرج من البيانات الخاصة بالدراسات الاستقصائية للقوة العاملة ، بالقدر الذي يتم به إجراء هذه الدراسة الاستقصائية وفقا للتوصيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية . وقد أشير إلى أن تقدير إحصاءات مقارنة تغطي البلدان النامية ومتقدمة النمو على حد سواء على أساس الدراسات الاستقصائية الخاصة باستخدام الوقت ، ربما كان من التطلعات التي تفتقر إلى الواقعية في الوقت الراهن . وفيما يتعلق بالفرض المتمثل في الرصد الإحصائي البسيط للاتجاهات السائدة في النشاط الاقتصادي وللغارق بين المرأة والرجل من حيث النشاط الاقتصادي ، فإن المعلومات المستمدة من الدراسات الاستقصائية الخاصة باستخدام الوقت ربما لا تضيف الكثير إلى المعلومات التي يمكن استخلاصها من الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالقوة العاملة في الوقت الحالي ، وذلك في حالة استخدام المفهوم الواسع للنشاط الاقتصادي على النحو المقترح في هذه الدراسة . ولا يعني ذلك أن الدراسات الاستقصائية الخاصة باستخدام الوقت لا تمثل أهمية فيما يتعلق بالاعراض الأخرى ، أو أنها لن تكون على قدر من الأهمية بالنسبة للعرض الذي تعرضنا له بالمناقشة في هذه الدراسة ، بشرط أن يتوافر المزيد من هذه الدراسات التي يجب أن يتم تصميمها على نحو يجعلها قابلة للمقارنة .

الجدول ١٧ - استخدام الوقت حسب الفئات الرئيسية
 فنلندا ، ١٩٧٩ والترويج ، ٨١/١٩٨٠
 (عدد الساعات يوميا)

الترويج (ب)		فنلندا (١)		
٨١/١٩٨٠ (على مدار العام)		١٩٧٩ (أيلول/سبتمبر - تشرين الثاني/نوفمبر)		
رجال	نساء	رجال	نساء	
٤,٧	٢,٤	٤,٨	٢,٤	العمالة المربحة
٢,٢	٤,٧	٢,٠	٢,٩	الاعمال المنزلية
١,٢	١,٢	١,٤	١,٤	الواجبات
٨,٩	{ ٩,٠	٨,٤	{ ٨,٤	النوم
		٠,٧	٠,٧	الاحتياجات الشخصية الأخرى
٦,١	٥,٩	٦,٦	٦,١	أوقات الفراغ ، والتعليم ، وما شابه ذلك
٠,٧	٠,٧	٠,١	٠,١	أنواع أخرى
٢٤,٠	٢٤,٠	٢٤,٠	٢٤,٠	المجموع

Tidsanvändningsundersökningar i de nordiska "المصدر : ل . آتولا ، "landerna" (المجلس الشمالي ، صورة مستنسخة) .

ملحوظة : تعريف الفئات يختلف اختلافا طفيفا عما يورده الجدول ١٦ .

(أ) السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٦٤ عاما .

(ب) السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦-٧٤ عاما .

الجدول ١٨ - توزيع زمن الأنشطة للبالغين ، حسب الجنس
وتركيب الاسرة المعيشية ، المناطق الريفية
في بوتسوانا ، ٧٥/١٩٧٤
(النسبة المئوية)

الإناث					الذكور	الأنشطة
(د) FH-NMP	(ج) FH-MP	(ب) MH-NMP	(ا) MH-MP			
٩,٦	١٠,١	١٤,٠	١١,١	٦,٨		الحاملات الزراعية
٠,٤	٠,٩	٠,٢	١,٥	١٢,٦		تربية الماشية
٢,٨	١,٨	٠,٢	٠,٨	٨,٨		استخدام العمال
						التجارة ، والبيع ، والصناعة
٢,١	٢,٤	٠,٢	٠,٩	١,٢		التحويلية ، والخدمات
٢,٧	٢,١	٢,٥	٢,٦	٢,٤		الصيد وجمع الحاصلات
<u>١٨,٦</u>	<u>١٧,٢</u>	<u>١٨,٥</u>	<u>١٦,٩</u>	<u>٢١,٨</u>		مجموع أنشطة كسب الدخل
						الإصلاحات ، وبناء المساكن
٤,٤	٦,٢	٥,١	٢,٩	٢,١		الجديدة
٦,٨	٦,٨	٨,٠	٧,١	١,٤		جلب المياه
٢,٨	٥,٠	٤,٢	٢,٦	٠,٢		رعاية الاطفال
١٨,٧	١٩,٤	١٦,٥	٢١,٨	٢,٨		الاعمال المنزلية
<u>٢٢,٦</u>	<u>٢٧,٥</u>	<u>٢٤,٠</u>	<u>٢٦,٤</u>	<u>٨,٦</u>		مجموع أنشطة التدبير المنزلي
٠,٥	٠,٢	٠,١	٠,٧	٠,٦		التعليم المدرسي
٦,٨	٦,٤	٥,٦	٥,٠	٢,٢		المرض والرعاية الصحية
٠,٤	٠,٢	٠,٥	٠,٧	٥,٠		الاجتماعات
٤١,٠	٢٨,٢	٤١,٢	٤٠,١	٥٤,٢		أوقات الفراغ
<u>٤٨,٢</u>	<u>٤٤,٩</u>	<u>٤٧,٤</u>	<u>٤٥,٩</u>	<u>٥٨,٩</u>		مجموع الأنشطة غير الوظيفية
<u>١٠٠,٠</u>	<u>١٠٠,٠</u>	<u>١٠٠,٠</u>	<u>١٠٠,٠</u>	<u>١٠٠,٠</u>		مجموع الأنشطة

حواشي الجدول ١٨ (تابع)

المصدر : س. كوسودجي و ا. مويلر ، "الوضع الاقتصادي والديموغرافي للأسر المعيشية التي ترأسها إناث في المناطق الريفية من بوتسوانا" (جامعة ميشيغان ، مركز دراسات السكان ، صورة مستنسخة) .

ملحوظة : تم قياس زمن الأنشطة لمدة ١٢ ساعة تقريبا منذ الصباح وحتى وقت النوم ، مع إسقاط الوجبات . وهناك من الأسباب ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الإفادة عن الأنشطة الثانوية كانت أقل من الواقع ، وعلى ذلك فإنه كانت هناك مبالغة في تقدير أوقات الفراغ . وتؤثر مثل هذه الأخطاء بالضرورة على كافة المجموعات التي تتألف منها الأسر المعيشية على نحو مماثل ، بحيث تكون المقارنات بين المجموعات صحيحة .

(أ) MH-MP = التعرف على رب الأسرة الذكر - وجود ذكر يتراوح عمره بين ٢٠-٦٤ عاما .

(ب) MH-NMP = التعرف على رب الأسرة الذكر - عدم وجود ذكر يتراوح عمره بين ٢٠-٦٤ عاما .

(ج) FH-MP = التعرف على ربة الأسرة الانثى - وجود ذكر يتراوح عمره بين ٢٠-٦٤ عاما .

(د) FH-NMP = التعرف على ربة الأسرة الانثى - عدم وجود ذكر يتراوح عمره بين ٢٠-٦٤ عاما .

العمل الثاني - قياس الرفاهية الاقتصادية

يمكن أن تتضمن المؤشرات الرئيسية للمكاسب ومظاهر الرفاهية في المجال الاقتصادي الأنواع التالية :

(أ) الاجور : وهي المقابل الاقتصادي للعمل المبوع في سوق العمل (الاقتصاد الرسمي) . وتشتمل على الاجور النقدية ، والمدفوعات العينية ، و "المزايا الإضافية" (التي قد تتضمن أي شيء بدءا من استحقاقات المعاشات التقاعدية والخدمات المجانية حتى أوقات الفراغ والاستهلاك أثناء العمل . كالسفر بهدف المتعة مثلا) . وينبغي ، من الناحية النظرية ، معالجة الدخل من الأعمال الحرة بنفس طريقة معالجة الاجور رغم صعوبة ذلك عمليا ؛

(ب) الدخل الشخصي : ويشمل جميع الدخول الفردية ، كالاجور والمرتببات ، والدخل من الأعمال الحرة ، والدخل من رأس المال ، والمعاشات التقاعدية ، والتحويلات العامة والخاصة ؛

(ج) دخل الأسرة المعيشية : ويمثل الدخل الكلي لجميع أفراد العائلة أو الأسرة المعيشية . ونظرا لأن كثيرا من عناصر الدخل غير فردية وإنما تملكها العائلة أو الأسرة المعيشية وتستخدمها على نحو جماعي ، فإنه يتم عادة تسجيل الدخل الزائد على الاجور على أساس العائلة أو الأسرة المعيشية . وينبغي ، من حيث المبدأ ، أن يتم إدراج الخدمات "المجانية" العامة مثل التعليم والرعاية الصحية ، إلا أنه ثمة مشاكل نظرية صعبة تحول دون تحقيق ذلك ، مثل تحديد قيمة الخدمات "المجانية" وتوزيع استهلاكها على الأسر المعيشية ؛

(د) الاستهلاك : وينبغي تقديره باعتباره مجموع كافة المشتريات والإيرادات العينية ، وقيمة الاستهلاك الناتج داخل الأسرة المعيشية . (كما يعتبر الأخير بمثابة دخل ويتم إدراجه في قياس دخل الأسرة المعيشية) . وبينما يمثل الدخل مقياسا "غير مباشر" للرفاهية (تقاس الرفاهية في هذه الحالة على أساس الموارد المتاحة ، بصرف النظر عن كيفية استخدام هذه الموارد) ، فإن الاستهلاك - بالإضافة الى النوعيين المذكورين أدناه من المؤشرات - هي كلها مقاييس "مباشرة" للرفاهية (تقاس الرفاهية في هذه الحالة بصورة مباشرة حسب طريقة معيشة الافراد) ؛

(هـ) الظروف المعيشية : ويتجاوز هذا المفهوم القياس "الاقتصادي" للرفاهية من ناحية الدخل أو الاستهلاك الى نوع من القياس الاعم الذي يأخذ شكل "مؤشرات اجتماعية" تتعلق ، على سبيل المثال ، بالصحة ، والتغذية ، والتعليم ، والأنشطة الاجتماعية والثقافية ؛

(و) المنفعة : ويتجاوز هذا المفهوم ، المستخدم بصورة شائعة في اقتصاديات الرفاهية النظرية ، مجرد تسجيل الموارد والظروف الموضوعية الى تسجيل جوانب الإشباع الشخصية . إلا أن هذه الدراسة لا تتناول ذلك المفهوم بالبحث المستفيض .

ونناقش فيما يلي المفاهيم (أ) - (هـ) .

الف - الاجور

يتضمن الجدول ١٩ تقديرات مستنسخة لمستوى الاجر النسبي للمرأة بالمقارنة بأجر الرجل فيما يتعلق بالعاملين المتفرغين في عدد مختار من الاقتصادات متقدمة النمو . ويوضح هذا الجدول كيفية المقارنة بين أجور الإناك والذكور ، وكذلك الى أي مدى يمكن الشروع في إعداد مثل هذه الإحصاءات على أساس مقارن . وتتمثل الملامح الرئيسية لهذا الجدول فيما يلي :

(أ) إيرادات الإناك أقل من إيرادات الذكور دون استثناء ؛

(ب) هناك اختلاف كبير بين القطاعات وبين البلدان أيضا ؛

(ج) في حين تتوافر إحصاءات الاجور داخل القطاعات في العديد من البلدان ، فإن البيانات التي تتيح تقدير مستوى الاجور بالنسبة لجميع العاملين لا تتوافر سوى في عدد قليل من البلدان .

ولا يشمل الجدول ١٩ على أية اقتصادات نامية ، إلا أنه من المفترض بالضرورة أن مثل هذه الإحصاءات أقل توافرا في الاقتصادات النامية منها في الاقتصادات متقدمة النمو .

الجدول ١٩ - إيرادات المرزاة كنسبة مئوية من إيرادات الرجل
في قطاعات مختارة في ١٧ بلدا ذات اقتصاد موقفي

الإدارة العامة	جميع القطاعات					السنة				
	القطاعات التجارية	القطاعات الخدمية	القطاعات الصناعية	القطاعات الزراعية	القطاعات الأخرى					
(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
..	٧١,٨	٧٧,٤	٦٥,٩	٦٨,٣	٦٦,٧	٧٣,٧	٦٤,٨	..	١٩٨٣	ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)
..	٥٨,٩	٦٧,١	٥٨,٥	٥٦,٤	..	٦٨,٥	١٩٨٣	أيرلندا
..	٧١,١	٧٩,٥	٨٥,٨	٧٩,٥	..	٨٦,٧	١٩٨٣	إيطاليا
..	٨٤,٦	٨١,٨	٧٩,٣	٧٩,٤	٧٤,٦	٧٣,٥	..	٧٥,٦	١٩٨٥	البرتغال
..	٦٨,٤	٧١,٣	٧١,١	٦٥,٥	٥٩,٣	٧٣,٦	١٩٨٣	بلجيكا
..	٦٨,١	٧١,٤	٧٥,٥	٧٤,٤	٧١,٤	٨٨,٦	١٩٨٣	الدانمرك
٨,٣	٧١,٧	٧١,٩	٩٥,٥	٧٣,٥	٧٣,٧	٩٥,٣	..	٨٥,٧	١٩٨٣	السويد
٧٨,٨	٧٣,٦	٧٨,٣	٦٣,٥	٧٤,٧	٦٦,٤	٦٧,٧	٦٦,٩	..	١٩٨٥	سويسرا
٨٣,٩	٦٦,١	٧٤,٥	٦٧,٥	٦٩,٧	٦١,٧	٧٧,٧	٨٣,١	٧٥,٥	١٩٨٣	فرنسا
٧٤,٥	٦٨,٥	٧٨,٦	٨٧,٣	٦٩,٤	٧٦,١	٧٦,٨	١٩٨١	فنلندا
..	١٩٧٩	كندا
٦٥,٩	(٤٩,٩)	..	٥٦,١	٥٤,١	٥٣,٣	٦٥,٣	٦١,٣	٦١,٩	١٩٨٥	المملكة المتحدة
٨٣,٩	٦٥,٥	٧٧,٥	٨٥,٦	٧٥,٥	٦٥,٣	٨٣,٣	١٩٨٣	النرويج
٨٣,٣	(٧٩,٣)	..	(٧٤,٣)	٧٥,٧	٧٣,١	١٩٨٣	النمسا
..	٦٥,٤	٥٦,٦	٦١,٣	٦١,١	..	٧٤,٧	..	٧٥,٥	١٩٨١	هولندا
٦٧,٥	(٤٧,٨)	..	٧٥,٧	٥٨,٣	٦٥,١	٥٧,٦	٥٣,٨	٦١,٣	١٩٨١	الولايات المتحدة الأمريكية
..	٧٥,٥	..	٥٧,٥	٦٧,٤	١٩٨٥	اليونان

المصدر : "التجارة الأجر بالنسبة للمرزاة : بعض مقارنات لعدد مختار من بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا" (اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، ١٩٨٤) .

ملحوظة : تشير جميع بيانات الكسب العمومية والشهيرة والسوية الى العمال العاملين لكامل الوقت .

وعند تفسير هذا النوع من الإحصاءات ، ينبغي أن يوضع في الاعتبار أنه قد يكون هناك الكثير من الأسباب التي يعزى إليها انخفاض متوسط أجور الإنك عن أجور الذكور . فقد تعمل المرأة عددا من الساعات أقل من الرجل (رغم أن هذه الإحصاءات تتعلق بالعاملين المتفرغين ، إلا أن متوسط ساعات العمل ليس واحدا بالضرورة) . وقد تعمل المرأة في بعض الصناعات أو في أنواع من الأعمال التجارية أو الوظائف التي تختلف عما يشغله الرجل ، كما قد تكتسب خلفية مختلفة من حيث التعليم والخبرة . ومن ثم ، فإن التمييز في الأجور (انخفاض أجر المرأة عن أجر الرجل في الوظائف القابلة للمقارنة) هو مجرد عامل واحد فقط بين عدة عوامل يمكن أن تسهم في حدوث تفاوت في الأجور على النحو الملاحظ في الجدول ١٩ .

وتعتبر المعلومات التي يمكن استخلاصها من إحصاءات الأجور بشأن الحالة الاقتصادية للمرأة معلومات محدودة للغاية . فرغم أن هذه الإحصاءات توضح بعض الجوانب المتمثلة بحالة المرأة المستخدمة في العمالة مدفوعة الأجر بالقطاع الرسمي للاقتصاد ، إلا أنه لا يمكن اعتبارها بمثابة مؤشرات للمستوى المعيشي لهذه المرأة ، فضلا عن كونها لا توضح حالة المرأة التي يتمثل الجانب الرئيسي من نشاطها في الأسرة المعيشية أو في القطاع غير الرسمي للاقتصاد . وينبغي تفسير مثل هذه الإحصاءات باعتبارها مؤشرات لدرجة التكافؤ في معاملة المرأة النشطة في الاقتصاد الرسمي ، وليس كمؤشرات للرفاهية الاقتصادية . وبينما توضح إحصاءات العمالة درجة إدراج المرأة في الاقتصاد الرسمي ، فإن إحصاءات الأجور توضح درجة التحرر التي تتمتع بها النساء اللاتي يجري إدراجهن . وتشير التقديرات المستنسخة في هذه الدراسة ، إلى أن إدراج المرأة في الاقتصاد الرسمي يتم بدرجة أقل مما هو بالنسبة للرجل بمئة عامة ، كما أن أولئك النساء اللاتي يعملن في الاقتصاد الرسمي يشغلن وظائف أقل شأنًا بوجه عام بالمقارنة بالرجال .

باء - الدخل الفردي

يمكن تجميع الإحصاءات المتعلقة بالدخل الفردي إلى الحد الذي يستطيع فيه عمليا توزيع الدخل الذي يزيد عن الأجور على الأفراد ، في مقابل العائلة أو الأسرة المعيشية . وهذا ممكن ، على سبيل المثال ، في النظم التي تكون فيها البيانات الخاصة بالإقرارات الضريبية أساسا يمكن الاعتماد عليه فيما يتعلق بإحصاءات الدخل ، وحيث يعتبر الفرد هو الوحدة الضريبية الرئيسية .

الجدول ٢٠ - توزيع الدخل الفردي في النرويج ، حسب الجنس ، ١٩٨٢

(متوسط الدخل في كل وحدة عشرية كنسبة مئوية للمتوسط الكلي)

الدخل الإجمالي		الدخل الصافي		المتوسط (كرونا نرويجية)
المرأة	الرجل	المرأة	الرجل	
٨٠ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠	٩٨ ٠٠٠	٢٨ ٠٠٠	
٦,٢	٠,٠	٨,٢	١,١	الوحدات العشرية ١
٢٩,٧	١١,٢	٢٠,٠	١٧,٤	٢
٥٠,٨	٢٧,٩	٤٩,٥	٤٢,٩	٣
٧٤,٢	٥٨,٦	٧٢,٦	٦٠,١	٤
٩٢,٤	٧١,٥	٩١,٧	٧٢,٠	٥
١٠٦,٦	٨٨,٩	١٠٢,٦	٩٠,٢	٦
١١٩,٠	١١٥,٢	١١٤,٦	١١٥,٤	٧
١٢٢,٦	١٥٢,٨	١٢٩,٤	١٥٠,٢	٨
١٥٦,٧	١٩٥,٠	١٥١,٦	١٨٩,٠	٩
٢٢٩,٦	٢٦٨,٧	٢٤٧,٧	٢٦١,٦	١٠

المصدر : الاجور والمرتبات والدخل ، ١٩٨٢ ، (أوملو ، المكتب المركزي

للإحصاءات) .

ملحوظة : الدخل الإجمالي/الصافي = الدخل قبل/بعد استقطاع الضرائب .

ويقدم الجدول ٢٠ استعراضا عاما لتوزيع الدخل الفردي في النرويج . وتستند هذه الإحصاءات الى الإقرارات الضريبية الشخصية ، كما أنها تشمل كل من يحقق دخلا . ويعرف صاحب الدخل بأنه ذلك الشخص الذي يقدم إقرارات ضريبية شخصية . ويشمل مفهوم الدخل من حيث المبدأ الدخل بكافة أشكاله ، وإن كان لا يندرج فيه سوى بعض الأشكال الثانوية للدخل العيني (أشكال معينة من المكافآت العينية التي تمنح الى من يحصلون على أجر ، وبعض أنواع الاستهلاك للإنتاج الذاتي ، في القطاع الرئيسي بصفة أساسية ، والدخل التقديري للممتلكات العائلية) . ولا يدرج في هذا المفهوم معظم الدخل العيني والاستهلاك المستمد من النشاط الاقتصادي غير الرسمي ، وكذلك قيمة الخدمات العامة "المجانية" .

وفيما يلي السمات الرئيسية للجدول ٢٠ :

(١) انخفاض مستوى الدخل الفردي بالنسبة للمرأة عنه بالنسبة للرجل ؛

(ب) الاختلاف بين المرأة والرجل أقل بالنسبة للدخل الصافي مما هو بالنسبة للدخل الإجمالي . ويعزى ذلك الى النزعة التقدمية في نظام فرض الضرائب ، والتي تتمتع المرأة بمقتضاها بمعدل ضريبي أقل نظرا لانخفاض دخلها عن الرجل .

(ج) توزيع الدخل الفردي يتسم بعدم المساواة بين النساء بدرجة أكبر مما هو عليه بالنسبة للرجال . وربما يعكس ذلك ، ضمن أمور أخرى ، وجود اختلاف بين الجنسين من حيث نمط النشاط الاقتصادي ، مما ينجم عنه ارتفاع نسبة التفاوت في حجم النشاط الاقتصادي بالقطاع الرسمي بين النساء عما هو عليه بين الرجال .

ويشير تفسير أنواع التقديرات المستنسخة في هذه الدراسة بعض المشاكل . ذلك أن وحدة الملاحظة هي الشخص الذي يقدم إقرارا ضريبيا . وتعتبر هذه الوحدة تعسفية من وجهة النظر المتعلقة بالرعاية . وينتج عن ذلك الحصول على معلومات احصائية تتعلق بمستوى وتوزيع أي دخل يتم الاعتراف به وتسجيله في عملية فرض الضرائب بين الافراد الذين يتعين عليهم تقديم إقرارات ضريبية (والذين يقومون بذلك بالفعل) وفقا للقوانين الضريبية الراهنة .

ولا يتم في جميع الاحيان (بل ولا حتى عادة) تقدير الإحصاءات المتعلقة بالدخل الفردي في المنشورات الخاصة بإحصاءات الدخل ، حيث تعتبر الأسرة المعيشية هي الوحدة المعتادة . فالدراسات الاستقصائية لا تتمم في كثير من الاحيان على نحو يتيح تقدير

الدخل الفردي . بل وحتى إذا توفرت الأرقام الخاصة بالدخل الفردي في بلدان عديدة ، فإن امكانية عقد مقارنات على المستوى الدولي تكون محدودة للغاية . ويعزى ذلك الى الاختلاف بين كل من وحدة الملاحظة ومفهوم الدخل . فقد جاء في الدراسة الاستقصائية الاجتماعية - الاقتصادية التي تناولت القوة العاملة في سري لانكا في ١٩٨٠/١٩٨١ (إدارة التعدادات والإحصاءات) ، على سبيل المثال ، أن "الحاصلون على دخل" بأنهم جميع الأشخاص الذين يبلغون عن الدخل النقدي في الاستبيان الخاص بالدراسة الاستقصائية . وقد بلغت نسبة الرجال في هذه المجموعة ٧٤ في المائة ، بينما بلغت نسبة النساء ٢٦ في المائة . ولم يشمل تقدير الدخل الفردي إلا على الدخل النقدي فقط . أما في الإحصاءات النرويجية الواردة في الجدول ٢٠ ، والتي تستند ليس الى البيانات المستمدة من الدراسات وإنما الى البيانات الخاصة بالإقرارات الضريبية ، فإننا نجد أن جميع الأشخاص الذين يقدمون إقرارات ضريبية هم "أصحاب دخول" . وتنقسم هذه المجموعة على نحو يكاد يكون متساويا بين الرجال والنساء . وباستثناء الدخل الذي يتحقق من الممتلكات العائلية وبضعة بنود أخرى غير ذات أهمية ، فإن الدخل يقتصر على الدخل النقدي . وعلى ذلك ، فإن تعاريف الدخل تكاد تتطابق في هذين المصدرين من مصادر البيانات ، ولكن نظرا لأنه يفترض بالضرورة أن الدخل النقدي يشمل جانبا أكبر من الدخل الكلي في النرويج عنه في سري لانكا ، فإن شمولية الدخل لاتزال مختلفة . وتبلغ نسبة متوسط الدخل الفردي للإناث الى الذكور طبقا للدراسة الاستقصائية الخاصة بسري لانكا ٠,٦١ ، في مقابل ٠,٢٩ في النرويج (انظر الجدول ٢٠ ، المجموع الإجمالي) . ويشير ذلك الى أن الاختلافات في متوسط الدخل الفردي بين الرجل والمرأة قد تكون أكبر في النرويج منها في سري لانكا ، إلا أن ذلك لا يبدو محتملا من الناحية المنطقية ، كما أنه لا يمكن أن نخلص الى مثل هذا الاستنتاج نظرا لعدم قابلية البيانات للمقارنة .

جيم - دخل الاسر المعيشية واستهلاكها

إن الاسرة المعيشية ، وليس الفرد ، هي في أغلب الاحيان الوحدة التي يتم تسجيل الدخل والاستهلاك الخاص بها في الاحصاءات المتعلقة بالدخل والاستهلاك . ويشير ذلك ثلاث مشاكل من وجهة النظر التي تتبناها هذه المناقشة وهي : تسجيل الدخل والاستهلاك على نحو ملائم ، وإمكانية المقارنة على المستوى الدولي ، وتوزيع دخل الاسر المعيشية واستهلاكها بين أفرادها حتى يمكن تحديد مستوى رفاهية الافراد .

ولتوضيح الاساليب المختلفة لتسجيل الدخل للأغراض الاحصائية ، يتضمن الجدول ٢١ مقارنة بين الاساليب المستخدمة في إحصاءات الدخل بالنرويج (المكتب المركزي

للاحصاءات ، اولسو ، تم تجميعها على فترات دورية ، وتستند العينات الى الاقرارات الضريبية) والدراسة الاستقصائية لتوزيع الدخل في المناطق الريفية ببوتسوانا ١٩٧٥/١٩٧٤ (المكتب الاحصائي المركزي ، غابوروني ، عينة بيانات الدراسات الاستقصائية) .

وتختلف مفاهيم الدخل في هاتين الحالتين من ناحيتين على نحو ما تشير الاحتمالات . أولا ، رغم أن كليهما يسجل الدخل العيني والنقدي على حد سواء ، إلا أن الدخل العيني يمثل نسبة اكبر من الدخل الكلي في حالة بوتسوانا . ولما كان مرد ذلك ان النشاط الاقتصادي المعيشي (الانتاج للاستهلاك الخاص) يتمتع بأهمية أكبر نسبيا في بوتسوانا منه في النرويج ، فإن ذلك لا يجعل مفاهيم الدخل غير قابلة للمقارنة بالضرورة . ثانيا ، أن الدراسة الاستقصائية الخاصة ببوتسوانا قد أدرجت فيها بعض أشكال المنتجات التي يتم انتاجها عن طريق العمل الاسري باعتبارها دخلا محسوبا . بينما لم يتم تقدير مثل هذا الدخل في الاحصاءات النرويجية . ويؤدي هذا الاختلاف الى جعل مفاهيم الدخل غير قابلة للمقارنة بعض الشيء . هذا ولم يتم إدراج الاعمال المنزلية ، مثل الطهي ، والتنظيف ، ورعاية الاطفال في أي من الحالتين .

وتوضح هذه الدراسات ، لا سيما تلك الدراسة الخاصة ببوتسوانا ، أنه يمكن تسجيل الدخل الاسري بحيث يشمل الدخل غير النقدي . والسبب في عدم إدراج العمل الاسري ليس هو عدم وجود الوسائل التقنية اللازمة لذلك ، وإنما لمجرد أنه قد تقرر عدم اعتبار ناتج تلك الاعمال بمثابة دخل . فلو ان الاعمال الاسرية كانت قد أدرجت ، لتمكن تقدير دخل محسوب على غرار الدخل المحسوب من الاعمال الأخرى غير مدفوعة الأجر . ويمكن إجراء ذلك عن طريق تقدير قيمة الوقت المستثمر في الاعمال المنزلية . وثمة طريقة أخرى ممكنة وهي تقدير قيمة السلع والخدمات المنتجة في السوق (مثل طهي الطعام ، وتنظيف الملابس ، ورعاية الاطفال ، وما الى ذلك) . ومن ثم ، فإنه يمكن بذلك حل مشكلة تسجيل دخل الاسرة المعيشية بصورة شاملة ، من حيث المبدأ على أقل تقدير .

الجدول ٢١ - عناصر الدخل في إحصاءات الدخل ، بوتسوانا والنرويج

النرويج	بوتسوانا	نوع الدخل (١)
الاجور ، إعانات المرض ، تعويض البطالة	الاجور	الدخل الوظيفي النقدي
بعض الدخل التقديري من استخدام سيارة الشركة ، الفائض الناتج عن بدل الانتقال اليومي	المزايا السكنية ، المعاشات غير الإسهامية ، الطعام المجاني ، العلاج ، الانتقال ، وما شابه ذلك	العيني
الدخل الصافي من الاعمال الحرّة	كافة مبيعات المنتجات (السلع والخدمات) ، الصافية	الدخل من الاعمال الحرّة النقدي
استهلاك الطعام من الانتاج الخاص	قيمة المنتجات غير المباعة (المستهلكة او المدخرة)	العيني (النشاط التجاري)
غير مدرج	الصيد ، صيد الأسماك ، جمع الحاملات (مثل الفواكه البرية ، وحطب الوقود) لاغراض الاستهلاك الخاص ، بناء المساكن ، تنظيف الاراضي ، وما شابه ذلك	العيني (الاسرى)
النفقة القانونية	الهدايا النقدية	التحويلات الخامّة النقدية
غير مدرجة	الهدايا العينية	العينية

(يتبع)

الجدول ٢١ (تابع)

النرويج	بوتسوانا	نوع الدخل (١)
التأمينات الاجتماعية ، المساعدات الاسرية ، المنح الدراسية	إعانات الفقراء	التحويلات العامة النقدية
غير مدرجة	الغذاء	العينية
الفوائد والإيجارات ، وإيرادات الاسهم المالية ، وما شابه ذلك	الفوائد ، والإيجارات ، وإيرادات الاسهم المالية ، وما شابه ذلك	الدخل من رأس المال النقدي
الدخل التقديري من المنزل الخاص	الدخل التقديري من المنزل الخاص	الايجارات العينية
غير مدرجة	الزيادة في وزن الماشية ، قيمة التحسينات في المساكن ، وما شابه ذلك	القيمة العينية المضافة

(١) مجموع كافة عناصر الدخل هذه يمثل الدخل الكلي . وباستقطاع الضرائب
المباشرة (المركزية والمحلية) من الدخل الكلي نحصل على الدخل المتاح .

ويوضح الجدول ٢٢ توزيع الدخل المتاح لكل أسرة معيشية في كل من بوتسوانا والنرويج وفقا لمفاهيم الدخل الموضحة في الجدول ٢١ . إلا أن الجدول ٢٢ لا يبين مستوى الدخل المطلق ، بل توزيعه حول المعدل المتوسط بكل بلد . ويتسم التوزيع بعدم المساواة بدرجة أكبر في بوتسوانا عنه في النرويج ، ومرد ذلك بمفهوم رئيسية هو أن مستوى الدخل الخاص بالوحدات العشرية العليا أكثر ارتفاعا منه بالنسبة للمعدل المتوسط في بوتسوانا .

ويمكن مقارنة توزيع الدخل في كل من بوتسوانا والنرويج من المنشورات الاحصائية مباشرة ، حيث يتضمن كلا المنشورين الأرقام الخاصة بالتوزيع النسبي على مجموعات الوحدات العشرية . إلا أن الحالة ليست كذلك دائما . ففي الدراسة الاستقصائية الاجتماعية - الاقتصادية التي تتناول القوة العاملة في سري لانكا في ١٩٨١/١٩٨٠ على سبيل المثال ، نجد أن الدخل مسجل على نحو قابل للمقارنة مع ذلك المستخدم في الدراسة الاستقصائية الخاصة ببوتسوانا ، إلا أن المنشور لا يتضمن سوى أرقام التوزيع المتعلقة بالفواصل الزمنية بين الدخول وليس بالوحدات العشرية . ويحول ذلك دون إمكانية إجراء أية مقارنة لعمليات التوزيع في هذين البلدين دون البدء أولا بإعادة تحليل البيانات الخاصة بسري لانكا .

ويبدأ تسجيل الاستهلاك الأسري بتسجيل الانفاق الاستهلاكي . ويمكن تسجيل ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . ففي الحالة الأولى يتخذ إجراء نموذجي يتمثل في أن تحتفظ عينة من الأسر المعيشية بدفاتر تفصيلية تتعلق بانفاقها طوال فترة زمنية قوامها أسبوعان مثلا ، كما تتم إضافة المعلومات المتعلقة بالمشتريات الكبيرة على مدى العام . أما في الحالة الثانية ، فإنه يتم تقدير الانفاق الاستهلاكي عن طريق طرح الضرائب المباشرة ، والتحويلات الأخرى خارج الأسرة المعيشية ، والمدخرات من الدخل الإجمالي .

وتوضح الإحصاءات المتعلقة بالانفاق الاستهلاكي حجم انفاق الأسر المعيشية على السلع والخدمات في السوق . ولهذه المعلومات أهميتها فيما يتعلق بالعديد من الأغراض ، إلا أنها لا تكشف الكثير حول الرفاهية الاقتصادية . فليس كل استهلاك يشتري من السوق ، كما أن بعض الأشياء المشتراة من السوق تكون مدعومة ، بحيث يفترض بالضرورة أن قيمتها تفوق سعرها . وعلى ذلك ، فإنه ينبغي أن يضاف إلى الانفاق الاستهلاكي ، أولا ، قيمة الدعم ، ثانيا ، قيمة الاستهلاك "المجاني" ، وتتمثل أشكاله الرئيسية في الخدمات العامة "المجانية" (مثل الرعاية الصحية ، والتعليم) ، وثالثا ، الاستهلاك الذي يتم داخل الأسرة المعيشية .

الجدول ٢٢ - توزيع الدخل المتاح للأسرة المعيشية ، بوتسوانا والنرويج

(متوسط الدخل في كل وحدة عشرية كنسبة مئوية من المتوسط الكلي)

الارقام العشرية	بوتسوانا (١)	النرويج (ب)
١	٢٨,٩	٢٥,٥
٢	٤٤,٢	٤٦,٩
٣	٥٧,٨	٦٣,٨
٤	٧٢,٢	٧٧,٨
٥	٩٠,٢	٩٣,٩
٦	١٠٣,٠	١٠٨,٠
٧	١٣٩,٠	١٢٥,٠
٨	١٦٩,٥	١٤٤,١
٩	٢٧٢,٢	١٦٩,٠
١٠	٤٩٧,٨	٣٤٤,٣

المصادر : الدراسة الاستقصائية لتوزيع الدخل في المناطق الريفية ببوتسوانا ، ١٩٧٥/١٩٧٤ (غابوروني ، المكتب الاحصائي المركزي) ؛ احصاءات الدخل ، ١٩٨٢ (أوسلو ، المكتب المركزي للاحصاءات بالنرويج) .

(١) الاسر المعيشية الريفية . ١٩٧٥/١٩٧٤

(ب) جميع الاسر المعيشية . ١٩٨٢

وثمة تقنيات متاحة لقياس قيمة استهلاك السلع "المجانية" والمدعمة احصائيا . ويتمثل الإجراء المعياري في افتراض أن القيمة يعبر عنها بالنفقات التي تتحملها الحكومة من أجل الدعم أو إنتاج سلع "مجانية" ، حيث يتم توزيع هذه القيم على الأسر المعيشية بنسبة استهلاكها للسلع والخدمات "المجانية" أو المدعمة . ويستند هذا الإجراء الى عدد من الافتراضات المثيرة للجدل ، إلا أنه يعد من الاجراءات المقررة والمقبولة على نطاق واسع .

أما فيما يتعلق بالاستهلاك الذي يتم داخل الأسرة المعيشية ، فإنه يمكن تسجيل هذه القيمة على النحو الموضح آنفا . ويمكن أن نطلق على الكمية موضع البحث (أي قيمة الطهي ، والتنظيف ، ورعاية الأطفال ، وما الى ذلك) اسم "الناتج" إذا ما نظرنا إليها من منظور حجم العمل اللازم لإنتاجها ومن يقوم بهذا العمل . أما إذا ما نظرنا إليها من حيث الشخص الذي يستفيد بها أو يستخدمها ، فإنه يمكن أن نطلق عليها اسم "الاستهلاك" (أو "الادخار" كما في حالة التحسينات التي يتم ادخالها على المنازل أو غيرها من السلع الرأسمالية الأخرى) . وطالما أنه يتم قياس هذه الكمية بالنسبة للأسرة المعيشية ككل ، فإن الناتج سوف يطابق الاستهلاك (أو الاستهلاك مضافا إليه الادخار) . ويمكن إضافة هذه الكمية الى الدخل الأسرية الأخرى . ومن ثم ، فإن مشكلة تسجيل الدخل سوف تجد طريقها الى الحل . بيد أنه إذا ما تحول الاهتمام من الأسرة المعيشية ككل الى أفراد هذه الأسرة منفردين ، فإن ذلك سوف يشير مشاكل جديدة . ورغم أن هذه الشكل من أشكال الناتج والاستهلاك مماثل بالنسبة للأسرة المعيشية ككل ، إلا أن نفس الشيء لا ينطبق على أفراد هذه الأسرة منفردين ، إلا في حالة اقتسام العمل والاستهلاك على نحو متساو تماما ، وهي حالة بعيدة الاحتمال . فإذا قامت إحدى الزوجات ، على سبيل المثال ، بكافة الاعمال المنزلية في الأسرة ، فإن استهلاكها لمثل هذه السلع والخدمات سيكون أقل من إنتاجها لها . ويقودنا ذلك الى قضية التوزيع داخل الأسرة المعيشية ، وهو ما نتعرض له بالمناقشة فيما بعد .

ويمكننا أن نقترح ثلاث اجراءات كيما يتسنى لنا بناء على المعلومات المتعلقة بدخل الأسرة المعيشية أو استهلاكها . أولا ، يمكن مقارنة دخل (أو استهلاك) الأسر المعيشية التي ترأسها إناك بنظيره في الأسر المعيشية التي يرأسها ذكور . وهذا نهج غير مباشر الى حد كبير ، إذ أن الدخل الفردية لا تخضع للمقارنة فيه ، إلا أنه يوضح بعض الجوانب فيما يتعلق بالوضع النسبي لكل من المرأة والرجل . ويتوفر هذا النوع من المعلومات بين الحين والآخر على الأقل في المنشورات الخاصة باحصاءات الدخل . ففي عام ١٩٨٣ بالنرويج ، على سبيل المثال ، بلغت نسبة الدخل المتاح للأسر المعيشية التي ترأسها إناك الى الأسر المعيشية التي يرأسها ذكور ٠,٦٠ ، بينما بلغت نسبة

الدخل المتاح لكل وحدة استهلاك ٠,٨٦ (الاسر المعيشية التي ترأسها إنك أصغر حجما في المتوسط) . ومن ثم ، فإن الاسر المعيشية التي ترأسها إنك تتسم بمستوى معيشي أقل ، في المتوسط ، من الاسر المعيشية التي يرأسها ذكور ، إلا أن هذا الفارق يقل عند تعديل الدخل بحيث يتلاءم مع حجم الأسرة المعيشية وتركيبها .

ويتمثل الاحتمال الثاني في تخصيص نسبة معينة من الدخل الكلي للأسرة المعيشية لكل فرد فيها وتحليل المادة العلمية باستخدام الفرد وليس الأسرة المعيشية كوحدة للملاحظة . وأبسط طريقة للقيام بذلك هي تقسيم دخل الأسرة المعيشية بالتساوي بين جميع أفرادها ، إلا أن هذه الطريقة ليست ملائمة الى حد كبير حيث أنها لا تدخل في الحساب اقتصاديات الحجم في الاسر المعيشية الكبيرة . ومن ثم ، فإن الحل البديل هو تقسيم دخل الأسرة المعيشية حسب عامل التكافؤ يكون بمثابة دالة لحجم الأسرة المعيشية وتركيبها . ففي أسرة تتكون من اثنين من البالغين وطفل واحد ، على سبيل المثال ، يتم تقسيم دخل الأسرة المعيشية حسب عامل قدره ٢,٢ إذا كان الرقم المرجح للشخص البالغ الأول هو ١,٠ ، والبالغ الثاني هو ٠,٧ ، والطفل هو ٠,٥ . والافتراض الاساسي هو أنه يمكن اعتبار أن دخل الأسرة المعيشية الموزع حسب عامل التكافؤ يعبر عن المستوى المعيشي لكل فرد في الأسرة المعيشية . ويفترض ذلك ، مرة أخرى ، أن توزيع الدخل والاستهلاك يتم "بالتساوي" وعلى نفس النحو داخل كافة الاسر المعيشية .

ويمكن تقدير عوامل التكافؤ بطرق عديدة ، تبعا للأرقام المرجحة النسبية لمختلف أفراد الأسرة المعيشية . وتوضح دراسة الدخل في لكسمبرغ أن اختيار الأرقام المرجحة ، ومن ثم عوامل التكافؤ ، يمكن أن يؤثر تأثيرا كبيرا على التقديرات اللاحقة لتوزيع الدخل . (ويوضح المرفق ذلك) . وحيث أنه لا توجد معايير موضوعية لتحديد الأرقام المرجحة "المحيحة" ، فإن هذا الاختيار يتوقف على أفضل التقديرات . ويؤدي ذلك الى ادخال عنصر التعسف في احصاءات توزيع الدخل القائمة على أساس التكافؤ في الدخول ، وهو العنصر الذي ربما لم يتم الاعتراف به تماما من قبل .

أما الاحتمال الثالث فيتمثل في دراسة عملية التوزيع داخل الاسر المعيشية مباشرة . وقد يكون ذلك من المستصوب في حالة استبعاد افتراض أن توزيع الدخل والاستهلاك يتم "بالتساوي" وعلى نحو متماثل داخل كافة الاسر المعيشية ، باعتباره افتراضا غير واقعي ، على نحو ما هو واضح بالفعل . بيد أن المشكلة تتمثل في أنه لم يثبت حتى الآن أن هذا الاحتمال عملي فيما يتعلق باستخلاص النتائج المستمدة من عمليات التوزيع داخل الاسر المعيشية في الدراسات الاستقصائية وعمليات الوصف الاحصائي التي تجرى على نطاق واسع .

الجدول ٢٢ - توزيع الدخل في سبعة بلدان متقدمة النمو

الدخل في السوق (جيني) (أ)	الدخل الكلي (جيني) (ب)	الدخل المتاح (جيني) (أ)	معدلات الفقر قبل التحويلات (ب)	معدلات الفقر بعد التحويلات (ج)	
٠,٢٦٨	٠,٢٢٧	٠,٢٦٩	٢٥,٦٠٠	١٢,١٠٠	كندا
٠,٤٥٩	٠,٢٦٢	٠,٢٥٥	٢٨,٢٠٠	٧,٢٠٠	ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)
٠,٤٠٠	٠,٢٨٢	٠,٢٢٢	٢٩,٠٠٠	١٤,٥٠٠	إسرائيل
..	٠,٢٨٩	٠,٢٤٢	٢٤,١٠٠	٤,٨٠٠	النرويج
٠,٤١٤	٠,٢٤٩	٠,٢٠٥	٤١,٠٠٠	٥,٠٠٠	السويد
٠,٤٤٠	٠,٢٩٧	٠,٢٧٢	٢٧,٩٠٠	٨,٨٠٠	المملكة المتحدة
	٠,٢٧١	٠,٢٦٦	٢٧,٢٠٠	١٦,٩٠٠	الولايات المتحدة الأمريكية

نسبة عدم التكافؤ في الدخل المتاح في القياس إلى نسبته في الدخل الكلي	نسبة عدم التكافؤ في الدخل المتاح في القياس إلى نسبته في الدخل السوقي	نسبة عدم التكافؤ في الدخل المتاح في القياس إلى نسبته في الدخل السوقي	معدلات الفقر قبل التحويلات (ب)	معدلات الفقر بعد التحويلات (ج)	
٠,٩١	٠,٧٥	٠,٨٢	٩,١	١٥,٢	كندا
٠,٩٨	٠,٧٠	٠,٧٢	١٦,٥	٢٢,٥	ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)
٠,٨٧	٠,٧٢	٠,٨٢	٨,٢	٢٨,٧	إسرائيل
٠,٨٤	٠,٦١	٠,٧٢	١٤,١	٢٥,٢	النرويج
٠,٨٢	.. (و)	..	٢٩,٢	٢٩,٧	السويد
٠,٩٢	٠,٦٦	٠,٧٢	١٧,٢	١٦,٩	المملكة المتحدة
٠,٨٨	٠,٧٤	٠,٨٤	٨,٠	٢١,٠	الولايات المتحدة الأمريكية

المصدر : س. رينغن ، "أوجه الاختلاف والتشابه : دراستان لتوزيع الدخل المقارن" (المعهد السويدي للبحوث الاجتماعية) .
ملاحظات : Gini = مقياس لعدم التكافؤ (١,٠٠٠ = الحد الأقصى لعدم التكافؤ ، ٠,٠٠٠ = عدم التكافؤ الكلي) .
معدل الفقر = النسبة المئوية للأشخاص الذين ينتمون إلى أسر يقل دخلها المتكافئ عن نصف المتوسط بالنسبة لجميع الأسر .

الدخل المتكافئ = دخل الأسرة بعد تعديله وفقا لحجم الأسرة .

(أ) الدخل المتكافئ للأسرة من حيث توزيعه بين الأشخاص .

(ب) الدخل السوقي المتكافئ للأسرة ، مطروحا منه الضرائب .

(ج) الدخل المتاح المتكافئ للأسرة .

(د) التحويلات العامة كنسبة مئوية من الدخل الإجمالي .

(هـ) ضريبة الدخل الشخصي ، بما في ذلك ضريبة جدول الرواتب ، كنسبة مئوية من الدخل الإجمالي .

(و) هذا الرقم غير متوفر بالنسبة للسويد ، إلا أنه يتضح من المقارنات الأخرى بين النرويج والسويد أنه أقل من الرقم الخاص بالنرويج .

دال - تعليقات

تناولنا بالبحث أربعة أنواع من المؤشرات الدالة على الرفاهية الاقتصادية وهي : الاجور ، والدخل الفردي ، ودخل الاسرة المعيشية واستهلاكها . وتمثل الشروط الواجب توافرها في المؤشر الذي يفرض قياس الرفاهية الاقتصادية ومقارنتها لدى كل من الرجل والمرأة فيما يلي :

- (أ) أن يستند إلى مفهوم للدخل أو الاستهلاك له أهميته من منظور الرفاهية ؛
(ب) أن يتم تسجيل الدخل أو الاستهلاك بصورة شاملة ، أي عدم استبعاد بعض أشكال الدخل أو الاستهلاك كما هو واضح من التعريف ؛
(ج) أن يكون الفرد هو وحدة الملاحظة ؛
(د) توفر البيانات المقارنة .

وقد تم تقدير مدى ملاءمة المؤشرات التي تم بحثها فيما يتعلق بهذه الشروط في الجدول ٢٤ .

الجدول ٢٤ - مدى ملاءمة المؤشرات المختلفة المتعلقة بقياس الرفاهية الاقتصادية للمرأة

استهلاك الاسرة المعيشية	دخل الاسرة المعيشية	دخل الفرد	الاجور	
نعم	نعم	لا	لا	المفهوم ذي الملة
نعم	نعم	لا	لا	التسجيل الشامل
لا	لا	نعم	نعم	الوحدة الفردية
لا	نعم	لا	لا	البيانات المقارنة

ولا يمكن استخدام الاجور والدخل الفردي لتحقيق الغرض الحالي المتمثل في تحديد المؤشرات المتعلقة بالرفاهية ، وذلك نظرا لاستبعاد كافة اشكال الدخل الجماعية داخل الاسرة المعيشية كما هو موضح من التعريف . وعند تحليل الدخل أو الاستهلاك على أساس الاسرة المعيشية ، فإن المفاهيم والطرق النظرية المتعلقة بالتسجيل تكون هي الملائمة من حيث المبدأ ، باستثناء استبعاد الدخل/الاستهلاك الذي يتولد عن الأعمال المنزلية المعتادة (رغم أن الحاجة لا تقتضي ذلك من الناحية النظرية) . وتمثل الصعوبات التي تكتنف استخدام هذه المؤشرات ، في جانب منها ، في أنه كلما تتوفر البيانات ذات الصلة ، والاهم من ذلك هو أن الوحدة الضرورية للتسجيل هي الاسرة المعيشية ، في حين أن وحدة الملاحظة الضرورية هي الفرد . إلا أن ذلك يضعنا أمام معضلة لا مفر منها . فحتى يمكن تسجيل الدخل على نحو شامل ، يكون من الضروري استخدام وحدة الاسرة المعيشية ، إلا أنه من أجل تحليل الدخل بحيث يمكن إجراء المقارنة بين المرأة والرجل ، يلزم استخدام الوحدة الفردية . وحيث أنه لا توجد طريقة للجمع بين هذين الشرطين في الوصف الإحصائي داخل الاسرة المعيشية ، فإنه يستنتج من ذلك بالضرورة أن أيًا من المؤشرات التي يجري النظر فيها لا يمكن أن يغني بغير عقد مقارنات بين المرأة والرجل فيما يتعلق بالرفاهية الاقتصادية على نحو مرضٍ تماما .

الفصل الثالث - مقارنة بين النهج

إن السؤال الذي تطرحه هذه الدراسة هو : هل يمكن تحديد مجموعة من المؤشرات الإحصائية البسيطة للحالة الاقتصادية للمرأة ، توضح نشاطها الاقتصادي ورفاهيتها الاقتصادية على حد سواء ، والحصول على البيانات المقارنة اللازمة لمثل هذه المؤشرات من المصادر الإحصائية المتاحة ؟ إن النتائج التي تم الخلوص إليها ليست مشجعة تماما .

الف - مؤشرات النشاط الاقتصادي

ينبغي أن توضح مؤشرات النشاط الاقتصادي على النحو الأمثل حجم "العمل" الذي يقوم به الأشخاص ، بصرف النظر عما إذا كان العمل يؤدي في القطاع الرسمي أو غير الرسمي للاقتصاد . ويمكن تحديد المؤشرات الإحصائية التي تطابق هذا المفهوم المثالي . وقد تناول البحث أسلوبين في هذا الصدد هما تصنيف الأفراد حسب النشاط الرئيسي ، وتسجيل الوقت المستخدم في الأنشطة المختلفة . وتوضح الإحصاءات المستمدة من كلا الأسلوبين أن مستوى النشاط الاقتصادي مرتفع بالنسبة لكل من المرأة والرجل بدرجة تكاد تكون متساوية ، إلا أن هيكل النشاط الاقتصادي يختلف بين المرأة والرجل من حيث أن المرأة تقوم بجانب أكبر من نشاطها الاقتصادي خارج الاقتصاد الرسمي ، رغم ما يبدو من أن هذا الفارق أخذ في الضيق في الاقتصاديات متقدمة النمو على الأقل .

وثمة أساليب إحصائية متاحة لتوفير البيانات اللازمة لحساب هذه المؤشرات . إذ يتم تسجيل النشاط في الدراسات الاستقصائية للقوة العاملة ، بينما يسجل توزيع الوقت بين الأنشطة في الدراسات الاستقصائية الخاصة باستخدام الوقت .

ونظرا لأن إجراء الدراسات الاستقصائية للقوة العاملة يتم بمفء منتظمة التي حد ما في عدد كبير من البلدان ، كما أنها تجري بمفء عامة وفقا للمعايير الخاصة بمنظمة العمل الدولية ، فإن ذلك مدعاة للاعتقاد بتوفر البيانات الضرورية للحصول على مؤشرات تتعلق بالحالة الاقتصادية للمرأة في عدد كبير من البلدان . وقد تم ذلك بالفعل في حولية إحصاءات القوة العاملة الصادرة عن منظمة العمل الدولية ، وإن لم يتم وفقا للمفهوم الواسع للعمل المستخدم في هذه الدراسة . بيد أنه يمكن استخدام مصادر البيانات ذاتها لتقدير النشاط الاقتصادي على نحو أكثر شمولية ، وهو ما يعني أن هناك أساسا يستند إليه وضع سلسلة إحصائية بديلة تتسم بقدر أكبر من الشمولية ،

سواء فيما يتعلق بالمؤشرات ذات الصلة أو البيانات المقارنة المتاحة . بيد أنه من شأن ذلك أن يقتضي إعادة تحليل عدد كبير من مجموعات البيانات القومية . وربما كانت الإحصاءات الضرورية غير مقدره بصفة عامة في المنشورات المتاحة ، بل ومن المؤكد أنها لا تقوم على أساس مقارن . ومن ثم ، فإنه لا يمكن تحديد مدى إمكانية إجراء مثل هذه العمليات لإعادة التقدير من الوجهة العملية بحيث تحقق النتائج المرجوة إلا بعد استعراض دقيق لمجموعات البيانات القومية .

أما فيما يتعلق بالدراسات الاستقصائية لاستخدام الوقت ، فإنه لا يتم إجراؤها إلا في أقلية من البلدان ، كما أن تلك التي أجريت ليست قابلة للمقارنة بسهولة . وعلى ذلك ، فإنه يتعين النظر إلى هذا الأسلوب باعتباره من الأساليب الممكنة وليس المستخدمة حالياً . وتتميز الدراسات الاستقصائية لاستخدام الوقت عن الدراسات الاستقصائية للقوة العاملة من حيث وصف النشاط الاقتصادي بكونها تتضمن قدراً أكبر من المعلومات ، بما في ذلك المعلومات التي توفرها الدراسات الاستقصائية للقوة العاملة . فإذا اقتصر الغرض من هذه الدراسات على مجرد وضع إحصاءات تقريبية تتعلق بمستوى النشاط الاقتصادي ، فإن الدراسات الاستقصائية لاستخدام الوقت قد لا تضيف الكثير إلى ما يمكن استخلاصه من الدراسات الاستقصائية للقوة العاملة ، أما إذا كان الغرض منها هو تحليل النشاط الاقتصادي بمزيد من التفصيل ، فإن الدراسات الاستقصائية لاستخدام الوقت يمكن أن تكون بالغة القيمة ، لاسيما فيما يتعلق بتحليل نشاط المرأة والرجل على نحو مقارن ، وكذلك تحليل النشاط الاقتصادي في الاقتصادات متقدمة النمو ، حيث يتم جانب كبير نسبياً من النشاط الاقتصادي الشامل في القطاع غير الرسمي للاقتصاد .

ولأسلوب استخدام الوقت ميزة كبيرة هي أن وحدة القياس - الوقت - هي وحدة عالمية . إذ تستخدم معظم الإحصاءات الاقتصادية النقود كوحدة قياس مباشرة أو غير مباشرة . ولا تنشأ النقود إلا عن طريق النشاط الاقتصادي في السوق . ويعتبر حساب القيم النقدية للأنشطة والمعاملات غير السوقية من الأمور المحفوفة بالمعوقات من الناحيتين النظرية والمنهجية . ويؤدي ذلك إلى بعض التحيزات في الإحصاءات الاقتصادية ، كما هو الحال عند مقارنة الاقتصادات النامية ومتقدمة النمو ، ومقارنة النشاط الاقتصادي لكل من المرأة والرجل . ففي الحالات التي يتم فيها جانب أكبر من النشاط الاقتصادي الكلي في القطاع غير السوقي ، تنحوا الإحصاءات الاقتصادية إلى تقدير النشاط الاقتصادي والدخل بأقل من القيمة الحقيقية . أما في الدراسات الاستقصائية لاستخدام الوقت ، فإنه يتم تسجيل النشاط الاقتصادي الشامل من حيث المبدأ ، بصرف

النظر عما إذا كان يباشر داخل السوق أم خارجه . وعلى ذلك ، فإن هذا الأسلوب يتيح إمكانية مقارنة النشاط الاقتصادي "بمؤرة منصفة" والقضاء على بعض صور التحيز في الإحصاءات الاقتصادية "التقليدية" . وربما يكون هناك اتجاه الى اعتبار أن الدراسات الاستقصائية لاستخدام الوقت تنتمي الى فئة الإحصاءات "الاجتماعية" ، فضلا عن اعتبارها غير ذات أهمية كبيرة للإحصاءات "الاقتصادية" . إلا أن هذا الرأي يقلل من قيمة إمكانات أسلوب استخدام الوقت . إذ يمكن النظر الى هذا الأسلوب ليس باعتباره يوفر إمكانية تفهم بعض الظواهر التي أغفلتها الإحصاءات "التقليدية" فحسب ، وإنما باعتباره أساسا لنوع من المحاسبات القومية البديلة تماما والتي تستند الى المقياس العالمي للوقت ، وليس الى مقياس النقود "التعسفي" ، الذي يستخدم أساسا بسبب عدم وجود بديل أفضل .

ولا يزال أسلوب استخدام الوقت لا يتسم بطابع العالمية . إلا أنه إزاء ما يتمتع به هذا الأسلوب من مزايا عديدة ، فإنه ينبغي استخدامه على نطاق أوسع في المستقبل ، وهناك من الأسباب ما يدعو الى الاعتقاد بأن ذلك سوف يتحقق بالفعل . وتتمثل الصعوبات الرئيسية في استخدام هذا الأسلوب فيما يلي :

(أ) أن جمع البيانات أكثر تعقيدا مما هو عليه في الدراسات الاستقصائية التقليدية ، مما ينجم عنه ، على سبيل المثال ، ارتفاع معدلات عدم الإجابة عن الأسئلة ؛

(ب) أن غزارة البيانات يجعل من الصعب إجراء التحليل والاستغلال الأمثل للإمكانات التي تتيحها هذه البيانات ؛ ومن ثم فإن الحاجة تقتضي وضع أساليب جديدة للتحليل ؛

(ج) أن تعدد الطرق الممكنة لإجراء الدراسات الاستقصائية لاستخدام الوقت يعرض قابليتها للمقارنة للتهديد .

وثمة حاجة كبيرة في هذا الصدد الى العمل المنهجي والتوحيد القياسي الدولي . إذ ينبغي أن يكون تعزيز الدراسات الاستقصائية لاستخدام الوقت وتحسين هذه الدراسات هو أحد الواجبات الهامة التي يظلع بها أولئك المهتمون بتحسين الوضع فيما يتعلق بالإحصائيات المعنوية بالمرأة .

باء - مؤشرات الرفاهية

في الوقت الذي يمكن فيه وصف النشاط الاقتصادي للمرأة باستخدام الاساليب والبيانات الاحصائية المتاحة أو التي يحتمل توفرها ، فإنه لا يمكن وصف رفاهيتها الاقتصادية على أساس إحصاءات الدخل . وثمة صعوبات عديدة تحول دون ذلك ، إلا أن المشكلة الأساسية تكمن في أنه بينما لا يمكن تسجيل الدخل بصورة شاملة إلا بالنسبة للأسر أو الأسر المعيشية ، فإن تحليل الرفاهية الاقتصادية للفرد ينبغي أن يستخدم فيه الفرد كوحدة للملاحظة . وعلى ذلك ، فإن ما يمكن استخلاصه بشأن الرفاهية الاقتصادية للمرأة بناء على إحصاءات الدخل وباستخدام المفهوم الواسع للدخل ليس بالشئ الكثير ، ما لم يفترض أن الرفاهية الاقتصادية لكل فرد في الأسرة المعيشية تنتج مباشرة من الدخل/الاستهلاك الكلي للأسرة المعيشية ومن حجمها وتركيبها . ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى اغفال قضية توزيع الدخل داخل الأسرة برمتها ، وهو ما يعني بدوره افتراض استبعاد واحدة من أهم العمليات التي تحدد الرفاهية الاقتصادية للفرد ، لاسيما تلك الخاصة بالمرأة . ويعد ذلك من الصعوبات الأساسية التي تعترض وضع إحصاءات الدخل ، والتي لا تربطها أية علاقة بمدى توفر الدراسات الاستقصائية للدخل أو بنوعية البيانات .

وبسبب هذه المعضلة الأساسية في مجال إحصاءات الدخل ، فإنه يقال أن تحليل إحصاءات الدخل التقليدية أو إعادة تحليلها كوسيلة لوصف الرفاهية الاقتصادية للمرأة ليست من السبل الفعالة لتحقيق هذا الغرض . وفضلا عن ذلك ، فإن هناك مشاكل امكانية المقارنة فيما يتعلق ببيانات الدخل ، وهو ما يتطلب إجراء عملية تنسيق ومواءمة مكثفة حتى يتسنى عقد مقارنات ناجمة ، وبدلا من ذلك ينبغي النظر في بذل نشاط أكثر تطورا . ويمكن اقتراح بعض مجالات النشاط ذات الصلة في هذا الصدد .

أولا ، كيف يمكن تسجيل دخل/استهلاك الأسرة المعيشية بصورة شاملة ؟

(1) تسجيل الانفاق ، والمدخرات والتحويلات خارج الأسرة المعيشية ، بالإضافة إلى الدخل . وتتمثل المشكلة المعترف بها في هذا الصدد في الدراسات الاستقصائية للدخل والاستهلاك ، على نحو ما تؤكد الدراسة الاستقصائية لتوزيع الدخل في المناطق الريفية ببوتسوانا المشار إليها آنفا على سبيل المثال ، في أن هذه الكميات لا تميل بعد تسجيلها إلى الاتساق عند تجميعها ؛

(ب) إدراج الدخل/الاستهلاك الذي يتم انتاجه واستهلاكه داخل الأسرة المعيشية . ويعد ذلك ضروريا لفهم الحالة الاقتصادية للمرأة ، حيث ان جانبا كبيرا مما تنتجه المرأة يمثل استهلاكا بالنسبة لافراد الأسرة المعيشية ، مثل الوجبات الغذائية ، والتنظيف ، والصيانة ، والرعاية . وتعتبر هذه المهمة ذات صلة بمهمة وصف النشاط الاقتصادي للمرأة ؛

(ج) إدراج الاستهلاك "المجاني" الذي يتم تحويله إلى الأسرة المعيشية من الخارج ، مثل الهدايا العينية ، كمساهمة الاجداد في أسر الاجيال الصغرى من خلال الهدايا والمساعدات الأخرى ، وعلى وجه الخصوص الخدمات العامة كالتعليم ، والرعاية الصحية . وحتى إذا ما أمكن تسجيل الدخل بصورة شاملة ، فإنه سوف تظل هناك مشكلة توزيع هذا الدخل داخل الأسرة المعيشية .

ثانيا ، إن توزيع الاستهلاك داخل الاسر المعيشية هو مسألة تتمثل بدراسة العمليات التي تحدد من هو المتلقي وما الذي يحمل عليه داخل الاسر المعيشية . وقد تكون المتغيرات الهامة في هذا الصدد هي ، على سبيل المثال ، الاستهلاك الغذائي ، مثل مقدار السعرات الحرارية ، والملبس ، والحيز المكاني ، والعمل ، ووقت الفراغ ، والنوم ، وما إلى ذلك ، بل وحتى المتغيرات "النفسية" مثل مدى الاهتمام الذي يوليه الآباء لمختلف الأبناء . وللمقارنات بين المرأة والرجل أهميتها ، شأنها في ذلك شأن المقارنات بين البنات والبنين ، نظرا لان رفاهية الأبناء تتحدد على نحو كلي تقريبا داخل الأسرة وبواسطة أشخاص آخرين ، في ضوء الموارد الكلية للأسرة . وتعتبر عمليات التوزيع داخل الأسرة من القضايا المهمة إلى حد كبير في مجال البحث الاجتماعي ، حيث اعتبرت في أغلب الأحيان من المجالات "الخامسة" التي لا ينبغي إغفالها . وقد تكون الدراسات الاستقصائية ذات الأغراض الخاصة والدراسات الاستقصائية لاستخدام الوقت مفيدة لتحقيق هذا الغرض ، إلا أنه ربما كانت الدراسات الفردية ، مثل استخدام الأساليب الأنثروبولوجية على سبيل المثال ، أكثر ملاءمة وضرورة في هذا الصدد . وعلى أية حال ، فإن الأمر لا يتعلق بإعداد احصاءات معيارية ، وإنما يتصل بالبحث المتعمق في هذا المجال .

ثالثا ، ما هي الطريقة المثلى التي يمكن من خلالها مقارنة الظروف المعيشية لكل من المرأة والرجل ؟ ربما كان من الأجدي ، تحقيقا للغرض من هذه الدراسة ، مقارنة الرفاهية لدى كل من المرأة والرجل من خلال القياس المباشر وليس من خلال المقياس غير المباشر للدخل . وقد تم اكتساب قدر كبير من الخبرة في العديد من البلدان فيما يتعلق باستخدام الدراسات الاستقصائية المعيشية على مستويات أكبر .

وتكمن الفكرة الأساسية لهذا النهج في قياس الرفاهية مباشرة من حيث المستوى المعيشي للأشخاص ، وليس على نحو غير مباشر من خلال الموارد التي تحدد مستواهم المعيشي من الناحية النظرية . ويثور الجدل ، من ناحية ، حول صعوبة قياس الموارد بصورة دقيقة وتامة ، ومن ناحية أخرى حول اختلاف القدرات التي يتمتع بها الأشخاص فيما يتعلق بتحويل الموارد إلى رفاهية . وتوصف الرفاهية من خلال القياس المباشر بمجموعة من المؤشرات الاجتماعية المستخدمة في الوقت نفسه ، مثل التعليم ، والإمكان ، والتوظيف ، والصحة ، ووقت الفراغ ، والنشاط الاجتماعي ، وما إلى ذلك ، فضلا عن المؤشرات الاقتصادية التقليدية مثل الدخل والاستهلاك .

ومن الواضح أن هذه المجالات الثلاثة من مجالات الدراسة ترتبط ببعضها ارتباطا وثيقا . ويتمثل القاسم المشترك بينها في الحاجة إلى معرفة بالحياة الاقتصادية داخل الأسرة/الأسرة المعيشية .

جيم - القياس المباشر وغير المباشر

إن مسألة القياس المباشر مقابل القياس غير المباشر جدية ببعض التعليقات الإضافية .

فمفهوم الرفاهية مفهوم مجرد . وهو مصطلح مقرر لرفاهية الأفراد . ومن ثم فإن القياس التجريبي لهذا المفهوم ينبغي أن يتم بمساعدة مؤشرات عملية . وقد تكون هذه المؤشرات إما "مباشرة" أو "غير مباشرة" . ومن المفروض أن المؤشرات غير المباشرة توضح العناصر المحددة للرفاهية . ويعتبر الدخل أهم المقاييس غير المباشرة للرفاهية . أما المؤشرات المباشرة فتوضح المستوى المعيشي للأفراد . ويؤدي استخدام مثل هذه المؤشرات إلى الاقتراب من القياس المباشر لنتائج العوامل المختلفة التي تحدد مستوانا المعيشي . ومن المسلم به بصفة عامة أن القياس المباشر يقتضي استخدام عدة مؤشرات في نفس الوقت . وتتمثل الحجة الرئيسية المؤيدة لنهج الدخل فهي أن استخدام مؤشر واحد هو أمر ملائم من الناحية المنهجية . بيد أن المشكلة تكمن في أن الدخل ليس إلا واحدا من عوامل عديدة تحدد الرفاهية ، وعلى ذلك فإنه يمكن أن تكون هناك اختلافات كبيرة بين الدخل والرفاهية . وربما يمكن القول كقاعدة عامة بأن القياسات المباشرة للرفاهية تتفق والمفاهيم الواسعة النطاق لها .

وتفيد هذه الدراسة أن نهج الدخل غير مجدٍ بدرجة كبيرة فيما يتعلق بقياس الرفاهية العامة للمرأة . إذ لا يمكن تسجيل الدخل (أو الاستهلاك في هذا الصدد)

بصورة شاملة إلا بالنسبة للأسرة المعيشية . وليس هناك أسلوب إحصائي متاح لتوزيع هذا الدخل الاجمالي (أو الاستهلاك) على أفراد الأسرة المعيشية دون تجاهل احتمال التوزيع غير المتكافئ داخل الأسرة المعيشية . وعلى ذلك ، فإن القياس المباشر يبدو أفضل فيما يتعلق بقياس الرفاهية العامة للمرأة .

وقد أوضحت المقارنات بين القياس المباشر وغير المباشر أن كلا النهجين يمكن أن يؤدي إلى نتائج مختلفة . ومن ثم ، فإن اختيار النهج ليس مجرد مسألة مجردة ، وإنما يفترض بالضرورة أنه يؤثر على الاستنتاجات التي يمكن التوصل إليها في نهاية الأمر من البحث موضع الدراسة . ونظرا لأن الدخل يمكن أن يكون مجرد مقياس تقريبي لرفاهية المرأة ، بل وربما كان يفترق إلى الدقة ، فإنه من المحتمل أن يؤدي القياس المباشر وغير المباشر إلى استنتاجات تختلف اختلافا ملحوظا عن تحليل حالة المرأة .

وتوضيحا لذلك ، فلنفترض أن الفقر هو أحد جوانب الرفاهية . والفقر ، مثله في ذلك مثل جوانب الرفاهية الأخرى ، يمكن قياسه بصورة مباشرة أو غير مباشرة . وتقاس نسبة الفقر بطريقة غير مباشرة باستخدام خط الفقر الخاص بالدخل ، فبمقتضى هذا القياس ، يعتبر جميع الأشخاص الذين يقل دخلهم عن مستوى محدد فقراء . وقد حدد خط الفقر في العديد من الدراسات ، على سبيل المثال ، عند نصف الدخل المتوسط لجميع السكان . ويمكن القول ، من ناحية أخرى ، بأن القياس المباشر للفقر يتم باستخدام عدة مؤشرات في نفس الوقت ، وعلى اعتبار أن تراكم الحرمان هو معيار للفقر . فبمقتضى هذا النهج ، يعتبر الأشخاص فقراء إذا كانوا محرومين ليس من ناحية الدخل وحده ، وإنما من عدة نواحٍ في نفس الوقت ، بحيث يؤدي مستواهم المعيشي إلى تفاقم حالة الحرمان العام التي يعانون منها .

ولنقارن ، على سبيل المثال ، بين نتيجة قياس الفقر باعتباره الحرمان المتراكم ، وبين نتيجة استخدام مقياس خط الفقر الخاص بالدخل في السويد . وقد استمدت البيانات من دراستين استقصائيتين متماثلتين تم إجراؤهما في السويد عامي ١٩٦٨ و ١٩٨١ باستخدام عينات تمثيلية شاملة للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٧٤ عاما . وجرى استبعاد الطلبة وتلاميذ المدارس من التحليل نظرا للطابع الانتقالي الذي تتسم به حالتهم .

وقد تحددت خطوط الفقر الخاصة بالدخل فيما يتصل بالدخل المتوسط في كل عام ، كما تم تحديد المؤشرات الأخرى الخاصة بالموارد والمستوى المعيشي على نفس النحو

بالنسبة لعامي ١٩٦٨ و ١٩٨١ ، من حيث علاقتها بالمعنى المحدد للحرمان في مجتمع كالمجتمع السويدي . وقد أدرجت النتائج في الجدول ٢٥ .

وقد جرى تحديد ثلاث مجموعات منخفضة الدخل وهي :

(أ) الأشخاص الذين ينتمون إلى أسر يقل دخلها المتاح لكل وحدة استهلاكية عن ٤٠ في المائة من الدخل المتوسط بالنسبة لجميع الأسر ؛

(ب) الأشخاص الذين ينتمون إلى أسر يتراوح دخلها المتاح لكل وحدة استهلاكية بين ٤٠ و ٥٠ في المائة من الدخل المتوسط بالنسبة لجميع الأسر ؛

(ج) الأشخاص الذين ينتمون إلى أسر يتراوح دخلها المتاح لكل وحدة استهلاكية بين ٥٠ و ٦٠ في المائة من الدخل المتوسط بالنسبة لجميع الأسر . وقد تم تقدير الدخل المتاح لكل وحدة استهلاكية باستخدام جدول التكافؤ التالي : ٠,٩٥ للأشخاص غير المتزوجين ، و ١,٦٥ للأزواج ، و ٠,٤٠ لكل طفل . وتم حساب الأشخاص الآخرين بخلاف الأزواج/الأشخاص الذين يعيشون معاً والأطفال الذين ينتمون إلى أسر معيشية أكبر حجماً ، باعتبارهم أسراً مستقلة .

وقد قورنت المجموعات منخفضة الدخل بجميع الأشخاص الآخرين (أولئك الذين ينتمون إلى أسر يزيد دخلها المتاح لكل وحدة استهلاكية عن ٦٠ في المائة من الدخل المتوسط) وبالعينة بأكملها . وحيث أن الفقر مسألة تتعلق بالتخلف عن المستوى المتوسط في المجتمع الذي يعيش فيه شخص ما ، وليس مجرد التخلف عن مستوى الشراء ، فإن الدراسة لم تشمل على أية مقارنات بين المجموعات منخفضة الدخل والمجموعات ذات الدخل المرتفع .

وتشكل المجموعات الثلاث منخفضة الدخل في مجموعها نحو ١٤ في المائة و ٩ في المائة من جميع الأشخاص في عامي ١٩٦٨ و ١٩٨١ على التوالي . أما أولئك الذين يقلون عن ٥٠ في المائة من المستوى المتوسط - وهو خط الفقر الأكثر شيوعاً من حيث الاستخدام - فيمثلون ٧ في المائة و ٥ في المائة على التوالي . وقد ظل حجم المجموعة ذات الدخل الأقل ، أي أولئك الذين يقلون عن ٤٠ في المائة من المستوى المتوسط ، دون تغيير يذكر ، حيث انخفض من ٣,٦ في المائة عام ١٩٦٨ إلى ٣,١ في المائة فقط عام ١٩٨١ . وهذه النسبة هي تقريبا نسبة الدخل المنخفض المتوقعة من الدراسات السابقة .

الجدول ٢٥ - انخفاض الدخل والحرمان ، ١٩٦٨ و ١٩٨١

مجموعة الدخل	١٩٦٨					١٩٨١				
	أولا	ثانيا	ثالثا	غير ذلك	المجموع	أولا	ثانيا	ثالثا	غير ذلك	المجموع
العينة	١٨٢	١٧٥	٢٨٨	٤ ٢٧٩	٥ ١٢٤	١٧٢	١٠٢	٢٣١	٤ ٩٨٧	٥ ٤٩٢
١ - عدد الملاحظات	٢,٦	٢,٤	٧,٦	٨٥,٥	١٠٠,٠	٢,١	١,٩	٤,٢	٩٠,٨	١٠٠,٠
٢ - النسبة المئوية										
(النسبة المئوية)										
الموارد										
٢ - خالة الهامش النقدي	٢٨	٢١	٢١	١٥	١٧	٢٦	١٤	٢٦	١١	١٢
٤ - عدم الملكية	٦٢	٥٥	٦٢	٢٩	٢٤	٢٥	٢٠	٢١	٢٠	٢١
٥ - ضعف الإمكانيات الشخصية	٢٩	٢٥	٢٥	١٧	١٨	١٢	١٢	١٤	٩	٩
المسكن										
٦ - مزدحم	٢٨	٢٨	٢٨	٢٢	٢٤	١٥	١٠	١٠	٥	٦
٧ - ضعف المستوى	٥٤	٥٢	٤٥	١٨	٢٢	١٠	٨	٧	٤	٤
٨ - انخفاض الجودة (٦ و/أو ٧)	٦٢	٦٢	٦٠	٢٦	٢٩	٢٢	١٥	١٥	٨	٩
الاستهلاك										
٩ - عدم وجود هاتف	١٩	١٥	١٦	٨	٩	٦	٢	٢	٢	٢
١٠ - عدم السفر لقضاء العطلة في العام الماضي	٧٥	٧٥	٧٢	٤٤	٤٨	٥٢	٢٩	٤٩	٢٢	٢٥
١١ - عدم وجود أقارب أحيانا/ في كثير من الأحيان	١٦	١٢	١١	١٠	١٠	١٦	١٢	٨	٩	٩
١٢ - عدم وجود أصدقاء أحيانا/ في كثير من الأحيان	١٢	١٠	٨	٦	٦	٩	٢	٥	٤	٤
الحرمان المركب										
١٢ - (٨ + ٥)	٢١	١٥	١٩	٩	١٠	٥	٢	٤	١	١

المصدر : س. رينغن ، امكانيات النشاط الميادي (أوكسفورد ، ١٩٨٧) .

وتشتمل المؤشرات المختارة للحرمان من موارد غير موارد الدخل على ما يلي :

(أ) حالة الهامش النقدي - أي عجز المجيب على الاسئلة عن تدبير مبلغ معين من النقود في أسبوع ، حيث تم تسوية مبلغ ٢ ٠٠٠ كرونا سويدية عام ١٩٦٨ على ضوء التضخم الى ٥ ٠٠٠ كرونا سويدية عام ١٩٨١ ؛

(ب) عدم الملكية - أي عدم حيازة المجيب/أسرة المجيب لمنزل/شقة ، أو سيارة ، أو منزل/كوخ لقضاء العطلات ، أو زورق أو خيمة للاستمتاع بأوقات الفراغ ؛

(ج) ضعف الإمكانيات الشخصية - أي أن المجيب يعتقد أنه لا يستطيع التقدم بشكوى كتابية ضد قرار تتخذه السلطة .

ويتعلق اثنان من هذه المؤشرات الثلاثة بالموارد الاقتصادية ، بينما يتعلق الثالث بالموارد الشخصية ، ويمكن أن تؤثر في قدرة المرء على استخدام الموارد الاقتصادية بصورة فعالة ، وبالتالي قدرته على التواءم في المجتمع .

وبصفة عامة ، فإن الحرمان من الموارد الأخرى بخلاف الدخل يزداد في المجموعات منخفضة الدخل عنه في بقية السكان ، إلا أن الفارق معقول بالمقارنة بما يمكن توقعه إذا اشتملت هذه المجموعات ، في الواقع ، على الفقراء واستبعد منها غير الفقراء ، إلا أن المجموعات منخفضة الدخل أبعد ما تكون عن التجانس فيما يتعلق بالموارد . كما أنه ليست هناك علاقة متبادلة متماثلة بين المجموعات منخفضة الدخل من حيث مستوى الحرمان المطلق من الموارد الأخرى .

وتشتمل المؤشرات المختارة للحرمان في أسلوب المعيشة على ما يلي :

(أ) المسكن : مزدحم - أكثر من شخصين في الحجرة الواحدة ، عدم احتساب المطبخ وحجرة اضافية ؛ انخفاض المستوى - يفتقر الى واحد أو أكثر من المرافق التالية : المياه الجارية ، حمام/دورة مياه ، تدفئة مركزية ، موقد حديث ، مبرد ؛ رداءة النوعية - مزدحم و/أو منخفض المستوى ؛

(ب) الأشكال والانماط الاستهلاكية الأخرى .

ومرة أخرى ، فإن الحرمان يكون مألوفاً بدرجة أكبر في المجموعات منخفضة الدخل عنه في بقية السكان ، إلا أن الفارق ليس كبيراً للغاية . وكما توضح هذه المؤشرات ، فإن المجموعات منخفضة الدخل لا تتسم بالتجانس من حيث أسلوب المعيشة أو الموارد .

وقد أخذت ثلاثة مؤشرات في الاعتبار في محاولة للتوصل إلى مقياس للحرمان التراكمي وهي : انخفاض الدخل ، وضعف الإمكانيات الشخصية ، وتدني نوعية المسكن . ويتمثل الغرض من ذلك في الابتعاد عن خط الفقر الخام بالدخل ، كما أبقى على انخفاض الدخل باعتباره المؤشر الأساسي ، بينما تمت إضافة مؤشر واحد للموارد غير الاقتصادية ، مع إدراج مؤشر واحد فقط لأسلوب المعيشة له أهميته الواضحة فيما يتعلق بالفقر . ويوسع مؤشر المسكن فكرة الحرمان في مجال السكن إلى أقصى حد ممكن عن طريق تحديده بأنه مزدحم و/أو منخفض المستوى ؛ كما يكفي عدم حيازة موقد حديث لكي يتم تصنيف الشخص باعتباره محروماً .

وفي عام ١٩٦٨ ، كانت نسبة قدرها ٢,٦ في المائة من السكان تنتمي إلى المجموعة الأقل دخلاً ، وكان ٢١ في المائة منهم يتميزون بضعف القدرات الشخصية ورداءة المسكن في آن واحد ، على نحو بلغت فيه النسبة المئوية للحرمان التراكمي وفقاً لهذه المؤشرات الثلاثة إلى ٠,٧٥ في المائة من السكان . أما في عام ١٩٨١ ، فقد تضمنت المجموعة الأقل دخلاً ٢,١ في المائة من السكان ، إلا أن نسبة لم تتجاوز ٥ في المائة من هؤلاء كانت محرومة وفقاً للمؤشرين الآخرين ، بحيث انخفض عدد الأشخاص الذين يعانون من حرمان تراكمي إلى ٠,١٥ في المائة من السكان .

دال - موجز الاستنتاجات

تتمثل أهم الاستنتاجات المستخلصة من هذه الدراسة في سياق الاقتراحات الداعية إلى بذل المزيد من الجهد فيما يلي :

(١) فيما يتعلق بقياس النشاط الاقتصادي :

'١' من المهام التي تبدو جديرة بالاهتمام وبسيطة نسبياً الاستعانة بالدراسات الاستقصائية المتاحة للقوة العاملة لتقدير مؤشرات لسلاسل زمنية للنشاط الاقتصادي تستند إلى مفهوم شامل للعمل ، كما تقوم على أساس مقارنة ؛

١٢١ شمة حاجة الى مزيد من العمل المنهجي فيما يتعلق بتطبيق بيانات استخدام الوقت ، وقبل كل شيء الى وضع مبادئ توجيهية للتوحيد القياسي للدراسات الاستقصائية لاستخدام الوقت على المستوى الدولي ؛

(ب) فيما يتعلق بقياس الرفاهية :

١١١ قد تكون الدراسات المتعلقة بعمليات الانتاج والتوزيع داخل الاسر المعيشية اكثر اهمية فيما يتعلق بفهم حالة المرأة من المعلومات الاحصائية للدخل التي يتم تسجيلها بالنسبة للأسرة المعيشية ككل ؛

١٣١ يبدو أن الأسلوب المباشر لقياس الرفاهية باستخدام مؤشرات دقيقة يعتبر من النهج الأكثر فعالية فيما يتعلق بالقياس التجريبي للرفاهية الشاملة للمرأة بالمقارنة بنهج الدخل غير المباشر .

مرفق

معاملات التكافؤ ومعدلات الفقر

يوضح هذا المرفق نسبة الأشخاص المسنين والاطفال الذين تم تقديرهم باعتبارهم يعيشون في حالة فقر في ست دول متقدمة النمو عند استخدام معاملات التكافؤ . كما يوضح كذلك النسبة المئوية للأشخاص الذين يندرجون تحت كل فئة ممن يقل دخلهم المتاح عن خط الفقر الرسمي . كما حددته الولايات المتحدة ، بعد تحويله الى عملات أخرى باستخدام أعمار التعادل للقوة الشرائية التي نشرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . ومن ثم . فإن خط الفقر المتعلق بالدخل يكون واحدا في كافة التقديرات ؛ حيث لا يختلف سوى معامل التكافؤ .

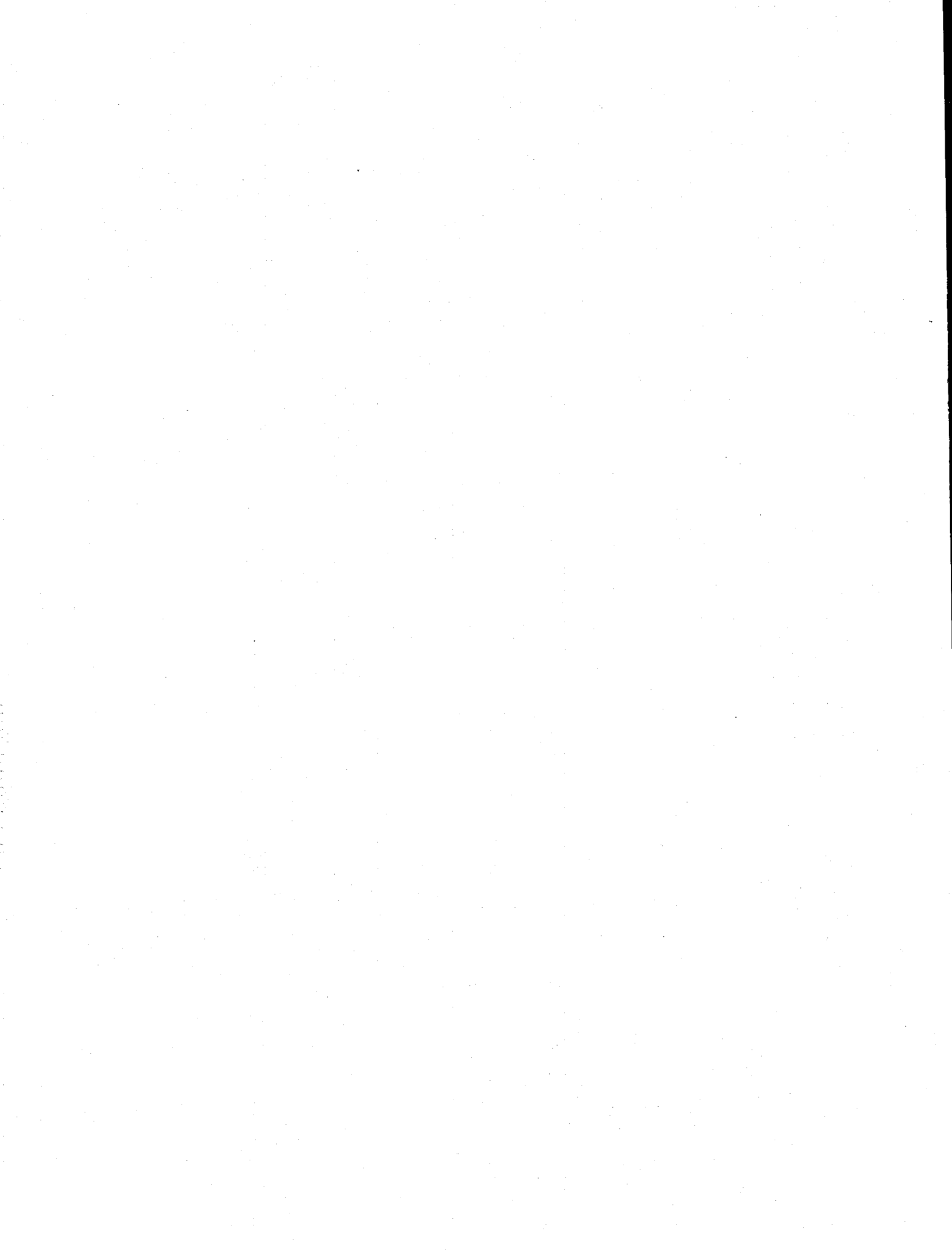
معاملات التكافؤ

حجم الأسرة	عمر الشخص المرجعي	لا تعديل	مياه المطر	خط الفقر بالولايات المتحدة	دراسة الدخل في لكسمبرغ	لكل فرد
١	٦٥ عاما فأكبر	١,٠٠	٠,٧٠	٠,٦٠	٠,٥٠	٠,٢٢
١	أقل من ٦٥ عاما	١,٠٠	٠,٧٠	٠,٦٦	٠,٥٠	٠,٢٢
٢	٦٥ عاما فأكبر	١,٠٠	٠,٨٨	٠,٧٦	٠,٧٥	٠,٦٧
٢	أقل من ٦٥ عاما	١,٠٠	٠,٨٨	٠,٨٤	٠,٧٥	٠,٦٧
٢	جميع الأعمار	١,٠٠	١,٠٠	١,٠٠	١,٠٠	١,٠٠
٤	جميع الأعمار	١,٠٠	١,١٨	١,٢٨	١,٢٥	١,٢٢
٥	جميع الأعمار	١,٠٠	١,٢٧	١,٥٢	١,٥٠	١,٦٧
٦	جميع الأعمار	١,٠٠	١,٢٥	١,٧١	١,٧٥	٢,٠٠
٧	جميع الأعمار	١,٠٠	١,٤٢	١,٨٦	٢,٠٠	٢,٢٢
	كل شخص إضافي	صفر	٠,٠٨+	٠,١٥+	٠,٢٥+	٠,٢٢+

تقديرات النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في أسر معيشية فقيرة

خط الفقة بـالولايات المتحدة المسنون الاطفال	مياه المطر المسنون الاطفال	دراسة الدخل فسي لكسمبرغ المسنون الاطفال		البلد		
		١١,٧	١٧,٤			
١٧,١	١٦,١	١١,٧	٣٢,٢	١٧,٤	١١,٧	الولايات المتحدة الأمريكية
١٠,٧	٣٧,٠	٦,٠	٥٥,٢	١١,٠	٣٣,٥	المملكة المتحدة
٥,١	٢,٠	٣,٢	٦,٤	٤,٩	٠,٠	السويد
٧,٦	١٨,٧	٤,٥	٣٣,٥	٧,٧	٥,٥	النرويج
٩,٦	٤,٨	٦,٤	١٠,٦	٩,٥	٣,٠	كندا
٨,٢	١٥,٤	٤,٠	٣٤,٠	٧,٧	٣,٢	المانيا (جمهورية - الاتحادية)

المصدر : سميدنغ ، توري ورين ، "الوضع الاقتصادي للشباب وكبار السن في متة بلدان" ، دراسة الدخل في لكسمبرغ ، ورقة العمل رقم ٨ ، صورة مستنسخة .



كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم. استلم منها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى: الأمم المتحدة، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف.

如何获取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

BESTELLUNG VON VERÖFFENTLICHUNGEN DER VEREINTEN NATIONEN

Veröffentlichungen der Vereinten Nationen sind im Buchhandel auf der ganzen Welt erhältlich. Bitte wenden Sie sich an Ihren Buchhändler oder an die Vertriebsstelle (Sales Section) der Vereinten Nationen in Genf oder New York.